



USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

Development Experience Clearinghouse **SUBMISSION FORM**

(If submitting electronically, the "comments and missing bibliographic elements" box replaces this form.)

USAID award number (contract, cooperative agreement, grant, etc.): DFD-I-01-04-00173-00	
Strategic Objective (SO) title: Promote Democratic Reform	SO number: 11
Project title: NETHAM Rule of Law Program / Justice and Enforcement	Project number:
Document title/translated title: The Palestinian Supreme Judicial Council 2007 Annual Report	
Author(s): The Supreme Judicial Council	
Contractor or grantee name(s): DPK Consulting / a Division of ARD Inc.	
Sponsoring USAID operating unit(s): USAID West Bank / Gaza – Democracy and Governance	
Language: Arabic and English	Publication date: May 2008
Abstract <i>(summary of most significant information, 250 word limit; optional):</i> 	
Keywords <i>(suggested terms to describe content of document; optional):</i> 	

Contact information for person submitting document:

Name: Nabil Isifan	Email: nisifan@netham.net
Telephone number: +972599266441	Today's date: 22/10/2009

السلطة الوطنية الفلسطينية
مجلس القضاء الأعلى



التقرير السنوي الثالث
٢٠٠٧

رام الله - فلسطين

أيار ٢٠٠٨



«سنعمل بحسم وسرعة لتعزيز سيادة القانون وحماية استقلاله ومنع التدخل في شؤونه»

من البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس

محمود عباس

بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٩

«...»



فخامة الرئيس محمود عباس
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

مجلس القضاء الأعلى
التقرير السنوي الثالث لعام ٢٠٠٧

الموقع الإلكتروني لمجلس القضاء الأعلى على الإنترنت:
<http://www.courts.gov.ps/>

©Copyright: Supreme Judicial Council
Ramallah- Palestine 2008

جميع الحقوق محفوظة : مجلس القضاء الأعلى

رام الله - فلسطين ٢٠٠٨

مقدمة التقرير

يسرّ مجلس القضاء الأعلى أن يرفع إلى فخامة الأخ الرئيس محمود عباس - رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية - ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، التقرير السنوي الثالث عن أعماله خلال العام ٢٠٠٧، والذي يتضمن عرضاً لأبرز الإنجازات التي حققها المجلس في مجالات التخطيط الاستراتيجي والتدريب والتفتيش القضائي ونشر الأتمتة في المحاكم وتقليل حدة الإختناق القضائي، والصعوبات التي إعترضت مسيرة المجلس خلال العام، والطموحات والخطط التي يسعى لتنفيذها خلال الفترة المقبلة.

فخامة الأخ الرئيس، يُصدر مجلس القضاء الأعلى تقريره السنوي الثالث في ظلّ ظروف سياسية وأمنية صعبة وغير طبيعية مرّت بها الأراضي الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٧، خاصة الأحداث المؤسفة والدامية التي شهدتها قطاع غزة في شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، وما أعقبها من الانقسام العميق بين جناحي السلطة الوطنية الفلسطينية؛ الضفة الغربية وقطاع غزة، ثمّ ما تلاها من إقتحام وإعتداء المجموعات التابعة لحركة حماس لمباني المحاكم ومجلس القضاء الأعلى وإداراته في قطاع غزة ومصادرة والإستيلاء على ممتلكاته، الأمر الذي إنعكس سلباً على قدرة المجلس في الإستمرار في أداء مهامه بصورة عامة، وفي إدارة المحاكم ومتابعة شؤون القضاة والإداريين العاملين في السلطة القضائية في قطاع غزة بصورة خاصة.

كذلك، يُصدر المجلس تقريره السنوي، في ظلّ إستمرار وتقطيع أوصال الضفة الغربية من خلال إقامة مئات الحواجز العسكرية والعوائق الترابية على كافة مداخل المدن والمخيمات والتجمعات السكانية الفلسطينية، والتي ما تزال تحدّ من قدرة المجلس على تولى مهامه، خاصة إعاقة أعضاء المجلس من الحركة والتنقل والوصول إلى مقرّ المحكمة العليا في رام الله من أجل المشاركة في حضور الاجتماعات والأنشطة ذات العلاقة أو الوصول إلى مقرّ المحاكم للإطلاع على سير العمل والتفتيش والرقابة على أداء العاملين فيها. وتؤثر الإجراءات الإسرائيلية المذكورة آنفاً بصورة كبيرة أيضاً على قدرة القضاة والإداريين والمحامين والمتقاضين من الوصول إلى المحاكم في الوقت المحدّد مما ساهم في تأجيل القضايا وتأخير البتّ فيها، المرة تلو المرة، وبالتالي فاقم من الإختناقات القضائية المزمّنة في الكثير من المحاكم ودوائر التنفيذ.

بالإضافة إلى الصعوبات المذكورة أعلاه، إسمحوالي فخامة الأخ الرئيس أن أضعكم في صورة الصعوبات والمعوقات الأخرى التي ما تزال تعترض عمل المجلس وتؤثر سلباً على عمله، من أبرزها:

(١) شُحّ الإمكانيات البشرية المؤهلة والكفؤة لشغل الوظائف في مختلف المراكز القضائية، وشُحّ الموارد المالية، وهو ما يغل يد المجلس عن سدّ النقص في عدد القضاة والإداريين في مختلف المحاكم، ويقف حائلاً دون تفعيل مختلف دوائر المجلس كالتفتيش القضائي، التدريب القضائي، المكتب الفني، والأمانة العامة للمجلس، بالشكل المنشود.

(٢) شُحّ الموارد المالية اللازمة لتوفير التجهيزات المكتبية ووسائل النقل والتقنيات المختلفة اللازمة لتسيير العمل بكفاءة. هذا بالإضافة إلى عدم ملاءمة الكثير من المباني لأن تكون مقرّاً للمحاكم أو للمجلس وإداراته.

(٣) الخلل الكبير في البنية القانونية الناطمة للقضاء، خاصة ما تُعرف بالتشريعات المتصلة بالشأن القضائي، ذلك الخلل الذي يُساهم بصورة جوهرية في إستمرار الكثير من الإشكاليات، وفي مقدمتها تأخّر البتّ في القضايا والذي يقود إلى معضلة الإختناق القضائي. ويبدو أن الأمل ضعيف في إنجاز تلك التشريعات من خلال المجلس التشريعي الثاني، والذي أصيب بالشلل الكامل منذ مباشرته العمل في شهر آذار ٢٠٠٦، حيث لم يُصدر حتى نهاية عام ٢٠٠٧ أي تشريع، كما لم يُنجز المراجعات الضرورية للتشريعات المتعلقة بالقضاء.

(٤) عدم مراعاة السلطة التنفيذية لإستقلال القضاء وإستمرار الكثير من أذرعها في التدخل في شؤونه والتأثير عليه بوسائل مختلفة. فقد شهد العام ٢٠٠٧، قيام الكثير من المسؤولين بالإتصال برئيس مجلس القضاء الأعلى طالبين منه التدخل لدى نظر القضاة في بعض أنواع الملفات. كما واصل بعض

- ١) وضع الخطط الإستراتيجية وخطط العمل السنوية الهادفة إلى الإرتقاء والنهوض بكافة مكونات القضاء الفلسطيني بصورة شاملة ومؤسسية ومستدامة .
- ٢) في إطار معالجته لظاهرة الإختناقات القضائية المزمنة في مختلف المحاكم الفلسطينية، وبهدف جسر الهوة بين عدد القضايا المدوّرة من الأعوام السابقة وبين عدد القضايا الجديدة الواردة في كل عام، تبنى المجلس سلسلة من التدابير والإجراءات العملية، مثل:
- أ. المباشرة في إجراءات تعيين القضاة والإداريين وفق الإجراءات والضوابط المنصوص عليها في القوانين النافذة .
- ب. إتخاذ التدابير الهادفة لتفعيل الإستفادة من إمكانيات الأتمتة والحوسبة المتوفرة في غالبية المحاكم والدوائر التابعة للمجلس، خاصة في طباعة وحفظ وقائع جلسات المحاكم وإعطاء صور عن ضبط الجلسات للمحامين في أعقاب كل جلسة وفي إستخراج التقارير الإحصائية اللازمة، وفي الإستمرار في تحديث برامج الأتمتة القائمة وتعميمها على مختلف المحاكم والدوائر ذات الصلة . وقد إنعكست هذه الإجراءات والتدابير بصورة ملموسة على إنجازات المحاكم خلال العام ٢٠٠٧ .
- ج. تشديد الرقابة على الدوام والإزام للجميع بساعات العمل الرسمي، وضبط الإجازات بأنواعها المختلفة، والرقابة على جودة العمل، وغير ذلك مما ساهم في تقليل الفارق بصورة ملموسة بين القضايا الواردة والقضايا المفصلة في الكثير من المحاكم .
- ٣) واصل المجلس خلال العام ٢٠٠٧ أداء مهامه في مجال النهوض بالتدريب القضائي وتمتينه وتعزيزه وتعميقه، سواء من حيث توحيد الخطط والسياسات الخاصة بالتدريب وبالتالي إخراج من حالة الإضطراب والفوضى العامرة التي إنتابته خلال السنوات الماضية، أو من خلال رفع فعاليته وتوسيعه وربطه في عمل دائرة التفتيش القضائي، أو من خلال إعداد وتطوير المناهج والمدربين، أو من خلال تركيزه داخل الوطن مما يرفع من الفائدة المعرفية والمهاراتية ويقلل التكلفة والوقت .
- ٤) واصل المجلس أيضاً خلال العام أداء مهامه في تفعيل التفتيش القضائي ورفده بما توفر من الكوادر البشرية لمباشرة بما يجعله أداة رقابية داخلية على أداء المحكمة والقاضي والإداري وبالتالي تحسين جودة العمل، وقد بدأت آثار التفتيش تتبدى إيجاباً على عمل المحاكم .
- ٥) قام المجلس خلال العام بإجراء تحديثات وتحسينات على دائرتي الكاتب العدل في رام الله و نابلس، وتزويدهما بأحدث التقنيات والتجهيزات اللازمة لتسريع إنجاز معاملات الجمهور، خاصة تنظيم الوكالات الدورية المتعلقة ببيع الأراضي . وبقى عدم تسييس القضاء وإبقائه مستقلاً وبعيداً عن التجاذبات السياسية من أهم الإنجازات التي عمل المجلس جاهداً على تحقيقها وتكريسها خلال العام ٢٠٠٧، خاصة إبعاد القضاء عن المحاصصة الحزبية والتجاذبات السياسية .

قادة الشرطة رفض تنفيذ بعض القرارات القضائية مثل قرارات إخلاء السبيل بالكفالة، خلافاً لمبدأ إستقلال القضاء والقاضي . كذلك، لم تتعاون الكثير من الإدارات العامة، خاصة الوزارات، مع محكمة العدل العليا في القضايا المرفوعة عليها، حيث إمتنعت عن إجابة طلبات المحكمة القاضية بتزويدها بصور عن القرارات والوثائق ذات العلاقة بموضوع الدعوى مما يتسبب بالتأخير في نظر الملفات ويمسّ بهيئة القضاء ويضعف ثقة المتقاضين به . وفي السياق ذاته، تواجه مختلف المحاكم صعوبات جمة في دعوة الشهود من الموظفين، خاصة من منتسبي الأجهزة الأمنية، والذين يمتنعون عن الحضور إلى المحكمة في الأحوال التي تتطلب ذلك مما يتسبب بتأخير النظر في القضايا وتكديسها لفترات طويلة . هذا، بالإضافة إلى عدم التعاون الكافي والسريع مع المجلس في توفير الموازنات المالية الضرورية لتأمين الإحتياجات اللازمة لحسن سير العمل .

٥) توالي الإضرابات العامة التي أعلنتها نقابة العاملين في الوظيفة العمومية في بداية العام ٢٠٠٧، والتي لم تستثن موظفي المحاكم . وكذلك، التعطيل وتعليق الظهور أمام المحاكم التي أعلنتها نقابة المحامين من وقت إلى آخر، سواء على مستوى الوطن، أو على مستوى بعض المحافظات، تحت أسباب مختلفة، خاصة في الأحوال التي يتعرّض فيها بعض المحامين للإعتداء أو في حالات الحداد الوطني العام .

فخامة الأخ الرئيس، لقد واصل المجلس خلال العام ٢٠٠٧، وبالرغم من مختلف الصعوبات المشار إلى بعضها أعلاه، أداء المهام المنوطة به وحقق العديد من الإنجازات الهامة، من أبرزها:

وفي الختام، فإنّ مجلس القضاء الأعلى، وإذ يصدر تقريره السنوي الثالث للعام ٢٠٠٧، فإنّه يتطلع إلى أن تقوم كلّ جهة مختصة بدراسته بدقة وعناية، وأن تساعد بما تستطيع في الجانب الذي ترى فيه نفسها في حلّ تلك المعوقات، وصولاً إلى الوضع الأمثل للسلطة القضائية؛ الذي يطمح الجميع في الوصول إليه في أقرب فرصة ممكنة.

القاضي عيسى أبو شرار

رئيس مجلس القضاء الأعلى

رئيس المحكمة العليا

فخامة الأخ الرئيس، مع التأكيد على أهمية الإنجازات التي تحققت خلال العام ٢٠٠٧، يعتقد المجلس أنّ الطموحات والآمال التي يتطلع إلى تحقيقها خلال العام ٢٠٠٨ تتطلب منه بذل المزيد من الجهد والعمل الدؤوب في مختلف المجالات والصعد، ومنها:

(١) مواصلة وضع وتنفيذ الخطط الإستراتيجية الشاملة والخطط السنوية القابلة للتطبيق في كافة مجالات عمله، وخاصةً: خطط المؤسسة وتطوير الجوانب الإدارية والمالية للمجلس، خطط لتطوير المكتب الفني والتفتيش القضائي والتدريب القضائي ودائرة تكنولوجيا المعلومات والصيانة.

(٢) العمل مع الجهات التنفيذية ذات العلاقة من أجل توفير الموازنات الكافية وبالسّعة الممكنة لتعيين ما يلزم من القضاة والإداريين الكفؤين، ليس لسدّ النقص الحادّ القائم ومعالجة مشكلة الإختناق القضائي فحسب، بل وأيضاً من أجل إستبدال الكوادر غير المؤهلة بأخرين أهل لشغلها.

(٣) توفير الإحتياجات المادية اللازمة لتطوير مباني الكثير من المحاكم والإدارات القضائية التي لا تصلح أصلاً لأن تكون مقارّ محاكم، سواء من حيث المظهر العام الخارجي أو من حيث التركيب الداخلي أو السّعة، وسواء من خلال الإستئجار أو البناء.

إنّ مجلس القضاء الأعلى لا يُنكر مدى التأييد السياسي المُعلن الذي يحظى به من قبل **فخامة الرئيس محمود عباس**، أو من قبل دولة رئيس وزرائه، الدكتور سلام فياض، حيث حرصتم في أكثر من مناسبة مفصلة على التأكيد على أهمية تعزيز القضاء الفلسطيني والحفاظ على هيئته وإستقلاله، ووعدهم بتوفير كلّ ما يحتاجه من دعم من أجل تمكينه من القيام بالمهام المنوطة به حتى يكون رافعة حقيقية من روافع الإستقلال الوطني، وعماداً في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ومرتكزاً في تثبيت رأس المال المحلي والأجنبي وجلب المستثمرين وحمايتهم وصولاً نحو الإستقلال المنشود.

فخامة الأخ الرئيس، إنّ المجلس إذ يؤكّد على أهمية الإعلانات السياسية بهذا الخصوص وضرورة تكرارها، يرى بأهمية وجود آليات عملية قابلة للتنفيذ على أرض الواقع، خاصة الإستجابة الفورية للطلبات الملحة والمستعجلة والمعروفة كتوفير الموازنات وإعتماد التعيينات، والتسريع في سنّ بعض التشريعات الحيوية اللازمة أو إجراء بعض التعديلات على بعض التشريعات المتصلة بتنظيم القضاء. فعلى سبيل المثال، لا يُعقل أن تستغرق عملية التعيين لشغل وظيفة في القضاء ستة أشهر أو سنة إذ أنها ستفقد الكثير من بريقها وفعاليتها، ولا تساعد في إجتذاب الكفاءات بالمطلق. ولا يُعقل أيضاً أن يظلّ المجلس والمحاكم أسيرةً إلى حين عودة المجلس التشريعي من أجل سنّ ما يلزم من تشريعات. وبالمجمل، فإنّ مجلس القضاء الأعلى يتطلع إلى إهتمام ومتابعة شخصية مستمرة من قبل فخامتكم حتى نصل بالقضاء إلى المستوى الذي ننشده جميعاً.

ملخص التقرير

وترقيتهم وإجراء الحركة في أوساطهم، والتفتيش عليهم، وتأديبهم، ووضع الأنظمة التي نص القانون عليها. ثم يقترح المجلس إضافة إختصاصات أخرى إلى المجلس لتمكينه من أداء دوره بكفاءة وفاعلية، ومنها: تعديل القوانين لإزالة اللبس والغموض في الصلاحيات خاصة المتعلقة بالتدريب القضائي وإدارة المحاكم وإدارة شؤون القضاة، وتعديل النصوص القانونية المتعلقة بنصاب إجتماعات المجلس بما يضمن عقد إجتماعات المجلس بصورة منتظمة وكلما لزم الأمر، وعدم إتاحة المجال لشل عمله بحجة عدم توفر النصاب القانوني.

يتضمن التقرير أعداد وتصنيفات الكوادر البشرية العاملة في مجلس القضاء الأعلى وفي المحاكم وفي المؤسسات المنضوية تحته، سواء من القضاة بمختلف فئاتهم أو من الإداريين، مثل: رؤساء أقلام المحاكم، كتاب العدل، مأمورو الإجراء، الكتبة، المحضرون، والمراسلون. ذكر التقرير أن عدد القضاة حتى نهاية الفترة التي يغطيها التقرير وصل (١٣٧) قاضياً؛ (٩٣) منهم في محاكم الضفة الغربية و (٤٤) منهم في محاكم قطاع غزة. كما يذكر التقرير عدد الإداريين والذي بلغ مع نهاية العام (٥١١) موظفاً، (٢٨٢) منهم في الضفة الغربية، و (٢٢٩) في قطاع غزة. يهدف التقرير من وراء هذا العرض إلى تحديد الفرق بين الأعداد المتوفرة حالياً من القضاة والإداريين وبين الأعداد المطلوبة منهم، والتي يسعى المجلس نحو توفيرها بالسرعة القصوى.

أشار التقرير بصورة تعريفية موجزة إلى أنواع المحاكم النظامية العادية وإختصاصاتها، وهي: محاكم الدرجة الأولى؛ وتنقسم إلى محاكم صلح ومحاكم بداية، ومحاكم الدرجة الثانية، وهي: محاكم الإستئناف، والمحكمة العليا؛ بشقيها: النقض والعدل العليا. هذا بالإضافة إلى الإشارة إلى المحاكم النظامية المتخصصة، مثل: محكمة إستئناف قضايا ضريبة الدخل ومحاكم البلديات، والتي تنظمها قوانين خاصة وتنظر في أنواع محددة من القضايا.

أشار التقرير إلى الإنجازات التي حققتها المجلس في مجالات عمله في التخطيط الإستراتيجي، وفي التدريب والتفتيش القضائيين، وفي نشر وتعميم الأتمتة، وفي معالجة الإختناق القضائي. ومن أهم المحاور التي تم التركيز عليها في هذا الصدد، موضوع التخطيط الإستراتيجي للسياسات والأهداف والأنشطة التي سيعمل عليها المجلس خلال السنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠. راعى المجلس لدى وضعه الخطة المذكورة متطلبات ومعايير التحديث، ووفقاً لأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص، وبشكل يضمن مأسستها وإستمراريتها مع التركيز على المحاور التالية: تطوير علاقات تكاملية مع السلطتين التنفيذية والتشريعية، ضمان محاكمة عادلة، تعزيز وتمكين مؤسسة القضاء، وحماية حقوق المواطن وحرياته الأساسية.

تضمن التقرير أبرز الأنشطة التدريبية التي نفذها المجلس خلال العام ٢٠٠٧، والتي إستهدفت القضاة بمختلف فئاتهم، وأعضاء النيابة العامة، والإداريون العاملون في المحاكم وفي دوائر المجلس. تمثلت الأنشطة التدريبية التي نفذها المجلس خلال العام بعقد العديد من الدورات التدريبية وورش العمل المتعلقة بأكثر المواضيع القانونية صلة بعمل القضاة وأعضاء النيابة العامة والإداريين العاملين

يتناول التقرير السنوي الثالث لمجلس القضاء الأعلى، في خمسة فصول، عرضاً لأبرز النشاطات التي نفذها المجلس خلال الفترة التي يغطيها التقرير والواقعة بين ١/١-٣١/١٢/٢٠٠٧. كما يشير التقرير إلى أبرز العقبات والصعوبات التي واجهته، والخطط التي يسعى إلى تنفيذها خلال الفترة المقبلة.

نظراً للظروف الناشئة بعد أحداث شهر حزيران ٢٠٠٧، وما رافقها من تغييب المجلس قسراً عن قطاع غزة بعد فصله عن الضفة الغربية، وما أعقبها من تجميد العمل في محاكم قطاع غزة، فإن هذا التقرير يركز على نشاطات المجلس والمؤسسات المنضوية تحته وللمحاكم والقضاة والإداريين الخاضعة لإدارته وإشرافه في الضفة الغربية.

يشير التقرير إلى الخلفية التاريخية والبنية القانونية لتشكيل مجلس القضاء الأعلى، والتي بدأت مع تشكيل أول مجلس قضاء أعلى بتاريخ ٦/١/٢٠٠٠ منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٤، مروراً بتشكيل مجلس القضاء الأعلى الإنتقالي بتاريخ ٦/٢٨/٢٠٠٢، وإنهاءً بتشكيل مجلس القضاء الأعلى الدائم بتاريخ ٥/١٤/٢٠٠٣. يذكر التقرير كيفية تشكيل مجلس القضاء الأعلى الدائم وفق المادة ٣٧ من قانون السلطة القضائية، ويحلل نوع النظام القانوني الذي يتأثر به؛ وهو النظام القانوني اللاتيني/الفرنسي. يورد التقرير إختصاصات المجلس القائمة حالياً بموجب القوانين السارية، وخاصة بموجب قانون السلطة القضائية رقم ١ لسنة ٢٠٠٢، مثل: إختصاصات تعيين القضاة

في المحاكم . كما شملت الأنشطة التدريبية حضور العديد من القضاة المؤتمرات وورش العمل والحلقات الدراسية ذات العلاقة بالشأن القضائي، والتي عُقدت في مناطق مختلفة من العالم، خاصة في الأردن، لبنان، سوريا، المغرب، اليونان، وبلجيكا. ولم يغفل التقرير إبراز المعوقات التي واجهت التدريب القضائي، وفي مقدمتها: عدم وجود الإطار التشريعي الملائم والمتكامل للتدريب القضائي، ونقص عدد المدربين المؤهلين للقيام بالتدريب.

أشار التقرير إلى إنجازات المجلس التي تحققت في مجال التفتيش القضائي خلال العام، والتي تمثلت بتفعيل عمل الدائرة الذي كان مجمداً، وتفريغ بعض القضاة والإداريين للعمل فيها. يذكر التقرير أن الدائرة بدأت خلال العام بتنظيم زيارات تفتيشية دورية ومفاجئة للكثير من المحاكم خاصة في وسط وشمال الضفة الغربية، وإعداد الدائرة التوصيات اللازمة ورفعها للمجلس من أجل معالجة ما يكشف عنه التفتيش من خلل. كذلك أشار التقرير إلى الإنجازات التي حققها المجلس في مجال تفعيل المكتب الفني ودائرة تكنولوجيا المعلومات والصيانة، خاصة الإستمرار في إدخال البيانات الخاصة بأكثر من أربعة آلاف قضية إلى برنامج الميزان في الكثير من المحاكم، وإستكمال تركيب برنامج الميزان في المحاكم التي لم يكن فيها قبلاً، وتدريب الإداريين على كيفية إستخدامه، وصولاً إلى تعميم الأتمتة في كافة المحاكم.

تناول التقرير إنجازات المحاكم بمختلف أنواعها خلال العام ٢٠٠٧، حيث تضمن جداول إجمالية مفصلة تحتوي على أعداد القضايا المدورة والمفصلة والنسب المؤوية خلال الشهر والعام، سواء للمحاكم ككل، أو لكل محكمة على حدة. تكشف الجداول المذكورة أن الكثير من المحاكم حققت إنجازات ملموسة على صعيد الفصل في القضايا بالمقارنة مع عدد القضايا الواردة، ولكن الأداء العام للمحاكم في مجال الفصل مقارنة بالعدد الكلي للقضايا ظل ضعيفاً، وخاصة القضايا المدورة من الأعوام السابقة. كما تبين الجداول تحقيق المحاكم إنجازات ملموسة على صعيد الفصل في قضايا السير، والتي وصلت ١٠٠٪ في الكثير من المحاكم. تبرز الجداول أيضاً حصول تطورات على صعيد نسبة الفصل في النصف الثاني من العام مقارنة بما قبله، وذلك بالتزامن مع حملات فرض الأمن والقانون التي نفذتها السلطة في الكثير من مدن الضفة الغربية.

أخيراً، تناول التقرير أبرز المعوقات التي ما زالت تعترض عمل المجلس والمحاكم، ومن أبرزها عرقلة وصول القضاة والمتقاضين لمقار عملهم في الكثير من أوقات السنة، وكذلك الأحداث المؤسفة التي شهدتها قطاع غزة في منتصف العام وما أعقبها من الانفصال بين غزة والضفة الغربية ومخاوف أثر ذلك على وحدة النظام القانوني والقضائي الفلسطيني. هذا بالإضافة إلى النقص في عدد القضاة والإداريين وضعف التمويل والموازنات.

الفصل الأول

الخلفية التاريخية والبنية القانونية لتشكيل مجلس
القضاء الأعلى وإختصاصاته وآلية إجتماعاته
المجلس الأعلى للقضاء
السلطة القضائية
السلطة القضائية
السلطة القضائية

المجلس الأعلى للقضاء



الفصل الأول

الخلفية التاريخية والبنية القانونية لتشكيل مجلس القضاء الأعلى وإختصاصاته وآلية إجتماعاته

أولاً، خلفية تاريخية

أصدر الرئيس الفلسطيني بتاريخ ١/٦/٢٠٠٠ القرار رقم (٢٩) لعام ٢٠٠٠، شكّل بموجبه مجلس القضاء الأعلى الأول في السلطة الوطنية الفلسطينية. نصّ القرار المذكور على تشكيل المجلس من أحد عشر عضواً. هدف القرار المذكور إلى توحيد مرجعيات إدارة السلطة القضائية في جناحي السلطة الوطنية؛ الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي كانت تحتكم إلى قوانين في الضفة الغربية تختلف عنها في قطاع غزة، وذلك لإختلاف النظام القانوني والقضائي الساري في كلٍّ منهما. كما هدف القرار المذكور إلى الحدّ من تدخّل وزارة العدل التي كانت تُشرف على إدارة المحاكم وإداريتها وشؤون القضاة، وتتسبّب في استخدام تلك الصلاحيات خلافاً لمبادئ إستقلال القضاء وسيادة القانون والفصل بين السلطات.

وبتاريخ ١٤/٦/٢٠٠٢، دخل قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ حيز التنفيذ في أراضي السلطة الوطنية. وقد وضع القانون المذكور حداً للإزدواجية القائمة حينذاك في إدارة السلطة القضائية، حيث ألغى القوانين السابقة ذات العلاقة بالقضاء، وتبنى مفهوماً جديداً لإدارة السلطة القضائية، حيث أنط بمؤسسة مجلس القضاء الأعلى وبرئيسه، الذي هو أيضاً رئيس المحكمة العليا، صلاحيات إدارة شؤون السلطة القضائية، ومن بينها: تعيين القضاة وترقيتهم وإجراء الحركة في أوساطهم من نقل وندب وإعارة، تنظيم عمل المحاكم وتقسيمها إلى دوائر متخصصة، تدريب القضاة، التفتيش على أعمالهم، وفي التأديب، وغير ذلك من المسائل ذات الصلة.

وفي إطار تطبيق المادة (٨١) من قانون السلطة القضائية، والتي نصّت على تشكيل مجلس قضاء أعلى إنتقالي مؤقت لمدة عام، أصدر الرئيس الفلسطيني بتاريخ ٢٨/٦/٢٠٠٢ المرسوم الرئاسي رقم (١١)، والذي نصّ على إعتبار المجلس القضائي المُشكّل في العام ٢٠٠٠ مجلساً إنتقالياً لغايات ما ورد في النصّ المذكور.

وتطبيقاً للمادة (٣٧) من قانون السلطة القضائية أصدر الرئيس الفلسطيني بتاريخ ١٤/٥/٢٠٠٣ المرسوم الرئاسي رقم (٨) والقاضي بتشكيل مجلس القضاء الأعلى الدائم، والمكون من (٩) أعضاء. وقد كان ذلك التاريخ فاصلاً بالنسبة للسلطة القضائية، خاصة بالنسبة لتوحيد إدارتها وتعزيز إستقلالها، وتكريس مبدأ الفصل بين السلطات.

ثانياً، تشكيل مجلس القضاء الأعلى

يختلف شكل إدارة القضاء من دولة إلى أخرى، وذلك بحسب النظام القانوني والقضائي السائد. فالدول التي تتبنى النظام القانوني "الأنجلو-سكسوني" تُنيط برئيس أو قاضي القضاة (Chief of Justice) كافة الصلاحيات المتصلة بإدارة السلطة القضائية، ومن هذه الدول: المملكة المتحدة (بريطانيا) وبعض مستعمراتها السابقة. وفي الدول التي تتبنى النظام القانوني الفرنسي أو ما يُعرف بالنظام "اللاتيني"، فإنها تُنيط بمجلس مُشكّل من القضاة أنفسهم، يُعرف بمجلس القضاء الأعلى أو المجلس الأعلى للقضاء، صلاحيات إدارة السلطة القضائية، مع إعطاء بعض الصلاحيات المحدودة لوزارة العدل، والتي تنصّب على متابعة إحتياجات القضاء مع السلطة التنفيذية والتسريع في تليتها دون التدخل في شؤون القضاة، ومن هذه الدول معظم الدول العربية كمصر ودول المغرب العربي والأردن.

في أعقاب صدور قانون السلطة القضائية في العام ٢٠٠٢ يمكن القول بأنّ المشرّع الفلسطيني تبنى نظاماً قانونياً وقضائياً أقرب إلى النظام "اللاتيني" منه إلى النظام "الأنجلو-سكسوني". فقد أنط صلاحيات إدارة القضاء بمجلس مُشكّل من القضاة أنفسهم يسمى مجلس القضاء الأعلى. فموجب القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام ٢٠٠٥، وقانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢، وقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٥) لسنة ٢٠٠١ فإنّ الجهة المختصة بإدارة شؤون مكونات السلطة القضائية هي مجلس القضاء الأعلى. فقد نصّت المادة (٣٧) من قانون السلطة القضائية المذكور على أن: "١. ينشأ بمقتضى أحكام هذا القانون

مجلس للقضاء يسمى مجلس القضاء الأعلى، ويُمارس صلاحياته وفقاً للقانون. ٢. يُشكل مجلس القضاء الأعلى من: أ- رئيس المحكمة العليا رئيساً، ب- أقدم نواب رئيس المحكمة العليا نائباً، ج- إثنين من أقدم قضاة المحكمة العليا تختارهما هيئة المحكمة العليا، د- رؤساء محاكم إستئناف القدس وغزة ورام الله، ه- النائب العام، و- وكيل وزارة العدل. وقد تم تشكيل مجلس القضاء الأعلى على هذا الأساس منذ صدور المرسوم الرئاسي بتاريخ ١٤/٥/٢٠٠٣ المشار إليه أعلاه.

كذلك، يؤكد المجلس على ضرورة تعديل قانون السلطة القضائية بما يعطيه ولاية على أعضاء سلك النيابة العامة، مثل: التعيين والترقية والتشكيل والتفتيش والتأديب، وإدراج ميزانيتها ضمن موازنة مجلس القضاء الأعلى، وذلك تطبيقاً لنص المادة (١٠٠) من القانون الأساسي.

ثالثاً، إختصاصات مجلس القضاء الأعلى

تنص المادة (١٠٠) من القانون الأساسي الفلسطيني على أن: «ينشأ مجلس أعلى للقضاء، ويبين القانون طريقة تشكيله وإختصاصاته وقواعد سير العمل فيه، ويؤخذ رأيه في مشروعات القوانين التي تنظم أي شأن من شؤون السلطة القضائية، بما في ذلك النيابة العامة». يُعتبر هذا النص الدستوري وقانون السلطة القضائية الأساس المرجعي لمجلس القضاء الأعلى.

يُمارس مجلس القضاء الأعلى إختصاصاته المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- (١) إعداد مشروع الموازنة.
- (٢) إعداد نظام التدريب وتأهيل القضاة قبل مباشرتهم للعمل.
- (٣) تعيين القضاة.
- (٤) تحديد القواعد العامة ومدد الخبرة اللازمة للتعين.
- (٥) حضور أداء القضاة القسم قبل مباشرتهم لعملهم.
- (٦) نقل القضاة وندبهم.
- (٧) إعارة القضاة.
- (٨) إستلام إستقالة القاضي^١.
- (٩) تنظيم أعمال محاكم الصلح والإستئناف والمحكمة العليا وتقسيمها إلى دوائر متخصصة^٢.

هذا بالإضافة إلى المسائل المتصلة بالتفتيش القضائي ووضع الأنظمة واللوائح التنفيذية التي نصّ القانون على أن يقوم المجلس بإصدارها. وفي السياق ذاته، نصّت المادة (٣٩) من قانون السلطة القضائية على أن يتولى رئيس مجلس القضاء الأعلى متابعة تنفيذ قرارات المجلس، كما ينوب عنه في صلاته بالغير ويمثله أمام القضاء.

^١ تمّ النصّ على الصلاحيات المذكورة في البنود أ-ح من المواد ٣/٢، ١٧، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٣، ٢٦، و ٣٣ من قانون السلطة القضائية.
^٢ المواد ١٠، ١١، ٢١، ٢٨، ٣٥، و ٣٨ من قانون تشكيل المحاكم النظامية. للإطلاع على الإختصاصات الكاملة للمجلس راجع الموقع الإلكتروني لمجلس القضاء الأعلى على الرابط التالي:

الأحكام التفصيلية الخاصة بمباشرة المجلس لعمله، خاصة احكام الفصل الخامس المتعلقة بإستحداث إدارة جديدة هي الأمانة العامة للمجلس، والتي أنيط بها مسك السجلات وتصنيفها وحفظ المعلومات وإسترجاعها والتحضير لإجتماعات المجلس وتوثيقها ومتابعة تنفيذ مقرراته .

بصورة عامة، يرى المجلس أنّ نصوص قانون السلطة القضائية المتعلقة بتشكيل المجلس وبإختصاصاته تتفق مع الفصل السادس من القانون الأساسي الفلسطيني، وتتفق إلى حدّ ما مع المعايير الدولية والإقليمية ذات العلاقة بإستقلال القضاء وفي مقدمتها مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن إستقلال السلطة القضائية لعام ١٩٨٥ . وبالرغم من ذلك، يرى المجلس بأهمية إجراء تعديلات على قانون السلطة القضائية وغيره من القوانين ذات العلاقة بحيث تتوافق مع المعايير المذكورة وتحمّد مبدأ إستقلال القضاء وسيادة القانون بصورة أمثل، ومنها:

- (١) إزالة أيّ لبس أو غموض أو تداخل في الصلاحيات والمسؤوليات، والتأكد من إعطاء المجلس كافة الصلاحيات في التدريب وفي إدارة المحاكم وفي ممارسة كافة الصلاحيات المتصلة بشؤون القضاة من التأديب وقبول الإستقالة، وذلك للحيلولة دون التأثير على هيبة وإستقلال القضاء، والحيلولة دون إستغلال الصلاحيات من قبل البعض في تشويش عمل المجلس أو تعطيله تحت أي مبرر .
- (٢) ضرورة إعادة النظر في النصوص القانونية الخاصة بالإشراف على الإداريين العاملين في المحاكم ومتابعة عملهم وإتخاذ الإجراءات التأديبية بحقهم ومنح تلك الصلاحيات حصراً لمجلس القضاء الأعلى وللإدارات التي يكلفها بهذا الشأن .
- (٣) ضرورة إدخال تعديلات على النصوص المتعلقة بنباب مجلس القضاء الأعلى وبالتحديد المراكز القانونية التي يتشكل منها هذا المجلس، ذلك أنّ النصوص المعمول بها حالياً أدت أحياناً إلى إعاقه عمل المجلس بصورة منتظمة، وإنعكست سلباً على قدرته في تنفيذ إستراتيجية تطوير القضاء .

رابعاً، إجتماعات مجلس القضاء الأعلى وآلية العمل وإتخاذ القرارات

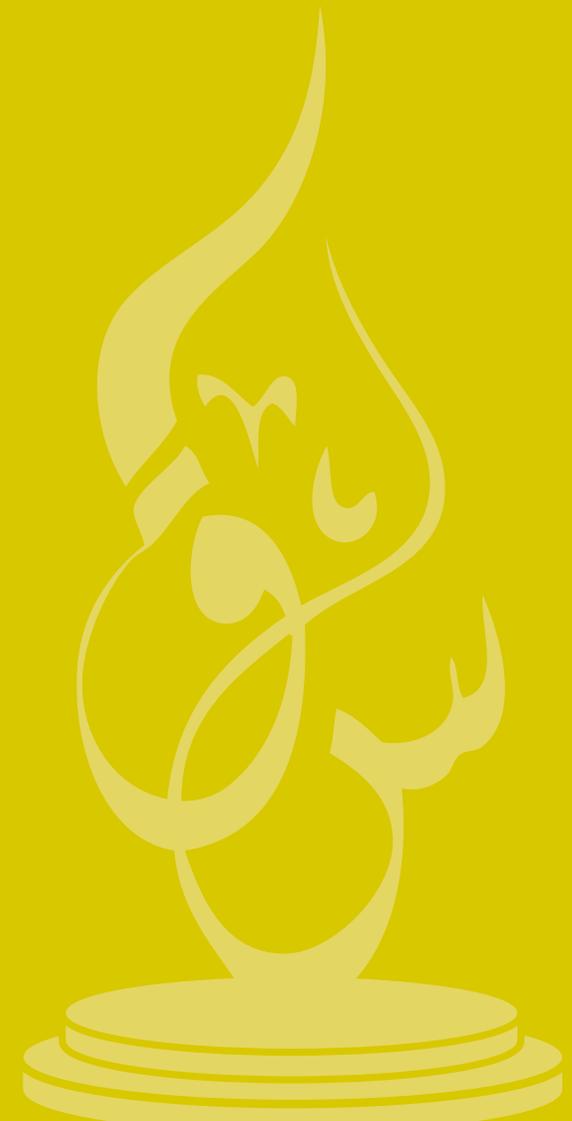
نظّم قانون السلطة القضائية إجتماعات المجلس والنصاب القانوني وآلية العمل وكيفية إتخاذ القرارات . فقد نصّت المادة (٤٠) من القانون المذكور على أن: "١- يجتمع مجلس القضاء الأعلى بمقرّ المحكمة العليا مرّة كلّ شهر على الأقل . ٢- يجتمع عند الضرورة بدعوة من رئيسه أو بطلب من وزير العدل أو من ثلاثة من أعضائه . ٣- يكون الإجتماع صحيحاً بحضور سبعة من أعضائه على الأقل على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه عند غيابه وتصدر القرارات بأغلبية الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس . ٤- على الجهات الحكومية وغير الحكومية تقديم كل ما يطلبه مجلس القضاء الأعلى من بيانات أو أوراق أو وثائق ذات علاقة بصلاحياته" .

ونصت المادة (٤١) من القانون المذكور على أن يضع مجلس القضاء الأعلى لائحة بالقواعد التي يسير عليها في مباشرة إختصاصاته، ويجوز له أن يُشكل لجنة أو أكثر من بين أعضائه يُفوّضها في بعض إختصاصاته عدا ما يتعلق منها بالتعيين أو الترقية أو النقل . وإستناداً للمادة (٤١) المذكورة أصدر المجلس بتاريخ ١٠/٥/٢٠٠٦ هذه اللائحة في قراره رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ . تتضمن اللائحة المذكورة

الفصل الثاني

أعضاء السلك القضائي (الكادر القضائي والإداري)
අමතක සේවකයන් (නීතිපති සහ නීතිඥයන්)

නීතිපති



بلغ عدد القضاة حتى نهاية العام ٢٠٠٧ (١٣٧) قاضياً، موزعين على النحو التالي:

(١) (٤٥) قاضي صلح، (٣٦) في الضفة الغربية، و (٩) في قطاع غزة.

(٢) (٦٠) قاضي بداية، (٤٠) في الضفة الغربية، و (٢٠) في قطاع غزة.

(٣) (١١) قاضي إستئناف، (٤) في الضفة الغربية، و (٧) في قطاع غزة.

(٤) (٢١) قاضي عليا، (١١) في الضفة الغربية، و (٨) في قطاع غزة، وقاضي إدارة التفتيش القضائي، وقاضي للتدريب القضائي.

ومن بين مجموع القضاة هناك (١٤) قاضية في مختلف المحاكم. جميع القضاة يحملون شهادة البكالوريوس في القانون كحد أدنى، و (٧) يحملون شهادة الماجستير في فروع القانون.

غالبية القضاة خريجون جامعات عربية، وبالتحديد الجامعات المصرية، والسورية، واللبنانية، والأردنية، وتم تعيينهم بعد ممارستهم مهنة المحاماة.

توفي خلال العام ٢٠٠٧ أحد قضاة المحكمة العليا، وهو المرحوم زهير ياسر عبد الرحمن خليل.

الفصل الثاني

أعضاء السلك القضائي (الكادر القضائي والإداري)

ينصرف مصطلح أعضاء السلك القضائي لغايات هذا التقرير بصورة أساسية إلى القضاة بمختلف مراتبهم، بدءاً من قضاة الدرجة الأولى (قضاة الصلح والبداية)، مروراً بقضاة محاكم الإستئناف، وإنهاءً بقضاة المحكمة العليا. كما ينصرف المصطلح إلى الموظفين الإداريين الذين يعاونون القضاة في أداء مهامهم من رؤساء أقلام المحاكم، ومأمورو التنفيذ، وأمناء الصناديق، وكتاب العدل، وكتبة الضبط، والمحضرون الذين يقومون بتبليغ الأوراق القضائية، ومراسلوا المحاكم الذين يقومون بالمناداة على أصحاب القضايا وأعمال النظافة. كما يمتد المصطلح ليشمل الموظفين الإداريين العاملين في إدارات مجلس القضاء الأعلى كالدائرة الإدارية والمالية ودائرة تكنولوجيا المعلومات وإدارات التفتيش القضائي والتدريب القضائي والمكتب الفني والأمانة العامة للمجلس ومكتب رئيس المجلس. وبصورة عامة، يمكن تمييز فئتين من أعضاء السلك القضائي، هما:

أولاً، قضاة المحاكم (الكادر القضائي)

يخضع تعيين القضاة وترقيتهم والتفتيش علي أعمالهم ومساءلتهم وعزلهم وإجراء الحركة في أوساطهم من نقل وندب إلى الشروط والكيفية المنصوص عليها في الباب الثالث من قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢، والتي تضمنت الأحكام الخاصة بالتعيين والترقية والأقدمية، والنقل والندب والإعارة والعزل، وواجباتهم وما يحظر عليهم القيام به، ورواتبهم وعلاواتهم، والإجازات.

وفقاً للمادة (٣٢) من قانون السلطة القضائية، تُحدد رواتب ومخصصات القضاة بجميع درجاتهم وفقاً للجدولين الملحقين بقانون السلطة القضائية المذكور، وهي رواتب مجزية بالنظر إلى الوضع الاقتصادي الفلسطيني بعامة، وبالمقارنة مع رواتب الدول العربية المجاورة بصورة خاصة. إلا أن المجلس يرى بضرورة تغيير فلسفة الكادر التي يقوم عليها قانون السلطة القضائية، وإصدار كادر جديد للقضاة يستند إلى الدرجات وليس إلى المسميات القضائية.

كشف بعدد وتوزيع القضاة في الضفة الغربية وقطاع غزة

ملاحظات	قطاع غزة	الضفة الغربية	عدد القضاة	نوع المحكمة
من بينهم ١٦ قاضي صلح مندوبون بصورة جزئية أو كلية إلى محاكم البداية والبلديات .	٩	٣٦	٤٥	محاكم الصلح
من بينهم ٦ قضاة مندوبون إلى محاكم الإستئناف	٢٠	٤٠	٦٠	محاكم البداية
	٧	٤	١١	محاكم الإستئناف
المحكمة العليا				
من بينهم ٢ مندوبون كرؤساء لمحاكم الإستئناف	٥	٨	١٣	محكمة النقض
	٣	٣	٦	محكمة العدل العليا
القضاة العاملون في التفتيش والتدريب القضائي هم برتبة قاضي محكمة عليا	٠	١	١	التفتيش القضائي
	٠	١	١	إدارة التدريب القضائي
	٤٤	٩٣	١٣٧	المجموع

ثانياً، الإداريون (الكادر الإداري)

- (٥) مأموري التنفيذ في محاكم قطاع غزة + (١) مكلف مأمور تنفيذ،
 - (١٢) كاتب عدل في محاكم الضفة الغربية،
 - (١) كاتب عدل في محاكم قطاع غزة + (٤) مكلفين كاتب عدل،
 - (٣٩) كاتب في محاكم الضفة الغربية،
 - (٣٢) كاتب في محاكم قطاع غزة،
 - (٤٩) محضر في محاكم الضفة الغربية،
 - (٢٣) محضر في محاكم قطاع غزة،
 - (٢٥) مراسل في محاكم الضفة الغربية،
 - (١٩) مراسل في محاكم قطاع غزة،
 - (١٢٢) موظف يعملون في دوائر السلطة القضائية والمحاكم بمسميات وظيفية مختلفة في الضفة الغربية،
 - (١٣٤) موظف يعملون في دوائر السلطة القضائية والمحاكم بمسميات وظيفية مختلفة في قطاع غزة.
- غالبية رؤساء أقلام المحاكم ومأموري التنفيذ وكتاب العدل يحملون شهادة البكالوريوس، وبالتحديد في القانون، في حين أنّ غالبية الموظفين الآخرين يحملون شهادة الثانوية العامة (التوجيهي) وما دون ذلك، علماً أنّ بعضهم يحمل شهادة البكالوريوس.
- (٩) رؤساء أقلام محاكم الضفة الغربية + (١٥) مكلفين رؤساء أقلام،
 - (٩) رؤساء أقلام محاكم قطاع غزة + (١) مكلف رئيس قلم،
 - (٤) مأموري التنفيذ في محاكم الضفة الغربية + (٧) مكلفين،

كشف بأعداد موظفي المحاكم

		١٦	محكمة صلح رام الله
		٨	محكمة صلح سلفيت
		٦	محكمة صلح طوباس
		٧	محكمة صلح طولكرم
		٤	محكمة صلح قلقيلية
		١٢	محكمة صلح نابلس
			الأمانة العامة
١٦	الشؤون الإدارية	٧	الشؤون الإدارية
١٩	الشؤون المالية	١١	الشؤون المالية
٣	المكتب الفني	٢	المكتب الفني
		٢	دائرة التدريب القضائي
		١	دائرة التفتيش القضائي
		٢	دائرة الصيانة
		٢	دائرة الهندسة
٤	مكتب رئيس السلطة القضائية	٣	مكتب رئيس السلطة القضائية
٥١١	٢٢٩	٢٨٢	المجموع
موظف	موظف	موظف	

عدد الموظفين	اسم المحكمة / الدائرة غزة	عدد الموظفين	اسم المحكمة / الدائرة صفة غربية
١٢	دائرة التبليغات / غزة	٧	دائرة التبليغات/ الخليل
٦	دائرة التبليغات/ دير البلح	٨	دائرة التبليغات/ نابلس
		١٠	دائرة التبليغات / رام الله
١١	محكمة الاستئناف	٥	محكمة الاستئناف
١٣	المحكمة العليا	١٠	المحكمة العليا
		٧	محكمة بداية اريحا
		١٥	محكمة بداية الخليل
		١٥	محكمة بداية بيت لحم
٣٣	محكمة بداية غزة	١٥	محكمة بداية جنين
٢٣	محكمة بداية خانونس	١٨	محكمة بداية رام الله
١٢	محكمة بداية دير البلح	١٦	محكمة بداية طولكرم
١٧	محكمة صلح جباليا	١٠	محكمة بداية قلقيلية
١٧	محكمة صلح غزة	٢٠	محكمة بداية نابلس
١٧	محكمة صلح خانيونس	٢	محكمة صلح اريحا
٩	محكمة صلح دير البلح	٥	محكمة صلح الخليل
١٧	محكمة صلح رفح	٨	محكمة صلح بيت لحم
		٦	محكمة صلح جنين
		١٠	محكمة صلح حلحول
		١١	محكمة صلح دورا

الفصل الثالث

أنواع المحاكم وتشكيلها واختصاصاتها

يعرض هذا الفصل من التقرير بصورة وصفية للمحاكم الفلسطينية من حيث تشكيلها وإختصاصاتها.

أولاً، محاكم الموضوع / محاكم الدرجة الأولى

محاكم الموضوع أو محاكم الدرجة الأولى في فلسطين، هي: محاكم الصلح ومحاكم البداية.

١) محاكم الصلح

وفقاً للمادة (١٣) من قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ فإنه: "١- تنشأ بدائرة كل محكمة بداية محكمة صلح أو أكثر حسب الحاجة ويصدر بتحديد مقرها ودائرة إختصاصها قرار من وزير العدل. ٢- يجوز أن تعقد محاكم الصلح جلساتها في أي مكان يدخل في دائرة إختصاصها عند الضرورة بقرار يصدر من رئيس محكمة البداية". كما تناولت المواد (٨-١١) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٥) لسنة ٢٠٠١ الأحكام الخاصة بتشكيل وإختصاص محاكم الصلح بصورة أكثر تفصيلاً.

أ. إختصاص محاكم الصلح في الدعاوى المدنية:

نصّت المادة (٣٩) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (٢) لسنة ٢٠٠١ على إختصاصات محاكم الصلح في الدعاوى المدنية، وذلك على النحو التالي:

- الإختصاص القيمي: تختصّ محاكم الصلح في الدعاوى التي لا تتجاوز قيمتها (١٠،٠٠٠)³ عشرة آلاف دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً، ويكون حكمها نهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز ألف دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً،

- الإختصاص النوعي: تختصّ محاكم الصلح في الدعاوى الآتية مهما بلغت قيمتها: أ- تقسيم الأموال المشتركة المنقولة وغير المنقولة، ب- إخلاء المأجور، ج- حقوق الإرتفاق، د- المنازعات المتعلقة بوضع اليد، هـ- المنازعات المتعلقة بالإنتفاع في العقار، و- تعيين الحدود وتصحيحها، ز- إسترداد العارية، ح- الإنتفاع بالأجزاء المشتركة وصيانتها في المباني المتعددة الطوابق، ط- الدعاوى والطلبات التي تنصّ القوانين الأخرى على إختصاص محكمة الصلح بها.

وبموجب المادة (٢٠١) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية فإنه: "تُستأنف الأحكام والقرارات الصادرة من محاكم الصلح إلى محكمة البداية الواقعة في دائرتها بصفتها الإستئنافية".

ب. إختصاص محاكم الصلح في الدعاوى الجزائية:

نصّت المادة (١٦٧) من قانون الإجراءات الجزائية رقم (٣) لسنة ٢٠٠١ على الإختصاص الجزائي لمحاكم الصلح حيث نصت على أن: "تختصّ محاكم الصلح بنظر جميع المخالفات والجنح الواقعة ضمن إختصاصها، ما لم ينصّ القانون على خلاف ذلك". وبموجب المادة (٣٢٣) من قانون الإجراءات الجزائية، فإنه: "١- يجوز للخصوم إستئناف الأحكام الحضورية والمعتبرة بمثابة الحضورية في الدعاوى الجزائية على النحو التالي:

- أ. إذا كانت صادرة عن محاكم الصلح تستأنف أمام محاكم البداية بصفتها الإستئنافية، ب. إذا كانت صادرة عن محاكم البداية بصفتها محاكم أول درجة تستأنف أمام محاكم الإستئناف.
٢. تستأنف وفقاً للإجراءات المقررة في هذا القانون الأحكام

³ تمّ تعديل الإختصاص القيمي لمحاكم الصلح بموجب تعديل قانون الإجراءات الجزائية رقم (٥) لسنة ٢٠٠٥، وقد كانت قبل التعديل (٢٠) ألف دينار أردني.

والقرارات التي ينصّ أي قانون اخر على جواز إستئنافها“.

٢) محاكم البداية

المتلازمة معها والمحالة إليها بموجب قرار الإتهام . ٢ . إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة، أو إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد، وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة، وكانت إحدى هذه الجرائم من إختصاص محكمة البداية، إختصت هذه المحكمة بنظرها جميعاً“.

وتناولت المادة (٣٢٣) من قانون الإجراءات الجزائية الأحكام الخاصة بالإستئناف، حيث نصّت على أنه: ”يجوز للخصوم إستئناف الأحكام الحضورية والمعتبرة بمثابة الحضورية في الدعاوى الجزائية على النحو التالي: . . . ب. إذا كانت صادرة عن محاكم البداية بصفتها محاكم أول درجة تستأنف أمام محاكم الإستئناف“.

ثانياً، محاكم الإستئناف

وفقاً للمادة (١٢) من قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ فإنه: ”١- تكون مقارّ محاكم البداية في مراكز المحافظات. ٢- تؤلف كل محكمة بداية من رئيس وعدد كاف من القضاة. ٣- يجوز أن تعقد محاكم البداية في أي مكان خارج نطاق إختصاصها المحلي بقرار من رئيس المحكمة العليا بتغيير المرجع في حالة الضرورة.“ كما تناولت المواد (١٢-١٧) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٥) لسنة ٢٠٠١ تنظيم ذات الموضوع ولكن بصورة أكثر تفصيلاً.

نصّت المادة (١١) من قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ على أن: ”١- تنشأ محاكم الإستئناف في القدس وغزة ورام الله. ٢- تؤلف كل محكمة إستئناف من رئيس وعدد كاف من القضاة“.

أ. الإختصاص المدني لمحاكم البداية

تمّ تشكيل المحاكم وفقاً للقانون حيث يوجد (٣) محاكم إستئناف في الضفة الغربية وقطاع غزة، هي: محكمة إستئناف رام الله، محكمة إستئناف القدس^٤، ومحكمة إستئناف غزة“.

بموجب المادة (٤١) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (٢) لسنة ٢٠٠١: ”١- تكون محكمة البداية صاحبة الولاية العامة في نظر جميع الدعاوى والطلبات التي لا تدخل في إختصاص محكمة الصلح. ٢- تمارس محكمة البداية صلاحيتها الإستئنافية في الأحوال المبينة في هذا القانون“. وبموجب المادة (٢٠١) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية: ”تستأنف الأحكام والقرارات الصادرة من محكمة البداية بصفتها محكمة أول درجة أمام محكمة الإستئناف“.

تناولت المواد (١٨-٢٢) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٥) لسنة ٢٠٠١ المزيد من التفصيل بشأن محاكم الإستئناف. وفقاً للمواد (١٩-٢١) من قانون تشكيل المحاكم النظامية فإنه: ”تشكّل محكمة الاستئناف من رئيس وعدد كاف من القضاة، وتتعقد محكمة الإستئناف من ثلاثة قضاة برئاسة أقدمهم في القضايا الجزائية والمدنية المستأنفة إليها، ويتولى مجلس القضاء الأعلى تنظيم أعمال محاكم الإستئناف وتقسيمها إلى دوائر متخصصة“.

وبموجب المادة (٢٢) من قانون تشكيل المحاكم النظامية فإنه: ”١- تختصّ محاكم الإستئناف بالنظر في الإستئنافات المرفوعة إليها بشأن الأحكام والقرارات الصادرة عن محاكم البداية بصفتها محكمة أول درجة. ٢- أي إستئناف يرفع إليها بموجب أي قانون آخر“.

ب. الإختصاص الجزائي لمحاكم البداية

تضمنت المادة (١٦٨) من قانون الإجراءات الجزائية إختصاصات محاكم البداية في الدعاوى الجزائية حيث نصّت على: ”١. تختصّ محاكم البداية بنظر جميع الجنايات، وجرائم الجنح

^٤ تعقد محكمة إستئناف القدس مؤقتاً في مدينة رام الله.

ثالثاً، المحكمة العليا

وعند غياب الرئيس يرأس المحكمة أقدم نوابه، فالقاضي الاقدم في هيئة المحكمة“.

ووفقاً للمادة (٣٣) من قانون تشكيل المحاكم النظامية، تختص محكمة العدل العليا بالنظر فيما يلي: ١- الطعون الخاصة بالانتخابات. ٢- الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بإلغاء اللوائح أو الأنظمة أو القرارات الإدارية النهائية الماسة بالأشخاص أو الأموال الصادرة عن أشخاص القانون العام بما في ذلك النقابات المهنية. ٣- الطلبات التي هي من نوع المعارضة في الحبس التي يطلب فيها إصدار أوامر الإفراج عن الأشخاص الموقوفين بوجه غير مشروع. ٤- المنازعات المتعلقة بالوظائف العمومية من حيث التعيين أو الترقية أو العلاوات أو المرتبات أو النقل أو الإحالة إلى المعاش أو التأديب أو الاستبعاد أو الفصل، وسائر ما يتعلق بالأعمال الوظيفية. ٥- رفض الجهة الإدارية أو إمتناعها عن إتخاذ أي قرار كان يجب إتخاذه وفقاً لأحكام القوانين أو الأنظمة المعمول بها. ٦- سائر المنازعات الإدارية. ٧- المسائل التي ليست قضايا أو محاكمات بل مجرد عرائض أو إستدعاءات خارجة عن صلاحية أي محكمة تستوجب الضرورة الفصل فيها تحقيقاً للعدالة. ٨- أية أمور أخرى ترفع إليها بموجب أحكام القانون“.

يشترط في الطلبات والطعون المرفوعة لمحكمة العدل العليا من الأفراد أو الهيئات أن يكون سبب الطعن متعلقاً بواحد وأكثر مما يلي: ١- الإختصاص. ٢- وجود عيب في الشكل. ٣- مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها. ٤- التعسف أو الإنحراف في إستعمال السلطة على الوجه المبين في القانون“.

وفقاً للمادة (٨) من قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ فإنه: « ١- تؤلف المحكمة العليا من رئيس ونائب أو أكثر وعدد كاف من القضاة. ٢- يكون المقر الدائم للمحكمة العليا في القدس، وتنعقد مؤقثاً في مدينتي غزة ورام الله حسب مقتضى الحال». وتضمنت المواد (٢٣-٣٤) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٥) لسنة ٢٠٠١ أحكاماً مماثلة بخصوص تكوين المحكمة العليا وتشكيلها ومقرها، إنعقادها، المكتب الفني وإختصاصاته، تنظيم أعمال المحكمة العليا وتقسيماتها، محكمة النقض وهيئتها وإختصاصاتها، وإجراءات الطعن، هيئة محكمة العدل العليا وإختصاصاتها، وأسباب الطعن أمامها.

ووفقاً للمواد (٢٣-٢٥) من قانون تشكيل المحاكم فإن المحكمة العليا تتكون من: « ١- محكمة النقض. ٢- محكمة العدل العليا. وتشكل من رئيس ونائب أو أكثر وعدد كاف من القضاة. ويكون المقر الدائم للمحكمة العليا في العاصمة القدس، وتنعقد مؤقثاً في مدينتي غزة ورام الله حسب مقتضى الحال. وتنعقد المحكمة العليا بحضور أغلبية ثلثي عدد أعضائها على الأقل بناءً على طلب رئيسها أو إحدى دوائرها في الحالات التالية: ١- العدول عن مبدأ قانوني سبق أن قرره المحكمة، أو لرفع تناقض بين مبادئ سابقة. ٢- إذا كانت القضية المعروضة عليها تدور حول نقطة قانونية مستحدثة، أو على جانب من التعقيد، أو تطوي على أهمية خاصة». وبموجب المادة (٢٨) من قانون تشكيل المحاكم يتولى مجلس القضاء الأعلى تنظيم أعمال المحكمة العليا وتقسيمها إلى دوائر متخصصة.

١) محكمة النقض

حددت المادة (٣٠) من قانون تشكيل المحاكم النظامية إختصاصات محكمة النقض، وهي على النحو التالي: “تختص محكمة النقض بالنظر في: ١- الطعون المرفوعة إليها عن محاكم الإستئناف في القضايا الجزائية والمدنية ومسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين. ٢- الطعون المرفوعة إليها عن محاكم البداية بصفتها الإستئنافية. ٣- المسائل المتعلقة بتغيير مرجع الدعوى. ٤- أية طلبات ترفع إليها بموجب أي قانون آخر“.

ووفق المادة ٢٩ من قانون تشكيل المحاكم، فإنه تنعقد محكمة النقض برئاسة رئيس المحكمة العليا وأربعة قضاة، وعند غياب الرئيس يرأسها أقدم نوابه، فالقاضي الأقدم في الهيئة.

٢) محكمة العدل العليا

وفقاً للمادة (٣٢) من قانون تشكيل المحاكم النظامية، فإنه: “تنعقد محكمة العدل العليا من رئيس المحكمة العليا وقاضيين على الأقل،

رابعاً، المحاكم النظامية المتخصصة

نصّت المادة (٢٨) من قانون ضريبة الدخل رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٥، على أن: «١. تشكل محكمة خاصة تسمى (محكمة إستئناف قضايا ضريبة الدخل)، تكون ضمن ملاك السلطة القضائية، وتتعقد برئاسة قاضٍ؛ لا تقل مرتبته عن قاضي محكمة عدل عليا وعضوية قاضيين لا تقل مرتبة كلّ منهم عن قاضي محكمة إستئناف يخضعون جميعهم للأحكام والأوضاع القانونية التي تسري على القضاة النظاميين وتباشر اختصاصها إعتباراً من التاريخ الذي يعينه رئيس مجلس القضاء الأعلى. ٢. تختص محكمة إستئناف قضايا ضريبة الدخل في النظر في الإستئنافات المقدمة للطعن في قرارات التقدير، وإعادة النظر في التقديرات التي يجوز إستئنافها بموجب أحكام هذا القانون».

كذلك، هناك محاكم بلدية في كل مكان توجد فيه محكمة صلح. قام المجلس خلال العام ٢٠٠٧ بإنتداب (٣) من قضاة الصلح للنظر في قضايا البلديات، وتسمية خمسة من قضاة الصلح الآخرين للنظر في قضايا البلديات بالإضافة إلى وظيفتهم. لا يسمح العدد الحالي من قضاة الصلح بتفريغ قضاة بلديات بدوام كامل بما يغطي كافة المحاكم البلدية، إلا أن المجلس يعترم خلال العام ٢٠٠٨ فحص إمكانية تخصيص قاضي صلح بحيث يكون قاضي بلديات متفرغ في مركز كل محافظة بحيث ينظر في كافة قضايا البلديات الواقعة في نطاق المحافظة.

خامساً، التجهيزات المكتبية والقرطاسية وأدوات الإتصال والمواصلات

تتوفر لدى كافة المحاكم والمجلس وإداراته التجهيزات المكتبية والقرطاسية المناسبة، كما تتوفر لديه أدوات الإتصال اللازمة كالهواتف والفاكس، وشبكة الإنترنت. كذلك، يوجد لدى المجلس مستودع يحتوي على اللوازم الضرورية، من قرطاسية، وأثاث لتزويد المحاكم بما تحتاجه من لوازم.

يوجد لدى المجلس سيارة واحدة في الضفة الغربية، وكان لديه (٣) سيارات في قطاع غزة قبل أن تستولي عليها حركة حماس في شهر تشرين أول من العام ٢٠٠٧.

الفصل الرابع

إنجازات المجلس خلال العام ٢٠٠٧ في مختلف مجالات عمله
أخبارنا، والتخريج، جودنا، والمنا ٢٠٠٨، في، والتخريج، والتخريج، والتخريج

التخريج، والتخريج



ضمان النقل الآمن للملفات لدى تغيير المرجع ونقل البريد .

٤) التدابير المتعلقة بضمان الشفافية والحكم الرشيد وذلك من خلال :

أ. فرض رقابة مشددة على تنظيم الوكالات الدورية وأختام وتوقيع الكاتب العدل لضمان عدم التزوير والبيع المتكررة .

ب. ضبط الكفالات العدلية لأمناء الصناديق .

ج. ضبط كيفية توريد القضايا إلى أقلام المحاكم وتدوين الأوراق التي بداخلها .

د. التقيد بالأصول والإجراءات والمعايير المرعية في تقارير كفاية الأداء .

هـ. تنظيم طلبيات اللوازم بما يتفق والقانون، وجرد وحصر الأثاث والمقتنيات في كل محكمة، والمحافظة على الممتلكات .

٥) التدابير المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والمواطن، وذلك من خلال :

أ. تفعيل الرقابة على مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) وأماكن التوقيف وزيارتها بشكل دوري وإتخاذ المقتضى القانوني لمعالجة الخلل .

ب. ممارسة المحاكم النظامية الرقابة على أعمال النيابة العامة في الطلبات والقضايا الجزائية المحالة إليها .

ج. حظر حذف الدعاوى الجزائية وإعادة كافة الدعاوى المحذوفة

الفصل الرابع

إنجازات المجلس خلال العام ٢٠٠٧ في مختلف مجالات عمله

عقد المجلس خلال العام ٢٠٠٧ في مقر المحكمة العليا المؤقت في مدينة رام الله، ومن خلال التواصل مع أعضائه المقيمين في قطاع غزة بتقنية الربط التلفزيوني "الفيديو كونفرنس" (٩) إجتماعات رسمية، ناقش خلالها العديد من القضايا، وإتخذ بشأنها العديد من القرارات الهامة، والتي يمكن تصنيفها على النحو التالي :

١) قرارات تتعلق بتوزيع قضاة الصلح والبداية على المحاكم التي سيعملون فيها خلال السنة القضائية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، (الحركة القضائية) حيث قلص من العمل المزدوج للكثير من قضاة الصلح، والذي كان ساريا لفترة طويلة .

٢) إتخاذ سلسلة من التدابير الرامية لمعالجة الإختناك القضائي في المحاكم، وذلك من خلال :

أ. مراقبة إنتظام دوام القضاة والتأكد من تواجدهم في مكان عملهم خلال ساعات العمل الرسمية، وعدم مغادرة المحكمة بدون إذن رسمي من رئيس المحكمة .

ب. ضبط الإجازات بكافة أنواعها، السنوية والمرضية والطارئة، وذلك حتى لا يتم الإخلال بسير العمل اليومي للمحاكم، وبحيث لا يؤدي إلى تعطيلها .

ج. التعويض بالإجازات عن ساعات العمل الإضافي .

د. تنظيم دراسة القضاة في الجامعات .

هـ. وضع قواعد تحديد مواعيد الجلسات وأصول تأجيل النظر في القضايا .

و. ضبط توريد القضايا إلى أقلام المحاكم، وضبط تصوير الملفات، وتنظيم العلاقة بين رئيس القلم والقاضي .

٣) التدابير الهادفة إلى تحسين نوعية الأحكام القضائية وضمان مطابقتها للقوانين وضمان نزاهتها، وذلك من خلال :

تنظيم عمل المحاكم أثناء النظر في طلبات إخلاء السبيل .

فيما يلي نورد النص الكامل للخطة الإستراتيجية لتطوير القضاء الفلسطيني للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠، والتي تبناها المجلس، ويعمل على تنفيذها:

إستراتيجية تطوير القضاء الفلسطيني "القضاء بوابة الإصلاح"

من السابق إلى سجل الدعاوى المنظورة والسير فيها حسب الأصول.

د. منع أفراد الأجهزة الأمنية من دخول مباني المحاكم بأسلحتهم.

بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، عمل المجلس خلال العام ٢٠٠٧ على تحقيق العديد من الإنجازات في مختلف مجالات عمله، وهذه يمكن ملاحظتها في التخطيط الإستراتيجي، التدريب القضائي، التفتيش القضائي، المكتب الفني، أتمتة عمل المجلس وإداراته والمحاكم، وفي الفصل في القضايا وإنجاز معاملات الجمهور. وهو ما سنتناوله فيما يلي:

تمهيد

قال الله تعالى: ((إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله)) وقال تعالى ((فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا)) وقوله تعالى: ((وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ، وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ، وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ)) وقوله جل شأنه ((فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق)) وقوله تعالى ((واذا حكمتهم بين الناس ان تحكموا بالعدل)).

فالعدل أساس الحكم، وهو ركيزة أساسية لإرساء الأمن والاستقرار وبث الطمأنينة والسكينة العامة في المجتمع، وهو أيضاً ضماناً أكيدة لتحقيق التقدم والتطور والإزدهار، وأداة رئيسية مُجربة لتهيئة المناخ الملائم لجذب الإستثمار وحمايته، وتحريك عجلة التقدم على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي، وحماية الشرعية السياسية.

تتمثل أهم التحديات التي تُواجه الشعوب في مرحلة التحرر بصورة عامة، وبعد فترات طويلة من الصراع مع السلطة المحتلة بصورة خاصة، في كيفية العودة والإنتظام في حياة مدنية طبيعية تحكمها ضوابط ومعايير قوامها: التشريعات والقضاء. ففي مجتمعات من هذا القبيل نجد أن اللجوء إلى الوسائل البديلة لحل النزاعات القائمة تُعتبر من الأمور المتعارف عليها والمدعمة إجتماعياً، والقيادات المجتمعية المحلية التي تمارس هذا الدور وتدافع عنه إنما هي تمارس دوراً بديلاً للقضاء في تحقيق العدالة المنشودة، وتقضيه بشكل مباشر عن الدور المفترض له في إقامة العدل بين الناس، وتخرق مبدأ الفصل بين السلطات الذي ينيط بالقضاء سلطة الفصل في المنازعات باعتبارها الجهة الأكفأ والأقدر على إصدار أحكام قضائية عادلة تتصف بالثبات والإستقرار.

وحتى يتحقق التحول والإنتقال المرجو نحو إسترجاع المسار الصحيح لتحقيق العدالة، وتمكين المواطنين من الوصول إلى مرفق العدالة والاستفادة من خدماته ببسر وسهولة، وتمكين القضاء من ممارسة مهامه بفعالية وحيادية، فلا بدّ من العمل على النهوض بالقضاء وتعزيز ثقة الجمهور به بشكل أكبر.

أولاً، التخطيط الإستراتيجي

في إطار إستكمال مأسسة كافة جوانب عمل مجلس القضاء الأعلى والإدارات التابعة له والمحاكم، والتي بدأت بإصدار المجلس اللوائح والأنظمة التنفيذية لقانون السلطة القضائية، ووضع وتبني المجلس الهيكليات والوصف الوظيفي الخاصة بإداراته وبالمحاكم، ركز المجلس مؤخراً على تطوير التخطيط الإستراتيجي للسلطة القضائية ككل، وذلك على المستوى القصير، وعلى المستوى المتوسط، وعلى المستوى الطويل. وتكمن أهمية التخطيط الإستراتيجي الذي يعمل عليه المجلس في كونه يتزامن ويتسق مع التخطيط الإستراتيجي الكلي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يساهم في معالجة التحديات التي تواجه القضاء بصورة جذرية، ويُحدّد مجالات التطوير على الصعد المختلفة، ويسهل من تحديد المسؤوليات بصورة مستديمة، وليس بصورة عشوائية.

- (أفراد، مؤسسات، شركات محلية وعالمية)، بما يعزز من ثقة جميع الأشخاص باللجوء إلى القضاء وإصدار الأحكام القضائية العادلة وإمكانية تنفيذها دون مساومة بإعتبارها عنوان الحقيقة .
- ٤ . المحاكم الفلسطينية تعمل بكفاءة عالية وشفافية مطلقة، معززةً بكوادر بشرية مؤهلة وذات كفاءة مميزة تؤدي مهامها بنزاهة وسرعة ومصداقية .
- ٥ . السلطة القضائية تعمل وفق بناء مؤسسي متكامل بكافة دوائر مجلس القضاء الأعلى ومحاكمه؛ يخضع لمنظومة متكاملة من المحاور الهادفة إلى تطوير وتحسين العمل الجماعي .
- ٦ . السلطة القضائية مزودة بوحدة إعلام وتوعية قضائية فعالة، مما يعزز العلاقة بين القضاء والإعلام من جهة، وبين القضاء والجمهور من جهة أخرى .
- ٧ . السلطة القضائية قوية وتضمن حسن أداء رجال القضاء لواجباتهم ورسالتهم، وتصون إستقلالهم، وتحفظ لهم هيبتهم وكرامتهم وأمنهم الشخصي .
- ٨ . جميع المحاكم الفلسطينية والدوائر التابعة لها محوسبة ومزودة بمنظومة متكاملة من البرامج المتطورة الخاضعة لكافة مقاييس الدقة والكفاءة؛ من أهم مميزات ربط المحاكم الفلسطينية ببعضها البعض ومرتبطة مع مجلس القضاء الأعلى من خلال قاعدة بيانات مركزية آمنة قابلة للتطوير .

وفي إطار ترجمة هذه الرؤيا، تم مؤخراً صياغة إستراتيجية خاصة، تضمنت محاور مفصلية لتطوير القضاء من حيث توطيد معايير ومركزات الإستقلال القضائي، وتعزيز النزاهة، وتطوير الموارد البشرية، إضافة إلى رفع القدرة المؤسسية للقضاء .

وإنطلاقاً من ذلك، وضعت خطة تطوير القضاء للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠ بما يتماشى ومعايير التحديث، ووفقاً لأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص، وبشكل يضمن مأسستها وإستمراريتها. ولإنجاح توجه الإصلاح في القضاء والإرتقاء بأدائه بشكل خاص، وتعزيزاً لدوره في دعم المجتمع المدني، وكذلك لخلق بيئة ملائمة لممارسة النشاطات الإقتصادية وإجتذاب الإستثمار، فقد تم التركيز على قضايا هامة ومحورية في قضية التطوير، وهي:

تطوير علاقات تكاملية مع السلطتين التنفيذية والتشريعية، ضمان محاكمة عادلة، تعزيز وتمكين مؤسسة القضاء، وحماية حقوق المواطن وحرياته الأساسية .

إنّ الحديث عن الإصلاح الشامل في الوطن لا يمكن له أن يقوم ويكتب له النجاح ما لم تتخذ مجموعة من القرارات الحاسمة في ملف القضاء الفلسطيني . ومن هنا، فقد أخذت القيادة الحالية للقضاء على عاتقها بذل أقصى الجهود الممكنة لتطوير القضاء والإرتقاء بكفاءة المحاكم وتيسير الوصول إلى العدالة .

ولأننا نؤمن أنّ قضاءً حيادياً وعادلاً، وفعالاً، ومستقلاً، ونزيهاً، لا يمكن له أن يتحقق دون تظافر جميع الجهود، كلّ من موقعة وحسب إختصاصه لوضع الدراسات والإستراتيجيات والخطط المستقبلية وآليات التنفيذ من أجل الإصلاح القضائي والإداري وبناء نظام قضائي متكامل يلائم هذا العصر وتحدياته ويواكب الثورة المعلوماتية الهائلة في هذا المجال، فقد تبلورت لدينا الرؤية الإستراتيجية لتطوير القضاء، وذلك على النحو التالي:

رؤيتنا للقضاء خلال الأعوام الثلاثة القادمة (٢٠٠٨-٢٠١٠):

- ١ . قضاءً حيادياً عادلاً مستقلاً؛ يرسخ مفهوم إستقلال القضاء: مالياً وإدارياً، وبحيث يرتقي ليكون سلطة مستقلة من سلطات الدولة الثلاث: القضائية والتشريعية والتنفيذية علي قدم المساواة، ويمارس مهامه حسب المبادئ الديمقراطية بكل نزاهة وشفافية وبعيداً عن المحسوبية والإنقيادية .
- ٢ . قضاءً عادلاً يُحافظ على حقوق الإنسان، ويصون كرامته الإنسانية ويضمن حرياته الأساسية .
- ٣ . قضاءً عادلاً يؤمن العدالة لجميع شرائح المجتمع بدون تمييز

الجهود بما يساهم برفع كفاءة العمل وتسريع عملية التقاضي، بالإضافة الى تعميق التعاون مع نقابة المحامين كشريك أساسي في عملية تطوير العمل القضائي، وكذلك تعزيز التعاون مع المؤسسات الحقوقية التي تعنى بحقوق الإنسان لاطلاعها على التقارير المختلفة. ولذلك، فإنه من الضروري العمل على:

١. تفعيل مجلس القضاء الأعلى والعمل على إنعقاده بإعتباره أمراً أساسياً في ضمان حسن إدارة القضاء، ومن مقتضيات ذلك العمل على ما يلي:

أ. إعادة النظر في القواعد القانونية المحددة للمراكز القانونية التي يتشكل منها مجلس القضاء الاعلى، وإعادة النظر في نصاب إنعقاده بما يؤدي إلى ضمان إنعقاده دورياً.

ب. ضمان عدم تسييس مجلس القضاء الأعلى وذلك بحصر عضويته بالعناصر القضائية.

ج. إدخال التعديلات الضرورية على قانون السلطة القضائية بما يؤدي الى خلق قيم قضائية.

٢. التوصل إلى تفاهات مع المؤسسات ذات العلاقة بما لا يتعارض مع فلسفة إستقلال القضاء وبحيث تُحدد أسس العمل والتواصل مع كل من:

أ. السلطة التنفيذية (وزارة العدل، وزارة العمل، النيابة العامة، وزارة الحكم المحلي، ووزارة الشؤون الإجتماعية . . . الخ)

ب. السلطة التشريعية.

ج. نقابة المحامين.

د. كليات الحقوق الفلسطينية بهدف تطوير برامج إستحداث وتشكيل قضاة المستقبل من حيث:

- تطوير المناهج التأهيلية التي يتم إعتمادها لإعداد طلاب القانون،
- التركيز على تطوير المهارات اللغوية لطلاب كليات الحقوق،
- إستقطاب أوائل الخريجين في الثانوية العامة وكليات الحقوق للإنخراط في سلك القانون ومن ثم إلى سلك القضاء.

وقد إرتكزت خطة العمل الخاصة في السلطة القضائية إلى المحاور الرئيسية المذكورة أعلاه، كما تضمنت مجموعة من النشاطات الرئيسية والفرعية، والتي صُممت بشكل يضمن بلوغ الأهداف الإستراتيجية سالفة الذكر.

وفيما يلي عرض للخطة:-

خطة تطوير القضاء ٢٠٠٨-٢٠١٠

تتمثل الرؤيا الإستراتيجية لخطة تطوير القضاء في تحقيق الإستقرار القانوني في فلسطين وتعزيز سيادة القانون والحفاظ على الحريات والحقوق الأساسية للمواطن من خلال ضمان محاكمة عادلة مع الحفاظ على إستقلال ونزاهة القضاء بأقصى قدر ممكن. إعمال هذه الرؤيا يقتضى تحقيق أربعة أهداف ضرورية، وذلك على النحو الموضح أدناه:

الهدف الأول: تنظيم وتطوير العلاقات التكاملية مع مؤسسات لعدالة

يولي مجلس القضاء الاعلى جانب التعاون مع الشركاء في المنظومة القضائية عناية خاصة تتمثل بإيجاد مشاريع وخطط مشتركة بين مجلس القضاء الاعلى والنيابة العامة فيما يتعلق بإيجاد بيئة مناسبة للتقاضي من خلال تطوير وبناء محاكم نموذجية وحوسبتها بمنظومة متطورة تربط المحاكم والنيابات العامة الكترونياً، بالإضافة الى عقد العديد من اللقاءات والاجتماعات التشاورية والتنسيقية مع الجهات ذات العلاقة من أجل توطيد علاقات التعاون مع هذه الجهات، وتفعيل تبادل الخبرات وتوحيد

متخصصة في نظر قضايا محددة كتلك المتعلقة بمخالفات السير، وكذلك القضايا العمالية، والمخالفات الخاصة بقضايا البلديات كمخالفات التنظيم والبناء وغيرها.

ولهذا، سيعمل مجلس القضاء الأعلى على إنجاز النشاطات التالية:

أ. إعداد دراسة من واقع ملفات قضائية لتحديد أسباب تراكم القضايا الحقوقية والجزائية، وإعداد دراسة خاصة بالدعاوى العالقة، وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة بشأنها. ذلك أن مشكلة تراكم الملفات لا تعزى بالضرورة إلى سبب البطء في الفصل في الملفات فحسب، وإنما لأسباب أخرى أيضاً لا بد من الكشف عنها لتيسير سبل التغلب عليها.

مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان ووسائل الإعلام الرسمية والأهلية.

الهدف الثاني : ضمان محاكمة عادلة

إنّ السياسات الإصلاحية السليمة، والتي تشدّ تمكين المواطنين من الحصول على العدالة، تقوم في الأساس على تقوية وتمكين مؤسسة القضاء من خلال:

١) تطوير إدارة سير الدعوى وتسريع إجراءات التقاضي.

٢) وجود عدد كاف ومؤهل من القضاة في المحاكم والدوائر القضائية.

٣) تعزيز أنظمة الرقابة والمساءلة.

١. تطوير إدارة سير الدعوى وتسريع إجراءات التقاضي

يعتبر إحراز العدالة في وقت معقول وبدون تأخير هدف أساسي يسعى كلّ نظام قضائي إلى بلوغه من أجل تحقيق العدالة، وإرساء ثقة الجمهور بقضائه الوطني، وإعمالاً للمبدأ القائل: "العدالة المتأخرة إنكارٌ للعدالة". والمطلع على وضع الدعوى المنظورة أمام المحاكم الفلسطينية، بشقيها المدني والجزائي، يلاحظ عملياً مدى تراكم الملفات، والذي يؤدي في المحصلة إلى نشوء ظاهرة ما يسمى بالإختناق القضائي. وبمنظرة متفحصة لهذه الظاهرة في فلسطين، نلاحظ أن جانباً كبيراً من أسباب هذا الإختناق يعود إلى تأخر عملية الفصل في الدعوى لفترة طويلة إما لضعف وترهل في الكادر القضائي، أو إلى خلل في الإجراءات المطبقة فيه وخصوصاً فيما يتعلق بالتبليغات، أو إلى إنخفاض في كفاءة جهاز النيابة العامة، أو حتى في قصور لدى المتقاضين أو من يمثلهم من محامين. كل هذه الأسباب مجتمعة، إضافة إلى إثقال كاهل القضاء بآلاف قضايا السير، والتي تستهلك وقتاً وجهداً غير مبررين أمام محاكم الصلح، وكذلك ظروف الإحتلال القاهرة التي قطعت أوصال الوطن وحالت دون تواصل بين أجزائه، قد أدت، في المحصلة، إلى ما نشهده اليوم وما تشير إليه الإحصاءات من تراكم لعدد كبير من ملفات التقاضي أمام المحاكم. وفي إطار معالجة مجلس القضاء الأعلى لهذه الظاهرة ومحاولة التغلب عليها، فإنّ المجلس يسعى جاهداً إلى تحديث إدارة ملفات التقاضي لدى المحاكم بشكل يحقق مواكبة آخر المستجدات والتطورات العلمية في هذا المجال، إضافة إلى العمل على إدخال وسائل حصر البيانات القضائية في مفهوم العمل القضائي كوسيلة رئيسية لمتابعة العمل فيه، وكذلك العمل على إختصار إجراءات التقاضي ما أمكن.

كما أن تخفيف وطأة الإختناق القضائي يقتضي أيضاً التركيز على فكرة القضاء المتخصص من حيث العمل على إنشاء وتطوير محاكم

- ب. وضع الحلول الملائمة لتسريع الفصل في الدعاوى ومنع تراكمها مجدداً كإستحداث نظام خاص موحد بسير الدعوى، وتفعيل دائرة خاصة تعمل على إرساء مفهوم إدارة الدعوى القاضي بإختصار الإجراءات الإدارية والقضائية التي تؤخر فصل الدعاوى، وتضطر قاضي الموضوع إلى تأجيل الجلسات المرة تلو مرة لإتمام هذه الإجراءات°. هناك مفهوم هام يدخل في صميم عمل إدارة الدعوى، يقوم في الأساس على السيطرة القضائية المبكرة على إجراءات الدعوى، وذلك بهدف توجيه الأفراد المعنيين بالقضية من الخصوم ووكلائهم القانونيين وموظفي المحكمة نحو إستكمال الإجراءات المطلوبة ضمن مواعيدها المحددة لتحقيق السرعة في الفصل بالدعوى والحيلولة دون تراكم ملفاتها قدر الإمكان.
- ج. تحديث وتطوير دوائر التبليغات، ذلك أن التبليغات تلعب دوراً مهماً في تأجيل البت في الدعوى، والنظام الحالي المعمول به يفتقر إلى الأساليب الحديثة في التبليغ، ويتطلب المعالجة.
- د. زيادة عدد القضاة العاملين في المحاكم وتوزيعهم وفقاً للإحتياجات المستندة لعبء القضايا الواردة والمنظورة.
- هـ. إعادة النظر في نظام الهيئة الثلاثية المعمول به في محاكم البداية في الدعاوى الحقوقية، وإلغاء إختصاصها الإستثنائي.
- و. فحص إمكانية التخصص في النظر في بعض أنواع القضايا وخصوصاً قضايا السير، القضايا العمالية، القضايا الجزائية.
- ز. توفير نقل آمن للملفات الدعاوى أثناء النظر فيها، وذلك لدى نقل الملفات من محكمة إلى أخرى، سواء عند تغيير الإختصاص أو إعادتها من محكمة الإستئناف إلى محكمة الموضوع.
- ح. إستحداث نظام خاص لحفظ وترتيب وثائق ومبررات الدعوى.
- ط. العمل مع الأطراف ذات العلاقة بشأن تطوير وتحديث المحاكم المتخصصة في مجال البلديات والسير والعمل من حيث:
- تحديد الإحتياجات على صعيد الموارد والمعدات اللازمة،
 - العمل على رفع عدد القضاة المتدربين لهذه الغاية،
 - مراجعة الإطار القانوني الناظم لعمل هذه المحاكم بما يتناسب وتلبية هذه الإختصاصات.
٢. رفع كفاءة وتطوير قدرات الكوادر البشرية من قضاة وإداريين

إن عملية النهوض بالجهاز القضائي لا تكتمل بدون التركيز على العامل البشري القائم على تنفيذ نشاطاته المختلفة، وفي مقدمته القضاة الذين يشكلون عصب العمل القضائي، فهم الذين يقومون في النظر في المنازعات المعروضة والفصل فيها وفقاً للقانون ومقتضياته، منتجين في المحصلة النهائية الأحكام القضائية، والتي تُعتبر خلاصة العمل القضائي في مجمله ومؤشر إقامة العدل بين الأطراف المتنازعة.

وفي ضوء ما ذكر أعلاه، ونظراً لما يتصف به العمل القضائي من دقة وحساسية فلا بد من العمل المستمر على توفير العدد الكافي من القضاة، وتنمية مهاراتهم، وتوسيع معارفهم ومداركهم، وذلك من خلال إمدادهم بوسائل المعرفة المستمرة، وتمكينهم من الحصول على موارد المعلومات، وصولاً نحو تمكينهم من بلوغ منهج الفكر القانوني التحليلي القادر على توفير الحلول العملية والعادلة للنزاعات المعروضة، ووفقاً لمقتضيات المنطق السليم متزواجا مع المعرفة القانونية.

- ° تقوم إدارة الدعوى على أربعة مفاهيم أساسية هي:
- السيطرة القضائية المبكرة: وتعني بأن يتم وضع مواعيد محددة لكل إجراء من إجراءات الدعوى، ومراقبتها، وتنبية إلى النتائج الناجمة عن عدم الالتزام بها.
 - السيطرة القضائية المستمرة وتعني بأن يتم كذلك وضع مواعيد محددة للإجراءات اللاحقة، ومراقبتها وتحديد النتائج الناجمة عن عدم الالتزام به، إضافة إلى وضع الجدول الزمني القصير ويعني جدولة الإجراءات اللاحقة في نطاق السرعة والضرورة، أو حسب إجراءات مرحلية يتم مراقبتها.
 - محاولة تحقيق إحتياجات أطراف الدعوى ومساعدتهم على إستيفاء بياناتهم قبل البدء بإجراءات التقاضي.
 - توقع زمن إتمام الإجراءات وذلك عند تحديد مواعيد الإجراءات المختلفة وتقدير الزمن اللازم لإنجاز الإجراء المطلوب.

٤ . إنشاء وحدة خاصة بالرقابة والجودة في إدارة المحاكم

يقتضي رفع كفاءة العمل والنهوض بجودة الأداء إنشاء وحدة مختصة بعمليات الرقابة وقياس الجودة، لضمان حسن تنفيذ الإجراءات والعمل داخل المحاكم، وبما يحقق رفع مستوى الأداء وتحسين الخدمات المقدمة. وتنضوي هذه العملية على ضمان إنسجام الإجراءات مع متطلبات العمل والأنظمة والتعليمات السارية، وكذلك تقييم عمل وأداء إداريي المحاكم بما يحقق تطوير العمل والأداء ورفع الجودة والكفاءة ورفع التوصيات.

ولتحقيق ذلك لا بد من عمل ما يلي :

تصميم برنامج عمل الوحدة .

أ . توفير الموارد والكوادر المؤهلة .

ب . وضع اللوائح التنظيمية الضرورية لعمل الوحدة .

٥ . إجراء مراجعة لرزمة تشريعات القضاء

أ . مراجعة كل من القوانين والأنظمة واللوائح من حيث مدى شموليتها والكشف عن مواطن التناقض والقصور فيها بما يحقق مراجعة شاملة ومتوازنة للسياسات المتضمنة فيها ومدى إنسجامها وفعاليتها في تحسين أداء الجهاز القضائي وفقاً لمقتضيات التطوير، وتحقيق محاكمات عادلة ومنصفة .

وفي سبيل ذلك لا بد من العمل على :

- مراجعة التشريعات ذات العلاقة لإستكمال خطة مراجعة تشريعات القضاء، بحيث ينبثق عنها مجموعة

كذلك، فإن العمل مع كافة الكوادر البشرية التي تعمل في فضاء القضاء خدمة للأهداف سالفة الذكر، تقتضي الضرورة أن تخضع هي الأخرى لذات المقتضيات من التطوير المعرفي والقانوني بالقدر اللازم لتحقيق إدارة سليمة للدعوى .

ولهذا، سيعمل مجلس القضاء على :

أ . تصميم برامج تدريبية خاصة بكل فئة من الفئات وفقاً لدراسة إحتياجات تدريبية، ينبثق عنها خطة تدريبية لكل فئة من الكوادر العاملة في المحاكم والقضاة والمعاونين لرفع الكفاءة المرتبطة إرتباطاً مباشراً بحسن الأداء .

ب . تنسيق جهود التدريب القضائي بين كل من مجلس القضاء والمعهد القضائي الفلسطيني في مجال تصميم وتنفيذ برامج التدريب وفقاً لخطط وجداول زمنية .

٣ . تعزيز أنظمة المساءلة والرقابة

إن زيادة فعالية ونزاهة وحيادية القضاء لا يكون إلا من خلال نظام فعال للتفتيش القضائي، وما يتطلبه ذلك من توفير الإمكانيات اللازمة من حيث الكادر المؤهل والتجهيزات ووسائل النقل، وبرنامج خاص يحقق الرقابة والمساءلة في العمل القضائي، لضمان تحقيق عملية تقاضي نزيهة أمام القضاء .

ولذلك يسعى مجلس القضاء الأعلى إلى إعادة النظر ومراجعة قانون السلطة القضائية وإدخال التعديلات الضرورية عليه بما يؤدي إلى :

أ . تفعيل دائرة التفتيش القضائي، وإمدادها بالكوادر البشرية والتجهيزات المادية اللازمة .

ب . إعادة تشكيل وتفعيل المجلس التأديبي .

ج . صياغة برنامج خاص وخطة عمل بالتفتيش القضائي في المحاكم الفلسطينية والإشراف على تنفيذه .

د . تأهيل الكوادر العاملة في مجال التفتيش القضائي من حيث إمدادها بالخبرات والتدريبات اللازمة .

هـ . إنشاء لجنة خاصة بوضع قواعد السلوك القضائي .

رئيسياً لإنجاح مهمة القضاء . وتعتبر الأنظمة الإدارية والمالية المحرك الرئيسي للنشاط القضائي ، كما أنها المدخل المباشر لعمليات تعزيز أسس المساءلة والشفافية . وبالرغم من أن القضاء يقوم في الأصل على الدعوى التي تشكل مفصلاً رئيسياً في نشاط التقاضي ، إلا أن إدارتها وفقاً لأسس صحيحة ؛ إدارياً ومالياً وفنياً ، وإدارة كل الأنشطة المنبثقة عنها ، يعد أمراً حيوياً يقتضي تفعيل وتطوير إدارة خاصة للمحاكم تقوم في الأساس على فصل النشاط الإداري عن النشاط القضائي ، مما يتيح لجهاز القضاء التركيز على موضوعات التقاضي دون الإنغماس في مشاكله خاصة الإدارة التي تثقله وتخفف من فعاليته في فصل المنازعات التي تعتبر المبرر الأساسي في وجوده .

كما أن تعزيز التخطيط الإستراتيجي داخل مؤسسة القضاء سيرفع من مستوى الأداء ، والذي يتطلب إجراء مراجعات دورية ومنتظمة للنشاطات القائمة وتقييم الأداء فيها ، وتحديد مواطن الخلل وإقتراح الحلول بشأنها ، بما يخدم خطط تطوير القضاء . هذا بالإضافة إلى ضرورة تحسين بيئة التقاضي لدى المحاكم من حيث التجهيزات والمباني وتحسين الخدمات المقدمة للجمهور وإستكمال جهود حوسبة إجراءات التقاضي والمحاكم .

وفي سبيل تحقيق ذلك يرتأي مجلس القضاء القيام بما يلي :

١ . إعتتماد هيكلية متكاملة وملائمة للسلطة القضائية

يهدف إعتتماد هيكلية متكاملة وملائمة إلى ضمان تطوير هيكلية خاصة بالجهاز القضائي تكون قادرة على الإضطلاع بالمهام المنوطة به بشكل أكثر فاعلية ، وبما يحقق أهداف مؤسسة القضاء المرتكزة إلى تحسين الخدمات القضائية المقدمة للجمهور ، ورفع كفاءة الأداء ، وذلك من خلال :

أ . مراجعة مدى مواءمة الهيكلية الحالية للوضع القائم والمستقبلي ووضع التوصيات الملائمة بشأنها .

ب . إعادة تسكين الكادر المتوفر بما ينسجم مع الفكر التطويري للهيكلية .

ج . إستكمال النقص في الكادر والتوظيف وفقاً للشواغر .

د . خلق نظام للحوافز .

من التعديلات ومشاريع القوانين المقترحة وفقاً لنتائج المراجعة وضرورات تحديث هذه التشريعات ، ومنها على سبيل المثال :

- مراجعة وتعديل قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية بهدف تبسيط الإجراءات ، وإصلاح وتفعيل نظام التبليغات ، وتعزيز دور القاضي في السيطرة على الدعوى وضبط الجلسة ، وصولاً نحو تسريع البت في القضايا ،

- مراجعة وتعديل قانون تشكيل المحاكم النظامية ، وذلك للتغلب على صعوبة العمل في ظل نظام تشكيل الهيئة الثلاثية المعمول به في محاكم البداية بالنسبة للقضايا الحقوقية ،

- إعادة النظر في أسس قانون الإجراءات الجزائية ،

- إعادة النظر في قانون البيئات ورزمة أخرى من التشريعات ذات العلاقة لتسريع البت في دعاوى .

ب . العمل على تحضير ومراجعة رزمة لوائح تنظيمية متعلقة بعمل الدوائر والمحاكم المستحدثة .

الهدف الثالث : تمكين مؤسسة القضاء بهدف تحسين خدماتها وكفاءتها وفقاً للقانون

يقوم هدف تمكين مؤسسة القضاء بالدرجة الأولى على تحسين وتطوير الأداء الإداري والمالي وذلك بالتوازي مع عملية التطوير الفني لهذا الجهاز ، لأن الإدارة السليمة والصحيحة تعتبر عاملاً

٢. تفعيل الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى^٦

ومن النشاطات الضرورية لتحقيق ذلك ما يلي :

تعمل الأمانة العامة لمجلس القضاء على توفير الدعم اللوجستي اللازم لمجلس القضاء من التحضير والدعوة للإجتماعات إلى متابعة نتائجها. كما تعمل الدائرة على متابعة شؤون القضاة وحفظ ملفاتهم. ومن المتوقع أن يتطور عمل الأمانة العامة لينبثق عنها وحدتين رئيسيتين: أولهما، أمانة سر مجلس القضاء بمفهوم السكرتاريا المتطورة الداعمة لعمل المجلس ومتابعة أعماله، وثانيهما، وحدة متخصصة بمتابعة شؤون القضاة. وفي هذا السياق، لا بد من العمل على ما يلي :

• توفير الكادر المؤهل،

• مراجعة اللوائح التنظيمية لعمل الأمانة العامة،

• إنشاء ديوان خاص بمكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى،

• إستقطاب العدد الكافي من المستشارين المختصين للعمل في مكتب رئيس المجلس.

٣. العمل على إنشاء إدارة خاصة بالمحاكم

إنّ فصل النشاط الإداري عن النشاط الفني يُعتبر من الأمور الضرورية في جهاز القضاء لضمان نجاح كل من المهمتين بالقدر المتساوي، وذلك بهدف تمكين القضاء من تحقيق العدالة. إن إئثار كاهل الكادر القضائي في العديد من المهمات الإدارية والمتابعات اليومية سيؤدي في المحصلة الى ضعف ملحوظ في أدائه الفني. وعليه، سيباشر المجلس في إنشاء إدارة خاصة بالمحاكم تتبع مجلس القضاء الأعلى بهدف تسيير الشؤون المالية والإدارية لجهاز المحاكم.

إن إدارة المحاكم هي أولى وأهم إدارات القضاء، وهي تُعنى بحسن سير الأداء المالي والإداري فيه وفي الأجهزة الإدارية التابعة له. يترأس إدارة المحاكم قاض وتشكل من نائب للرئيس وهو قاض أيضاً، ومن مدير عام للشؤون الإدارية والمالية ومدير عام للحوسبة والتطوير. وستتولى هذه الإدارة مهام وضع الخطط السنوية لإدارة المحاكم، وتحديد إحتياجات تنفيذها، وكذلك إعداد الموازنة العامة للقضاء وتحديد إحتياجات المحاكم اللوجستية وتنمية وإدارة الموارد البشرية العاملة في المحاكم وكذلك الشؤون الإدارية والمالية، وتنظيم إدارة الدعوى.

^٧ إن تحديد اشكاليات النظام المالي والإداري القائم حالياً في مؤسسة القضاء لا يكون إلا بدراسة تتصف بدقة وحيادية واقع سير العمل. وستحدد هذه الدراسة القواعد الناظمة للعمل، سواء كانت تشريعات أم أعراف. كذلك ستحدد مدى شموليتها، والممارسات الفعلية في مواجهة القواعد الناظمة للعمل، ومدى الإلتزام بها، ومقتضيات تطويرها.

^٦ تمّ تفعيل الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى منذ بداية العام ٢٠٠٧، وذلك في حدود الإمكانيات المتوفرة، ويعمل في هذه الدائرة حتى نهاية العام أحد القضاة بدوام جزئي بالإضافة إلى وظيفته، ويساعده سكرتيرة ومساعدة إدارية. يعتزم المجلس خلال العام ٢٠٠٨ توسيع الأمانة العامة للمجلس وتطويرها، وذلك على ضوء ما يتوفر للمجلس من إعمادات وإمكانيات مالية.

٥ . تطوير وإنشاء مركز معلومات قضائية

تتمثل أحد العوامل الرئيسية في تمكين جهاز القضاء من خلال تمكين الكوادر العاملة فيه من الحصول على المعلومات اللازمة للعمل وفي الوقت المناسب. وفي هذا السياق، فإن العمل القضائي يقتضي معرفة ودراية كافيتين في مجالات متعددة مما يقتضي توفير مرجع معلوماتي مركزي يعمل على توفير المعلومات والمصادر والدراسات الضرورية للنهوض بالخبرات القضائية. وفي ذات الوقت، فإن هناك حاجة ملحة لتمكين المجتمع القانوني من الحصول على المعلومات القضائية في حُلَّتْها المناسبة ووفق رؤية مؤسسية القضاء، ومن هنا نشأت فكرة إستحداث مركز معلومات قضائية متطور يعتمد أساليب توفير المعلومات بأشكالها التقليدية المطبوعات ومصادر المعلومات الحديثة.

ومن الجدير ذكره أن لمركز المعلومات تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على تطوير المهارات وتحسين مستوى الأداء ومستوى الخدمات.

ولتحقيق ذلك لا بد من:

أ. تفعيل المكتب الفني لدى مجلس القضاء ليضطلع بمسؤولية إعداد ونشر المبادئ القانونية، ورقياً وإلكترونياً، وإعداد الأبحاث اللازمة.

ب. توفير الكادر المؤهل.

ج. العمل على إيجاد مكتبة قضائية حديثة ومتطورة تعمل على توفير المراجع القانونية اللازمة والمعلومات.

د. إستحداث مركز للدراسات القضائية الإستراتيجية.

٦ . حوسبة المحاكم وإدارة ملفات الدعاوى

يولي مجلس القضاء الأعلى إهتماماً خاصاً لحوسبة إجراءات المحاكم، وإدارة ملفات التقاضي. وفي هذا الإطار، تم إنجاز المرحلة الأولى من الحوسبة من خلال تطوير النسخة الأولى لبرنامج الميزان لإدارة وتسجيل ملفات الدعوى، وما زال العمل جارٍ على تحديث هذه النسخة لتكون قابلة للعمل على شبكة المحاكم الإلكترونية، والتي سيتم تطويرها لترتبط المحاكم بعضها ببعض إلكترونياً، إضافة إلى العمل على حوسبة العديد من الأعمال الإدارية والمالية.

وفيما يلي عرض موجز للنشاطات الضرورية في هذا الجانب:

أ. إستكمال أعمال ربط المحاكم إلكترونياً بعضها ببعض.

ب. ضبط ومتابعة حضور الموظفين ألياً.

ج. تطوير وتشغيل النسخة المحدثة من برنامج إدارة ملفات الدعاوى الإلكترونية "الميزان".

٧ . توفير بيئة مناسبة للتقاضي

تعتبر مباني المحاكم والمجلس والدوائر القضائية المنضوية تحته مسألة مهمة في تحسين عمل القضاء، كما ونوعاً، ومظهراً أساسياً من مظاهر العدالة، سواء من حيث الشكل، أو الموقع الذي يسهل على المواطنين الوصول إليه، أو السعة للقضاة والمتقاضين، أو الحماية لكل من فيها.

في هذا الجانب سيتم العمل على:

دراسة حالة المباني القائمة وإحتياجاتها.

ز. وضع خطط التوسعة والتحسين للمنشآت القائمة والمستغلة.

ب. إنشاءات جديدة وإستئجار مواقع مناسبة بما يلبي الإحتياجات التي كشفت عنها الدراسة.

الهدف الرابع : حماية حقوق المواطن وحرياته الأساسية

إن وضع أسس إستخلاص المبادئ القانونية المقررة من قبل المحكمة العليا ونشرها من قبل المجلس سيعمل على رفع نوعية الأحكام التي يصدرها القضاء ليتمكن محاكم الدرجة الأولى من تجنب تكرار ذات الأخطاء المرتكبة أثناء نظر الدعاوى والفصل فيها مما سيقبل من عدد القضايا المرفوعة للإستئناف لهذه الأسباب، كما سيثري الفكر القانوني لدى القضاة وجمهور المحامين والعاملين في سلم القضاء في هذه المهنة .

أ . سيعمل مجلس القضاء على تفعيل المكتب الفني بإتجاه البحث العلمى وطرقه وأساليبه من حيث :

ب . العمل على توفير الكادر الفني المؤهل حيث يعاني المكتب من النقص في هذا المجال .

ج . العمل على إصدار مجلة قضائية دورية لنشر إستخلاصات المبادئ والأحكام القضائية .

د . إنشاء قاعدة أحكام قضائية محوسبة ومركزية في المحاكم .

٢ . تحسين الخدمات المقدمة للجمهور

لقد باشر مجلس القضاء الأعلى بتحسين خدماته المقدمة للجمهور وذلك من خلال تحسين دوائر كتاب العدل في كل من رام الله ونابلس، وجر العمل على تحديد مواقع أخرى للتحديث . هذه الخدمات المحسنة من حيث الموقع والتجهيز والأنظمة ساعدت على تحسين علاقة الجمهور مع مؤسسة القضاء بشكل ملحوظ .

وعليه، سيعمل مجلس القضاء على التطوير الدائم لمرافقه ذات الصلة المباشرة بالجمهور وتلك المتعلقة بحسن سير عمله وأدائه،

تنقيف المواطنين بدور السلطة القضائية ومسؤولياتها إزاء عملية التقاضي يساهم بشكل مباشر في زيادة وعي الجمهور بأهمية وضرة جهاز القضاء في تحصيل الحقوق وإقامة العدل . كما سيساعد في خلق حالة من الدعم لجهود الحفاظ على إستقلالية القضاء والحقوق القانونية وحقوق التقاضي وحقوق المواطن وحرياته الأساسية .

وإضافة إلى عملية رفع الوعي من خلال الحملات التوعوية، لا بد أن تكتمل هذه الجهود بإضافة آليات خاصة تعزز عمليات إتصال الجمهور بجهاز القضاء بشكل يمكن المواطن من الحصول على المعلومات الضرورية ببسر وسهولة وكذلك من التواصل مع الجهاز وخصوصاً فيما يتعلق بشكاوى المواطنين أو تظلماتهم وملاحظاتهم الناشئة عن إحتكاكهم بالنشاط اليومي للمحاكم .

كما أن تحسين الخدمات المقدمة للجمهور في كل ما يخص معاملاتهم اليومية لدى القضاء أمر ضروري لإعادة بناء ثقة الجمهور في هذا الجهاز ويعزز أسس إحترام حقوق المواطن .

وعليه لا بد من :

١ . العمل على رفع الوعي لدى الجمهور بأهمية القضاء ودوره في ضمان الحقوق وتحقيق العدالة

ومن الآليات المناسبة لذلك :

أ . تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات القضائية .

ب . تصميم حملات توعوية موجهة مع كل من الأجهزة الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمواطنين بهدف توفير المعلومات عن السلطة القضائية بلغة بسيطة، وتعزيز جهود إرساء عملية تقاضي تتسم بالشفافية والسرعة .

ج . توطيد الروابط مع الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، لأن من شأن ممارسة الحوار وبناء علاقات التعاون أن يساهم إلى حد كبير في دعم مجالات رسم السياسات، ووضع وتنفيذ السياسات العلاجية للنظام القضائي، كما سيعزز الوعي لدى المواطنين بأهمية دعم وتطوير القضاء .

د . تطوير وسائل نشر وإستخدام المعلومات القضائية من خلال العمل على نشر الأحكام القضائية بالطرق التقليدية أو المؤتمتة وضمن إنتظام نشرها بما يحقق تواصلاً ما بين جهاز القضاء والعموم .

ومنها:

أ. إستكمال جهود تحديث دوائر كتاب العدل.

ب. تحديث نظام التنفيذ الحقوقي (دوائر الإجراء).

ثانياً، إنجازات المجلس في التدريب القضائي

يُعتبر التدريب القضائي، بشقيه الابتدائي والمستمر، أحد الأدوات الهامة في تطوير القضاء ورفع فعاليته الكمية والنوعية. فالتدريب القضائي يهدف إلى تأهيل القضاة وتعريفهم بأحدث المفاهيم القانونية وإطلاعهم على التطورات القضائية والقانونية المستجدة على المستويين المحلي والعالمي. فكل قاض جديد بحاجة إلى المعرفة والمهارة اللازمين في كيفية ترؤس جلسات المحاكمة وإدارة الدعاوى والسيطرة عليها وفهم وتفسير القوانين وتسبيب وإصدار الأحكام القضائية. كما يحتاج كل موظف في المحكمة بعامة، ورؤساء الأقسام والكتبة والمحضرون بصفة خاصة، إلى أن يكونوا على إطلاع وإلمام كافيين بأخر الإجراءات المعمول بها أمام المحاكم والدوائر القضائية، حتى يتمكنوا من أداء مهامهم والتواصل مع القضاة والمتقاضين بشكل أفضل.

يمكن تصنيف الأنشطة التدريبية التي قام بها مجلس القضاء الأعلى خلال العام ٢٠٠٧ على النحو التالي:

(١) الأنشطة التدريبية على المواضيع القانونية (دورات تدريبية وورش عمل)

نشط المجلس خلال العام ٢٠٠٧ في عقد الدورات التدريبية وورش العمل المتعلقة بأكثر المواضيع القانونية المتصلة بعمل

القضاة وأعضاء النيابة العامة والإداريين العاملين في المحاكم، وخاصة التدريب على قوانين الإجراءات الجزائية وأصول المحاكمات المدنية والتجارية، وقانون التنفيذ، وذلك على النحو التالي:

أ. دورة تدريبية في مدينة عمان لقضاة الصلح الجدد

عُقدت الدورة المذكورة في الفترة الواقعة بين ٢٧/١٠-٢٧/١١/٢٠٠٧، في مقرّ المعهد القضائي الأردني في مدينة عمان/ الأردن، بمشاركة (١٠) من قضاة الصلح الجدد^٨. ركّزت الدورة المذكورة على مواضيع متنوعة من قانوني أصول المحاكمات المدنية والتجارية والإجراءات الجزائية.

ب. دورة تدريبية في مدينة عمان لأعضاء النيابة العامة

عُقدت الدورة المذكورة في الفترة الواقعة بين ١٠/٢-٨/٣/٢٠٠٧، في مقرّ المعهد القضائي الأردني في مدينة عمان/ الأردن، بمشاركة (١٦) من أعضاء النيابة العامة. ركّزت الدورة المذكورة على المواضيع التالية:

- آليات التعاون بين النيابة العامة والشرطة،
- قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني،
- سلوكيات وأدبيات مهنة النيابة العامة،
- أصول التحقيق والقيام بزيارات ميدانية لمكاتب النيابة العامة،
- مسرح الجريمة وزيارات ميدانية للمختبرات الجنائية،
- قانون العقوبات،
- التشريح والطب الشرعي: نظري وعملي^٩.

^٨ تمّ تنفيذ هذه الدورة بالتعاون وتمويل من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جاياكا)، والتي تعنى بتشجيع التعاون الدولي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والقضائية وتطويرها في الدول النامية. ومن الجدير بالذكر أنه قد تم عقد أكثر من دورة تدريبية من خلال هذا المشروع في السنوات السابقة. تمّ عقد الدورات التدريبية في المعهد القضائي الأردني نظراً لوجود إتفاقية مسبقة موقعة بين (جاياكا) والمعهد القضائي الأردني. وعلى العموم، يفضل المجلس عقد التدريب محلياً ووفق الإمكانيات المتوفرة.

^٩ تمّ تنفيذ هذه الدورة بالتعاون وتمويل من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جاياكا).

ج . دورة تدريبية إستكمالية في مدينة رام الله لقضاة الصلح الجدد^{١٠}

د . دورتين تدريبيتين في مدينة رام الله لأعضاء النيابة العامة حول الجوانب النظرية والعملية للإجراءات الجزائية^{١١}

• عُقدت الدورة التدريبية الأولى في مدينة رام الله في الفترة الواقعة بين ١٧-١٩ نيسان ٢٠٠٧، وحضرها (١٩) من أعضاء النيابة العامة. ركزت الدورة على الجانب النظري للإجراءات الجزائية، وخاصة في المواضيع التالية: قواعد السلوك، القبض والتوقيف والتفتيش، جمع الإستدلالات، وسماع الشهود والإستجواب،

• عُقدت الدورة التدريبية الثانية في مدينة رام الله في الفترة الواقعة بين ١٠-١٢/٧/٢٠٠٧، في فندق "البيست إيسترن"، وحضرها عدد من أعضاء النيابة العامة، وركزت على الجانب العملي لإجراءات التحقيق الإبتدائي، وتمّ خلالها تحليل ونقاش لبعض القضايا المنظورة أمام النيابة العامة^{١٢}.

هـ. ورشة عمل موسعة في مدينة رام الله حول "التفتيش القضائي"^{١٣}

عُقدت الورشة المذكورة في فندق "البيست إيسترن" في مدينة رام الله في الفترة الواقعة بين ١٢-١٤/٤/٢٠٠٧، وشارك فيها (٨١) من قضاة الصلح والبداية والإستئناف. تناولت الورشة أهمية التفتيش القضائي في إستقلال القضاء وتعزيز ثقة المجتمع به، أنواع التفتيش القضائي، وأمور أخرى ذات صلة بالتفتيش القضائي. وقد تولى التدريب فيها قضاة المحكمة العليا وقضاة

عُقدت الدورة المذكورة في مدينة رام الله في الفترة الواقعة بين ٤/٧-١٩/٩/٢٠٠٧. ركزت الدورة، وعلى مدار (١٢) لقاءً، في التدريب على مواضيع قانونية متنوعة، شملت: قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية وقانون الإجراءات الجزائية. وفي نهاية التدريب تمّ عقد لقاء ختامي في فندق "البيست إيسترن" في مدينة رام الله بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٧ تخلله توزيع الشهادات على المتدربين.



^{١٠} تمّ عقد الورشة بالتعاون مع مشروع تقوية القضاء الفلسطيني (سيادة) وهو برنامج ممول من الاتحاد الأوروبي لدعم النظام القضائي الفلسطيني وتنفيذ القانون الأساسي وقانون السلطة القضائية اللذين دخلا حيز التنفيذ في حزيران ٢٠٠٢، وتأسيس الفصل بين السلطات. وفي إطار هذا المشروع تمّ تنفيذ مجموعة من ورش العمل التي بدأ عقدها منذ دخول المشروع حيز التنفيذ والتي استمرت حتى نهاية العام ٢٠٠٧، وتعنى بمواضيع قانونية ذات فائدة لتطوير القضاة والنيابة وأعوانها.

^{١١} تمّ عقد هاتين الدورتين بالتعاون مع مشروع "سيادة".

^{١٢} تمّ عقد هذه الورشة بالتعاون مع مشروع "سيادة".



محاكم الإستئناف. وبالتزامن مع هذه الورشة عقدت ورشة أخرى في مدينة غزة.

و. ورشة عمل في مدينة رام الله حول "قانون التنفيذ"^{١٣}

عُقدت الورشة المذكورة بتاريخ ٢٣/٨/٢٠٠٧ في فندق "البست ايسترن" في مدينة رام الله، وحضرها رؤساء وقضاة المحاكم، وتناولت الأحكام العامة في قانون التنفيذ، طرق وإجراءات التنفيذ، توزيع حصيلة التنفيذ، ومسائل متنوعة أخرى ذات علاقة.

ز. ورشة عمل في مدينة البيرة لقضاة ومأموري التنفيذ^{١٤}

عُقدت الورشة المذكورة بتاريخ ٢٢/١١/٢٠٠٧ في فندق الهلال الأحمر في مدينة البيرة، تناولت الأحكام العامة في قانون التنفيذ، إختصاصات كل من قاضي التنفيذ ومأمور التنفيذ، وطرق وإجراءات التنفيذ، ومواضيع أخرى ذات علاقة.

ح. ورشة عمل في مدينة رام الله حول "الترهل القضائي وإدارة المحاكم"

عُقدت هذه الورشة في مقرّ مجلس القضاء الأعلى في مدينة رام الله في الفترة الواقعة بين ٤-٦/١٢/٢٠٠٧، حضرها رؤساء المحاكم ورؤساء أقلام المحاكم. ركزت الورشة المذكورة على رسم الطريق للعمل السليم في المحاكم، وتوضيح مسؤوليات كل من رئيس المحكمة ورئيس القلم. تولى التدريب في هذه الورشة رئيس مجلس القضاء الأعلى. تم تنظيم هذه الورشة بجهد وتمويل ذاتي من المجلس.

٢) المشاركة والحضور في مؤتمرات وورش عمل إقليمية ودولية حول القضاء

شارك العديد من القضاة وممثلون عن مجلس القضاء الأعلى خلال العام ٢٠٠٧ في حضور العديد من المؤتمرات وورش العمل والحلقات الدراسية ذات العلاقة بالشأن القضائي، والتي عُقدت في مناطق مختلفة من العالم، وكانت تلك المشاركات على النحو التالي:

أ. في إطار تنفيذ مشروع "اليوروميد"^{١٥} تمت المشاركة في الأنشطة التالية:

• في إطار التدريب على التعاون والمساعدة القضائية الدولية المتبادلة في المسائل المدنية، شارك قاضيان فلسطينيان في الندوة التي عُقدت في مدينة إشبيلية / إسبانيا في الفترة الواقعة بين ١٥-١٨/١/٢٠٠٧ بعنوان "الأحكام الأجنبية وعدم التوافق بين التشريعات"،

^{١٥} أفتتح في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر سنة ٢٠٠٤ في بروكسيل برنامج القضاء «اليورومتوسطي» للتعاون الإقليمي، الممول من برنامج «ميدا» وذلك خلال مؤتمر افتتاحي نظمته المفوضية الأوروبية وحضره مسؤولون كبار، وخبراء من جميع الشركاء المتوسطيين وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من العاملين بمراكز التدريب، والوزارات والمؤسسات الأخرى المختصة في مجال القضاء. ويمثل البرنامج الجديد الشق «القضائي» من البرنامج الإقليمي بشأن « القضاء، الشرطة والهجرة»، والذي يديره مكتب تعاون «يوروميد» التابع للمفوضية الأوروبية.

^{١٣} تم عقد هذه الورشة بالتعاون مع مشروع «سيادة».

^{١٤} تم عقد هذه الورشة بالتعاون مع مشروع «سيادة».

الدول العربية والذي عقد في جامعة الإمام محمد بن سعود في مدينة الرياض خلال الفترة الواقعة بين ٤-٨/٣/٢٠٠٧ . ناقش المشاركون خلال اللقاء كيفية تفعيل التوصيات الصادرة عن الاجتماعات السابقة، وما تمّ إنجازه بشأن الإستبيان الذي تمّ تعميمه على المعاهد العربية لبيان الصعوبات التي تعيق تنفيذ التوصيات .

- ومن الجدير بالذكر أنّ هذه الندوة كانت إستكمالاً للندوات الثلاث التي عُقدت في إطار الموضوع أعلاه خلال العام ٢٠٠٦ .
- في إطار التدريب على إدارة القضاء وإدارة الإجراءات والحوسبة، شارك قضاة فلسطينيون وأحد رؤساء النيابة العامة في ورش العمل التي عقدت بهذا الخصوص خلال العام ٢٠٠٧، وذلك على النحو التالي:
 - ”النظام القضائي“، أثينا / اليونان، في الفترة الواقعة بين ١٢-١٥/٢/٢٠٠٧، حضرها أحد رؤساء النيابة العامة .
 - ”إدارة القضاء“، إسطنبول/ تركيا، في الفترة الواقعة بين ١٦-١٩/٤/٢٠٠٧، حضرها قاضيان .
 - ”التدريب القضائي“، عمان / الأردن، في الفترة الواقعة بين ١٤-١٧/٥/٢٠٠٧، حضرها قاضيان .
- المشاركة في الندوة التي عُقدت في أثينا / اليونان في الفترة الواقعة بين ١٢-١٥/١١/٢٠٠٧، حول ”العدل والشؤون التجارية“، وحضرها قاضيان،
- المشاركة في المؤتمر الذي عُقد بتاريخ ١٧/١٢/٢٠٠٧ في بروكسل / بلجيكا، وذلك بهدف : تقييم الأعمال التي أنجزت من خلال هذا البرنامج، مناقشة واقع ومستقبل الشبكة القضائية المتشعبة ما بين دول الإتحاد الأوروبي ودول الشرق الأوسط التي شاركت في هذا البرنامج، والخروج بتوصيات فعالة ومفيدة للمستقبل القضائي على الصعيدين المحلي والدولي .
- ب . المشاركة في حلقة النقاش التي عقدتها ”الويبو“ في الجزائر بعنوان : ”الملكية الفكرية“^{١٦} شارك ممثل عن القضاء الفلسطيني في الحلقة المذكورة والتي عُقدت في مدينة الجزائر العاصمة خلال الفترة الواقعة بين ٧-٩/٥/٢٠٠٧، بحضور ممثلين عن معاهد ومدارس القضاء في الدول العربية . هدفت الحلقة المذكورة إلى النهوض بتدريس قانون الملكية الفكرية على مستوى معاهد ومدارس القضاء في البلدان العربية .
- ج . المشاركة في أنشطة المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية التابع لجامعة الدول العربية
 - شارك ممثل التفتيش القضائي في مجلس القضاء الأعلى الفلسطيني في إجتماع اللجنة التساعية لأجهزة التفتيش العربية، والمنعقد في مدينة بيروت خلال الفترة الواقعة بين ٩-١٣/٧/٢٠٠٧،
 - المشاركة في الإجتماع الخامس عشر لعمداء ومديري المعاهد والمراكز القضائية ورؤساء إدارات التأهيل والتدريب القضائي في

^{١٦} تمّ تنظيم هذه الحلقة من قبل المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بالتعاون مع المدرسة العليا للقضاء بالجزائر .

٣) افتتاح المعهد القضائي الفلسطيني



جانب من مراسم افتتاح المعهد القضائي الفلسطيني

بتاريخ ١٤/١١/٢٠٠٧ تمّ افتتاح المعهد القضائي الفلسطيني بحضور كل من رئيس مجلس القضاء الأعلى، الأستاذ عيسى أبو شرار، ورئيس الوزراء، الدكتور سلام فياض، ووزير العدل، د. علي خشان، هذا بالإضافة إلى حضور عدد كبير من المهتمين والمعنيين بالشأن القضائي والقانوني. تمّ تمويل تجهيز المعهد من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID.

وقد جاء افتتاح المعهد في إطار تنفيذ خطة العمل التي وضعت من قبل الأطراف ذات العلاقة والتمثلة بإيجاد مكان ملائم ليكون مقراً مؤقتاً للمعهد القضائي وتجهيزه بما يلزم من معدات.

يتكون المعهد من أربع قاعات تدريب، مزودة بأحدث الأجهزة والتقنيات الضرورية لعملية التدريب العصري، ومنها:

عدد كاف من الحواسيب الشخصية والمحمولة Pc & Laptop، أجهزة عرض، سيرفر، أجهزة UPS، أجهزة Routers & Swiches، أجهزة لاسلكي للشبكة access point، شبكة، طابعات، فاكس، وماكنة تصوير.

يسعى المعهد إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ. إعداد مؤهلين لتولي الوظائف القضائية والنيابة العامة.

ب. رفع كفاءة القضاة والموظفين العاملين في إدارات مجلس القضاء الأعلى والمحاكم والنيابة العامة من خلال الدورات التدريبية التي يعقدها المعهد لهذه الغاية.

ج. تنمية ملكة البحث العلمي وتعميقه.

د. تبادل الخبرات والتعاون مع المعاهد المماثلة في الدول العربية والأجنبية.

هـ. تشجيع التعاون مع الهيئات العربية والأجنبية في مجالات العمل القضائي.

٤) المعوقات

كما هو واضح من الأنشطة المذكورة أعلاه، فقد تمّ خلال العام ٢٠٠٧ إنجاز عدد لا بأس به من الأنشطة التدريبية في المواضيع القانونية والإجرائية، إستفاد منها غالبية العاملين في السلك القضائي، وفي مقدمتها الدورات التدريبية المتخصصة التي تمت لقضاة وأعضاء

ج . خلق آلية للعمل ما بين دائرة التفتيش القضائي ودائرة التدريب القضائي بما يساهم في معرفة إحتياجات التدريب المستمر .

د . زيادة قدرات القاضي في إجراءات الدعوى المدنية والجزائية .

هـ . رفع مستوى وكفاءة القاضي في صياغة الأحكام وكيفية إصدارها بلغة سليمة .

و . خلق فريق من المدربين من خلال إستقطاب العدد الكاف من المدربين المؤهلين، سواء من خلال تسمية وتفرغ عدد من القضاة المؤهلين أو من بين أساتذة الجامعات في التخصصات المختلفة .

ز . تطوير المناهج التي تلائم تخصص الفئات التدريبية في التدريب المستمر، وإعداد وإعتماد المناهج والمواد التدريبية المناسبة لكل فئة من المتدربين، وتطويرها باستمرار، وبما يضمن التدريب على القوانين ومنهجية البحث والتفسير والوصول إلى المعلومة وعلى إكتساب المهارات .

ح . عقد دورات تدريبية خاصة باللغة الإنجليزية ولو في الحد الأدنى منها .

ط . العمل على إنجاز الإطار القانوني الخاص بالتدريب، سواء على صعيد العمل مع الجهات المختصة لإصدار القانون أو على صعيد إعداد الأنظمة التنفيذية .

ي . توجيه جهود الجهات الممولة بما يتوافق مع أجندة المجلس الزمانية والمكانية وعلى مستوى المضمون وأدواته . والحدّ النهائي من إستغلال التدريب لتحصيل مكاسب مادية،

النيابة العامة المعينين حديثاً، سواء تلك التي تمت في المعهد القضائي الأردني في عمان أو تلك التي تمت في مدينة رام الله . هذا بالإضافة إلى مشاركات ممثلين عن المجلس وقضاة للعديد من الأنشطة التي تندرج في إطار التواصل والإفتتاح على التجارب الدولية والإقليمية . إلا أنّ المجلس يُدرك أنّ موضوع التدريب القضائي ليس مجرد دورات تدريبية وورش عمل تُعقد من حين إلى آخر، وإنما هو عملية مستمرة تبدأ من لحظة تعيين القاضي أو عضو النيابة العامة أو الإداري، وتستمر ما بقي في عمله . كذلك عملية التدريب عملية متواصلة وليست مؤقتة أو مرتبطة بما يتوفر من تمويل . وبهذا الصدد، يمكن ملاحظة أبرز المعوقات التي تواجه التدريب القضائي :

أ . عدم وجود إطار تشريعي متكامل يُبين نوع التدريب القضائي الذي نريده في فلسطين؟ فهل نريده تدريباً ابتدائياً، أم تدريباً مستمراً، أم كلا النظامين معاً؟ وهل يقتصر التدريب على القضاة أم أنّه سيشمل أعضاء النيابة العامة؟ وما هي شكل الجهة التي ستؤله، وما هي طبيعة ومضمون المناهج وما هي صفات ومؤهلات المدربين .

ب . في موضوع متصل مع ما ورد في البند السابق، ما يزال هناك نقص حادّ في عدد المدربين المؤهلين مما يضطر المجلس إلى إبتعاث القضاة وأعضاء النيابة العامة والإداريين إلى التدريب في الخارج من أجل الحصول على التدريب اللازم، وما يتبع ذلك من مصاريف ونفقات غير متوفرة . ناهيك عن الوقت الذي يضيع بسبب السفر . وبهذا الصدد، فإنّ مجلس القضاء الأعلى يفضل عقد الأنشطة التدريبية في داخل فلسطين وليس في خارجها، لما من شأنه توفير الوقت والمال ونقل الخبرات التدريبية .

ج . إستمرار بعض الجهات الخارجية المشاركة في التدريب بدون التنسيق والتعاون الكامل مع المجلس، بعضها مؤهل وبعضها غير مؤهل، وبعضها يبغى الربح ليس إلا، مما بدد الجهود والأموال بهذا الخصوص . وبهذا الصدد، يتمنى المجلس تقديم الدعم المخصص للتدريب القضائي والسلطة القضائية إلى السلطة التنفيذية/ وزارة المالية مباشرة، على أن تتكفل الأخيرة بتمويل أنشطة القضاء وتوفير إحتياجاته، الأمر الذي من شأنه الحفاظ على إستقلال القضاء وتعزيز مكانته والنأي به عن الدخول في نقاشات ومفاوضات مالية مباشرة مع الدول المانحة .

٥) الطموحات

يسعى المجلس خلال العام ٢٠٠٨ إلى مأسسة وتطوير التدريب القضائي والنهوض به في المجالات التالية :

أ . تطوير أداء القاضي في إدارة الجلسة بما يساهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنجاز والدقة في العمل .

ب . تطوير أداء الأجهزة الإدارية المساعدة، والتركيز على إختصاصات كل من الجهاز الإداري ورئيس المحكمة .

- والتأكد من عدم تأثير الأنشطة التدريبية على سير العمل اليومي للقضاة وللمحاكم.
 - ما يستجدّ من قوانين أو تشريعات،
 - ما يجمع عليه القضاة من مواضيع قضائية أو قانونية، من خلال طلباتهم أو ملاحظاتهم على نماذج التقييم والإستيبيانات،
 - ما تعدّه لجنة التدريب القضائي من مواضيع لتنفيذها ضمن برنامج التدريب المستمر.
- ٦) خطة عمل المجلس للتدريب القضائي للعام ٢٠٠٨
- أ. برنامج تأهيل القضاة الجدد
- التركيز على الإجراءات في القضايا المدنية والجزائية،
 - إدارة الجلسة،
 - القوانين الأساسية ذات العلاقة بعمل القاضي اليومي،
 - التدريب العملي من بداية تسجيل الدعوى لغاية البتّ فيها،
 - عرض قضايا بواسطة "المحاكم الصورية"،
 - برنامج الإشراف الزمالي.
- ب. برنامج التدريب المستمر
- تقسيم البرنامج إلى ثلاث فئات: نشاطات لقضاة الصلح والبداية، نشاطات لقضاة الاستئناف والعليا، ونشاطات لعموم القضاة. سيتمّ تنفيذ النشاط الأول والثاني بحسب المناطق، وسيتمّ تحديد المواضيع التي يشملها برنامج التدريب المستمر عن طريق:
- التفتيش القضائي وما يتم رفعه من تقارير إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى،
 - المكتب الفني للمحكمة العليا وما يتمّ إصداره من قرارات في القضايا المدنية والجزائية،
- ج. برنامج تأهيل الأجهزة الإدارية المساعدة
- يستهدف هذا البرنامج الفئات التالية: مأمورو التنفيذ، كتاب العدل، المحضرون، رؤساء الأقسام، والكتابة، وذلك على النحو التالي:
- توجيه النشاط إلى كلّ فئة بما تختص به من أعمال في إدارة قلم المحكمة وتفعيل دور الأجهزة الإدارية المساعدة في تحضير الدعوى أمام المحكمة،
 - التركيز على إختصاصات كلّ فئة من الفئات المذكورة أعلاه بما يضمن قدرتها على التعامل مع رئيس المحكمة إدارياً،
 - تحسين نوعية الأداء الإداري والتنظيمي للفئات المستهدفة في هذا البرنامج وإدخالها في مستلزمات التطور التكنولوجي والمعلوماتي.
- د. برنامج تدريب المدربين
- يهدف البرنامج إلى خلق نواة من المدربين القادرين على مواكبة التدريب الأساسي والمستمر وصولاً إلى مأسسة المناهج التدريبية وتنظيم عملية التدريب في إطار مستقر مع الحفاظ على المرونة اللازمة لعملية التطوير حسب الحاجة.
- يشمل البرنامج مرحلتين وقد يجري تنفيذها بشكل متوازي:
- المرحلة الأولى: العملية الإجرائية يتمّ خلالها: مراجعة المواد الخاصة بدورات تدريب المدربين السابقة وتقييم دور المدربين فيها، وتحديد المعايير التي تنظم عملية إختيار المدربين، وإختيار المدربين، وتنفيذ خطة تدريب المدربين الجدد، ودمج المدربين في طاقم متكامل ضمن حلقات تدريبية مشتركة ما بين المدربين المشاركين في دورات سابقة والمدربين الجدد، ومشاركة المدربين في تطوير مواد التدريب.
- المرحلة الثانية: تنفيذ خطة تدريب المدربين (العملية التنفيذية).

هـ. تطوير المواد التدريبية الأساسية

ضمن عملية وضع نظام مستقر وفعال للتدريب القضائي، فإنه سيتم العمل على إعداد وتطوير المواد التدريبية والمناهج التي تتعلق بالتدريب الأساسي للقضاة، على أن تظل موضع تطوير مستمر.

في التنقيب عن الأخطاء وإقامة الحجة عليها والاجتهاد في إثبات الدليل فقط بل من مهامه أيضاً الإرشاد والتأطير ورصد القضاة الشرفاء النزهاء وإقتراح تحفيزهم وتشجيعهم. كذلك، يُساهم التفتيش في رسم وتطوير مناهج التأهيل المستمر للقضاة والإداريين، وإعلام المجلس بمواضيع الندوات والدورات التدريبية؛ كما أنّ للتفتيش القضائي دوراً أساسياً في رصد الإخلالات المهنية والفساد الأخلاقي والسلبيات التي تمس سمعة القضاء بغية تقويمها. وبصورة خاصة، يُقصد بتفتيش المحاكم تقييم تسييرها وتسيير جميع المصالح التابعة لها، بالإضافة إلى كيفية تأدية موظفيها من قضاة وإداريين لعملهم.

١) التفتيش القضائي في فلسطين

وفقاً للمادة (٤٢) من قانون السلطة القضائية فإنه: "١- تنشأ دائرة للتفتيش على القضاة تلحق بمجلس القضاء الأعلى تُؤلف من رئيس المكتب الفني وعدد كاف من قضاة محاكم الاستئناف أو من هم في مرتبتهم من أعضاء النيابة العامة. ٢- يضع مجلس القضاء الأعلى لائحة لدائرة التفتيش يُبين فيها إختصاصاتها والقواعد والإجراءات اللازمة لأداء عملها وعناصر تقدير الكفاية بما فيها نتائج الدورات التدريبية وأسباب إلغاء أحكام القاضي أو نقضها أو تعديلها. ٣- تُقدّر الكفاية بإحدى الدرجات التالية: (ممتاز - جيد جداً - جيد - متوسط - دون المتوسط).

ووفقاً للمادة (٤٣) من قانون السلطة القضائية فإنه: "يجب إجراء التفتيش على القضاة فيما عدا المحكمة العليا مرة على الأقل كل سنتين على أن يودع تقرير التفتيش لدى مجلس القضاء الأعلى خلال شهر على الأكثر من تاريخ إنتهائه، كما يجب أن يُحاط



جانب من ورشة العمل التي عقدت في شهر نيسان في رام الله ٢٠٠٧ حول التفتيش القضائي

ثالثاً، إنجازات المجلس في التفتيش القضائي

يُعتبر التفتيش القضائي مرتكزاً أساسياً للنهوض بقطاع العدل وتعزيز إستقلال القضاء. فمن مهام التفتيش القضائي السهر على حسن الأداء القضائي، وتوحيد مناهج العمل، والعمل على إذكاء الثقة في نفس القاضي، وجعله يؤمن بأن مهمة التفتيش لا تنحصر



جانب من ورشة العمل التي عقدت في شهر نيسان في رام الله ٢٠٠٧ حول التفتيش القضائي

وفحص الملفات التي ينظرها القاضي، وكيفية سير العمل فيها، وكيفية إدارة الوقت، والتأجيلات، وسلوك القاضي

وكيفية تعامله مع المراجعين. كذلك شملت عملية التفتيش الالتقاء بالإداريين العاملين في المحكمة، وفحص السجلات التي تقيد فيها القضايا، وفحص مدى الإلتزام بالقوانين والإجراءات والقواعد المرعية من عدمه. هذا بالإضافة إلى زيارة والإطلاع على كافة مرافق المحكمة من الأقسام، ودوائر التبليغات، وأقسام التنفيذ.

إشتركت الدائرة خلال العام ٢٠٠٧ في إجراء التقييم العملي لـ ١٦ من قضاة الصلح الذين جرى ترقيتهم لمحاكم البداية. هذا بالإضافة إلى مشاركة الدائرة مع التدريب القضائي في الحضور والمشاركة في الأنشطة التدريبية التي عقدت للقضاة والإداريين حول مفهوم التفتيش، وكذلك حضور ممثلين عن التفتيش القضائي الفلسطيني في دورات تدريبية عقدت في مقر المعهد القضائي الأردني.

القضاة علما بكل ما يودع في ملفات خدمتهم من ملاحظات أو أوراق أخرى". ونظمت المواد (٤٤-٤٦) من القانون آلية التظلم من قرارات دائرة التفتيش والجهة التي يُرفع إليها التظلم وهي مجلس القضاء الأعلى، والجهة المختصة بالطعن وكيفية تقديمه.

وتطبيقاً لنص المادة (٤٣/٣) من القانون المذكور، أصدر مجلس القضاء الأعلى بتاريخ ١٠/٥/٢٠٠٦ القرار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ القاضي بإصدار لائحة التفتيش القضائي، تضمنت أحكاماً مفصلة لكافة المسائل المتعلقة بعملية التفتيش وكيفية ممارستها والنماذج المستخدمة.

٢) تفعيل التفتيش القضائي خلال العام ٢٠٠٧

إتخذ مجلس القضاء الأعلى خلال العام ٢٠٠٧ عدداً من الإجراءات الرامية لتفعيل عمل دائرة التفتيش القضائي، وفي مقدمتها تعيين أحد قضاة المحكمة العليا ليتابع عمل الدائرة التي ظلت معطلة لفترة طويلة.

يشمل التفتيش ثلاثة أنواع، هي: تفتيش دوري يجري مرة كل سنتين على الأقل يتم إعلام المحكمة به قبل وقت كاف، وتفتيش مفاجيء، وتفتيش بناء على شكاوى.

قامت دائرة التفتيش القضائي خلال العام ٢٠٠٧ بتنفيذ عدد من الجولات التفتيشية المنتظمة والمفاجئة لعدد من المحاكم في الضفة الغربية، منها: التفتيش على محاكم الصلح والبداية في كل من جنين، نابلس، قلقيلية، طولكرم، أريحا، ورام الله، إضافة إلى التفتيش على محاكم الإستئناف في مدينة رام الله. شملت عملية التفتيش زيارة المحكمة والالتقاء برئيسها وقضااتها، والإطلاع

٣) آثار التفتيش القضائي وعلاقته بالتدريب القضائي وتطوير الأداء

على أداء المهام المنوطة بها على النحو المنشود، وذلك نتيجة عوائق متعددة من أبرزها:

أ. شح الموارد البشرية والمادية

تُعاني دائرة التفتيش القضائي بصورة جليّة من قلة الإمكانيات البشرية، سواء على صعيد الأعضاء من أوساط القضاة، حيث لم يتمّ حتى الآن تفريغ سوى قاض واحد للقيام بمهام التفتيش. بالإضافة إلى ذلك، لا تتوفر الطواقم الإدارية المناسبة والكفؤة والمفرغة للعمل في الدائرة، إذ تتمّ الإستعانة بالكوادر الإدارية الموجودة في المحكمة، والتي تساعد الدائرة بالإضافة إلى الأعمال الاصلية المناطة بهم. إنّ حجم المهام المسندة للدائرة والآمال المعقودة عليها، وبهدف إعمالها بصورة فاعلة، يقتضي توفير دائرة / سكرتاريا بأعضاء متفرغين، ورفدهم بقسم إداري كامل وبتجهيزات مكتبية وتقنية قادرة على تحضير برامج العمل السنوية، ومنها: التحضير للجولات التفتيشية، وتفريغ نتائج التفتيش، ومتابعة آثارها، سواء مع المحاكم ذات العلاقة أو مع المجلس ودوائره الأخرى.

ب. معيقات تشريعية

يُشكل إشتراط القانون بأن يكون عضو التفتيش القضائي من قضاة محاكم الإستئناف عقبة في تنفيذ التفتيش الفاعل، إذ لا بدّ من إجراء التعديل وإعطاء المجلس مرونة أكبر في إنتداب وتفريغ من يراه مناسباً من القضاة من مختلف المحاكم لإجراء التفتيش القضائي.

ج. صعوبة الحركة والتنقل إلى مختلف المواقع

من بين الأهداف التي يرمي التفتيش إلى تحقيقها الكشف عن مكامن الخلل والضعف في عمل المحاكم، وكذلك مراجعة أداء القضاة وإعداد التقارير والتوصيات ورفعها إلى المجلس ليتخذ بشأنها الإجراءات اللازمة لتحسين العمل كما ونوعاً. ومن بين الأهداف العامة أيضاً التنسيق مع دائرة التدريب القضائي من أجل إقتراح بعض المواضيع والمهارات ليتم التدريب عليها مستقبلاً. فالمفترض أنّ الكثير من جوانب الخلل التي يكشف عنها التفتيش القضائي ومنها مثلاً عدم الإلمام الكافي من قبل البعض بالقوانين السارية، الموضوعية أو الإجرائية، أو بآلية سير الدعوى أو عدم القدرة على إدارتها وغيرها من جوانب الخلل، أن تكون مادة من مواد التدريب، وبالتالي يجب أن تؤخذ بعين الحسبان من قبل دائرة التدريب لدى وضعها المناهج أو الأنشطة الواجب العمل عليها.

بالرغم من قصر الفترة التي تمّ خلالها تفعيل دائرة التفتيش القضائي خلال العام ٢٠٠٧، وبالرغم من قلة الكادر العامل في الدائرة، إلّا أنه يمكن القول أنّ الدائرة إستطاعت تحقيق الإنجازات التالية:

أ. البدء في مباشرة التفتيش وإعداد الملفات، ملف لكل قاضي، وإرساء مفهوم التفتيش في أوساط القضاة حيث كان تعاون القضاة والمحاكم التي تمّ التفتيش عليها ممتازاً خلال العام، ويعدّ هذا الأمر في مقدمة الإنجازات التي حققتها التفتيش خلال العام.

ب. المساهمة في رفع درجة الإنضباط في إلتزام القضاة والعاملين في المحاكم بساعات العمل الرسمي، خاصة في أعقاب التقارير التي رفعتها الدائرة للمجلس بخصوص الأثر السلبي لهذه المشكلة على سير العمل في المحاكم التي تمت زيارتها والتفتيش عليها.

ج. المساهمة في تحسين نظام إدارة الملفات وضبط العلاقة بين الإداريين بعضهم البعض وبين القاضي.

د. وبالمجمل، ساهم التفتيش القضائي مع غيره من الإدارات في تقليص حدة الإختناق القضائي، وذلك من خلال التدقيق في الكشوف الشهرية للقضايا الواردة والقضايا المدورة والقضايا المفصولة في كل محكمة، والتواصل مع المحكمة لمعرفة سبب ذلك، ومن ثمّ رفع التوصيات المناسبة بشأنها للمجلس ليعالج الموضوع.

٤) الإشكاليات التي تواجه دائرة التفتيش القضائي في تنفيذ مهامها

بالرغم من وفرة النصوص القانونية الخاصة بالتفتيش القضائي، وهي بالمناسبة تتفق مع المعايير الدولية، والتي جعلت التفتيش في يد القضاة أنفسهم، بما يحفظ هيبه وقدسية القضاء وخاصة من قبل السلطة التنفيذية، وبالرغم من إصدار مجلس القضاء الأعلى اللائحة الخاصة بالتفتيش القضائي، وبالرغم من إعادة تشكيل دائرة التفتيش القضائي وتسمية أعضائها، إلّا أنّ هذه الدائرة ما زالت غير قادرة

٥) برنامج الزيارات الدورية لدائرة التفتيش القضائي للعامين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وضعت دائرة التفتيش القضائي برنامج الزيارات الدورية التي تتطلع إلى القيام بها في العامين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، والإجراءات التي ستقوم بها خلال هذه الزيارات، وذلك على النحو التالي:

أ. ستعمل الدائرة على تخصيص زيارتين لقضاة كل محكمة، ومثلها للإداريين العاملين فيها.
ب. ستنفذ الدائرة برنامج الزيارات الفجائية والزيارات التي تخصص للتحقيق في بعض الشكاوى إذا اقتضى الأمر، وستكون الزيارات وفق المراحل التالية:

المرحلة الأولى: تخصص لزيارة قضاة الصلح والتنفيذ والكتاب العدل، والاطلاع على بعض الملفات.

المرحلة الثانية: تخصص لزيارة موظفي محاكم الصلح وتفقد السجلات والمخازن والمستودعات ودائرة التبليغات وباقي المرافق الخاصة بالمحكمة . . . الخ.

المرحلة الثالثة: تخصص لقضاة محكمة البداية والاطلاع على بعض الملفات.

المرحلة الرابعة: تخصص لزيارة موظفي محاكم البداية والاطلاع على السجلات وتفقد المخازن والمستودعات وعمل دائرتي التنفيذ والتبليغات وجميع المرافق الخاصة بالمحكمة.

المرحلة الخامسة: تخصص لزيارة قضاة محكمتي إستئناف القدس ورام الله، ومحكمة إستئناف قضايا ضريبة الدخل، والإطلاع على سير العمل في كل محكمة.

المرحلة السادسة: تخصص لزيارة موظفي محاكم الإستئناف والإطلاع على السجلات والمخازن والمستودعات وعمل دائرتي التنفيذ والتبليغات وجميع مرافق المحكمة الخاصة بها.

ج. تكرار المرحل السابقة مرة أخرى وفق الجدول الزمني المعد لذلك.

د. سيتم الاجتماع في نهاية كل زيارة مع قضاة المحكمة و/أو كبار الموظفين فيها لتدارس ما سيتبين من فجوات أو هفوات أو عوائق للعمل على تذليلها أو حلها وإبداء وتسجيل الملاحظات الهامة حول الزيارة.

نظراً لكثرة الحواجز العسكرية الإسرائيلية المنتشرة بين مدن وقرى الضفة الغربية، ونظراً لكثرة الإجتياحات الإسرائيلية للمناطق الفلسطينية، فإن أحد الصعوبات الكبيرة أمام دائرة التفتيش القضائي كما غيرها صعوبة الوصول إلى مختلف المحاكم والقضاة والإداريين والتفتيش على أعمالهم في الزمان والمكان المناسبين. ففي الكثير من الأحيان تؤدي الإجتياحات الليلية لبعض المدن إلى تأجيل الزيارات المقررة سلفاً، وغالباً ما تحول الحواجز دون قدرة أعضاء الدائرة على إجتياز بعض الحواجز وبالتالي إلغاء الجولات التفتيشية.

بالرغم من النشاطات المحدودة التي قامت بها دائرة التفتيش القضائي خلال العام وخاصة الجولات التفتيشية، وتلقي الشكاوى والنظر فيها، وعقد بعض الأنشطة حول التفتيش القضائي، إلا أن المجلس يأمل في تفعيل دائرة التفتيش القضائي بصورة أكبر وأشمل، وهذا يتطلب منه القيام بما يلي:

- تفرغ (٩) من القضاة للعمل في دائرة التفتيش القضائي وتزويدهم بالتدريب الفني اللازم، (٧) في الضفة الغربية، و (٣) في قطاع غزة،
- تعيين العدد اللازم من الإداريين للعمل في الدائرة وتدريبهم للعمل في التفتيش القضائي، وخاصة الأعمال اللوجستية واللاحقة،
- توفير التجهيزات المكتبية والحوسبة ووسائل النقل،
- إجراء تعديلات على النصوص القانونية الخاصة بالتفتيش، وبالتحديد عدم إلزام المجلس بقصر أعضاء هيئة التفتيش على قضاة من درجة معينة.

بين الأسباب الرئيسية التي تحول دون قيام المكتب الفني بمهامه المنشودة:

(١) قلة عدد قضاة المحكمة العليا، والذين بالكاد قادرون على أداء المهام القضائية المنوطة بهم، ناهيك عن المهام الإدارية الأخرى المسندة لبعضهم، فبعضهم أعضاء في مجلس القضاء الأعلى، والبعض الآخر ينظرون في قضايا محكمة النقض بشقيها الجزائي والمدني، والبعض الآخر ينظر في قضايا محكمة العدل العليا، والبعض الآخر ينظر في القضايا الدستورية. هذا بالإضافة إلى عضوية اللجان التي يفرزها المجلس للمسائل المختلفة مثل: التأديب، التفتيش، وغيرها. هذا النقص في عدد القضاة والأعباء الكثيرة الملقاة على كاهلهم يُصعب من مهمة المجلس في تفريغ عدد من القضاة للعمل في المكتب الفني.

(٢) النقص الشديد في عدد الإداريين الذين يُفترض بهم تقديم الخدمات الإسنادية، ومحدودية الخبرة المتوفرة في هذا المجال.

(٣) ضعف آلية نشر وتعميم الأحكام القضائية على المحاكم الأدنى، حتى يتحقق لهم العلم الكاف بها.

في ظلّ إستمرار المحاكم الأدنى في إرتكاب ذات الأخطاء في القرارات التي تصدرها من وقت إلى آخر إتضح للمجلس أن الكثير من القضاة لا تصلهم قرارات المحكمة العليا بصورة منتظمة مما يجعلهم يقعون في ذات الأخطاء. وعليه، يعتمزم مجلس القضاء الأعلى النهوض بالمكتب الفني خلال العام ٢٠٠٨، وذلك من خلال العمل على ما يلي:

(١) إستقطاب الكفاءات القضائية المتوفرة، سواء من داخل

ه. الغاية من الزيارات التعرف على قدرات القضاة في إدارة الجلسات، وكيفية التعامل مع الموظفين والمتقاضين والتعرف على السلوك الشخصي للقاضي ومظهرة العام، وإلتزامه بالدوام الرسمي وكيفية قضائه مدة الدوام الرسمي في المحكمة، فحص عدد القضايا التي ينظرها يومياً وكيفية التعامل مع القرارات التمهيدية في الجلسة والتي فصل فيها أو شارك في الفصل فيها، والتعرف على قابلية الموظف للعمل وإنضباطه ومدى إنتاجيته في موقعه ومعاملته رؤسائه وباقي الموظفين والمراجعين.

و. نتيجة إحتساب أيام العمل الرسمي خلال مدة سنة ميلادية تبدأ من ١٦/آذار ٢٠٠٨ وحتى ١٤ آذار ٢٠٠٩ هي ١٩٠ يوم عمل، منها:

- ٩٦ يوم للتفتيش الدوري وستكون أيام الإثنين والأربعاء من كل أسبوع،
- و ٣٩ يوم تفتيش فجائي ستكون يوم الثلاثاء من كل أسبوع،
- و ٥٥ يوم تخصص لعمل الدائرة والتحقيق في الشكاوى وإستقبال المراجعين وستكون أيام الأحد والخميس.
- ز. يتم إخبار جميع المحاكم المعنية بالتواريخ المخصصة لكل محكمة .

رابعاً، إنجازات المجلس في تطوير المكتب الفني

وفقاً للمادة (٩) من قانون السلطة القضائية: "١- ينشأ بالمحكمة العليا مكتب فني يتولى رئاسته أحد قضاتها يعاونه عدد من القضاة أو القضاة المتقاعدين أو كبار المحامين يختارهم مجلس القضاء الأعلى لمدة سنتين قابلتين للتجديد. ٢- يلحق بالمكتب الفني عدد كاف من الموظفين". ووفقاً للمادة (١٠) من ذات القانون: "يختصّ المكتب الفني بما يلي: ١- إستخلاص المبادئ القانونية التي تقررها المحكمة العليا فيما تصدره من أحكام وتبويبها ومراقبة نشرها بعد عرضها على رئيس المحكمة. ٢- إعداد البحوث اللازمة. ٣- أية مسائل أخرى يطلبها رئيس المحكمة العليا".

بتاريخ ١٠/٥/٢٠٠٦ أصدر مجلس القضاء الأعلى القرار رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ باللائحة التنفيذية للمكتب الفني، وتضمنت الأحكام التفصيلية اللازمة لتفعيل ومأسسة المكتب الفني. لا يوجد حتى نهاية العام ٢٠٠٧ رئيس للمكتب الفني، وجميع العاملين فيه هم أشخاص فنيون ومبرمجون، وذلك بسبب النقص في عدد القضاة الذين يتوجب أن يرفد بهم المكتب الفني.

ما يزال المكتب الفني في المحكمة العليا في طور التأسيس والإنشاء ويحتاج إلى الكثير من الجهود لتطويره والنهوض به ليتبوأ مكانه، وخاصة في مسألة إستخلاص المبادئ القانونية من قرارات المحكمة العليا ونشرها وتعميمها على القضاة والمحامين والباحثين. ومن

خامساً، إنجازات المجلس في مجال تكنولوجيا المعلومات والصيانة

نفذ المجلس خلال العام ٢٠٠٧، ومن خلال دائرة تكنولوجيا المعلومات والصيانة التابعة له، العديد من الأنشطة على صعيد تعميم أتمتة العمل، وذلك بالتعاون مع العديد من الجهات الداعمة^{١٧}. ويمكن تصنيف الإنجازات التي قامت بها دائرة تكنولوجيا المعلومات خلال العام ٢٠٠٧ على النحو التالي:

(١) الإنجازات المتعلقة بأتمتة مجلس القضاء الأعلى والدوائر التابعة له

شهد المجلس خلال العام ٢٠٠٧ تطورات ملموسة على صعيد إدخال الأتمتة وإستحداث البرامج المحوسبة الهادفة لتفعيل المتابعة والمراقبة، وذلك على النحو التالي:

أ. بناء الموقع الإلكتروني الخاص بمجلس القضاء الأعلى

تمّ الإنتهاء من بناء موقع إلكتروني خاص بمجلس القضاء الأعلى

<http://www.courts.gov.ps/>

كما تمّ تزويد جميع السادة القضاة ببريد إلكتروني خاص بمجلس القضاء الأعلى، بما يمكنهم من إستقبال المعلومات والبيانات والتعميمات إلكترونيا وبالسرعة اللازمة.

ب. برنامج شؤون الموظفين

تمّ تزويد الدائرة المالية والإدارية في المجلس ببرنامج محوسب خاص بإدارة جميع بيانات الموظفين من إجازات ومغادرات ومعلومات شخصية ومعلومات وظيفية وأرشفة الملفات التابعة لهم. كما يزود هذا البرنامج تقارير إحصائية مختلفة حسب حاجة العمل.

ج. برنامج تدقيق الأختام والتوقييع الصادرة عن دوائر كاتب العدل

تمّ تزويد مكتب رئيس المجلس ببرنامج خاص بتدقيق الأختام والتوقييع الصادرة عن دوائر الكاتب العدل والمراد إستعمالها في الخارج. وبواسطة هذا البرنامج يستطيع مدير مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى تدقيق توقييع الكاتب العدل والأختام الصادرة عن دوائر كاتب العدل في فترة إنشاء الوثيقة ومقارنتها مع الأختام والتوقييع المعمول بها في تلك الفترة، الأمر الذي من شأنه منع عمليات تزوير

فلسطين أو من خارجها، للعمل في المحكمة العليا، ومن ثمّ تسمية بعضهم للعمل في المكتب الفني. وبهذا الصدد، يرى المجلس بضرورة تعيين (٥) قضاة للمكتب الفني، (٣) في الضفة الغربية، و (٢) في قطاع غزة.

(٢) تعيين وتدريب عدد من الموظفين للعمل في المكتب الفني ليقدموا الخدمة الإسنادية اللازمة.

(٣) ستعمل دائرة تكنولوجيا المعلومات في المجلس على ربط قرارات المحكمة العليا بالمكتب الفني بحيث يستطيع العاملون في المكتب الفني من الإطلاع عليها فور صدورها والمباشرة في إستخلاص المباديء القانونية، ونشرها فور الإنتهاء من ذلك على الموقع الإلكتروني التالي للمجلس

<http://www.courts.gov.ps/>

(٤) إتاحة المجال أمام قضاة المحاكم الأدنى الإطلاع على قرارات المحاكم الأعلى لتجنب الوقوع في الخطأ أو مخالفة قرارات المحاكم الأعلى.

(٥) يعتمزم المجلس خلال العام ٢٠٠٨ تفعيل المكتب الفني في إعداد الدراسات والبحوث التي من شأنها معالجة الخلل في الأداء القضائي ومسبباته، وخاصة في الإجراءات المدنية والجزائية.

^{١٧} هذه الجهات هي: منظمة الأمم المتحدة للإئتماء الدولي (UNDP)، المشروع الأوروبي (SEYADA EPJ)، مشروع نظام (USAID).

• (Microsoft Internet Security and Acceleration Server ٢٠٠٥)

و. تدريب موظفي دائرة تكنولوجيا المعلومات على إدارة ومتابعة وتنزيل برنامج الميزان

(٢) أتمتة مجتمعات المحاكم في مدن: الخليل وحلحول ودورا وقليلية وطولكرم وسلفيت

تمّ خلال العام ٢٠٠٧ تجهيز محاكم الصلح والبداية في مدن: الخليل وحلحول ودورا وقليلية وطولكرم وسلفيت بالأجهزة الإلكترونية اللازمة لعملية الأتمتة، وتمّ تركيب برنامج الميزان عليها، وتدريب الموظفين على كيفية استخدامه وتغذيته بالبيانات اللازمة وكيفية إسترجاعها. وفي خطوة لاحقة، قامت دائرة تكنولوجيا المعلومات بمتابعة إدخال جميع القضايا الواردة بشقيها المدني والجزائي إلى النظام؛ ومتابعة العديد من القضايا المدورة، وتدقيق البيانات المدخلة وتزويد الموظفين بالمهارات اللازمة لتوظيف الحوسبة بالإتجاه المطلوب والصحيح.

كما تمّ خلال العام ٢٠٠٧ إدخال مئات القضايا الواردة والمدورة إلى برنامج الميزان من مختلف الأنواع (جزاء، حقوق، سير، إستئناف بداية) إلى برنامج الميزان، وذلك على النحو التالي:

أ. إدخال (٥١٢٣) قضية في محكمتي صلح وبداية طولكرم.

ب. إدخال (٤٦٢٠) قضية في محكمتي صلح وبداية الخليل.

ج. إدخال (٣٠٠٥) قضية في محكمة صلح دورا.

د. إدخال (٨٢٧) قضية في محكمة صلح حلحول.

هـ. إدخال (٤٦٨٤) قضية في محكمتي صلح وبداية قليلية.

و. إدخال (٩١٢) قضية في محكمة صلح سلفيت.

(٣) المهام المتوقع تحقيقها خلال العام ٢٠٠٨ من قبل دائرة تكنولوجيا المعلومات

ستعمل الدائرة خلال العام ٢٠٠٨ على إنجاز المهام التالية:

أ. ربط جميع المحاكم ودوائر السلطة القضائية بشبكة منطوقية واسعة من خلال:

الوثائق المراد إستخدامها في الخارج.

د. برنامج إستنباط المبادئ القانونية لأحكام المحكمة العليا

تمّ تزويد المكتب الفني ببرنامج خاص من أجل إستنباط المبادئ القانونية من الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا. وبواسطة هذا البرنامج فإنّ بمقدور المكتب الفني الإطلاع على قرارات المحكمة العليا في لحظة صدورها مما يسهل عليه العمل ويسرعه. ومع وجود هذا البرنامج لم تعد هناك حاجة للإنتظار من أجل الحصول على نصّ القرارات القضائية حتى يتسنى لهم مباشرة العمل.

هـ. عقد دورة تدريبية متخصصة في الأنظمة والشبكات الهندسية دائرة تكنولوجيا المعلومات والصيانة^{١٨}

تم الإنتهاء من الدورة المذكورة في نهاية شهر حزيران ٢٠٠٧، وقد شملت الدورة على ما يلي:

• تصميم وتنفيذ وإدارة وصيانة ومتابعة شبكات الكمبيوتر التي تعمل تحت بيئة (windows server ٢٠٠٣).

• تصميم وتنفيذ وإدارة وصيانة ومتابعة برنامج حسابات المستخدمين الداخلية والخارجية (Active Directory).

• تنزيل وتخصيص وإدارة نظام النوافذ

• (Microsoft Windows XP Professional).

• تنزيل وتخصيص وإدارة نظام حماية الإنترنت وتسريعها

^{١٨} عقدت هذه الدورة بالتعاون مع مشروع «سيادة».

- توفير إشتراكات إنترنت ADSL لجميع المحاكم ودوائر مجلس القضاء الأعلى،
- تزويد المحاكم الفلسطينية بالأجهزة الالكترونية اللازمة لعملية الربط،
- تدريب الموظفين على برنامج الأرشفة سابق الذكر.
- د. إعادة بناء البرنامج الخاص بالكاتب العدل باستخدام لغة برمجة متطورة (VB.Net) وقاعدة بيانات (SQL Server 2005):
 - توحيد وتحويل بيانات الكتاب العدل بمساعدة طاقم تكنولوجيا المعلومات،
 - تطوير برنامج تدقيق الوثائق المستخدم من قبل مكتب رئيس مجلس القضاء،
 - تزويد الكتاب العدل بمساحات ضوئية خاصة أو كاميرات خاصة بأرشفة الملفات،
 - التعاون مع الطاقم العامل على بناء برنامج الميزان (٢) من أجل ربط البرنامج المحدث مع بيانات المحاكم المختصة.
 - هـ. إعادة بناء البرنامج الخاص بدائرة التنفيذ باستخدام لغة برمجة متطورة (VB.Net) وقاعدة بيانات (SQL Server 2005)
 - توحيد وتحويل بيانات دائرة التنفيذ بمساعدة طاقم تكنولوجيا المعلومات،
 - التعاون مع الطاقم العامل على بناء برنامج الميزان (٢) من أجل ربط البرنامج المحدث مع بيانات المحاكم المختصة.
 - و. تقوية دائرة تكنولوجيا المعلومات
 - تزويد الشؤون الإدارية والمالية بسيرفر خاص،
 - تطوير برنامج الشؤون الإدارية وربطه بساعات الدوام الالكترونية،
 - تدريب موظفي الشؤون الإدارية على برنامج شؤون الموظفين.
 - ج. تزويد مجلس القضاء الأعلى بنظام أرشفة ملفات متطور يحول الأرشفة من الأرشفة الورقية إلى الأرشفة الالكترونية المنظمة:
 - ز. حوسبة المحاكم الفلسطينية العليا

هذا المجال الذي حقق نجاحات مبهرة وملموسة .

إنّ المجلس، إذ يطمح في تعميم الأتمتة على ما تبقى من محاكم ودوائر، فإنّ أمامه تحديات كبيرة تتمثل في الحفاظ على إنجازات الأتمتة وصيانتها وضمان ديمومتها وتوظيفها بأقصى قدر ممكن من أجل تحقيق الأغراض المتوخاة منها .

سادساً، إنجازات إدارة الشؤون الإدارية والمالية

تتولى إدارة الشؤون الإدارية والمالية في مجلس القضاء الأعلى متابعة كافة الشؤون الإدارية والمالية للعاملين في المحاكم وفي دوائر المجلس المختلفة، بما في ذلك إيرادات المحاكم والنفقات وإعداد الموازنات . تتكون الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية حسب الهيكلية التنظيمية المطبقة في السلطة القضائية من دائرة الشؤون الإدارية ودائرة الشؤون المالية . وفيما يلي ملخص المهام الرئيسية لكل منها، والنشاطات التطويرية التي تم تنفيذها خلال العام المنصرم وتوجهات السلطة القضائية التي سيتم متابعتها خلال السنة القادمة .

١) الشؤون الإدارية

تُعنى الشؤون الإدارية بالعديد من الجوانب ذات الطابع الإداري، والتي تشتمل على إدارة شؤون الموظفين، إدارة وأرشفة ملفات ومراسلات السلطة القضائية، تخطيط وتطوير الكوادر البشرية في السلطة القضائية، ونظم المعلومات. تشمل إدارة شؤون الموظفين متابعة التعيينات والدوام والتقييم والإجازات والترقيات والرواتب والعلاوات والتعديلات على الرواتب وإجراءات نهاية الخدمة، وتتم جميعها وفقاً لقانون الخدمة المدنية. وتشمل إدارة

- بناء وتطبيق برنامج خاص بمحكمة الاستئناف يعتمد على برنامج الميزان (١) وذلك من أجل إدخال كافة البيانات المدورة إلى قاعدة البيانات الخاصة بالمحاكم العليا،
- بناء وتطبيق برنامج خاص بمحكمة النقض يعتمد على برنامج الميزان (١) وذلك من أجل إدخال كافة البيانات المدورة إلى قاعدة البيانات الخاصة بالمحاكم العليا،
- بناء وتطبيق برنامج خاص بمحكمة العدل العليا يعتمد على برنامج الميزان (١) وذلك من أجل إدخال كافة البيانات المدورة إلى قاعدة البيانات الخاصة بالمحاكم العليا،

المكتب الفني: بناء قاعدة بيانات خاصة بقرارات المحاكم العليا مرتبطة مباشرة مع المحاكم العليا والموقع الإلكتروني الخاص بمجلس القضاء الأعلى .

ح. متابعة بناء وتطوير الموقع الإلكتروني الخاص بمجلس القضاء الأعلى بشقيه الداخلي والخارجي وبناء قسم خاص بالمكتب الفني والتدريب القضائي .

ط. تطوير برنامج خاص بالتفتيش القضائي

- ي. تطوير برنامج الميزان بنسخته الجديدة Mizan 2
- توحيد قواعد بيانات المحاكم الفلسطينية المختلفة،
- دراسة وتحليل برنامج الميزان (٢) بمشاركة مشروع نظام لتحقيق التكاملية مع البرامج الأخرى،

بناء برنامج الميزان رقم (٢) للدعوى الحقوقية والجزائية (برنامج موحد) يطبق في كل من المحاكم التالية: محاكم الصلح والبداية والإستئناف والنقض (VB.Net).

- متابعة حوسبة المحاكم الفلسطينية بالميزان الحالي والميزان المرتقب (ميزان ٢)

ما سبق عرضه يُبرز بوضوح الإنجازات الكبيرة التي تحققت خلال العام ٢٠٠٧ على صعيد أتمتة العمل في المحاكم الفلسطينية وفي المجلس والدوائر التابعة له، والذي تمّ بتمويل من الجهات المانحة الدولية، والذين عملوا بالتنسيق المباشر مع المجلس ووفق احتياجات القضاء الفلسطيني. ويودّ المجلس هنا أن يتقدم بالشكر الجزيل للجهات التي قدمت التمويل بهذا الخصوص آملاً منها الإستمرار في الدعم في

الموظفين في مواعيدها، تدقيق قسائم الرواتب وتوزيعها على الموظفين وحفظ نسخ عنها، تنظيم جداول خدمات الموظفين الذين تنتهي خدماتهم تمهيداً لتسوية حقوقهم حسب القانون، إعداد مشروع الموازنة السنوية للموظفين، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتسهيل معاملات الموظفين لا سيما صرف الرواتب في مواعيدها. وفي مجال نظم المعلومات، قامت الدائرة بتحديث نظام المعلومات الخاص بالموظفين من حيث مسمياتهم الوظيفية وإجازاتهم وترقيتهم وغيرها من المعلومات ذات العلاقة. وقد عملت الدائرة بالتعاون مع مؤسسة دولية داعمة على تنفيذ مشروع تطوري مر عبر عدة مراحل تمثلت في المرحلة الأولى دراسة وتقييم وضع الدائرة الحالي وإنشئتها خطة عمل تطويرية شملت العديد من الجوانب التي تم أخذها بالحسبان وأخرى سيتم مراعاتها خلال الفترة القادمة، بالإضافة إلى خطة تدريبية تعنى بالجوانب الإدارية شملت تحديد البرامج التدريبية الإدارية المقترحة لتطوير الكوادر البشرية. وقد تلى مرحلة الدراسة مرحلة ثانية تم إنجازها حديثاً أعتنت بتطوير مجموعة من الأنظمة الإدارية، شملت كل من ضبط الوثائق والسجلات، متابعة وإدارة دوام الموظفين، التعيينات، تقييم الموظفين وترقياتهم، التدريب، إدارة ملفات الموظفين، إدارة الأرشفة، إدارة الاجتماعات، إدارة التقارير والتعميمات، إدارة المراسلات، قياس رضا الموظفين، نظام الرقابة والتدقيق الداخلي، وإدارة الشكاوى. وتعمل السلطة القضائية في المرحلة الحالية ضمن نفس المشروع على تطبيق هذه الأنظمة التي تم تطويرها بالتعاون مع خبير في هذا المجال وبالتعاون مع ذات المؤسسة الدولية الداعمة.

تسعى الدائرة الإدارية ضمن توجهاتها في السنة القادمة إلى تنفيذ العديد من الأنشطة التي من شأنها الرقي بمستوى الأداء ومواكبة التطورات ذات العلاقة، حيث تشمل على تحديث السياسات وتعزيز مقدراتها التنافسية على إجتذاب وتحفيز وتشجيع الكوادر البشرية، التنسيق والتعاون مع الإدارات في السلطة القضائية على التقيد بتنفيذ الأنظمة والسياسات والتعليمات، تنفيذ برامج تدريبية توعوية ومتخصصة هادفة إلى رفع كفاءة الموظفين في المجالات المختلفة ووفق منظور الإحتياج وتفعيل تنفيذ تلك البرامج من خلال المعهد القضائي. هذا بالإضافة إلى تطوير خطط التوظيف حسب الإحتياج وبما يتماشى مع المؤهلات والخبرات المطلوبة لتنفيذ المهام وفق الإنجازات التطويرية المنشودة، تعزيز أسس العمل وفق مفاهيم الإدارة الحديثة وبما ينسجم مع العمل ضمن الفريق الواحد والمشاركة الفاعلة بهدف تعزيز الولاء والإلتزام للعمل والمؤسسة، تطوير قاعدة معلومات ونظام إتصال فعال.

فيما يتعلق بالمعيقات التي تواجه الدائرة الإدارية في السلطة القضائية فتتمثل بالدرجة الأولى في قلة الكوادر البشرية العاملة وإنخفاض مستوى التدريب الهادف وضعف وسائل الإتصال بين الدوائر المختلفة والمتمثلة في عدم وجود شبكة حاسوب داخلية. هذا بالإضافة إلى وجود بعض المعوقات المتمثلة في الإجراءات اللوجستية وعدم صرف بعض المخصصات المالية مثل بدل المهام الخارجية، بدل مواصلات الموظفين، والترقيات والعلاوات السنوية.

وارشفة ملفات ومراسلات السلطة القضائية أرشفة جميع ملفات الموظفين وأرشفة المراسلات الصادرة والواردة من وإلى السلطة القضائية، أما فيما يتعلق بتخطيط وتطوير الكوادر البشرية فتعمل الدائرة على تحديد إحتياجات السلطة القضائية من الموظفين ومن البرامج التدريبية الهادفة إلى تعزيز وتقوية قدرات الموظفين في المجالات الإدارية والفنية والمالية. وفيما يتعلق بنظم المعلومات، فتعمل الدائرة على توفير آليات عمل تُسهل تنفيذ العمليات الإدارية والفنية والمالية من خلال توفير أجهزة الحاسوب والبرامج المحوسبة في التخصصات المختلفة.

حرصاً من الدائرة على تطوير العمل وإدارة الشؤون الإدارية في السلطة القضائية بشكل يتواءم مع التطورات الجارية على الصعيد المحلي والدولي فقد عملت الدائرة على تحقيق العديد من الإجراءات التي من شأنها أن ترتقي بمستوى الأداء في السلطة القضائية، حيث عملت على تنفيذ العديد من الأنشطة التي تشكل أسس التطور المستمر. وقد شملت تلك الأنشطة تحديث ملفات الموظفين، إعداد بطاقات الوصف الوظيفي، تطبيق سياسات وإجراءات شؤون الموظفين وفقاً لقانون الخدمة المدنية والتعليمات الصادرة بموجبه، متابعة الإجازات بأنواعها المختلفة، مراقبة الدوام اليومي للموظفين، متابعة العلاوات والترقيات وتعديلات الراتب وإجراءات نهاية الخدمة، وإجراء الرقابة اللازمة وإتخاذ الإجراءات التأديبية. كما عملت الدائرة الإدارية على تحديد الوظائف الشاغرة وملاؤها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، ووفق القوانين السارية كالإعلان في الصحف اليومية، وإجراء المسابقات التحريرية والشفوية وإستيفاء المتطلبات اللازمة قبل الإختيار. كما عملت الدائرة على ضمان صرف مخصصات

٢) الشؤون المالية

تُعدّ الدائرة المالية بالعديد من الجوانب ذات الطابع المالي وتتكون الدائرة من قسم الإيرادات، قسم النفقات، قسم الأمانات، قسم اللوازم والمشتريات والمخازن، بالإضافة إلى مراقب مالي منتدب من وزارة المالية. تعمل الدائرة على إعداد الموازنات الخاصة بالسلطة القضائية وتوفير مستلزمات وإحتياجات السلطة القضائية.

تعتمد الدائرة المالية بشكل رئيسي عند إعداد الموازنات على موازنة العام المنصرم دون اللجوء لتحليلات الإحصائية والتوقعات بناء على المستجدات السياسية والأمنية. وقد قامت الدائرة المالية للسلطة القضائية بإعداد الموازنة الخاصة بالسلطة القضائية وتم عرضها على المجلس وإقرارها وإرسالها إلى الجهات المختصة حسب القانون. وفقاً للمعطيات المتوفرة في التقرير المالي لسنة ٢٠٠٧، فقد بلغت

الإيرادات الإجمالية لمحاكم الضفة الغربية خلال سنة ٢٠٠٧ (١١١، ١٩٢، ١٠ شيقل)، وتودع هذه الأموال بحسب النظام المعمول به في الصندوق العام الموحد لدى وزارة المالية. وبلغ مجموع الموازنة المطلوبة لعام ٢٠٠٨ (٢٤٥، ١٩٦، ٦٣ شيقل) وذلك حتى يتمكن مجلس القضاء الأعلى من أداء المهام المنوطة به، علماً أن مجموع الموازنة المطلوبة للعام ٢٠٠٧ (٢٢٦، ٥٥٠، ٥٩ شيقل) والفعلية للعام ٢٠٠٦ (١٢٨، ٤٦٧، ٤٠ شيقل).

حرصاً من الدائرة على تطوير العمل وإدارة الشؤون المالية في السلطة القضائية بشكل يتواءم مع التطورات المنشودة فقد عملت الدائرة على تحقيق العديد من الإجراءات التي من شأنها أن ترتقي بمستوى الإداء المالي في السلطة القضائية. وقد عملت الدائرة بالتعاون مع مؤسسة دولية داعمة على تنفيذ مشروع تطويري مر عبر عدة مراحل. في المرحلة الأولى تم دراسة وتقييم وضع الدائرة الحالي وإنبثق عنها خطة عمل تطويرية شملت العديد من الجوانب التي تم أخذها بالحسبان وأخرى سيتم مراعاتها خلال الفترة القادمة بما في ذلك تطوير خطة تدريبية تعني بالجوانب المالية بناء على الإحتياج الفعلي. وقد تلى مرحلة الدراسة مرحلة ثانية تم إنجازها حديثاً أعتنت بتطوير مجموعة من الأنظمة المالية، وقد شملت كل من مقدمة النظام المحاسبي، إدارة تحصيل الإيرادات، إدارة النفقات والمدفوعات، إدارة التقديرات والبنوك، إدارة الأصول الثابتة، الموازنات، ضبط المشتريات واللوازم، تحصيل وصرف الأمانات، وإدارة التدقيق الداخلي. وتعمل السلطة القضائية في المرحلة الحالية (الثالثة) ضمن نفس المشروع على تطبيق هذه الأنظمة التي تم تطويرها بالتعاون مع خبير في هذا المجال وبالتعاون مع ذات المؤسسة الدولية الداعمة.

سابعاً، تطوير خدمات الجمهور (تطوير دوائر الكاتب العدل)

في إطار سعي المجلس إلى تحسين وتسريع الخدمات المباشرة التي يقدمها إلى عموم المواطنين الفلسطينيين، وفي مقدمتها الخدمات التي تقدم عبر دوائر الكاتب العدل المنتشرة في كافة المحاكم، عمل المجلس خلال العام ٢٠٠٧ على إجراء تحديثات بنوية على عمل دائرتي الكاتب العدل الكائنتين في مجمع المحاكم في كل من رام الله ونابلس، وذلك في خطوة أولية نحو تعميمهما في المستقبل القريب على بقية دوائر الكاتب العدل الأخرى. ويجدر التنويه إلى أنه قد تم تمويل تحديث الدائرتين من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID.

الكاتب العدل هو موظف محكمة يتم تعيينه للقيام بمهام تنظيم وتوثيق وتصديق الوثائق والعقود من أجل جعل هذه المعاملات أوراقاً رسمية. ونظراً لوجود العديد من القضايا القانونية والتاريخية المتعلقة بتسوية الأراضي والأراضي غير المسجلة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والتي تأخذ مكاناً في دائرة الكاتب العدل، ونظراً لأن الكاتب العدل يقوم بتصديق ومعالجة عشرات الآلاف من القضايا المتعلقة بملكية الأراضي فإن الكاتب العدل أصبح وبشكل تلقائي يقوم بمهام مأمور تسجيل الأراضي بالإضافة إلى العديد من العقود الأخرى التي يتم توقيعها وتصديقها أمام الكاتب العدل كبيع ورهن السيارات، والوكالات، وإتفاقيات الإقراض، والعديد من الوثائق الأخرى. وتعتبر دائرة الكاتب العدل صلة الوصل بين المواطن الفلسطيني العادي والنظام القضائي، وغالباً ما تكون هذه الدائرة مزدحمة بالمراجعين الذين يواجهون أدواراً غير منظمة وتعليمات غير واضحة، مما يؤدي إلى



جانب من مراسم إفتتاح مقرّ الكاتب العدل الجديد في مجمع المحاكم في مدينة رام الله

شعور المواطن الفلسطيني العادي بالإحباط وعدم الرضى فيما يتعلق بعمل الكاتب العدل على وجه الخصوص والنظام القضائي بشكل عام. وتعود أسباب عدم كفاءة دوائر الكاتب العدل إلى ثلاثة عوامل مجتمعة هي: عدم توفر المكان الكافي والمنظم بشكل سليم، وأسلوب سير العمل في الدائرة، بالإضافة إلى عدم كفاءة أنظمة التوثيق والإسترجاع.

ونظراً لأهمية دائرة الكاتب العدل للجمهور، والرغبة في الحصول على نتائج مؤثرة، إختار المجلس خلال العام ٢٠٠٧ موقعين نموذجين لتطويرهما، هما دائرة الكاتب العدل في رام الله ونابلس. فمثلاً يبلغ عبء العمل الشهري الذي يتم إنجازه في دائرة كاتب العدل في رام الله والتي توجد في حيز صغير، حوالي (١٥٠) معاملة يومياً.

تضمنت التحسينات الرئيسة توفير المكان الذي تم تصميمه بما يتناسب مع أفضل الممارسات المطبقة عالمياً، كما تم تحسين نظام الأرشيف بما يسمح بمعالجة الملفات وإسترجاعها بشكل سريع وفعال، الأمر الذي يضمن تطويراً شاملاً لسير العمل. هذه التغييرات ستسمح



نظام الأرشفة بعد تحديث دائرة عدل رام الله



نظام الأرشفة قبل تحديث دائرة عدل رام الله

لكتاب العدل بأن يقدموا خدمات أفضل للجمهور، وبأن يعكسوا صورة إيجابية عن هذه الدائرة الهامة. وفيما يلي وصف لبعض الإنجازات التي تمت في دائرة الكاتب العدل في رام الله:

تجديد المكان: تم تجديد المكان الذي تم تخصيصه للدائرة، وهو الآن عبارة عن ١٥٠ متراً مربعاً مقارنة بـ ٤٠ متراً مربعاً كانت مساحة المكان القديم. وتم تزويد المكان بأحدث أنظمة الانتظار والدور، بالإضافة إلى الأثاث والمعدات اللازمة.

إعادة هيكلة إجراءات الكاتب العدل وتنظيمها: تم العمل على إعادة هيكلة مجمل إجراءات العمل بما في ذلك خلق محطات عمل جديدة للموظفين، وتخصيص صندوق لدائرة الكاتب العدل، وإنشاء شبك لاستعلامات الجمهور للتعرف على المتطلبات اللازمة لكل معاملة ووثيقة قبل اخذ المراجعين لدورهم في صف الانتظار.

نظام الارشفة/ إدخال البيانات: تم التعاقد بعقود قصيرة المدة مع متمرنين للقيام بأرشفة عمل الدائرة إلكترونياً ويدوياً للفترة من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٦ وذلك بهدف تحسين نظام الأرشيف غير المنظم والمتراكم. كما تم العمل على إعادة تنظيم سجلات الدائرة القديمة وحياتها؛ بالإضافة الى تأييث وتركيب خزائن حفظ الملفات الآلية الجديدة في غرفة الارشيف مما يسمح بتخزين أكبر عدد من السجلات

في المستقبل .

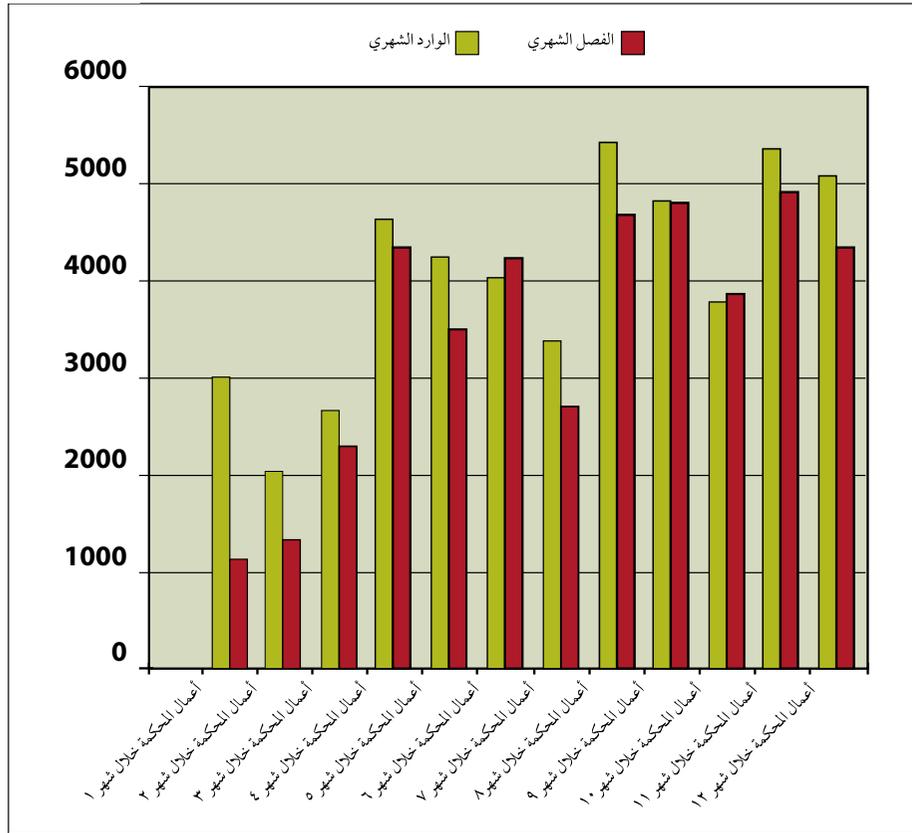
المواد التعريفية: تم إصدار كتيب موظفي الكاتب العدل والجمهور يشتمل على مختلف قوانين الكاتب العدل السارية، والتعاميم الإدارية، والمذكرات العامة، والإجراءات. يهدف الكتيب إلى توحيد الأنظمة والإجراءات في مختلف دوائر الكاتب العدل. كما تم العمل -وبهدف توفير الوقت- على إعداد لوحات إرشادية تتضمن بعض المعلومات القانونية والتعليمات المتعلقة بعمل الكاتب العدل.

خلق معيار لقياس تقدم أداء الكاتب العدل: تم تنفيذ مسح بهدف إنشاء معيار لقياس أداء دائرة الكاتب العدل قبل وبعد عملية التحديث والتطوير. ركز المسح على الخدمات التي تقدمها الدائرة، ومدى رضی الجمهور. شمل المسح: عدد الأيام اللازمة لكل معاملة، كفاءة موظفي الدائرة، وأية عوامل تؤثر في فاعلية الدائرة وأدائها. كشفت عملية المسح أن نسبة رضاء المحامين إرتفعت من ٥, ١٧٪ قبل عملية التحديث إلى ٢, ٤٦٪ بعد عملية التحديث، وأن نسبة رضاء المواطنين إرتفعت من ٨, ١٨٪ قبل التحديث إلى ٤, ٥٩٪ بعد عملية التحديث. وبالمجمل، إرتفعت نسبة الرضاء العام من ٤, ١٨٪ قبل عملية التحديث إلى ٢, ٥٥٪ بعد عملية التحديث.

ثامناً، إنجازات المحاكم

١) محاكم الصلح

يوجد في الأراضي الفلسطينية؛ الضفة الغربية وقطاع غزة (١٧) محكمة صلح، (٥) منها في قطاع غزة، و (١٢) في الضفة الغربية، وهي كما نصّ القانون موجودة في كل دائرة فيها محكمة بداية، وأكثر من ذلك. يعمل في محاكم الصلح (٤٥) قاضي (٣٦) قاضي في محاكم صلح الضفة الغربية، و (٩) في محاكم الصلح في قطاع غزة، وهي منتشرة وتغطي كافة المناطق الفلسطينية وبما يسهل وصول المواطنين إليها بيسر وسهولة، وذلك على النحو التالي: محكمة صلح الخليل (٣) قضاة، محكمة صلح دورا (٢) قضاة، محكمة صلح بيت لحم (٣) قضاة، محكمة صلح رام الله (٥) قضاة، محكمة صلح أريحا (١) قاضي، محكمة صلح نابلس (٥) قضاة، محكمة صلح جنين (٢) قضاة، محكمة صلح طولكرم (٢) قضاة، محكمة صلح حلحول (١) قاضي واحد، محكمة صلح قلقيلية (١) قاضي واحد، محكمة صلح طوباس (١) قاضي واحد، محكمة صلح سلفيت (١) قاضي واحد، محكمة صلح غزة (٤) قضاة، محكمة صلح جباليا (١) قاضي، محكمة صلح رفح (١) قاضي واحد، محكمة صلح خانونس (٢) قضاة. هذا بالإضافة إلى (٣) قضاة صلح متفرغين لقضايا البلديات وقضايا المرور.

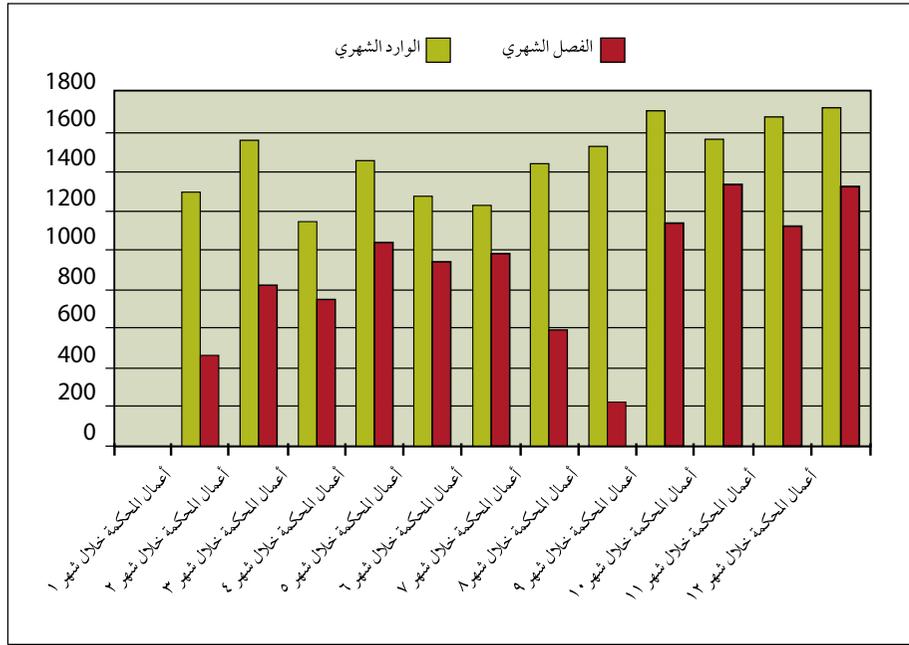


- فصلت المحاكم في أعداد كبيرة من القضايا بالمقارنة مع القضايا الواردة، ولكن العدد الكبير من القضايا المدورة طغى على هذا الإنجاز،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً في بداية العام، وإرتفعت تدريجياً، ولكن بصورة طفيفة في نهاية العام.

جدول أعمال محاكم الصلح خلال العام ٢٠٠٧ - المحافظات الشمالية/ الاجمالي						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٤٠٧٨٩	٢٩٨٩	٤٣٧٧٨	١١٢٢	٤٢٦٥٦	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٤٢٦٥٦	٢٠٢٦	٤٤٦٨٢	١٣٣٥	٤٣٣٤٧	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٤٣٣٤٧	٢٦٥٨	٤٦٠٠٥	٢٢٩٤	٤٣٧١١	٪٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٤٣٧١١	٤٦٤٣	٤٨٣٥٤	٤٣٣٤	٤٤٠٢٠	٪٩
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٤٤٠٢٠	٤٢٤٦	٤٨٢٦٦	٣٤٨١	٤٤٧٨٥	٪٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٤٤٧٨٥	٤٠٢٧	٤٨٨١٢	٤٢٢١	٤٤٥٩١	٪٩
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٤٤٥٩١	٣٣٧٣	٤٧٩٦٤	٢٧٠١	٤٥٢٦٣	٪٦
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٤٥١٥٢	٥٤٣٠	٥٠٥٨٢	٤٦٦٥	٤٥٩١٧	٪٩
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٤٥٩١٧	٤٨١١	٥٠٧٢٨	٤٨٠٣	٤٥٩٢٥	٪٩
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٤٥٩٢٥	٣٧٩١	٤٩٧١٦	٣٨٥٠	٤٥٨٦٦	٪٨
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٤٥٨٦٦	٥٣٥٢	٥١٢١٨	٤٩١١	٤٦٣٠٧	٪١٠
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٤٦٣٠٧	٥٠٧٩	٥١٣٨٦	٤٣٤٢	٤٧٠٤٤	٪٨
المجموع	٤٨٤٢٥			٤٢٠٥٩		

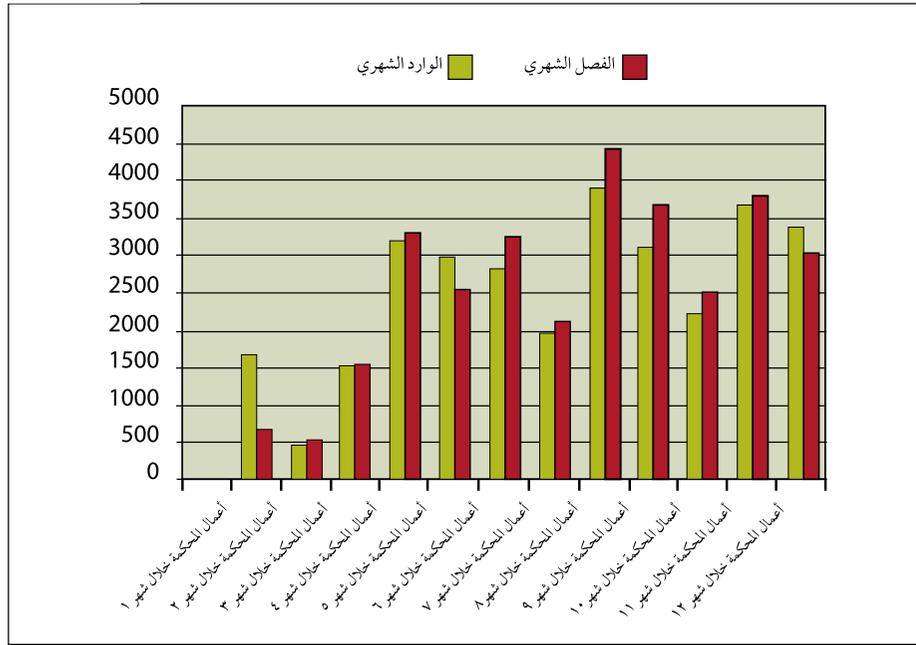
إختلف المدور في شهر (٧) عنه في شهر (٨) نتيجة أعمال الجرد في بعض المحاكم

- عدد القضايا المدورة كبير في بداية العام، وقد إرتفع هذا العدد مع نهاية العام،
- عدد القضايا المفصلة أقل من عدد القضايا الواردة،
- إرتفع عدد القضايا الواردة وكذلك القضايا المفصلة في النصف الثاني من العام ٢٠٠٧، وذلك بعد تحسن الوضع الأمني في الضفة الغربية،
- نسبة الفصل الشهري للوارد عالية في أشهر: حزيران، آب، أيلول، تشرين أول، تشرين ثاني، وأيار،



- عدد القضايا المدورة كبير في بداية العام، وقد ارتفع هذا العدد مع نهاية العام،
- عدد القضايا المفصلة أقل من عدد القضايا الواردة، وذلك بواقع الثلث،
- ارتفع عدد القضايا الواردة إلى المحاكم في النصف الثاني من العام في أعقاب حملات فرض الأمن والقانون،
- ارتفاع نسبة الفصل للوارد في نهاية العام،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً في بداية العام، وارتفعت بنسبة بسيطة في الشهور الأخيرة.

جدول أعمال محاكم الصلح خلال عام ٢٠٠٧ بدون قضايا سير / المحافظات الشمالية						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٣٩٠٨٣	١٢٨٤	٤٠٣٦٧	٤٤٩	٣٩٩١٨	١٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٣٩٩١٨	١٥٥٣	٤١٤٧١	٨٠٧	٤٠٦٦٤	٢٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٤٠٦٦٤	١١٢٦	٤١٧٩٠	٧٤١	٤١٠٤٩	٢٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٤١٠٤٩	١٤٤٢	٤٢٤٩١	١٠١٨	٤١٤٧٣	٢٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٤١٤٧٣	١٢٦١	٤٢٧٣٤	٩٢٨	٤١٨٠٦	٢٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٤١٨٠٦	١٢٠٤	٤٣٠١٠	٩٧٠	٤٢٠٤٠	٢٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٤٢٠٤٠	١٤١٩	٤٣٤٥٩	٥٨٨	٤٢٨٧١	١٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٤٢٩٣٧	١٥١٢	٤٤٤٤٩	٢١٨	٤٤٢٣١	٠٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٤٤٢٣١	١٧٠٠	٤٥٩٣١	١١٢٣	٤٤٨٠٨	٢٪
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٤٤٨٠٨	١٥٦٨	٤٦٣٧٦	١٣٢٨	٤٥٠٤٨	٣٪
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٤٥٠٤٨	١٦٦٢	٤٦٧١٠	١١١٧	٤٥٥٩٣	٢٪
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٤٥٥٩٣	١٧٠٥	٤٧٢٩٨	١٣١٢	٤٥٩٨٦	٣٪
المجموع	١٧٤٣٦			١٠٥٩٩		
إختلف المدور في شهر (٨) عنه في شهر (٧) وذلك بسبب الجرد في بعض المحاكم						
إختلف المدور في شهر (٩) عنه في شهر (٨) وذلك بسبب الجرد في بعض المحاكم						



وبقراءة الأرقام والنسب المذكورة في الجداول يمكن ملاحظة إنجازات كبيرة على صعيد البتّ في قضايا السير حيث وصلت حوالي (٧٠٪)، إلا أنّ وجود عدد كبير من القضايا المدورة في السنوات السابقة، وخاصة في قضايا الجزاء والحقوق، يغطي على إنجازات المحاكم في القضايا الأخرى.

جدول أعمال محاكم الصلح خلال عام ٢٠٠٧ - المحافظات الشمالية/ قضايا السير						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	١٧٠٦	١٧٠٥	٣٤١١	٦٧٣	٢٧٣٨	٪٢٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٢٧٣٨	٤٧٣	٣٢١١	٥٢٨	٢٦٨٣	٪١٦
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٢٦٨٣	١٥٣٢	٤٢١٥	١٥٥٣	٢٦٦٢	٪٣٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٢٦٦٢	٣٢٠١	٥٨٦٣	٣٣١٦	٢٥٤٧	٪٥٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٢٥٤٧	٢٩٨٥	٥٥٣٢	٢٥٥٣	٢٩٧٩	٪٤٦
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٢٩٧٩	٢٨٢٣	٥٨٠٢	٣٢٥١	٢٥٥١	٪٥٦
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٢٥٥١	١٩٥٤	٤٥٠٥	٢١١٣	٢٣٩٢	٪٤٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٢٢١٥	٣٩١٨	٦١٣٣	٤٤٤٧	١٦٨٦	٪٧٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	١٦٨٦	٣١١١	٤٧٩٧	٣٦٨٠	١١١٧	٪٧٧
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	١١١٧	٢٢٢٣	٣٣٤٠	٢٥٢٢	٨١٨	٪٧٦
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٨١٨	٣٦٩٠	٤٥٠٨	٣٧٩٤	٧١٤	٪٨٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٧١٤	٣٣٧٤	٤٠٨٨	٣٠٣٠	١٠٥٨	٪٧٤
المجموع		٣٠٩٨٩		٣١٤٦٠		

إختلف المدور في شهر (٨) عنه في شهر (٧) وذلك بسبب الجرد في بعض المحاكم

- عدد قضايا السير الواردة إلى محاكم الصلح يمثل حوالي ثلثي عدد القضايا الواردة لمحاكم الصلح،
- إنخفاض نسبة قضايا السير المدورة في نهاية العام،
- عدد كبير من القضايا وردت في النصف الثاني من العام،
- نسبة الفصل للوارد عالية على مدار العام، وخاصة في النصف الثاني من العام،
- نسبة الفصل للمجموع عالية جداً على مدار العام.

إحصائيات حول القضايا التي وردت إلى كل محكمة من محاكم الصلح

يتناول الجدول الأول كشفاً بإجمالي القضايا الواردة للمحكمة على مدار العام، ويتناول الجدول الثاني كشفاً بالقضايا الواردة للمحكمة بإستثناء قضايا السير، ويتناول الجدول الثالث كشفاً بقضايا السير.

محكمة صلح جنين ويعمل فيها قاضيين

جدول أعمال محكمة صلح جنين خلال عام ٢٠٠٧ بدون قضايا سير						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٦٢٣٣	١١٤	٦٣٤٧	٢٣	٦٣٢٤	%٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٦٣٢٤	١٠٢	٦٤٢٦	٢٦	٦٤٠٠	%٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٦٤٠٠	١٠٧	٦٥٠٧	٤٧	٦٤٦٠	%١
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٦٤٦٠	١٠٣	٦٥٦٣	٩٧	٦٤٦٦	%١
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٦٤٦٦	٥٩	٦٥٢٥	٣٠	٦٤٩٥	%٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٦٤٩٥	١٤٠	٦٦٣٥	٧٧	٦٥٥٨	%١
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٦٥٥٨	١٥١	٦٧٠٩	٦٠	٦٦٤٩	%١
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٦٦٤٩	١٢٠	٦٧٦٩	١٩	٦٧٥٠	%٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٦٧٥٠	١٧١	٦٩٢١	١٠٦	٦٨١٥	%٢
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٦٨١٥	١٤٦	٦٩٦١	٨٤	٦٨٧٧	%١
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٦٨٧٧	١٤١	٧٠١٨	١١٠	٦٩٠٨	%٢
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٦٩٠٨	١٦٩	٧٠٧٧	١٧١	٦٩٠٦	%٢
المجموع		١٥٢٣		٨٥٠		

جدول أعمال محكمة صلح جنين خلال عام ٢٠٠٧ / الإجمالي						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٦٧٤١	٢١٠	٦٩٥١	١١٩	٦٨٣٢	%٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٦٨٣٢	١٨٩	٧٠٢١	٨٤	٦٩٣٧	%١
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٦٩٣٧	١٣٨	٧٠٧٥	١٢٢	٦٩٥٣	%٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٦٩٥٣	١٦٩	٧١٢٢	١٧٠	٦٩٥٢	%٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٦٩٥٢	١٥٢	٧١٠٤	٩٧	٧٠٠٧	%١
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٧٠٠٧	٢٧٩	٧٢٨٦	٢٢٦	٧٠٦٠	%٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٧٠٦٠	٣١٤	٧٣٧٤	٢١٨	٧١٥٦	%٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٧١٥٦	٥٨٠	٧٧٣٦	٢٦١	٧٤٧٥	%٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٧٤٧٥	٤٣٤	٧٩٠٩	٧٤٩	٧١٦٠	%٩
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٧١٦٠	٢٦٧	٧٤٢٧	٤٦٨	٦٩٥٩	%٦
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٦٩٥٩	٤٨٢	٧٤٤١	٥٣٢	٦٩٠٩	%٧
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٦٩٠٩	٤٣٥	٧٣٤٤	٣٧٢	٦٩٧٢	%٥
المجموع		٣٦٤٩		٣٤١٨		

- عدد القضايا المدورة مرتفع في بداية العام، وزاد إرتفاعاً في نهاية العام بنسبة كبيرة،
- إرتفاع عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصولة في الشهور الأخيرة،
- بلغت نسبة القضايا المفصولة للقضايا الواردة حوالي النصف، وهي نسبة ضعيفة،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً على مدار العام، وإرتفعت بصورة طفيفة في الشهور الأخيرة من العام.

- عدد القضايا المدورة مرتفع في بداية العام، وزاد إرتفاعاً في نهاية العام بنسبة طفيفة،
- إرتفاع عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصولة في النصف الثاني من العام،
- إنخفاض نسبة الفصل بالنسبة للمجموع في النصف الأول من العام، وإرتفعت في النصف الثاني من العام،
- مجموع الفصل في القضايا جيد مقارنةً بعدد القضايا الواردة، وضعيف مقارنةً بالعدد الكلي،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً في بداية العام، وإرتفعت تدريجياً في نهاية العام.

محكمة صلح أريحا ويعمل فيها قاض واحد

جدول أعمال محكمة صلح أريحا خلال عام ٢٠٠٧ / الإجمالي						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٨٩٩	٧٠	٩٦٩	٢٣	٩٤٦	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٩٤٦	٧٣	١٠١٩	٣٣	٩٨٦	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٩٨٦	٢٠٦	١١٩٢	٦٣	١١٢٩	٪٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	١١٢٩	٣٥٠	١٤٧٩	٣٣٠	١١٤٩	٪٢٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	١١٤٩	١٧٥	١٣٢٤	١٥٣	١١٧١	٪١٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	١١٧١	٢٨٦	١٤٥٧	٢٧١	١١٨٦	٪١٩
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	١١٨٦	٣٥٤	١٥٤٠	٢٩١	١٢٤٩	٪١٩
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٩٩٩	٤٤٢	١٤٤١	٣٨٤	١٠٥٧	٪٢٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	١٠٥٧	٢٦٧	١٣٢٤	٢٣١	١٠٩٣	٪١٧
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	١٠٩٣	١٣٩	١٢٣٢	١٢٣	١١٠٩	٪١٠
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	١١٠٩	١٥١	١٢٦٠	١٦٨	١٠٩٢	٪١٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	١٠٩٢	٢٢٠	١٣١٢	٨١	١٢٣١	٪٦
المجموع		٢٦٦٣		٢١٢٨		

إختلف المدور في شهر (٨) عنه في شهر (٧) وذلك بسبب الجرد في المحكمة

- عدد القضايا المدورة مرتفع في بداية العام، وزاد إرتفاعاً في نهاية العام بنسبة طفيفة،
- إرتفاع نسبة الفصل في القضايا من شهر نيسان وحتى شهر تشرين ثاني،
- نسبة الفصل الشهري مقارنة بالقضايا الواردة إرتفعت بصورة تدريجية،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً في بداية العام، وإرتفعت بصورة تدريجية إبتداءً من شهر نيسان وحتى نهاية العام.

جدول أعمال محكمة صلح جنين خلال عام ٢٠٠٧ / قضايا سير						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٥٠٨	٩٦	٦٠٤	٩٦	٥٠٨	٪١٦
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٥٠٨	٨٧	٥٩٥	٥٨	٥٣٧	٪١٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٥٣٧	٣١	٥٦٨	٧٥	٤٩٣	٪١٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٤٩٣	٦٦	٥٥٩	٧٣	٤٨٦	٪١٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٤٨٦	٩٣	٥٧٩	٦٧	٥١٢	٪١٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٥١٢	١٣٩	٦٥١	١٤٩	٥٠٢	٪٢٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٥٠٢	١٦٣	٦٦٥	١٥٨	٥٠٧	٪٢٤
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٥٠٧	٤٦٠	٩٦٧	٢٤٢	٧٢٥	٪٢٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٧٢٥	٢٦٣	٩٨٨	٦٤٣	٣٤٥	٪٦٥
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٣٤٥	١٢١	٤٦٦	٣٨٤	٨٢	٪٨٢
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٨٢	٣٤١	٤٢٣	٤٢٢	١	٪١٠٠
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	١	٢٦٦	٢٦٧	٢٠١	٦٦	٪٧٥
المجموع		٢١٢٦		٢٥٦٨		

- عدد القضايا المدورة مرتفع في بداية العام، وإنخفض في نهاية العام بنسبة كبيرة،
- إرتفاع عدد قضايا السير الواردة وعدد القضايا المفصلة منها في نهاية العام،
- الفصل في القضايا أعلى من عدد القضايا الواردة،
- نسبة الفصل للمجموع عالية جداً، وإرتفعت بصورة ملحوظة في الشهور الأخيرة للعام.

جدول أعمال محكمة صلح أريحا خلال عام ٢٠٠٧ / قضايا سير						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٣٠١	١٧	٣١٨	١٨	٣٠٠	٪٦
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٣٠٠	١٧	٣١٧	٢٢	٢٩٥	٪٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٢٩٥	١٣٤	٤٢٩	٤١	٣٨٨	٪١٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٣٨٨	٣٠٥	٦٩٣	٣٠٨	٣٨٥	٪٤٤
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٣٨٥	١٢٩	٥١٤	١٣٣	٣٨١	٪٢٦
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٣٨١	٢٥٩	٦٤٠	٢٥٧	٣٨٣	٪٤٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٣٨٣	٢٩٠	٦٧٣	٢٩٠	٣٨٣	٪٤٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٢٠٦	٣٨٣	٥٨٩	٣٧٦	٢١٣	٪٦٤
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٢١٣	١٩٢	٤٠٥	١٩٩	٢٠٦	٪٤٩
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٢٠٦	٨٦	٢٩٢	٨٦	٢٠٦	٪٢٩
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٢٠٦	١١١	٣١٧	١١١	٢٠٦	٪٣٥
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٢٠٦	١٧٢	٣٧٨	٣٩	٣٣٩	٪١٠
المجموع		٢٠٩٥		١٨٨٠		

إختلف المدور بشهر (٨) عن المعلق (٧) وذلك بسبب الجرد في المحكمة

جدول أعمال محكمة صلح أريحا خلال عام ٢٠٠٧ بدون قضايا سير						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٥٩٨	٥٣	٦٥١	٥	٦٤٦	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٦٤٦	٥٦	٧٠٢	١١	٦٩١	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٦٩١	٧٢	٧٦٣	٢٢	٧٤١	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٧٤١	٤٥	٧٨٦	٢٢	٧٦٤	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٧٦٤	٤٦	٨١٠	٢٠	٧٩٠	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٧٩٠	٢٧	٨١٧	١٤	٨٠٣	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٨٠٣	٦٤	٨٦٧	١	٨٦٦	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٧٩٣	٥٩	٨٥٢	٨	٨٤٤	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٨٤٤	٧٥	٩١٩	٣٢	٨٨٧	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٨٨٧	٥٣	٩٤٠	٣٧	٩٠٣	٪٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٩٠٣	٤٠	٩٤٣	٥٧	٨٨٦	٪٦
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٨٨٦	٤٨	٩٣٤	٤٢	٨٩٢	٪٤
المجموع		٦٣٨		٢٧١		

إختلف المدور في شهر (٨) عنه في شهر (٧) وذلك بسبب الجرد

- عدد القضايا المدورة مرتفع في بداية العام، وزاد إرتفاعاً في نهاية العام بنسبة كبيرة،
- نسبة الفصل بالمقارنة مع القضايا الواردة ضعيف في بداية العام، وإرتفع في نهاية العام،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً، وقد إرتفعت تدريجياً في بداية السنة القضائية الجديدة.
- إرتفاع عدد قضايا السير المدورة خلافاً للكثير من محاكم الصلح الأخرى،
- إرتفاع عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصولة خلال أشهر نيسان وحتى آب،
- ضعف الفصل في القضايا في شهر كانون أول.
- نسبة الفصل للمجموع عالية إبتداءً من شهر نيسان وحتى شهر تشرين الثاني.

محكمة صلح الخليل ويعمل فيها ثلاثة قضاة

جدول أعمال محكمة صلح الخليل خلال عام ٢٠٠٧ بدون قضايا سير						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٢٢٩١	٧٨	٢٣٦٩	٣٧	٢٣٣٢	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٢٣٣٢	٧٦	٢٤٠٨	٤١	٢٣٦٧	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٢٣٦٧	١١٦	٢٤٨٣	٧٦	٢٤٠٧	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٢٤٠٧	١٦٢	٢٥٦٩	٩٢	٢٤٧٧	٪٤
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٢٤٧٧	١٠٦	٢٥٨٣	٧٦	٢٥٠٧	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٢٥٠٧	١١٥	٢٦٢٢	١٢٩	٢٤٩٣	٪٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٢٤٩٣	١١٥	٢٦٠٨	٦٢	٢٥٤٦	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٢٥٤٦	١١٩	٢٦٦٥	٣٩	٢٦٢٦	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٢٦٢٦	١٤٢	٢٧٦٨	١١٣	٢٦٥٥	٪٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٢٦٥٥	١٣٤	٢٧٨٩	١٤٦	٢٦٤٣	٪٥
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٢٦٤٣	١٣٦	٢٧٧٩	١٠٣	٢٦٧٦	٪٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٢٦٧٦	١١٨	٢٧٩٤	١٦٤	٢٦٣٠	٪٦
المجموع	١٤١٧			١٠٧٨		

جدول أعمال محكمة صلح الخليل خلال عام ٢٠٠٧ / الإجمالي						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٢٣٤٣	٨٤	٢٤٢٧	٤٣	٢٣٨٤	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٢٣٨٤	٩٠	٢٤٧٤	٥٥	٢٤١٩	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٢٤١٩	٤٢١	٢٨٤٠	٤٢٦	٢٤١٤	٪١٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٢٤١٤	٦٤٣	٣٠٥٧	٥٦٨	٢٤٨٩	٪١٩
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٢٤٨٩	٦٧٢	٣١٦١	٦٣٧	٢٥٢٤	٪٢٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٢٥٢٤	٨٥٢	٣٣٧٦	٨٦٦	٢٥١٠	٪٢٦
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٢٥١٠	٤٤٦	٢٩٥٦	٣٩٢	٢٥٦٤	٪١٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٢٥٦٤	١٠٢٩	٣٥٩٣	٩١١	٢٦٨٢	٪٢٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٢٦٨٢	٥٨٣	٣٢٦٥	٥٥٨	٢٧٠٧	٪١٧
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٢٧٠٧	٣٤٧	٣٠٥٤	٣٩٨	٢٦٥٦	٪١٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٢٦٥٦	٣٤٤	٣٠٠٠	٣١١	٢٦٨٩	٪١٠
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٢٦٨٩	٥١٤	٣٢٠٣	٥٦٣	٢٦٤٠	٪١٨
المجموع	٦٠٢٥			٥٧٢٨		

- عدد القضايا المدورة مرتفع في بداية العام، وزاد ارتفاعاً في نهاية العام،
- انخفاض عدد القضايا المفصولة بالنسبة لعدد القضايا الواردة،
- نسبة الفصل للوارد ضعيفة في بداية العام وارتفعت بصورة تدريجية في نهاية العام،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً في بداية العام، وارتفعت تدريجياً ولكن بصورة طفيفة في نهاية العام.

- عدد القضايا المدورة مرتفع في بداية العام، وزاد ارتفاعاً في نهاية العام بنسبة طفيفة،
- ارتفاع عدد القضايا الواردة منذ شهر آذار ٢٠٠٧ وحتى نهاية العام،
- ارتفاع عدد القضايا المفصولة مقارنةً بعدد القضايا الواردة ابتداءً من شهر آذار وحتى نهاية العام،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً في أول شهرين، وارتفعت بصورة تدريجية من شهر آذار وحتى شهر أيلول.

محكمة صلح بيت لحم ويعمل فيها ثلاثة قضاة، أحدهم يعمل بالإضافة إلى وظيفته قاضياً للبلديات

جدول أعمال محكمة صلح بيت لحم خلال عام ٢٠٠٧ / الإجمالي						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٢٩١٥	١٨٥	٣١٠٠	٩٩	٣٠٠١	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٣٠٠١	١٩٦	٣١٩٧	١١١	٣٠٨٦	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٣٠٨٦	١٩٩	٣٢٨٥	١٦٧	٣١١٨	٪٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٣١١٨	٨٥٧	٣٩٧٥	٨٢٧	٣١٤٨	٪٢١
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٣١٤٨	٣١٩	٣٤٦٧	٣٢٥	٣١٤٢	٪٩
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٣١٤٢	٢٦٨	٣٤١٠	٢٥٩	٣١٥١	٪٨
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٣١٥١	٢٩٠	٣٤٤١	٢٣٧	٣٢٠٤	٪٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٣٢٠٤	٣٧٥	٣٥٧٩	٣٠١	٣٢٧٨	٪٨
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٣٢٧٨	٤١٨	٣٦٩٦	٣٧٣	٣٣٢٣	٪١٠
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٣٣٢٣	٣٨٥	٣٧٠٨	٣٧٣	٣٣٣٥	٪١٠
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٣٣٣٥	٤٠٧	٣٧٤٢	٣٨٦	٣٣٥٦	٪١٠
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٣٣٥٦	٤٨٧	٣٨٤٣	٤٦٧	٣٣٧٦	٪١٢
المجموع		٤٣٨٦		٣٩٢٥		

جدول أعمال محكمة صلح الخليل خلال عام ٢٠٠٧ / قضايا سير						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٥٢	٦	٥٨	٦	٥٢	٪١٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٥٢	١٤	٦٦	١٤	٥٢	٪٢١
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٥٢	٣٥٠	٣٥٧	٣٠٥	٧	٪٩٨
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٧	٤٨١	٤٨٨	٤٧٦	١٢	٪٩٨
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	١٢	٥٦٦	٥٧٨	٥٦١	١٧	٪٩٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	١٧	٧٣٧	٧٥٤	٧٣٧	١٧	٪٩٨
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	١٧	٣٣١	٣٤٨	٣٣٠	١٨	٪٩٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	١٨	٩١٠	٩٢٨	٨٧٢	٥٦	٪٩٤
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٥٦	٤٤١	٤٩٧	٤٤٥	٥٢	٪٩٠
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٥٢	٢١٣	٢٦٥	٢٥٢	١٣	٪٩٥
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	١٣	٢٠٨	٢٢١	٢٠٨	١٣	٪٩٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	١٣	٣٩٦	٤٠٩	٣٩٩	١٠	٪٩٨
المجموع		٤٦٠٨		٤٦٥٠		

- إرتفاع نسبة الفصل في قضايا السير الواردة مما قلل من عدد المدور منها إلى حد بسيط جداً،
- إرتفاع عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصلة في معظم شهور العام،
- نسبة الفصل للمجموع عالية جداً على مدار العام.
- عدد القضايا المدورة مرتفع في بداية العام، وزاد إرتفاعاً في نهاية العام بنسبة كبيرة،
- إرتفاع عدد القضايا الواردة منذ شهر نيسان وحتى نهاية العام،
- عدد القضايا المفصلة كبير مقارنة بعدد القضايا الواردة، ولكن العدد الكبير من القضايا المدورة حجب هذه الزيادة،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً في الكثير من الشهور، وإرتفعت في بعض الشهور.

جدول أعمال محكمة صلح بيت لحم خلال عام ٢٠٠٧ / قضايا سير						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٠	٦٣	٦٣	٦٣	٠	٪١٠٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٠	٥٧	٥٧	٥٧	٠	٪١٠٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٠	١٢٥	١٢٥	١٢٥	٠	٪١٠٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٠	٧٥٤	٧٥٤	٧٥٤	٠	٪١٠٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٠	٢٣١	٢٣١	٢٣١	٠	٪١٠٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٠	١٨٩	١٨٩	١٨٩	٠	٪١٠٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٠	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٠	٪١٠٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٠	٢٦٩	٢٦٩	٢٦٩	٠	٪١٠٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٠	٣٠١	٣٠٥	٣٠٥	٤	٪٩٩
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٤	٢٣٣	٢٣٧	٢٣٣	٤	٪٩٨
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٤	٢٥٢	٢٥٦	٢٥٢	٤	٪٩٨
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٤	٣٣٩	٣٤١	٣٣٧	٢	٪٩٩
المجموع		٣٠٢٢		٣٠٢٠		

جدول أعمال محكمة صلح بيت لحم خلال عام ٢٠٠٧ بدون قضايا سير						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٢٩١٥	١٢٢	٣٠٣٧	٣٦	٣٠٠١	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٣٠٠١	١٣٩	٣١٤٠	٥٤	٣٠٨٦	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٣٠٨٦	٧٤	٣١٦٠	٤٢	٣١١٨	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٣١١٨	١٠٣	٣٢٢١	٧٣	٣١٤٨	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٣١٤٨	٨٨	٣٢٣٦	٩٤	٣١٤٢	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٣١٤٢	٧٩	٣٢٢١	٧٠	٣١٥١	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٣١٥١	٨٣	٣٢٣٤	٣٠	٣٢٠٤	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٣٢٠٤	١٠٦	٣٣١٠	٣٢	٣٢٧٨	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٣٢٧٨	١١٣	٣٣٩١	٧٢	٣٣١٩	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٣٣١٩	١٥٢	٣٤٧١	١٤٠	٣٣٣١	٪٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٣٣٣١	١٥٥	٣٤٨٦	١٣٤	٣٣٥٢	٪٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٣٣٥٢	١٥٠	٣٥٠٢	١٢٨	٣٣٧٤	٪٤
المجموع		١٣٦٤		٩٠٥		

- لا توجد قضايا سير مدورة في بداية العام،
- نسبة القضايا الواردة إلى القضايا المفصلة ١٠٠٪ في معظم شهور السنة،
- نسبة الفصل للمجموع عالية جداً على مدار العام.

- عدد القضايا المدورة مرتفع في بداية العام، وزاد إرتفاعاً في نهاية العام،
- القضايا المفصلة أقل من عدد القضايا الواردة مما زاد من عدد القضايا المدورة،
- إرتفاع عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصلة من شهر نيسان وحتى نهاية العام،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً في بداية العام، وإرتفعت تدريجياً في نهاية العام.

محكمة صلح حلحول يعمل فيها قاضي واحد

جدول أعمال محكمة صلح حلحول خلال عام ٢٠٠٧ بدون قضايا سير						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٦٧٨	٥٩	٧٣٧	٤٨	٦٨٩	٪٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٦٨٩	٦٤	٧٥٣	٦٤	٦٨٩	٪٨
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٦٨٩	٥٣	٧٤٢	٦١	٦٨١	٪٨
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٦٨١	١٢٧	٨٠٨	١٠٠	٧٠٨	٪١٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٧٠٨	٨٥	٧٩٣	٧٧	٧١٦	٪١٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٧١٦	٧٤	٧٩٠	٨٠	٧١٠	٪١٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٧١٠	٥٦	٧٦٦	٥٠	٧١٦	٪٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٧١٦	٦٦	٧٨٢	٢٩	٧٥٣	٪٤
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٧٥٣	٩١	٨٤٤	١١٢	٧٣٢	٪١٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٧٣٢	٨٨	٨٢٠	٦٨	٧٥٢	٪٨
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٧٥٢	٥١	٨٠٣	٢٧	٧٧٦	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٧٧٦	٨١	٨٥٧	٥٩	٧٩٨	٪٧
المجموع	٨٩٥			٧٧٥		

جدول أعمال محكمة صلح حلحول خلال عام ٢٠٠٧ / الإجمالي						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٦٨٠	٥٩	٧٣٩	٤٨	٦٩١	٪٦
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٦٩١	٦٤	٧٥٥	٦٥	٦٩٠	٪٩
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٦٩٠	٥٤	٧٤٤	٦٢	٦٨٢	٪٨
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٦٨٢	١٥٧	٨٣٩	١٣٠	٧٠٩	٪١٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٧٠٩	١٧٢	٨٨١	١٦٣	٧١٨	٪١٩
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٧١٨	٢٣٧	٩٥٥	٢٤٠	٧١٥	٪٢٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٧١٥	١٥٧	٨٧٢	١٥١	٧٢١	٪١٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٧٢١	٢٠٨	٩٢٩	١٦٨	٧٦١	٪١٨
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٧٦١	٢٠٩	٩٧٠	٢٣٠	٧٤٠	٪٢٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٧٤٠	١٣٦	٨٧٦	١١٥	٧٦١	٪١٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٧٦١	١٤٩	٩١٠	١٢٥	٧٨٥	٪١٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٧٨٥	١٣١	٩١٦	١٠٩	٨٠٧	٪١٢
المجموع	١٧٣٣			١٦٠٦		

- عدد القضايا المدورة مرتفع في بداية العام، وإنخفض بصورة كبيرة في نهاية العام،
- إرتفاع عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصولة في أشهر نيسان وأيار وأيلول من العام ٢٠٠٧،
- الفارق بين عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصولة بسيط،
- نسبة الفصل للمجموع عالية في بداية العام ووسطه، وتراجعت في نهاية العام.

- عدد القضايا المدورة مرتفع في بداية العام، وزاد إرتفاعاً في نهاية العام،
- الفارق بين عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصولة بسيط،
- إرتفاع عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصولة منذ شهر نيسان وحتى نهاية العام ٢٠٠٧،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة في بداية العام، وإرتفعت من شهر نيسان وحتى شهر أيلول.

محكمة صلح دورا ويعمل فيها قاضيين أحدهم يعمل قاضي بلديات بالإضافة إلى وظيفته

جدول أعمال محكمة صلح دورا خلال عام ٢٠٠٧ / الإجمالي						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٢٥١٠	٧٩	٢٥٨٩	٣١	٢٥٥٨	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٢٥٥٨	٩٠	٢٦٤٨	٧٠	٢٥٧٨	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٢٥٧٨	٩٩	٢٦٧٧	٩٣	٢٥٨٤	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٢٥٨٤	١٩٠	٢٧٧٤	١٦٤	٢٦١٠	٪٦
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٢٦١٠	٢٦٢	٢٨٧٢	٢٤٢	٢٦٣٠	٪٨
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٢٦٣٠	٣٦٨	٢٩٩٨	٣٤٨	٢٦٥٠	٪١٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٢٦٥٠	٢٦٠	٢٩١٠	٢٢١	٢٦٨٩	٪٨
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٢٦٨٩	٢٣٧	٢٩٢٦	١١٣	٢٨١٣	٪٤
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٢٨١٣	٣٠٧	٣١٢٠	٢٦٦	٢٨٥٤	٪٩
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٢٨٥٤	١٧١	٣٠٢٥	١٣٩	٢٨٨٦	٪٥
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٢٨٨٦	١٧٥	٣٠٦١	١١٥	٢٩٤٦	٪٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٢٩٤٦	٩٨	٣٠٤٤	٩٤	٢٩٥٠	٪٣
المجموع		٢٣٣٦		١٨٠٢		

جدول أعمال محكمة صلح حلحول خلال عام ٢٠٠٧ / قضايا السير						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٢	٠	٢	٠	٢	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٢	٠	٢	١	١	٪٥٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	١	١	٢	١	١	٪٥٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	١	٣٠	٣١	٣٠	١	٪٩٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	١	٨٦	٨٨	٨٧	٢	٪٩٨
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٢	١٦٠	١٦٥	١٦٣	٥	٪٩٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٥	١٠١	١٠٦	١٠١	٥	٪٩٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٥	١٣٩	١٤٧	١٤٢	٨	٪٩٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٨	١١٨	١٢٦	١١٨	٨	٪٩٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٨	٤٧	٥٦	٤٨	٩	٪٨٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٩	٩٨	١٠٧	٩٨	٩	٪٩٢
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٩	٥٠	٥٩	٥٠	٩	٪٨٥
المجموع		٨٣١		٨٣٨		

نسبة الفصل للمجموع عالية جداً على مدار العام .

- عدد القضايا المدورة مرتفع في بداية العام، وزاد في نهاية العام،
- إزدياد عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصولة في أشهر نيسان وحتى شهر أيلول،
- نسبة الفصل للقضايا الواردة معقولة، ولكن عدد القضايا المدورة منذ بداية العام حجب الزيادة،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً في بداية العام، وإرتفعت بصورة متفرقة في وسط العام، ثم تراجعت في نهاية العام .

جدول أعمال محكمة صلح دورا خلال عام ٢٠٠٧ / قضايا سير						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٤١	٠	٤١	٠	٤١	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٤١	٠	٤١	٠	٤١	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٤١	١٠	٥١	٣٩	١٢	٪٧٦
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	١٢	٢١	٣٣	٢١	١٢	٪٦٤
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	١٢	١٠٦	١١٨	١٠٦	١٢	٪٩٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	١٢	٢٣١	٢٤٣	٢٣١	١٢	٪٩٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	١٢	١١٧	١٢٩	١٢٧	٢	٪٩٨
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٢	١٠٦	١٠٨	١٠٨	٠	٪١٠٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٠	١٧٩	١٧٩	١٧٩	٠	٪١٠٠
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٠	٦٧	٦٧	٦٧	٠	٪١٠٠
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٠	٦٨	٦٨	٦٨	٠	٪١٠٠
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٠	٠	٠	٠	٠	٪٠
المجموع		٩٠٥	٩٤٦			

جدول أعمال محكمة صلح دورا خلال عام ٢٠٠٧ بدون قضايا سير						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٢٤٦٩	٧٩	٢٥٤٨	٣١	٢٥١٧	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٢٥١٧	٩٠	٢٦٠٧	٧٠	٢٥٣٧	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٢٥٣٧	٨٩	٢٦٢٦	٥٤	٢٥٧٢	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٢٥٧٢	١٦٩	٢٧٤١	١٤٣	٢٥٩٨	٪٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٢٥٩٨	١٥٦	٢٧٥٤	١٣٦	٢٦١٨	٪٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٢٦١٨	١٣٧	٢٧٥٥	١١٧	٢٦٣٨	٪٤
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٢٦٣٨	١٤٣	٢٧٨١	٩٤	٢٦٨٧	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٢٦٨٧	١٣١	٢٨١٨	٥	٢٨١٣	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٢٨١٣	١٢٨	٢٩٤١	٨٧	٢٨٥٤	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٢٨٥٤	١٠٤	٢٩٥٨	٧٢	٢٨٨٦	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٢٨٨٦	١٠٧	٢٩٩٣	٤٧	٢٩٤٦	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٢٩٤٦	٩٨	٣٠٤٤	٩٤	٢٩٥٠	٪٣
المجموع		١٤٣١	٩٥٠			

- عدد القضايا المدورة مرتفع في بداية العام، وزاد إرتفاعاً في نهاية العام،
- إرتفع عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصولة في أشهر نيسان وحتى شهر أيلول من العام،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة في بداية العام، وإرتفعت بصورة متفرقة في بعض الشهور، ثم تراجعت في نهاية العام.
- عدد القضايا المدورة منذ بداية العام قليل،
- نسبة الفصل في القضايا الواردة وصلت ٪١٠٠ في الكثير من الشهور،
- لم يتم ترحيل أية قضية من قضايا السير التي وردت إلى المحكمة خلال العام ٢٠٠٧ إلى العام ٢٠٠٨،
- نسبة الفصل للمجموع عالية جداً على مدار العام.

جدول أعمال محكمة صلح رام الله خلال عام ٢٠٠٧ بدون قضايا سير						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٤٨١٩	٢٦٥	٥٠٨٤	٦٠	٥٠٢٤	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٥٠٢٤	٣٣٣	٥٣٥٧	١٠٩	٥٢٤٨	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٥٢٤٨	١٩٣	٥٤٤١	٨٧	٥٣٥٤	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٥٣٥٤	٢٠٥	٥٥٥٩	١٢٩	٥٤٣٠	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٥٤٣٠	٢٤١	٥٦٧١	١٥٩	٥٥١٢	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٥٥١٢	٢٠١	٥٧١٣	١٤٠	٥٥٧٣	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٥٥٧٣	٢٧١	٥٨٤٤	١٢٧	٥٧١٧	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٥٧١٧	٢٨٠	٥٩٩٧	٦١	٥٩٣٦	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٥٩٣٦	٣١٧	٦٢٥٣	١٩٦	٦٠٥٧	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٦٠٥٧	٢٦١	٦٣١٨	٢٥٤	٦٠٦٤	٪٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٦٠٦٤	٢٥١	٦٣١٥	١٩٠	٦١٢٥	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٦١٢٥	٢٦١	٦٣٨٦	٢٦٩	٦١١٧	٪٤
المجموع		٣٠٧٩		١٧٨١		

- عدد القضايا المدورة مرتفع في بداية العام، وإرتفع بصورة كبيرة في نهاية العام مقارنةً بعدد القضايا الواردة، نظراً للإستتباب الأمن في محافظة رام الله على مدار العام فقد كان عدد القضايا الواردة، وكذلك عدد القضايا المفصولة متناسقاً تقريباً على مدار العام،
- هناك فارق كبير بين عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصولة،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً في بداية العام، وإرتفعت تدريجياً بصورة طفيفة.

محكمة صلح رام الله ويعمل فيها خمسة قضاة، وقاضيين متدربين للبلديات وقضاة مرور

جدول أعمال محكمة صلح رام الله خلال عام ٢٠٠٧ / الإجمالي						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٤٨٢٠	١٧١٧	٦٥٣٧	٤٧٣	٦٠٦٤	٪٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٦٠٦٤	٥٧٧	٦٦٤١	٣٥٣	٦٢٨٨	٪٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٦٢٨٨	٧٥٧	٧٠٤٥	٦٥١	٦٣٩٤	٪٩
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٦٣٩٤	٧٨١	٧١٧٥	٨٠١	٦٣٧٤	٪١١
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٦٣٧٤	١٣٩٠	٧٧٦٤	٨٩٢	٦٨٧٢	٪١١
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٦٨٧٢	١١٠٠	٧٩٧٢	١٤٥٥	٦٥١٧	٪١٨
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٦٥١٧	٩٤٢	٧٤٥٩	٧٩٨	٦٦٦١	٪١١
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٦٦٦١	١٥٠٣	٨١٦٤	٢٢٢٨	٥٩٣٦	٪٢٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٥٩٣٦	١١٣٣	٧٠٦٩	١٠١٢	٦٠٥٧	٪١٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٦٠٥٧	١١١٥	٧١٧٢	١١٠٨	٦٠٦٤	٪١٥
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٦٠٦٤	١٠٤١	٧١٠٥	٩٨٠	٦١٢٥	٪١٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٦١٢٥	٩٢٠	٧٠٤٥	٩٢٨	٦١١٧	٪١٣
المجموع		١٢٩٧٦		١١٦٧٩		

- عدد القضايا المدورة مرتفع في بداية العام، وزاد في نهاية العام بنسبة كبيرة،
- عدد القضايا المفصولة كبير مقارنةً بعدد القضايا الواردة، ولكن العدد الكبير من القضايا المدورة حجب الزيادة،
- إرتفع عدد القضايا الواردة وكذلك عدد القضايا المفصولة في نهاية العام،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة في بداية العام، وإرتفعت تدريجياً.

محكمة صلح سلفيت ويعمل فيها قاضي واحد

جدول أعمال محكمة صلح سلفيت خلال عام ٢٠٠٧ / الإجمالي						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٨٢٠	٥٥	٨٧٥	٤١	٨٣٤	٥٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٨٣٤	٨٢	٩١٦	٧٠	٨٤٦	٨٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٨٤٦	٧٩	٩٢٥	٨١	٨٤٤	٩٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٨٤٤	٨٣	٩٢٧	١٠٤	٨٢٣	١١٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٨٢٣	٦٦	٨٨٩	٧٥	٨١٤	٨٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٨١٤	٣٩	٨٥٣	٨٩	٧٦٤	١٠٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٧٦٤	٩٠	٨٥٤	٥٠	٨٠٤	٦٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٨٠٤	١٤٠	٩٤٤	٦٨	٨٧٦	٧٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٨٧٦	١٧٦	١٠٥٢	١١٠	٩٤٢	١٠٪
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٩٤٢	١٢٥	١٠٦٧	١٧١	٨٩٦	١٦٪
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٨٩٦	١٨٦	١٠٨٢	١٨٣	٨٩٩	١٧٪
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٨٩٩	١٢٦	١٠٢٥	١٣٢	٨٩٣	١٣٪
المجموع	١٢٤٧			١١٧٤		

جدول أعمال محكمة صلح رام الله خلال عام ٢٠٠٧ / قضايا سير						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	١	١٤٥٢	١٤٥٣	٤١٣	١٠٤٠	٢٨٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	١٠٤٠	٢٤٤	١٢٨٤	٢٤٤	١٠٤٠	١٩٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	١٠٤٠	٥٦٤	١٦٠٤	٥٦٤	١٠٤٠	٣٥٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	١٠٤٠	٥٧٦	١٦١٦	٦٧٢	٩٤٤	٤٢٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٩٤٤	١١٤٩	٢٠٩٣	٧٣٣	١٣٦٠	٣٥٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	١٣٦٠	٨٩٩	٢٢٥٩	١٣١٥	٩٤٤	٥٨٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٩٤٤	٦٧١	١٦١٥	٦٧١	٩٤٤	٤٢٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٩٤٤	١٢٢٣	٢١٦٧	٢١٦٧	٠	١٠٠٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٠	٨١٦	٨١٦	٨١٦	٠	١٠٠٪
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٠	٨٥٤	٨٥٤	٨٥٤	٠	١٠٠٪
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٠	٧٩٠	٧٩٠	٧٩٠	٠	١٠٠٪
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٠	٦٥٩	٦٥٩	٦٥٩	٠	١٠٠٪
المجموع		٩٨٩٧		٩٨٩٨		

- لا توجد سوى قضية سير واحدة من العام السابق،
- بالرغم من العدد الكبير من قضايا السير التي وردت للمحكمة خلال العام ٢٠٠٧، إلا أن المحكمة استطاعت أن تفصل فيها كلها، ولم ترحل أي منها للعام التالي، وهذا قد يكون مرده إنتداب قاضيين من قضاة الصلح للنظر في قضايا المرور بالإضافة إلى قضايا البلديات،
- نسبة الفصل للمجموع عالية جداً على مدار العام.
- عدد القضايا المدورة مرتفع في بداية العام، وزاد بنسبة طفيفة في نهاية العام،
- إرتفاع عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصولة في الشهور الأخيرة من العام،
- الفارق بين القضايا المفصولة وبين القضايا الواردة قليل،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة في بداية العام، وإرتفعت تدريجياً في نهاية العام.

جدول أعمال محكمة صلح سلفيت خلال عام ٢٠٠٧ / قضايا السير						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	١٤	١	١٥	١	١٤	٪٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	١٤	٣	١٧	٣	١٤	٪١٨
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	١٤	١٧	٣١	١٦	١٥	٪٥٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	١٥	٣٦	٥١	٣٧	١٤	٪٧٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	١٤	٨	٢٢	٦	١٦	٪٢٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	١٦	١٢	٢٨	١٢	١٦	٪٤٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	١٦	٢٥	٤١	٢٥	١٦	٪٦١
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	١٦	٦٣	٧٩	٦٣	١٦	٪٨٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	١٦	٦٠	٧٦	٦٠	١٦	٪٧٩
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	١٦	٤٧	٦٣	٤٩	١٤	٪٧٨
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	١٤	٩٠	١٠٤	٨٥	١٩	٪٨٢
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	١٩	٥٠	٦٩	٤٤	٢٥	٪٦٤
المجموع		٤١٢		٤٠١		

جدول أعمال محكمة صلح سلفيت خلال عام ٢٠٠٧ بدون قضايا سير						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٨٠٦	٥٤	٨٦٠	٤٠	٨٢٠	٪٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٨٢٠	٧٩	٨٩٩	٦٧	٨٣٢	٪٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٨٣٢	٦٢	٨٩٤	٦٥	٨٢٩	٪٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٨٢٩	٤٧	٨٧٦	٦٧	٨٠٩	٪٨
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٨٠٩	٥٨	٨٦٧	٦٩	٧٩٨	٪٨
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٧٩٨	٢٧	٨٢٥	٧٧	٧٤٨	٪٩
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٧٤٨	٦٥	٨١٣	٢٥	٧٨٨	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٧٨٨	٧٧	٨٦٥	٥	٨٦٠	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٨٦٠	١١٦	٩٧٦	٥٠	٩٢٦	٪٥
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٩٢٦	٧٨	١٠٠٤	١٢٢	٨٨٢	٪١٢
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٨٨٢	٩٦	٩٧٨	٩٨	٨٨٠	٪١٠
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٨٨٠	٧٦	٩٥٦	٨٨	٨٦٨	٪٩
المجموع		٨٣٥		٧٧٣		

- عدد قضايا السير المدورة من العام السابق قليلة، وطرأت عليها زيادة طفيفة مع نهاية العام،
- إرتفع عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصولة في بداية السنة القضائية الجديدة (شهر أيلول)،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة في بداية العام، وإرتفعت بصورة متفرقة.

- عدد القضايا المدورة مرتفع في بداية العام، وزاد في نهاية العام،
- إرتفع عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصولة في النصف الثاني من العام،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة في بداية العام، وإرتفعت تدريجياً.

محكمة صلح طوباس ويعمل فيها قاضي واحد

جدول أعمال محكمة صلح طوباس خلال عام ٢٠٠٧ بدون قضايا سير						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٦٢٧	٢٢	٦٤٩	٨	٦٤١	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٦٤١	٥٠	٦٩١	٤٧	٦٤٤	٪٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٦٤٤	٢٨	٦٧٢	٣٦	٦٣٦	٪٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٦٣٦	٦٠	٦٩٦	٤٨	٦٤٨	٪٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٦٤٨	٣٢	٦٨٠	٢٢	٦٥٨	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٦٥٨	٣٠	٦٨٨	٢٣	٦٦٥	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٦٦٥	٤٢	٧٠٧	١٩	٦٨٨	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٦٨٨	٦٣	٧٥١	٢	٧٤٩	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٧٤٩	٥٣	٨٠٢	٤٧	٧٥٥	٪٦
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٧٥٥	٥٧	٨١٢	٥٢	٧٦٠	٪٦
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٧٦٠	٨١	٨٤١	٦١	٧٨٠	٪٧
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٧٨٠	٥١	٨٣١	٣٥	٧٩٦	٪٤
المجموع	٥٦٩			٤٠٠		

- عدد القضايا المدورة مرتفع في بداية العام، وزاد في نهاية العام،
- إرتفع عدد القضايا الواردة والمفصولة في بداية السنة القضائية الجديدة،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً في بداية العام، وإرتفعت تدريجياً.

جدول أعمال محكمة صلح طوباس خلال عام ٢٠٠٧ / الإجمالي						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٦٦٠	٢٢	٦٨٢	٨	٦٧٤	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٦٧٤	٥٠	٧٢٤	٤٨	٦٧٦	٪٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٦٧٦	٣١	٧٠٧	٤٣	٦٦٤	٪٦
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٦٦٤	٦٠	٧٢٤	٤٨	٦٧٦	٪٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٦٧٦	٣٢	٧٠٨	٢٢	٦٨٦	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٦٨٦	٣٠	٧١٦	٢٦	٦٩٠	٪٤
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٦٩٠	٤٢	٧٣٢	١٩	٧١٣	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٧١٣	٧١	٧٨٤	٢	٧٨٢	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٧٨٢	١٣٤	٩١٦	٥٥	٨٦١	٪٦
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٨٦١	١٠٣	٩٦٤	١٠٨	٨٥٦	٪١١
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٨٥٦	١٠٨	٩٦٤	١٣٠	٨٣٤	٪١٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٨٣٤	٩١	٩٢٥	١٠٢	٨٢٣	٪١١
المجموع	٧٧٤			٦١١		

- عدد القضايا المدورة مرتفع في بداية العام، وزاد إرتفاعاً في نهاية العام،
- إرتفاع عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصولة في بداية السنة القضائية الجديدة،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة في بداية العام، وإرتفعت تدريجياً في نهاية العام.

محكمة صلح طولكرم ويعمل فيها قاضيين

جدول أعمال محكمة صلح طولكرم خلال عام ٢٠٠٧ / الإجمالي						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٣١٩٤	٢٣٠	٣٤٢٤	١٢١	٣٣٠٣	٪٤
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٣٣٠٣	٢٩١	٣٥٩٤	١٧٦	٣٤١٨	٪٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٣٤١٨	٣٦٦	٣٧٨٤	٣٠٧	٣٤٧٧	٪٨
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٣٤٧٧	٤١٦	٣٨٩٣	٣٧٠	٣٥٢٣	٪١٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٣٥٢٣	١٩٥	٣٧١٨	١٧٢	٣٥٤٦	٪٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٣٥٤٦	٢١٧	٣٧٦٣	١٨٤	٣٥٧٩	٪٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٣٥٧٩	١٧١	٣٧٥٠	١٨٢	٣٥٦٨	٪٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٣٥٦٨	٣٩٩	٣٩٦٧	٢١٤	٣٧٥٣	٪٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٣٧٥٣	٥٤٢	٤٢٩٥	٤٥٨	٣٨٣٧	٪١١
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٣٨٣٧	٣٥٣	٤١٩٠	١٧٣	٤٠١٧	٪٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٤٠١٧	٤٣٣	٤٤٥٠	٣٤٥	٤١٠٥	٪٨
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٤١٠٥	٧١٠	٤٨١٥	٥٩٨	٤٢١٧	٪١٢
المجموع	٤٣٢٣			٣٣٠٠		

جدول أعمال محكمة صلح طوباس خلال عام ٢٠٠٧ / قضايا سير						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٣٣	٠	٣٣	٠	٣٣	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٣٣	٠	٣٣	١	٣٢	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٣٢	٣	٣٥	٧	٢٨	٪٢٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٢٨	٠	٢٨	٠	٢٨	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٢٨	٠	٢٨	٠	٢٨	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٢٨	٠	٢٨	٣	٢٥	٪١١
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٢٥	٠	٢٥	٠	٢٥	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٢٥	٨	٣٣	٠	٣٣	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٣٣	٨١	١١٤	٨	١٠٦	٪٧
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	١٠٦	٤٦	١٥٢	٥٦	٩٦	٪٣٧
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٩٦	٢٧	١٢٣	٦٩	٥٤	٪٥٦
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٥٤	٤٠	٩٤	٦٧	٢٧	٪٧١
المجموع	٢٠٥			٢١١		

- توجد قضايا سير مدورة من العام السابق، وإنخفضت في نهاية العام،
- نسبة الفصل الشهري في قضايا السير وصلت ١٠٠٪ في بعض الشهور وأكثر من ذلك في شهور أخرى،
- نسبة الفصل الشهري أعلى من القضايا الواردة،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً في بداية العام، وارتفعت تدريجياً في نهاية العام،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة في الكثير من الشهور، وارتفعت في نهاية العام.
- عدد القضايا المدورة مرتفع في بداية العام، وزاد إرتفاعاً في نهاية العام بصورة كبيرة،
- إرتفاع عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصلة في بداية السنة القضائية الجديدة،
- الفارق كبير بين عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصلة،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً على مدار العام، وارتفعت في بعض الشهور.

جدول أعمال محكمة صلح طولكرم خلال عام ٢٠٠٧ / قضايا سير						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٣٦٩	٦٤	٤٣٣	٧٣	٣٦٠	٪١٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٣٦٠	١٤	٣٧٤	٨٢	٢٩٢	٪٢٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٢٩٢	٢٣٢	٥٢٤	٢٤٩	٢٧٥	٪٤٨
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٢٧٥	٢٧٥	٥٥٠	٢٩٠	٢٦٠	٪٥٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٢٦٠	٨٧	٣٤٧	٩٣	٢٥٤	٪٢٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٢٥٤	١١٤	٣٦٨	١١٥	٢٥٣	٪٣١
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٢٥٣	١٧	٢٧٠	١٤٨	١٢٢	٪٥٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	١٢٢	٢١٤	٣٣٦	٢١١	١٢٥	٪٦٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	١٢٥	٣٦٤	٤٨٩	٣٦٤	١٢٥	٪٧٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	١٢٥	١٨٢	٣٠٧	١٠٢	٢٠٥	٪٣٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٢٠٥	٢٧٩	٤٨٤	٢٦٧	٢١٧	٪٥٥
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٢١٧	٥٢١	٧٣٨	٥٢١	٢١٧	٪٧١
المجموع	٢٣٦٣			٢٥١٥		

جدول أعمال محكمة صلح طولكرم خلال عام ٢٠٠٧ بدون قضايا سير						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٢٨٢٥	١٦٦	٢٩٩١	٤٨	٢٩٤٣	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٢٩٤٣	٢٧٧	٣٢٢٠	٩٤	٣١٢٦	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٣١٢٦	١٣٤	٣٢٦٠	٥٨	٣٢٠٢	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٣٢٠٢	١٤١	٣٣٤٣	٨٠	٣٢٦٣	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٣٢٦٣	١٠٨	٣٣٧١	٧٩	٣٢٩٢	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٣٢٩٢	١٠٣	٣٣٩٥	٦٩	٣٣٢٦	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٣٣٢٦	١٥٤	٣٤٨٠	٣٤	٣٤٤٦	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٣٤٤٦	١٨٥	٣٦٣١	٣	٣٦٢٨	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٣٦٢٨	١٧٨	٣٨٠٦	٩٤	٣٧١٢	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٣٧١٢	١٧١	٣٨٨٣	٧١	٣٨١٢	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٣٨١٢	١٥٤	٣٩٦٦	٧٨	٣٨٨٨	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٣٨٨٨	١٨٩	٤٠٧٧	٧٧	٤٠٠٠	٪٢
المجموع	١٩٦٠			٧٨٥		

- عدد قضايا السير المدورة مرتفع في بداية العام، وإنخفض في نهاية العام،
- أداء المحكمة في النظر في قضايا السير ضعيف مقارنةً بأداء المحاكم الأخرى، حيث لم تستطع تقليص الفارق بين الوارد والمفصول بدرجة كبيرة كما فعلت محاكم أخرى كثيرة،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة في بداية العام، وإرتفعت في بعض الشهور.

- عدد القضايا المدورة مرتفع في بداية العام، وزاد إرتفاعاً في نهاية العام بصورة كبيرة،
- إنخفاض عدد القضايا المفصولة مقارنةً بعدد القضايا الواردة،
- نسبة الفصل متدنية بصورة ثابتة على مدار العام،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً على مدار العام.

محكمة صلح قلقيلية ويعمل فيها قاضيين

جدول أعمال محكمة صلح قلقيلية خلال عام ٢٠٠٧ بدون قضايا سير						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٣٤٢٣	٧٢	٣٤٩٥	٧٨	٣٤١٧	٢٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٣٤١٧	١٤٧	٣٥٦٤	١٦٨	٣٣٩٦	٥٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٣٣٩٦	٩٥	٣٤٩١	١٣٥	٣٣٥٦	٤٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٣٣٥٦	٩٤	٣٤٥٠	٨٣	٣٣٦٧	٢٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٣٣٦٧	١٥٥	٣٥٢٢	٧٨	٣٤٤٤	٢٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٣٤٤٤	١٣٥	٣٥٧٩	٩٥	٣٤٨٤	٣٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٣٤٨٤	١٢٨	٣٦١٢	٥٠	٣٥٦٢	١٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٣٧٠١	١٥٣	٣٨٥٤	١٤	٣٨٤٠	٠٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٣٨٤٠	١٥٠	٣٩٩٠	١٢٧	٣٨٦٣	٣٪
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٣٨٦٣	١١١	٣٩٧٤	١٢٩	٣٨٤٥	٣٪
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٣٨٤٥	١٢٤	٣٩٦٩	٦٨	٣٩٠١	٢٪
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٣٩٠١	٩٨	٣٩٩٩	١٠١	٣٨٩٨	٣٪
المجموع		١٤٦٢		١١٢٦		

إختلف المدور في شهر (٨) عنه في شهر (٧) وذلك بسبب الجرد

- عدد القضايا المدورة مرتفع في بداية العام، وزاد في نهاية العام،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً على مدار العام.

جدول أعمال محكمة صلح قلقيلية خلال عام ٢٠٠٧ / الإجمالي						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٣٧٢١	٧٨	٣٧٩٩	٨١	٣٧١٨	٢٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٣٧١٨	١٨٤	٣٩٠٢	٢١٢	٣٦٩٠	٥٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٣٦٩٠	١٣٧	٣٨٢٧	١٨٥	٣٦٤٢	٥٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٣٦٤٢	١٥٥	٣٧٩٧	١٤٨	٣٦٤٩	٤٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٣٦٤٩	٢٣٢	٣٨٨١	١٦٣	٣٧١٨	٤٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٣٧١٨	١٦١	٣٨٧٩	١٢٤	٣٧٥٥	٣٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٣٧٥٥	١٤٣	٣٨٩٨	٨٩	٣٨٠٩	٢٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٣٩٤٨	٢٩٣	٤٢٤١	١٤	٤٢٢٧	٠٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٤٢٢٧	٢٥٢	٤٤٧٩	٥٣٦	٣٩٤٣	١٢٪
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٣٩٤٣	١٥٨	٤١٠١	١٧٦	٣٩٢٥	٤٪
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٣٩٢٥	٢٧٢	٤١٩٧	٢١٦	٣٩٨١	٥٪
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٣٩٨١	٢٣٣	٤٢١٤	٢٣٦	٣٩٧٨	٦٪
المجموع		٢٢٩٨		٢١٨٠		

إختلف المدور في شهر (٨) عنه في شهر (٧) وذلك بسبب الجرد في المحكمة

- عدد القضايا المدورة مرتفع في بداية العام، وزاد في نهاية العام بصورة طفيفة،
- الفارق بين القضايا المفصلة والقضايا المدورة قليل، ولكن العدد الكبير من القضايا المدورة حجب هذه الزيادة،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً في بعض الشهور، وإرتفع في بعض الشهور.

محكمة صلح نابلس ويعمل فيها خمسة قضاة

جدول أعمال محكمة صلح نابلس خلال عام ٢٠٠٧ / الإجمالي						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	١١٤٨٦	٢٠٠	١١٦٨٦	٣٥	١١٦٥١	%٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	١١٦٥١	١٤٠	١١٧٩١	٥٨	١١٧٣٣	%٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	١١٧٣٣	١٧١	١١٩٠٤	٩٤	١١٨١٠	%١
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	١١٨١٠	٧٨٢	١٢٥٩٢	٦٧٤	١١٩١٨	%٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	١١٩١٨	٥٧٩	١٢٤٩٧	٥٤٠	١١٩٥٧	%٤
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	١١٩٥٧	١٩٠	١٢١٤٧	١٣٣	١٢٠١٤	%١
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	١٢٠١٤	١٦٤	١٢١٧٨	٥٣	١٢١٢٥	%٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	١٢١٢٥	١٥٣	١٢٢٧٨	١	١٢٢٧٧	%٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	١٢٢٧٧	٣٥٦	١٢٦٣٣	٢٢٥	١٢٤٠٨	%٢
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	١٢٤٠٨	٤٩٢	١٢٩٠٠	٤٩٨	١٢٤٠٢	%٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	١٢٤٠٢	١٦٠٤	١٤٠٠٦	١٤٢٠	١٢٥٨٦	%١٠
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	١٢٥٨٦	١١١٤	١٣٧٠٠	٦٦٠	١٣٠٤٠	%٥
المجموع		٥٩٤٥		٤٣٩١		

جدول أعمال محكمة صلح قلقيلية خلال عام ٢٠٠٧ / قضايا سير						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٢٩٨	٦	٣٠٤	٣	٣٠١	%١
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٣٠١	٣٧	٣٣٨	٤٤	٢٩٤	%١٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٢٩٤	٤٢	٣٣٦	٥٠	٢٨٦	%١٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٢٨٦	٦١	٣٤٧	٦٥	٢٨٢	%١٩
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٢٨٢	٧٧	٣٥٩	٨٥	٢٧٤	%٢٤
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٢٧٤	٢٦	٣٠٠	٢٩	٢٧١	%١٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٢٧١	١٥	٢٨٦	٣٩	٢٤٧	%١٤
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٢٤٧	١٤٠	٣٨٧	٠	٣٨٧	%٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٣٨٧	١٠٢	٤٨٩	٤٠٩	٨٠	%٨٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٨٠	٤٧	١٢٧	٤٧	٨٠	%٣٧
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٨٠	١٤٨	٢٢٨	١٤٨	٨٠	%٦٥
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٨٠	١٣٥	٢١٥	١٣٥	٨٠	%٦٣
المجموع		٨٣٦		١٠٥٤		

- عدد قضايا السير المدورة مرتفع في بداية العام، وإنخفض في نهاية العام،
- إرتفع عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصلة منذ شهر آب وحتى نهاية العام،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة في بداية العام، وإرتفعت تدريجياً في نهاية العام.
- عدد القضايا المدورة مرتفع في بداية العام، وزاد إرتفاعاً في نهاية العام،
- إرتفع عدد القضايا الواردة بصورة ملحوظة في أشهر تشرين ثاني، ونيسان، وأيار، وتشرين أول،
- إنخفض عدد القضايا المفصلة بصورة كبيرة في بعض الأشهر، وإرتفع في أشهر تشرين ثاني، نيسان، وتشرين أول،
- عدد القضايا المفصلة كبير، ولكن العدد الكبير من القضايا المدورة حجب هذه الزيادة،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً في بداية العام، وإرتفعت في بعض الشهور.

جدول أعمال محكمة صلح نابلس خلال عام ٢٠٠٧ / قضايا سير						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٨٧	٠	٨٧	٠	٨٧	%٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٨٧	٠	٨٧	٢	٨٥	%٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٨٥	٦٨	١٥٣	٣٦	١١٧	%٢٤
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	١١٧	٥٩٦	٧١٣	٥٩٠	١٢٣	%٨٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	١٢٣	٤٥٢	٥٧٥	٤٥٢	١٢٣	%٧٩
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	١٢٣	٥٤	١٧٧	٥٤	١٢٣	%٣١
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	١٢٣	١٧	١٤٠	١٧	١٢٣	%١٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	١٢٣	٠	١٢٣	٠	١٢٣	%٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	١٢٣	١٩٠	٣١٣	١٣٨	١٧٥	%٤٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	١٧٥	٢٧٩	٤٥٤	٣٤٥	١٠٩	%٧٦
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	١٠٩	١٢٧٨	١٣٨٧	١٢٧٦	١١١	%٩٢
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	١١١	٧٤٨	٨٥٩	٥٧٦	٢٨٣	%٦٧
المجموع	٣٦٨٢	٣٦٨٢	٣٤٨٦	٣٤٨٦		

جدول أعمال محكمة صلح نابلس خلال عام ٢٠٠٧ بدون قضايا سير						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	١١٣٩٩	٢٠٠	١١٥٩٩	٣٥	١١٥٦٤	%٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	١١٥٦٤	١٤٠	١١٧٠٤	٥٦	١١٦٤٨	%٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	١١٦٤٨	١٠٣	١١٧٥١	٥٨	١١٦٩٣	%٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	١١٦٩٣	١٨٦	١١٨٧٩	٨٤	١١٧٩٥	%١
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	١١٧٩٥	١٢٧	١١٩٢٢	٨٨	١١٨٣٤	%١
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	١١٨٣٤	١٣٦	١١٩٧٠	٧٩	١١٨٩١	%١
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	١١٨٩١	١٤٧	١٢٠٣٨	٣٦	١٢٠٠٢	%٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	١٢٠٠٢	١٥٣	١٢١٥٥	١	١٢١٥٤	%٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	١٢١٥٤	١٦٦	١٢٣٢٠	٨٧	١٢٢٣٣	%١
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	١٢٢٣٣	٢١٣	١٢٤٤٦	١٥٣	١٢٢٩٣	%١
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	١٢٢٩٣	٣٢٦	١٢٦١٩	١٤٤	١٢٤٧٥	%١
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	١٢٤٧٥	٣٦٦	١٢٨٤١	٨٤	١٢٧٥٧	%١
المجموع	٢٢٦٣	٢٢٦٣	٩٠٥	٩٠٥		

- عدد القضايا المدورة مرتفع في بداية العام، وزاد ارتفاعاً في نهاية العام بصورة كبيرة مقارنةً بعدد القضايا الواردة،
- هناك إنخفاض ملموس في عدد القضايا الواردة وفي عدد القضايا المفصلة في بداية العام، وارتفاع ملموس في المقابل في بداية السنة القضائية الجديدة،
- عدد القضايا المفصلة مقارنة بعدد القضايا الواردة قليل،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً على مدار العام.
- يوجد عدد من قضايا السير المدورة منذ بداية العام، وارتفع هذا العدد بنسبة كبيرة في نهاية العام،
- ارتفع عدد قضايا السير الواردة في أشهر نيسان وأيار وفي بداية السنة القضائية الجديدة، وكذلك الأمر بالنسبة للقضايا المفصلة،
- عدد القضايا المفصلة ظلّ أقلّ من عدد القضايا الواردة، وتمّ ترحيل عدد كبير من قضايا السير للعام ٢٠٠٨، وهذا مرتبط بتدهور الوضع الأمني في مدينة نابلس في شهر كانون أول بسبب الإجتياحات الإسرائيلية للمدينة،
- نسبة الفصل للمجموع ارتفعت في نهاية العام.

٢) محاكم البداية - إن جميع الإحصائيات والارقام المذكورة أعلاه تُسلط الضوء بصورة مباشرة على الخلل، والذي يكمن من وجهة نظر المجلس في المسائل التالية:

يوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة (١١) محكمة بداية، يعمل فيها (٦٠) قاضياً، (٢٠) منهم يعملون في محاكم البداية في قطاع غزة، و (٤٠) يعملون في محاكم البداية في الضفة الغربية. محاكم البداية الموجودة كافية. يوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة محاكم البداية التالية: محكمة بداية جنين يعمل فيها (٣)، محكمة بداية نابلس يعمل فيها (٦)، محكمة بداية طولكرم يعمل فيها (٣)، محكمة بداية قلقيلية يعمل فيها (٣)، محكمة بداية رام الله يعمل فيها (٧)، محكمة بداية أريحا يعمل فيها (٣)، محكمة بداية بيت لحم يعمل فيها (٤)، محكمة بداية الخليل يعمل فيها (٧)، محكمة بداية غزة يعمل فيها (١٢)، محكمة بداية خان يونس يعمل فيها (٥)، محكمة بداية دير البلح يعمل فيها (٣). وفي كل محكمة بداية تم تسمية أحد أعضائها قاضياً للأمر المستعجلة.

النقص الشديد في عدد القضاة مقارنة بعدد القضايا الواردة وعدد القضايا المدورة، فهناك فقط (٣٦) قاضي صلح في الضفة الغربية ينظرون في هذا العدد الكبير من القضايا، أي أكثر من ألف وثلاثمائة قضية للقاضي الواحد، ولا يتوفر لهم العدد الكاف من الإداريين وبخاصة الكتبة المؤهلون للطباعة على الحواسيب مباشرة. هذا بالإضافة إلى الأعمال الأخرى الملقاة على كاهل قضاة الصلح مثل النظر في مخالفات البلديات وإجابة طلبات المحامين والمتقاضين مثل طلبات تصوير الملفات، طلبات الإفراج بالكفالة، حلف اليمين، ومختلف الطلبات الأخرى،

عدم التزام النيابة العامة في حضور وقائع الجلسات بصورة منتظمة، وتحويل الشكاوى لمحاكم الصلح دون القيام بالتحقيقات الأولية اللازمة،

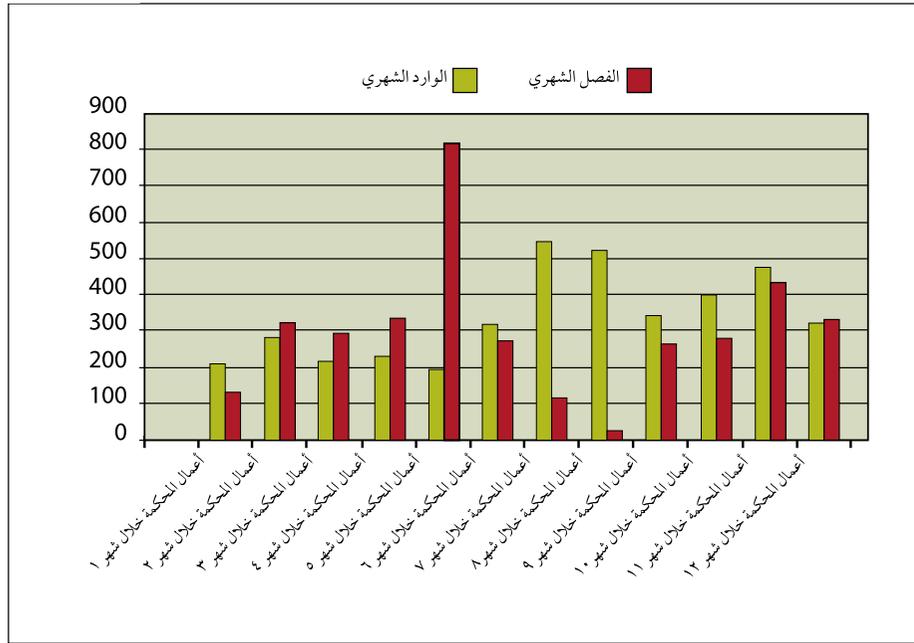
عدم قدرة بعض القضاة السيطرة على الدعوى والحد من التأجيلات غير المبررة،

كثرة أيام الإضرابات وتعليق العمل أمام المحاكم والدوائر القضائية لأسباب مختلفة، مما حمل المحاكم إلى تأجيل القضايا،

ضعف نظام التبليغات، سواء لأسباب تشريعية، أو لأسباب تعود لعدم أهلية الكثير من المحضرين، أو لعدم وجود نظام بريد فاعل، أو بسبب الأجواء الأمنية غير المستقرة في الكثير من المدن، والتي تحول دون إيصال التبليغات في المناطق الواقعة خارج سيطرة السلطة الوطنية.

وبصورة عامة، يمكن القول بأنه قد طرأ تقدم ملحوظ على أداء محاكم الصلح خلال العام ٢٠٠٢ في مجال الفصل في القضايا، مقارنةً بالسنوات السابقة. وبدون شك فإنّ المباشرة في حلّ الإشكاليات المذكورة أعلاه من شأنه أن يضاعف من عملية فصل محاكم الصلح في آلاف القضايا المنظورة، وتقليص الخلل بصورة كبيرة.

^{١٩} أحد القضاة منتدب .
^{٢٠} أحد القضاة منتدب .
^{٢١} أحد القضاة منتدب .
^{٢٢} أحد القضاة منتدب .
^{٢٣} إثنين من القضاة منتدبين .

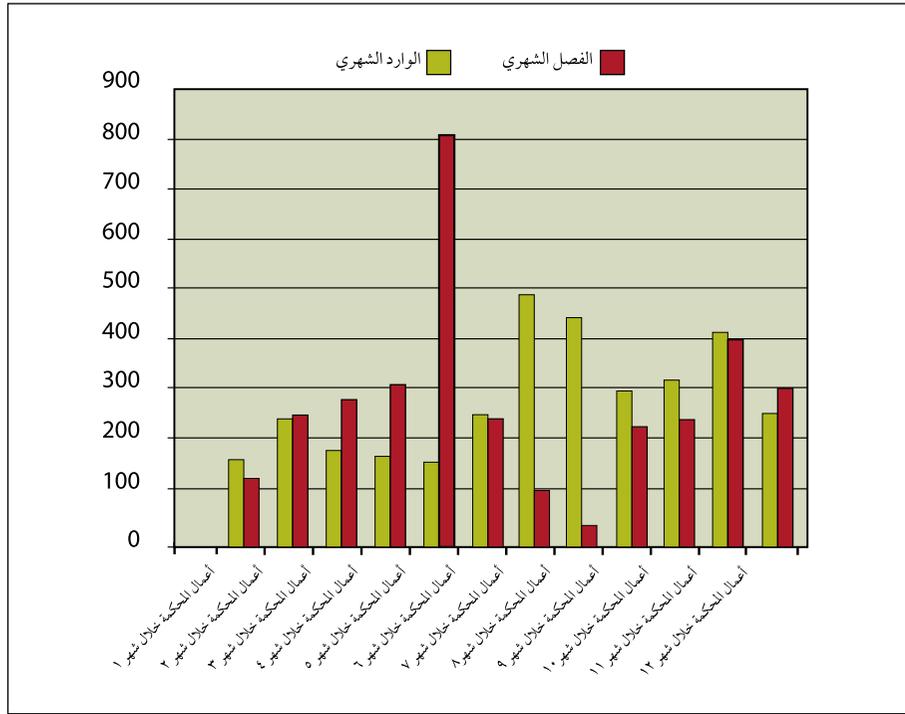


- عدد القضايا المدورة كبير منذ بداية العام، وقد زاد هذا العدد في نهاية العام،
- إزداد عدد القضايا الواردة ابتداءً من شهر نيسان وحتى نهاية العام،
- إرتفعت نسبة الفصل في القضايا في أشهر أيار، وتموز، وآب، وتشرين ثاني،
- تمّ فصل نسبة عالية من القضايا مقارنةً بعدد القضايا الواردة، ولكن العدد الكبير من القضايا المدورة حجب هذه الزيادة، - نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً على مدار العام.

جدول أعمال محاكم البداية خلال عام ٢٠٠٧ للمحافظات الشمالية / الإجمالي

الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٩٤٦٣	٢٠٨	٩٦٧١	١٣١	٩٥٤٠	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٩٥٤٠	٢٨٢	٩٨٢٢	٣٢٢	٩٥٠٠	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٩٥٠٠	٢١٤	٩٧١٤	٢٩٢	٩٤٢٢	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٩٤٢٢	٢٢٨	٩٦٥٠	٣٣٢	٩٣١٨	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٩٣١٨	١٩٢	٩٥١٠	٨١٩	٨٦٩١	٪٩
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٨٦٩١	٣١٦	٩٠٠٧	٢٧٢	٨٧٣٥	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٨٧٣٥	٥٤٧	٩٢٨٢	١١٣	٩١٦٩	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٩١٧٥	٥١٨	٩٦٩٣	٢٧	٩٦٦٦	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٩٦٦٦	٣٣٩	١٠٠٠٥	٢٥٨	٩٧٤٧	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٩٧٤٧	٣٩٧	١٠١٤٤	٢٧٩	٩٨٦٥	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٩٨٦٥	٤٧١	١٠٣٣٦	٤٣١	٩٩٠٥	٪٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٩٩٠٥	٣١٥	١٠٢٢٠	٣٢٦	٩٨٩٤	٪٣
المجموع		٤٠٢٧		٣٦٠٢		

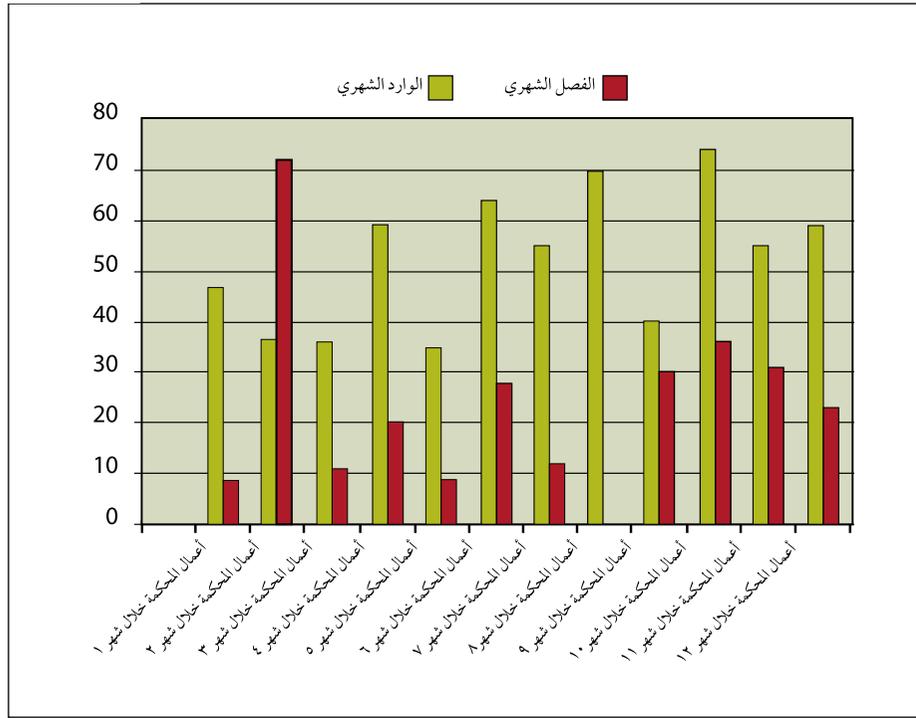
إختلف المدور في شهر (٨) عنه في شهر (٧) وذلك بسبب الجرد في بعض المحاكم



- عدد القضايا المدورة منذ بداية العام ٢٠٠٧ كبير، وقد زادت هذه القضايا في نهاية العام بنسبة طفيفة،
- إرتفاع عدد القضايا الواردة في أشهر تموز وحزيران وتشيرين ثاني،
- إرتفاع الفصل في أشهر أيار وتشيرين ثاني وكانون أول،
- يتقارب عدد القضايا الواردة خلال العام ٢٠٠٧ مع عدد القضايا المفصولة، مما يحصر المشكلة في القضايا المدورة،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً على مدار العام، بإستثناء بعض الشهور.

الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٥٧٨٩	١٦١	٥٩٥٠	١٢٢	٥٨٢٨	٢٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٥٨٢٨	٢٤٥	٦٠٧٣	٢٥٠	٥٨٢٣	٤٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٥٨٢٣	١٧٨	٦٠٠١	٢٨١	٥٧٢٠	٥٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٥٧٢٠	١٦٩	٥٨٨٩	٣١٢	٥٥٧٧	٥٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٥٥٧٧	١٥٧	٥٧٣٤	٨١٠	٤٩٢٤	١٤٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٤٩٢٤	٢٥٢	٥١٧٦	٢٤٤	٤٩٣٢	٥٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٤٩٣٢	٤٩٢	٥٤٢٤	١٠١	٥٣٢٣	٢٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٥٣٣١	٤٤٨	٥٧٧٩	٢٧	٥٧٥٢	٠٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٥٧٥٢	٢٩٩	٦٠٥١	٢٢٨	٥٨٢٣	٤٪
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٥٨٢٣	٣٢٣	٦١٤٦	٢٤٣	٥٩٠٣	٤٪
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٥٩٠٣	٤١٦	٦٣١٩	٤٠٠	٥٩١٩	٦٪
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٥٩١٩	٢٥٦	٦١٧٥	٣٠٣	٥٨٧٢	٥٪
المجموع	٣٣٩٦			٣٣٢١		

إختلف المدور في شهر (٨) عنه في شهر (٧) وذلك بسبب الجرد في بعض المحاكم



- عدد القضايا المدورة منذ بداية العام كبير، وقد زادت هذه القضايا في نهاية العام بنسبة كبيرة مقارنةً بعدد القضايا الواردة،
- إرتفاع عدد القضايا الواردة ابتداءً من شهر نيسان،
- نسبة الفصل للوارد ضعيفة في النصف الأول بإستثناء الشهر الثاني،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً على مدار العام.

جدول أعمال محاكم البداية خلال عام ٢٠٠٧ / المحافظات الشمالية / الجنائيات

الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٣٦٧٤	٤٧	٣٧٢١	٩	٣٧١٢	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٣٧١٢	٣٧	٣٧٤٩	٧٢	٣٦٧٧	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٣٦٧٧	٣٦	٣٧١٣	١١	٣٧٠٢	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٣٧٠٢	٥٩	٣٧٦١	٢٠	٣٧٤١	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٣٧٤١	٣٥	٣٧٧٦	٩	٣٧٦٧	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٣٧٦٧	٦٤	٣٨٣١	٢٨	٣٨٠٣	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٣٨٠٣	٥٥	٣٨٥٨	١٢	٣٨٤٦	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٣٨٤٤	٧٠	٣٩١٤	٠	٣٩١٤	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٣٩١٤	٤٠	٣٩٥٤	٣٠	٣٩٢٤	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٣٩٢٤	٧٤	٣٩٩٨	٣٦	٣٩٦٢	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٣٩٦٢	٥٥	٤٠١٧	٣١	٣٩٨٦	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٣٩٨٦	٥٩	٤٠٤٥	٢٣	٤٠٢٢	٪١
المجموع		٦٣١		٢٨١		

إختلف المدور في شهر (٨) عنه في شهر (٧) وذلك بسبب الجرد في بعض المحاكم

جدول أعمال محكمة بداية أريحا خلال عام ٢٠٠٧ / بدون الجنائيات						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	١١٢	٤	١١٦	٣	١١٣	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	١١٣	١٠	١٢٣	٩	١١٤	٪٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	١١٤	٧	١٢١	٤	١١٧	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	١١٧	٧	١٢٤	٧	١١٧	٪٦
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	١١٧	٦	١٢٣	١٢	١١١	٪١٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	١١١	٢	١١٣	٤	١٠٩	٪٤
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	١٠٩	٦	١١٥	٨	١٠٧	٪٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	١٠٧	٥	١١٢	٠	١١٢	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	١١٢	٧	١١٩	٢	١١٧	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	١١٧	٣	١٢٠	٧	١١٣	٪٦
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	١١٣	٣	١١٦	٦	١١٠	٪٥
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	١١٠	٢	١١٢	٩	١٠٣	٪٨
المجموع		٦٢		٧١		

- إنخفاض عدد القضايا المدورة،
- عدد القضايا المفصلة أقل من عدد القضايا الواردة،
- نسبة الفصل للوارد مرتفعة على مدار العام،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة في ستة أشهر، ومرتفعة في ستة أشهر أخرى.

إحصائيات حول القضايا التي وردت إلى كل محكمة من محاكم البداية في الضفة الغربية

يتناول الجدول الأول كشافاً إجمالي القضايا الواردة للمحكمة على مدار العام، ويتناول الجدول الثاني كشافاً بالقضايا الواردة للمحكمة بإستثناء قضايا الجنائيات، ويتناول الجدول الثالث كشافاً بقضايا الجنائيات.

محكمة بداية أريحا ويعمل فيها ثلاثة قضاة

جدول أعمال محكمة بداية أريحا خلال عام ٢٠٠٧ / الإجمالي						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	١٨٨	٥	١٩٣	٥	١٨٨	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	١٨٨	١٤	٢٠٢	١٤	١٨٨	٪٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	١٨٨	١٠	١٩٨	٦	١٩٢	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	١٩٢	٧	١٩٩	١٢	١٨٧	٪٦
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	١٨٧	٧	١٩٤	١٢	١٨٢	٪٦
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	١٨٢	٤	١٨٦	٥	١٨١	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	١٨١	٦	١٨٧	٨	١٧٩	٪٤
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	١٧٩	٥	١٨٤	٠	١٨٤	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	١٨٤	٨	١٩٢	٤	١٨٨	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	١٨٨	٣	١٩١	٧	١٨٤	٪٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	١٨٤	٣	١٨٧	٦	١٨١	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	١٨١	١٠	١٩١	١١	١٨٠	٪٦
المجموع		٨٢		٩٠		

- عدد القضايا المفصلة أكثر من عدد القضايا الواردة،
- نسبة الفصل الشهري للوارد كانت عالية في الكثير من الشهور،
- نسبة الفصل بالنسبة للمجموع كانت ضعيفة على مدار العام، وخاصة في الشهور الأخيرة، علماً أنه تمّ التقليل من عدد القضايا المدورة بصورة طفيفة.

محكمة بداية الخليل ويعمل فيها سبعة قضاة

جدول أعمال محكمة بداية الخليل خلال عام ٢٠٠٧ / الإجمالي						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	١٨١٩	٦٧	١٨٨٦	١٦	١٨٧٠	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	١٨٧٠	٥٦	١٩٢٦	٧٠	١٨٥٦	٪٤
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	١٨٥٦	٤١	١٨٩٧	٢٩	١٨٦٨	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	١٨٦٨	٥٢	١٩٢٠	٤٩	١٨٧١	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	١٨٧١	٤٨	١٩١٩	٩٨	١٨٢١	٪٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	١٨٢١	٥٢	١٨٧٣	٣٠	١٨٤٣	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	١٨٤٣	٦٤	١٩٠٧	١٨	١٨٨٩	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	١٨٨٩	٢٢	١٩١١	٨	١٩٠٣	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	١٩٠٣	٧٤	١٩٧٧	٥٠	١٩٢٧	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	١٩٢٧	٨٨	٢٠١٥	٧٦	١٩٣٩	٪٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	١٩٣٩	٩٩	٢٠٣٨	٨٤	١٩٥٤	٪٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	١٩٥٤	٧٢	٢٠٢٦	٦٥	١٩٦١	٪٣
المجموع	٧٣٥			٥٩٣		

- إرتفع عدد القضايا المدورة،
- عدد القضايا المفصلة أقل من عدد القضايا الواردة،
- نسبة الفصل للوارد مرتفعة في بداية العام، وتراجعت في وسطه، ثم إرتفعت في الشهور الأخيرة،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة على مدار العام.

جدول أعمال محكمة بداية أريحا خلال عام ٢٠٠٧ / الجنايات						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٧٦	١	٧٧	٢	٧٥	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٧٥	٤	٧٩	٥	٧٤	٪٦
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٧٤	٣	٧٧	٢	٧٥	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٧٥	٠	٧٥	٥	٧٠	٪٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٧٠	١	٧١	٠	٧١	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٧١	٢	٧٣	١	٧٢	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٧٢	٠	٧٢	٠	٧٢	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٧٢	٠	٧٢	٠	٧٢	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٧٢	١	٧٣	٢	٧١	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٧١	٠	٧١	٠	٧١	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٧١	٠	٧١	٠	٧١	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٧١	٨	٧٩	٢	٧٧	٪٣
المجموع		٢٠		١٩		

- إنخفض عدد القضايا المدورة في نهاية العام بصورة كبيرة،
- عدد القضايا المفصلة يكاد يقارب عدد القضايا الواردة،
- نسبة الفصل للوارد الشهري عالية على مدار العام،
- نسبة الفصل للمجموع تراجعت بشكل كبير إبتداءً من شهر أيار وحتى نهاية العام.

جدول أعمال محكمة بداية الخليل خلال عام ٢٠٠٧ / الجنايات						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٥١٤	١١	٥٢٥	٠	٥٢٥	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٥٢٥	٢	٥٢٧	٠	٥٢٧	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٥٢٧	٥	٥٣٢	٠	٥٣٢	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٥٣٢	١٣	٥٤٥	٢	٥٤٣	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٥٤٣	١١	٥٥٤	٠	٥٥٤	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٥٥٤	١٠	٥٦٤	٣	٥٦١	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٥٦١	١٩	٥٨٠	٠	٥٨٠	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٥٨٠	٢	٥٨٢	٠	٥٨٢	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٥٨٢	٩	٥٩١	٣	٥٨٨	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٥٨٨	٥	٥٩٣	١	٥٩٢	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٥٩٢	٤	٥٩٦	٢	٥٩٤	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٥٩٤	١٦	٦١٠	٠	٦١٠	٪٠
المجموع	١٠٧	١١				

جدول أعمال محكمة بداية الخليل خلال عام ٢٠٠٧ / بدون الجنايات						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	١٣٠٥	٥٦	١٣٦١	١٦	١٣٤٥	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	١٣٤٥	٥٤	١٣٩٩	٧٠	١٣٢٩	٪٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	١٣٢٩	٣٦	١٣٦٥	٢٩	١٣٣٦	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	١٣٣٦	٣٩	١٣٧٥	٤٧	١٣٢٨	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	١٣٢٨	٣٧	١٣٦٥	٩٨	١٢٦٧	٪٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	١٢٦٧	٤٢	١٣٠٩	٢٧	١٢٨٢	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	١٢٨٢	٤٥	١٣٢٧	١٨	١٣٠٩	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	١٣٠٩	٢٠	١٣٢٩	٨	١٣٢١	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	١٣٢١	٦٥	١٣٨٦	٤٧	١٣٣٩	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	١٣٣٩	٨٣	١٤٢٢	٧٥	١٣٤٧	٪٥
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	١٣٤٧	٩٥	١٤٤٢	٨٢	١٣٦٠	٪٦
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	١٣٦٠	٥٦	١٤١٦	٦٥	١٣٥١	٪٥
المجموع	٦٢٨	٥٨٢				

- إنخفض عدد القضايا المدورة في نهاية العام،
- عدد القضايا المفصولة أقل من عدد القضايا الواردة بصورة طيفية،
- نسبة الفصل للوارد الشهري إرتفعت في بداية العام، ثم تراجعت في وسطه، ثم إرتفعت في الشهور الأخيرة،
- نسبة الفصل للمجموع إرتفعت بصورة تدريجية.
- عدد قضايا الجنايات المدورة إرتفع بصورة كبيرة مقارنةً بعدد الجنايات الواردة،
- عدد قضايا الجنايات المفصولة قليل جداً مقارنةً بالعدد الوارد خلال العام،
- نسبة الفصل للوارد ضعيفة جداً في النصف الأول، وإرتفعت بصورة طيفية في الشهور الأخيرة،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً على مدار العام.

محكمة بداية بيت لحم ويعمل فيها أربعة قضاة

جدول أعمال محكمة بداية بيت لحم خلال عام / ٢٠٠٧ بدون الجنائيات						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٧٦١	١٨	٧٧٩	١٨	٧٦١	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٧٦١	١٧	٧٧٨	٢٤	٧٥٤	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٧٥٤	٢١	٧٧٥	٦٣	٧١٢	٪٨
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٧١٢	١٩	٧٣١	١٣	٧١٨	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٧١٨	١٠	٧٢٨	٧٢	٦٥٦	٪١٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٦٥٦	٣٧	٦٩٣	٢٥	٦٦٨	٪٤
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٦٦٨	١٥٧	٨٢٥	١٩	٨٠٦	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٨٠٦	٢٣	٨٢٩	٢	٨٢٧	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٨٢٧	٣٤	٨٦١	٣١	٨٣٠	٪٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٨٣٠	٣١	٨٦١	٢٣	٨٣٨	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٨٣٨	٣١	٨٦٩	٤١	٨٢٨	٪٥
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٨٢٨	٤٠	٨٦٨	٣١	٨٣٧	٪٤
المجموع		٤٣٨		٣٦٢		

- إنخفض عدد القضايا المدورة في نهاية العام إلى أكثر من النصف،
- عدد القضايا المفصلة أقل من عدد القضايا الواردة بصورة طفيفة،
- نسبة الفصل للوارد الشهري عالية على مدار العام، خاصة في بدايته،
- بإستثناء شهري أيار وآذار، نسبة الفصل للمجموع ضعيفة.

جدول أعمال محكمة بداية بيت لحم خلال عام ٢٠٠٧ / الإجمالي						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	١٠٥٥	٢٩	١٠٨٤	١٩	١٠٦٥	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	١٠٦٥	٢٨	١٠٩٣	٢٥	١٠٦٨	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	١٠٦٨	٢١	١٠٨٩	٦٤	١٠٢٥	٪٦
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	١٠٢٥	٢٦	١٠٥١	١٤	١٠٣٧	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	١٠٣٧	١٢	١٠٤٩	٧٢	٩٧٧	٪٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٩٧٧	٤٤	١٠٢١	٢٦	٩٩٥	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٩٩٥	١٦٢	١١٥٧	١٩	١١٣٨	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	١١٣٨	٤٣	١١٨١	٢	١١٧٩	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	١١٧٩	٤٦	١٢٢٥	٣٢	١١٩٣	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	١١٩٣	٣٥	١٢٢٨	٢٤	١٢٠٤	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	١٢٠٤	٤٧	١٢٥١	٤١	١٢١٠	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	١٢١٠	٤٧	١٢٥٧	٣٢	١٢٢٥	٪٣
المجموع		٥٤٠		٣٧٠		

- إرتفع عدد القضايا المدورة،
- عدد القضايا المفصلة أقل من عدد القضايا الواردة،
- نسبة الفصل للوارد مرتفعة في بداية العام، وتراجعت في وسطه، ثم إرتفعت في الشهور الأخيرة،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة على مدار العام.

محكمة بداية جنين ويعمل فيها ثلاثة قضاة

جدول أعمال محكمة بداية جنين خلال عام ٢٠٠٧ / الإجمالي						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٨٣٧	٩	٨٤٦	٧	٨٣٩	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٨٣٩	٢٣	٨٦٢	٩	٨٥٣	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٨٥٣	٢٣	٨٧٦	٥٢	٨٢٤	٪٦
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٨٢٤	٢٩	٨٥٣	٢٤	٨٢٩	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٨٢٩	١١	٨٤٠	٢١	٨١٩	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٨١٩	١٣	٨٣٢	٢٠	٨١٢	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٨١٢	١٩	٨٣١	١٣	٨١٨	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٨١٨	٣٠	٨٤٨	٦	٨٤٢	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٨٤٢	٢٤	٨٦٦	٢٨	٨٣٨	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٨٣٨	٤٢	٨٨٠	١٣	٨٦٧	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٨٦٧	٧٣	٩٤٠	٥٥	٨٨٥	٪٦
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٨٨٥	١٨	٩٠٣	٢٨	٨٧٥	٪٣
المجموع		٣١٤		٢٧٦		

- إرتفع عدد القضايا المدورة بصورة طفيفة،
- عدد القضايا المفصولة أقل من عدد القضايا الواردة،
- نسبة الفصل للوارد عالية في الكثير من الشهور، وخاصة في بداية العام،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة على مدار العام.

جدول أعمال محكمة بداية بيت لحم خلال عام ٢٠٠٧ / الجنايات						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٢٩٤	١١	٣٠٥	١	٣٠٤	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٣٠٤	١١	٣١٥	١	٣١٤	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٣١٤	٠	٣١٤	١	٣١٣	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٣١٣	٧	٣٢٠	١	٣١٩	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٣١٩	٢	٣٢١	٠	٣٢١	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٣٢١	٧	٣٢٨	١	٣٢٧	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٣٢٧	٥	٣٣٢	٠	٣٣٢	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٣٣٢	٢٠	٣٥٢	٠	٣٥٢	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٣٥٢	١٢	٣٦٤	١	٣٦٣	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٣٦٣	٤	٣٦٧	١	٣٦٦	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٣٦٦	١٦	٣٨٢	٠	٣٨٢	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٣٨٢	٧	٣٨٩	١	٣٨٨	٪٠
المجموع		١٠٢		٨		

- عدد قضايا الجنايات المدورة إرتفع بصورة كبيرة مقارنةً بعدد الجنايات الواردة،
- عدد قضايا الجنايات المفصولة قليل جداً مقارنةً بالعدد الوارد خلال العام،
- نسبة الفصل للوارد ضعيفة جداً على مدار العام،
- نسبة الفصل للمجموع ٪٠.

جدول أعمال محكمة بداية جنين خلال عام ٢٠٠٧ / الجنائيات						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٤٨٤	٣	٤٨٧	٠	٤٨٧	%٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٤٨٧	٣	٤٩٠	٢	٤٨٨	%٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٤٨٨	١٣	٥٠١	١	٥٠٠	%٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٥٠٠	٤	٥٠٤	٢	٥٠٢	%٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٥٠٢	١	٥٠٣	٥	٤٩٨	%١
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٤٩٨	٠	٤٩٨	٣	٤٩٥	%١
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٤٩٥	٥	٥٠٠	١	٤٩٩	%٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٤٩٩	١٣	٥١٢	٠	٥١٢	%٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٥١٢	٠	٥١٢	٥	٥٠٧	%١
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٥٠٧	٩	٥١٦	٠	٥١٦	%٠
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٥١٦	٤	٥٢٠	٥	٥١٥	%١
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٥١٥	٢	٥١٧	٢	٥١٥	%٠
المجموع	٥٧			٢٦		

جدول أعمال محكمة بداية جنين خلال عام ٢٠٠٧ / بدون الجنائيات						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٣٥٣	٦	٣٥٩	٧	٣٥٢	%٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٣٥٢	٢٠	٣٧٢	٧	٣٦٥	%٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٣٦٥	١٠	٣٧٥	٥١	٣٢٤	%١٤
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٣٢٤	٢٥	٣٤٩	٢٢	٣٢٧	%٦
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٣٢٧	١٠	٣٣٧	١٦	٣٢١	%٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٣٢١	١٣	٣٣٤	١٧	٣١٧	%٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٣١٧	١٤	٣٣١	١٢	٣١٩	%٤
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٣١٩	١٧	٣٣٦	٦	٣٣٠	%٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٣٣٠	٢٤	٣٥٤	٢٣	٣٣١	%٦
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٣٣١	٣٣	٣٦٤	١٣	٣٥١	%٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٣٥١	٦٩	٤٢٠	٥٠	٣٧٠	%١٢
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٣٧٠	١٦	٣٨٦	٢٦	٣٦٠	%٧
المجموع		٢٥٧		٢٥٠		

- عدد قضايا الجنائيات المدورة إرتفع مقارنةً بعدد الجنائيات الواردة،
- عدد قضايا الجنائيات المفصولة نصف العدد الوارد خلال العام،
- نسبة الفصل للوارد متذبذبة،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً وتتراوح بين %٠ و %١.

- إرتفع عدد القضايا المدورة في نهاية العام بصورة طفيفة،
- عدد القضايا المفصولة أقل من عدد القضايا الواردة بصورة طفيفة،
- نسبة الفصل للوارد الشهري عالية في النصف الأول من العام،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة في بداية العام، وإرتفعت بصورة طفيفة في الشهور الأخيرة.

محكمة بداية رام الله ويعمل فيها سبعة قضاة

جدول أعمال محكمة بداية رام الله خلال عام ٢٠٠٧ / بدون الجنايات						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	١٣٨٧	٢٦	١٤١٣	٤٧	١٣٦٦	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	١٣٦٦	٦٧	١٤٣٣	٨٢	١٣٥١	٪٦
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	١٣٥١	٣٨	١٣٨٩	٧٦	١٣١٣	٪٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	١٣١٣	٢٤	١٣٣٧	١٣٨	١١٩٩	٪١٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	١١٩٩	٢٤	١٢٢٣	٩٨	١١٢٥	٪٨
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	١١٢٥	٨٦	١٢١١	٣٥	١١٧٦	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	١١٧٦	٩٩	١٢٧٥	١٢	١٢٦٣	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	١٢٦٣	٤١	١٣٠٤	٧	١٢٩٧	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	١٢٩٧	٧٠	١٣٦٧	٥١	١٣١٦	٪٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	١٣١٦	٥٤	١٣٧٠	٤٧	١٣٢٣	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	١٣٢٣	٥١	١٣٧٤	٧٧	١٢٩٧	٪٦
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	١٢٩٧	٤٢	١٣٣٩	٥٦	١٢٨٣	٪٤
المجموع		٦٢٢		٧٢٦		

- إنخفض عدد قضايا الجنايات المدورة في نهاية العام،
- عدد قضايا الجنايات المفصلة أكثر من العدد الوارد خلال العام،
- نسبة الفصل للوارد عالية في بداية العام، وضعيفة في وسطه، ثم عادت وارتفعت في الشهور الأخيرة،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة ومتذبذبة، ولكنها في بداية العام أفضل منها في نهاية العام.

جدول أعمال محكمة بداية رام الله خلال عام ٢٠٠٧ / الإجمالي

الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٢٠٠٦	٣٢	٢٠٣٨	٥٣	١٩٨٥	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	١٩٨٥	٧١	٢٠٥٦	٨٧	١٩٦٩	٪٤
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	١٩٦٩	٤٠	٢٠٠٩	٧٩	١٩٣٠	٪٤
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	١٩٣٠	٣٥	١٩٦٥	١٣٩	١٨٢٦	٪٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	١٨٢٦	٣٢	١٨٥٨	١٠٠	١٧٥٨	٪٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	١٧٥٨	١٠٤	١٨٦٢	٤٠	١٨٢٢	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	١٨٢٢	١١٥	١٩٣٧	١٣	١٩٢٤	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	١٩٢٤	٤٤	١٩٦٨	٧	١٩٦١	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	١٩٦١	٧٨	٢٠٣٩	٥٩	١٩٨٠	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	١٩٨٠	٥٩	٢٠٣٩	٥١	١٩٨٨	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	١٩٨٨	٦٤	٢٠٥٢	٨٦	١٩٦٦	٪٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	١٩٦٦	٤٧	٢٠١٣	٦٢	١٩٥١	٪٣
المجموع		٧٢١		٧٧٦		

- إنخفض عدد القضايا المدورة بصورة طفيفة،
- عدد القضايا المفصلة أكثر من عدد القضايا الواردة،
- نسبة الفصل للوارد مرتفعة في بداية العام، وتراجعت في وسطه، ثم تحسنت في الشهور الأخيرة،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً ومتذبذبة على مدار العام.

محكمة بداية طولكرم ويعمل فيها ثلاثة قضاة

جدول أعمال محكمة بداية طولكرم خلال عام ٢٠٠٧ / الإجمالي						
نسبة . فصل / مجموع	المدور الحالي	الفصل الشهري	المجموع	الوارد الشهري	مدور الشهر السابق	الأشهر
%٢	٨٩٨	١٦	٩١٤	٢٤	٨٩٠	أعمال المحكمة خلال شهر ١
%١٠	٨٣٠	٩٣	٩٢٣	٢٥	٨٩٨	أعمال المحكمة خلال شهر ٢
%٣	٨١٦	٢٦	٨٤٢	١٢	٨٣٠	أعمال المحكمة خلال شهر ٣
%٤	٨١٨	٣١	٨٤٩	٣٣	٨١٦	أعمال المحكمة خلال شهر ٤
%٥	٧٩٧	٣٨	٨٣٥	١٧	٨١٨	أعمال المحكمة خلال شهر ٥
%٣	٧٩٠	٢٥	٨١٥	١٨	٧٩٧	أعمال المحكمة خلال شهر ٦
%٢	٨٥٣	١٧	٨٧٠	٨٠	٧٩٠	أعمال المحكمة خلال شهر ٧
%٠	٨٧٦	٤	٨٨٠	٢٤	٨٥٦	أعمال المحكمة خلال شهر ٨
%٣	٨٧٤	٢٨	٩٠٢	٢٦	٨٧٦	أعمال المحكمة خلال شهر ٩
%٢	٩٠٣	٢٣	٩٢٦	٥٢	٨٧٤	أعمال المحكمة خلال شهر ١٠
%٥	٨٨٩	٤٦	٩٣٥	٣٢	٩٠٣	أعمال المحكمة خلال شهر ١١
%٣	٩٠٦	٢٧	٩٣٣	٤٤	٨٨٩	أعمال المحكمة خلال شهر ١٢
		٣٧٤		٣٨٧		المجموع

إختلف المدور في شهر (٨) عنه في شهر (٧) وذلك بسبب الجرد في المحكمة

- إرتفع عدد القضايا المدورة بصورة طفيفة،
- عدد القضايا المفصولة أقل من عدد القضايا الواردة بصورة طفيفة،
- نسبة الفصل للوارد مرتفعة، وخاصة في بداية العام،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً ومتذبذبة على مدار العام.

جدول أعمال محكمة بداية رام الله خلال عام ٢٠٠٧ / الجنائيات						
نسبة . فصل / مجموع	المدور الحالي	الفصل الشهري	المجموع	الوارد الشهري	مدور الشهر السابق	الأشهر
%١	٦١٩	٦	٦٢٥	٦	٦١٩	أعمال المحكمة خلال شهر ١
%١	٦١٨	٥	٦٢٣	٤	٦١٩	أعمال المحكمة خلال شهر ٢
%٠	٦١٧	٣	٦٢٠	٢	٦١٨	أعمال المحكمة خلال شهر ٣
%٠	٦٢٧	١	٦٢٨	١١	٦١٧	أعمال المحكمة خلال شهر ٤
%٠	٦٣٣	٢	٦٣٥	٨	٦٢٧	أعمال المحكمة خلال شهر ٥
%١	٦٤٦	٥	٦٥١	١٨	٦٣٣	أعمال المحكمة خلال شهر ٦
%٠	٦٦١	١	٦٦٢	١٦	٦٤٦	أعمال المحكمة خلال شهر ٧
%٠	٦٦٤	٠	٦٦٤	٣	٦٦١	أعمال المحكمة خلال شهر ٨
%١	٦٦٤	٨	٦٧٢	٨	٦٦٤	أعمال المحكمة خلال شهر ٩
%١	٦٦٥	٤	٦٦٩	٥	٦٦٤	أعمال المحكمة خلال شهر ١٠
%١	٦٦٩	٩	٦٧٨	١٣	٦٦٥	أعمال المحكمة خلال شهر ١١
%١	٦٦٨	٦	٦٧٤	٥	٦٦٩	أعمال المحكمة خلال شهر ١٢
		٥٠		٩٩		المجموع

- إرتفع عدد القضايا المدورة في نهاية العام،
- عدد القضايا المفصولة حوالي نصف عدد القضايا الواردة،
- نسبة الفصل للوارد الشهري أعلى في النصف الأول من العام،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً على مدار العام.

جدول أعمال محكمة بداية طولكرم خلال عام ٢٠٠٧ / الجنايات						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع	
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٥٥٤	٩	٥٦٣	٥٦٣	٠٪	
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٥٦٣	٩	٥٧٢	٥١٨	٩٪	
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٥١٨	٠	٥١٨	٥١٤	١٪	
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٥١٤	١٢	٥٢٦	٥١٩	١٪	
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٥١٩	٣	٥٢٢	٥٢٠	٠٪	
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٥٢٠	٢	٥٢٢	٥٠٨	٣٪	
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٥٠٨	١	٥٠٩	٥٠٢	١٪	
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٥٠١	١٣	٥١٤	٥١٤	٠٪	
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٥١٤	٠	٥١٤	٥١٠	١٪	
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٥١٠	١٩	٥٢٩	٥٢٦	١٪	
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٥٢٦	٠	٥٢٦	٥٢٢	١٪	
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٥٢٢	١٥	٥٣٧	٥٣٦	٠٪	
المجموع	٨٣		١٠٠			
إختلف المدور في شهر (٨) عنه في شهر (٧) وذلك بسبب الجرد في المحكمة						

جدول أعمال محكمة بداية طولكرم خلال عام ٢٠٠٧ / بدون الجنايات						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٣٣٦	١٥	٣٥١	١٦	٣٣٥	٥٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٣٣٥	١٦	٣٥١	٣٩	٣١٢	١١٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٣١٢	١٢	٣٢٤	٢٢	٣٠٢	٧٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٣٠٢	٢١	٣٢٣	٢٤	٢٩٩	٧٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٢٩٩	١٤	٣١٣	٣٦	٢٧٧	١٢٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٢٧٧	١٦	٢٩٣	١١	٢٨٢	٤٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٢٨٢	٧٩	٣٦١	١٠	٣٥١	٣٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٣٥٥	١١	٣٦٦	٤	٣٦٢	١٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٣٦٢	٢٦	٣٨٨	٢٤	٣٦٤	٦٪
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٣٦٤	٣٣	٣٩٧	٢٠	٣٧٧	٥٪
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٣٧٧	٣٢	٤٠٩	٤٢	٣٦٧	١٠٪
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٣٦٧	٢٩	٣٩٦	٢٦	٣٧٠	٧٪
المجموع	٣٠٤		٢٧٤			
إختلف المدور بشهر (٨) عنه في شهر (٧) وذلك بسبب الجرد في المحكمة						

- إنخفض عدد قضايا الجنايات المدورة في نهاية العام بصورة طفيفة،
- عدد قضايا الجنايات المفصولة أكثر من العدد الوارد خلال العام،
- نسبة الفصل للوارد عالية في النصف الأول من العام، وضعيفة في النصف الثاني،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة ومتذبذبة، ولكنها في بداية العام أفضل منها عن نهاية العام.

- إرتفع عدد القضايا المدورة في نهاية العام،
- عدد القضايا المفصولة أقل من عدد القضايا الواردة،
- نسبة الفصل للوارد الشهري أعلى في النصف الأول من العام،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة ومتذبذبة على مدار العام.

محكمة بداية قلميلية يعمل فيها ثلاثة قضاة

جدول أعمال محكمة بداية قلميلية خلال عام ٢٠٠٧ / بدون الجنائيات						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	١٣٧	٥	١٤٢	٣	١٣٩	٢٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	١٣٩	٢٩	١٦٨	٨	١٦٠	٥٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	١٦٠	٢٠	١٨٠	٤	١٧٦	٢٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	١٧٦	٥	١٨١	١٢	١٦٩	٧٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	١٦٩	٢٤	١٩٣	٤٩	١٤٤	٢٥٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	١٤٤	٢٣	١٦٧	١٨	١٤٩	١١٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	١٤٩	٤٢	١٩١	٨	١٨٣	٤٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	١٨٧	٥	١٩٢	٠	١٩٢	٠٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	١٩٢	١١	٢٠٣	١١	١٩٢	٥٪
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	١٩٢	٢١	٢١٣	١٥	١٩٨	٧٪
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	١٩٨	١٣	٢١١	١٦	١٩٥	٨٪
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	١٩٥	١١	٢٠٦	٧	١٩٩	٣٪
المجموع		٢٠٩		١٥١		
إختلف المدور في شهر (٨) عنه في شهر (٧) وذلك بسبب الجرد في المحكمة						

- إرتفع عدد القضايا المدورة في نهاية العام ،
- عدد القضايا المفصولة أقل من عدد القضايا الواردة ،
- نسبة الفصل للوارد الشهري أعلى في النصف الأول من العام ،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة ومتذبذبة على مدار العام .

جدول أعمال محكمة بداية قلميلية خلال عام ٢٠٠٧ / الإجمالي						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٥٠٩	٩	٥١٨	٣	٥١٥	١٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٥١٥	٢٩	٥٤٤	١٣	٥٣١	٢٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٥٣١	٢٦	٥٥٧	٤	٥٥٣	١٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٥٥٣	١٢	٥٦٥	١٢	٥٥٣	٢٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٥٥٣	٢٦	٥٧٩	٤٩	٥٣٠	٨٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٥٣٠	٤٠	٥٧٠	١٨	٥٥٢	٣٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٥٥٢	٤٢	٥٩٤	١٠	٥٨٤	٢٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٥٨٧	٩	٥٩٦	٠	٥٩٦	٠٪
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٥٩٦	١٣	٦٠٩	١٣	٥٩٦	٢٪
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٥٩٦	٢٨	٦٢٤	١٧	٦٠٧	٣٪
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٦٠٧	٢٩	٦٣٦	١٧	٦١٩	٣٪
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٦١٩	١١	٦٣٠	٩	٦٢١	١٪
المجموع		٢٧٤		١٦٥		
إختلف المدور في شهر (٨) عنه في شهر (٧) وذلك بسبب الجرد في المحكمة						

- إرتفع عدد القضايا المدورة بصورة طفيفة ،
- عدد القضايا المفصولة أقل من عدد القضايا الواردة بصورة كبيرة ،
- نسبة الفصل للوارد مرتفعة ، وخاصة في بداية العام ،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً ومتذبذبة على مدار العام .

محكمة بداية نابلس ويعمل فيها ستة قضاة

جدول أعمال محكمة بداية نابلس خلال عام ٢٠٠٧ / الإجمالي						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٢١٥٩	٣٣	٢١٩٢	١٢	٢١٨٠	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٢١٨٠	٣٦	٢٢١٦	١١	٢٢٠٥	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٢٢٠٥	٤١	٢٢٤٦	٣٢	٢٢١٤	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٢٢١٤	٣٤	٢٢٤٨	٥١	٢١٩٧	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٢١٩٧	٣٩	٢٢٣٦	٤٢٩	١٨٠٧	٪١٩
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	١٨٠٧	٤١	١٨٤٨	١٠٨	١٧٤٠	٪٦
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	١٧٤٠	٥٩	١٧٩٩	١٥	١٧٨٤	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	١٧٨٤	٣٤١	٢١٢٥	٠	٢١٢٥	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٢١٢٥	٧٠	٢١٩٥	٤٤	٢١٥١	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٢١٥١	٩٠	٢٢٤١	٦٨	٢١٧٣	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٢١٧٣	١٢٤	٢٢٩٧	٩٦	٢٢٠١	٪٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٢٢٠١	٦٦	٢٢٦٧	٩٢	٢١٧٥	٪٤
المجموع		٩٧٤		٩٥٨		

- إرتفع عدد القضايا المدورة بصورة طفيفة،
- عدد القضايا المفصلة أقل من عدد القضايا الواردة بصورة طفيفة،
- نسبة الفصل للوارد مرتفعة في بداية العام،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً ومتذبذبة على مدار العام.

جدول أعمال محكمة بداية قلقيلية خلال عام ٢٠٠٧ / الجنائيات						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٣٧٢	٤	٣٧٦	٠	٣٧٦	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٣٧٦	٠	٣٧٦	٥	٣٧١	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٣٧١	٦	٣٧٧	٠	٣٧٧	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٣٧٧	٧	٣٨٤	٠	٣٨٤	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٣٨٤	٢	٣٨٦	٠	٣٨٦	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٣٨٦	١٧	٤٠٣	٠	٤٠٣	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٤٠٣	٠	٤٠٣	٢	٤٠١	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٤٠٠	٤	٤٠٤	٠	٤٠٤	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٤٠٤	٢	٤٠٦	٢	٤٠٤	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٤٠٤	٧	٤١١	٢	٤٠٩	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٤٠٩	١٦	٤٢٥	١	٤٢٤	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٤٢٤	٠	٤٢٤	٢	٤٢٢	٪٠
المجموع		٦٥		١٤		

إختلف المدور في شهر (٨) عنه في شهر (٧) وذلك بسبب الجرد في المحكمة

- إرتفع عدد قضايا الجنائيات المدورة في نهاية العام بصورة كبيرة مقارنةً بعدد القضايا الواردة،
- عدد قضايا الجنائيات المفصلة أقل بكثير من العدد الوارد خلال العام،
- نسبة الفصل للوارد ضعيفة في بداية العام، وإرتفعت في النصف الثاني من العام،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً على مدار العام.

جدول أعمال محكمة بداية نابلس خلال عام ٢٠٠٧ / الجنائيات						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٧٦١	٢	٧٦٣	٠	٧٦٣	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٧٦٣	٤	٧٦٧	٠	٧٦٧	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٧٦٧	٧	٧٧٤	٠	٧٧٤	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٧٧٤	٥	٧٧٩	٢	٧٧٧	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٧٧٧	٧	٧٨٤	٠	٧٨٤	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٧٨٤	٨	٧٩٢	١	٧٩١	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٧٩١	٩	٨٠٠	١	٧٩٩	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٧٩٩	١٥	٨١٤	٠	٨١٤	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٨١٤	٨	٨٢٢	٥	٨١٧	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٨١٧	٢٥	٨٤٢	٢٥	٨١٧	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٨١٧	٢	٨١٩	١٠	٨٠٩	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٨٠٩	٦	٨١٥	٩	٨٠٦	٪١
المجموع		٩٨		٥٣		

جدول أعمال محكمة بداية نابلس خلال عام / ٢٠٠٧ بدون الجنائيات						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	١٣٩٨	٣١	١٤٢٩	١٢	١٤١٧	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	١٤١٧	٣٢	١٤٤٩	١١	١٤٣٨	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	١٤٣٨	٣٤	١٤٧٢	٣٢	١٤٤٠	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	١٤٤٠	٢٩	١٤٦٩	٤٩	١٤٢٠	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	١٤٢٠	٣٢	١٤٥٢	٤٢٩	١٠٢٣	٪٣٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	١٠٢٣	٣٣	١٠٥٦	١٠٧	٩٤٩	٪١٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٩٤٩	٥٠	٩٩٩	١٤	٩٨٥	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٩٨٥	٣٢٦	١٣١١	٠	١٣١١	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	١٣١١	٦٢	١٣٧٣	٣٩	١٣٣٤	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	١٣٣٤	٦٥	١٣٩٩	٤٣	١٣٥٦	٪٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	١٣٥٦	١٢٢	١٤٧٨	٨٦	١٣٩٢	٪٦
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	١٣٩٢	٦٠	١٤٥٢	٨٣	١٣٦٩	٪٦
المجموع		٨٧٦		٩٠٥		

- إرتفع عدد قضايا الجنائيات المدورة في نهاية العام بصورة كبيرة مقارنةً بعدد القضايا الواردة،
- عدد قضايا الجنائيات المفصولة أقل من العدد الوارد خلال العام،
- نسبة الفصل للوارد ضعيفة في بداية العام، وعالية في النصف الثاني من العام،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة جداً على مدار العام.

- إنخفض عدد القضايا المدورة في نهاية العام،
- عدد القضايا المفصولة أكثر من عدد القضايا الواردة،
- نسبة الفصل للوارد الشهري عالية، وخاصةً في بداية العام،
- نسبة الفصل للمجموع عالية في شهري أيار وحزيران، وضعيفة في الشهور الأخرى.

جدول أعمال محكمة الاستئناف خلال عام ٢٠٠٧ - المحافظات الشمالية						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٤٤٩	٦٣	٥١٢	٦٢	٤٥٠	٪١٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٤٥٠	٩٣	٥٤٣	٨٩	٤٥٤	٪١٦
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٤٥٤	١٣٥	٥٨٩	١٠٦	٤٨٣	٪١٨
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٤٨٣	٣٣٧	٨٢٠	٢٠٠	٦٢٠	٪٢٤
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٦٢٠	٣٤٥	٩٦٥	١٤٩	٨١٦	٪١٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٨١٦	٤٩٣	١٣٠٩	٤٨١	٨٢٨	٪٣٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٨٢٨	١١٧	٩٤٥	٢٠٣	٧٤٢	٪٢١
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٧٤٢	٨١	٨٢٣	١٦	٨٠٧	٪٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٨٠٧	٩٢	٨٩٩	٢٤١	٦٥٨	٪٢٧
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٦٥٨	١٣٥	٧٩٣	٢٢٣	٥٧٠	٪٢٨
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٥٧٠	١٤٥	٧١٥	١٣٢	٥٨٣	٪١٨
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٥٨٣	١٢٨	٧١١	١٥٥	٥٥٦	٪٢٢
المجموع		٢١٦٤		٢٠٥٧		

- هذه الأرقام والإحصائيات وتحليلها يسלט الضوء على الخلل، والذي يكمن من وجهة نظر المجلس في المسائل التالية:

- النقص الشديد في عدد القضاة الحاليين مقارنةً بعدد القضايا الواردة والقضايا المدورة، حيث أنّ هناك (٤٠) قاضي بداية فقط مطلوب منهم النظر في هذا العدد الكبير من القضايا،
- النقص الشديد في عدد الإداريين مقارنةً بالأعباء الملقاة على عاتقهم،
- عدم تعاون الشرطة والنيابة العامة بالصورة المنشودة بالنسبة للجنايات من حيث جلب المتهمين والشهود وفي تحضير الملفات وإجراء التحقيقات، هذا بالإضافة إلى ضعف العمل الجنائي بصورة عامة في ظل عدم وجود معاملة جنائية حديثة، الخلل التشريعي العائد إلى نظام الهيئة الثلاثية في القضايا الحقوقية والتجارية، وضعف النصوص القانونية الخاصة بإدارة الدعوى، وحصر البيئات، وإجراء التبليغات، عدم التزام الكثير من المحامين بالإجراءات القانونية والقواعد المسلكية، وخاصة إنخراط الكثير من المحامين في عملية تأخير النظر في القضايا لأسبابهم الخاصة،
- عدم تمتع الكثير من القضاة بصفات القاضي القوية، خاصة مسألة إدارة الجلسات، والقدرة على إصدار القرارات.

يرى المجلس أنّ الأسباب التي أدت إلى ترهل الجنايات هي ذات الأسباب التي أدت إلى تراكم القضايا الأخرى، فهناك أسباب تتعلق بالمحامين، وأخرى تتعلق بالنيابة العامة، وأخرى تتعلق بعدم كفاءة جهاز الشرطة، وأخرى تتعلق بالاحتلال الإسرائيلي. وبما أنّ المجلس يعمل على إصلاح الترهل القضائي، فلا يرى ضرورة لإنشاء محكمة جنائيات، وإنما يرى زيادة عدد قضاة البداية، وبالتالي رفع كفاءة محكمة البداية بما يؤدي إلى التغلب على القضايا العالقة.

٣) محاكم الإستئناف

محاكم الإستئناف الثلاثة الموجودة حالياً كافية، ويعمل فيها (١١) قاضياً، منهم (٤) في الضفة الغربية، و(٧) في قطاع غزة.

- إرتفع عدد القضايا المدورة بصورة طفيفة،
 - عدد القضايا المفصلة أقلّ من عدد القضايا الواردة بصورة طفيفة،
 - نسبة الفصل للوارد مرتفعة على مدار العام،
 - نسبة الفصل للمجموع مقبولة، وهي متذبذبة على مدار العام.
- يرى المجلس زيادة أعضاء محكمة الإستئناف، ليس لتسريع النظر في القضايا الواردة والمدورة فحسب، وإنما أيضاً لتغطية بعض المواقع الإشرافية والإدارية في بعض إدارات المجلس. وبهذا الصدد يرى المجلس بضرورة أن لا يقل عدد قضاة الإستئناف عن (٢٧) قاضي، (١٨) في الضفة الغربية، و (٩) في قطاع غزة.

٤) المحكمة العليا

أ. محكمة النقض

يعمل في محكمة النقض (١٣) قاضٍ، (٨) في الضفة الغربية، (٥) في قطاع غزة.

جدول أعمال محكمة النقض خلال عام ٢٠٠٧ - المحافظات الشمالية						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٢٨١	١٠	٢٩١	٨٢	٢٠٩	٪٢٨
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٢٠٩	٧	٢١٦	٢٣	١٩٣	٪١١
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	١٩٣	٢١	٢١٤	١٤	٢٠٠	٪٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٢٠٠	٢٩	٢٢٩	٣٤	١٩٥	٪١٥
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	١٩٥	١٥	٢١٠	٢٨	١٨٢	٪١٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	١٨٢	١٤	١٩٦	٣٨	١٥٨	٪١٩
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	١٥٨	٨	١٦٦	١٧	١٤٩	٪١٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	١٤٩	٥	١٥٤	١	١٥٣	٪١
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	١٥٣	٧	١٦٠	٦	١٥٤	٪٤
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	١٥٤	١٢	١٦٦	١٩	١٤٧	٪١١
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	١٤٧	٢٠	١٦٧	٣٠	١٣٧	٪١٨
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	١٣٧	٦٥	٢٠٢	٦٢	١٤٠	٪٣١
المجموع	٢١٣		٣٥٤			

جدول أعمال المحكمة العليا (الطلبات العليا المتنوعة) خلال عام ٢٠٠٧ - المحافظات الشمالية						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٨	٠	٨	٠	٨	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	٨	٠	٨	٠	٨	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	٨	١	٩	٠	٩	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	٩	١	١٠	١	٩	٪١٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	٩	١	١٠	٣	٧	٪٣٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	٧	٠	٧	٠	٧	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	٧	١	٨	١	٧	٪١٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	٧	٢	٩	٠	٩	٪٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	٩	١	١٠	٢	٨	٪٢٠
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	٨	٢	١٠	٢	٨	٪٢٠
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٨	٤	١٢	٤	٨	٪٣٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٨	٤	١٢	٠	١٢	٪٠
المجموع	١٧	١٣				

- إرتفع عدد القضايا المدورة بصورة طفيفة جداً،
- عدد القضايا المفصلة أقل من عدد القضايا الواردة بصورة طفيفة جداً،
- نسبة الفصل للوارد مرتفعة على مدار العام تقريباً،
- نسبة الفصل للمجموع ضعيفة في بداية العام، وتضاعفت تدريجياً في نهاية العام.

- إنخفض عدد القضايا المدورة،
- عدد القضايا المفصلة أكثر من عدد القضايا المدورة،
- نسبة الفصل للوارد عالية في بداية العام ومنخفضة في نهاية العام،
- نسبة الفصل للمجموع مقبول، ولكنها متذبذبة على مدار العام،
- بصورة عامة، يمكن القول أنه لا توجد مشكلة الإختناق القضائي بالنسبة لمحكمة النقض.

ب. محكمة العدل العليا

يعمل في محكمة العدل العليا (٦) قضاة، (٣) في الضفة الغربية، و (٣) في قطاع غزة.

من الوظائف الإدارية بالإضافة إلى النظر في المنازعات. فبعضهم أعضاء في مجلس القضاء الأعلى، أو في التفتيش القضائي، أو يعملون في التدريب القضائي، أو أنهم أعضاء في مجالس تأديب، أو في المكتب الفني. وعليه، فإن المجلس يرى أن عدم وجود كم كبير من القضايا أمام المحكمة العليا لا يعني أنه لا توجد هناك حاجة لتعيين المزيد من القضاة في هذه المحكمة التي تقف على رأس القضاء.

٥) محاكم البلديات

يوجد في الضفة الغربية (١١) محكمة بلدية. وفيما يلي هذه المحاكم وعدد القضايا المنظورة أمامها حتى نهاية عام ٢٠٠٧: الخليل (٣٨٥٤)، بيت لحم (٢٢٤٧)، نابلس (٤٩١)، البيرة (١٨١)، رام الله (٨٥٠)، قلقيلية (٤٣٠)، حلحول (١٥١)، طولكرم (٥٢٩)، دورا (٦٢)، أريحا (٢٦٤)، جنين (٧٨٠).

من الواضح أن العدد الأكبر من القضايا المتراكمة موجود لدى محاكم بلديات محاكم الخليل وبيت لحم ورام الله و جنين.

جدول أعمال محكمة العدل العليا خلال عام ٢٠٠٧ - المحافظات الشمالية						
الأشهر	مدور الشهر السابق	الوارد الشهري	المجموع	الفصل الشهري	المدور الحالي	نسبة . فصل / مجموع
أعمال المحكمة خلال شهر ١	٢١٢	٣	٢١٥	٢٤	١٩١	%١١
أعمال المحكمة خلال شهر ٢	١٩١	١١	٢٠٢	٢٦	١٧٦	%١٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٣	١٧٦	١١	١٨٧	١٨	١٦٩	%١٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٤	١٦٩	١٥	١٨٤	١٢	١٧٢	%٧
أعمال المحكمة خلال شهر ٥	١٧٢	١٤	١٨٦	٧	١٧٩	%٤
أعمال المحكمة خلال شهر ٦	١٧٩	٩	١٨٨	٢٢	١٦٦	%١٢
أعمال المحكمة خلال شهر ٧	١٦٦	٥	١٧١	٥	١٦٦	%٣
أعمال المحكمة خلال شهر ٨	١٦٦	١٨	١٨٤	٠	١٨٤	%٠
أعمال المحكمة خلال شهر ٩	١٨٤	١٨	٢٠٢	١٦	١٨٦	%٨
أعمال المحكمة خلال شهر ١٠	١٨٦	٢١	٢٠٧	٦	٢٠١	%٣
أعمال المحكمة خلال شهر ١١	٢٠١	٤٦	٢٤٧	٢٨	٢١٩	%١١
أعمال المحكمة خلال شهر ١٢	٢١٩	٢٤	٢٤٣	٢١	٢٢٢	%٩
المجموع	١٩٥			١٨٥		

- عدد القضايا المدورة إرتفع في نهاية العام،
 - عدد القضايا المفصولة أقل من عدد القضايا الواردة،
 - نسبة الفصل للوارد عالية في بداية العام، ومنخفضة في نهاية العام،
 - نسبة الفصل للمجموع مقبولة، ولكنها متذبذبة على مدار العام.
- بالرغم من الإنجازات الملموسة للمحكمة العليا على صعيد الفصل في القضايا، إلا أن المجلس يعتقد بأنه ما يزال هناك نقص في عدد قضاة المحكمة العليا نظراً لأن قضاة المحكمة العليا منوط بهم الكثير



٦) دوائر الكاتب العدل

إنجازات دوائر الكاتب العدل لعام ٢٠٠٧		
الإجازات	عدد العاملين	اسم الدائرة
٣٩٦٥	١	دائرة الكاتب العدل في محكمة بداية دورا
٧٧٦٥	٣	دائرة الكاتب العدل في محكمة بداية الخليل
٣٠٥٠	١	دائرة الكاتب العدل في محكمة بداية حلحول
٣٩٨٠	١	دائرة الكاتب العدل في محكمة بداية بيت لحم
٢١٤٢	١	دائرة الكاتب العدل في محكمة بداية أريحا
١١٢٩	١	دائرة الكاتب العدل في محكمة بداية سلفيت
١٣٦١٣	٣	دائرة الكاتب العدل في محكمة بداية نابلس
٦٨٨٠	١	دائرة الكاتب العدل في محكمة بداية طولكرم
١٠٧١٨	٢	دائرة الكاتب العدل في محكمة بداية جنين
١٠٥٥	١	دائرة الكاتب العدل في محكمة بداية قلقيلية
٢٠٩١	١	دائرة الكاتب العدل في محكمة بداية طوباس
١٥١٧٣	٥	دائرة الكاتب العدل في محكمة بداية رام الله
٧١٥٦١	٢١	المجموع (١٢) دائرة

الفصل الخامس

المعيقات والإقتراحات
والتحديات المستقبلية

والتحديات المستقبلية



الفصل الخامس

الوعیقات والإقتراحات

الإقتحام عرقل عمل إدارات السجون في الكثير من الاوقات في إحضار المسجونين والموقوفين أمام المحاكم، وذلك لعدم قدرتها على توفير الحماية لهم أثناء نقلهم أو أثناء وجودهم في مقارّ المحاكم .

ثانياً، الصعوبات الناشئة عن أحداث الإقتتال بين حركتي حماس وفتح في قطاع غزة وما تلاها بسلخ غزة عن السلطة الوطنية الفلسطينية

من المعیقات الكبيرة التي واجهها المجلس والقضاة والمحاكم خلال العام ٢٠٠٧ أحداث الإقتتال الداخلي بين حركتي حماس وفتح في قطاع غزة على مدار النصف الأول من العام، والذي تُوّج بسلخ قطاع غزة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بتاريخ ١٤ حزيران ٢٠٠٧. فمن جهة، لم تكن المحاكم والمجلس ودوائره قادرة على العمل في أيام الإقتتال بسبب عمليات إطلاق النار في الشوارع، وبالقرب من مباني المحاكم. ومن جهة أخرى، أحدث سلخ غزة عن الضفة شرخاً وتأثيراً كبيراً على مختلف مؤسسات السلطة الوطنية، لم يسلم منها القضاء بالطبع. فمع إيقاف عمل أجهزة الضابطة القضائية وإخراج القوة التنفيذية عن الشرعية وإيقاف عمل النيابة العامة أصبحت المحاكم غير قادرة على العمل في القضايا الجزائية بكافة أنواعها في حين إستمرت في نظر القضايا الأخرى حتى تمّ إقتحام المحاكم ومقر المجلس والإستيلاء على بعض الوثائق فيه في شهر تشرين أول ٢٠٠٧ مما إضطر المجلس إلى إتخاذ القرار بوقف العمل في كافة محاكم قطاع غزة.

إنّ فصل غزة عن الضفة الغربية يعتبر أمراً خطيراً، ليس في تهديد

لا يمكن لأحد أن يُنكر حجم الإستثمارات التي قامت بها السلطة الفلسطينية من أجل النهوض بالقضاء الفلسطيني، أو حجم الأموال التي تمّ ضحّها من أجل تنمية هذا القطاع. فمنذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى الآن تمّ تنفيذ عشرات المشاريع المدعومة من قبل الدول المانحة وهو جهد تُشكر عليه، ويأمل المجلس أن يستمر هذا الدعم حتى نحقق القضاء المنشود. وبالرغم من ذلك، فإنّ هناك العديد من الصعوبات التي ما زالت تعيق المحاكم من أداء دورها بالصورة المنشودة، ومن أبرزها:

أولاً، العقبات الناشئة عن ممارسات الإحتلال الإسرائيلي

تُعتبر ممارسات الإحتلال الإسرائيلي المتواصلة ضدّ السكان الفلسطينيين خلال العام ٢٠٠٧ والمتتمثلة بفرض قيود مشددة على حركة وتنقل المواطنين ومركباتهم من خلال إقامة مئات الحواجز والعوائق الترابية على كافة مداخل المدن والقرى والمخيمات والتجمعات السكانية الفلسطينية المعيق الأساسي أمام النهوض بالقضاء الفلسطيني، والتي إنعكست بآثارها السلبية على النحو التالي:

أ. الحيلولة دون وصول القضاة والمتقاضين إلى المحاكم في الموعد المحدد، وبالتالي تأجيل النظر في الجلسات.

ب. عرقلة إيصال التبليغات إلى أصحابها القاطنين في المناطق الواقعة خارج المدن الرئيسية.

ج. الحيلولة دون عقد جلسات منتظمة لمجلس القضاء الأعلى بحضور جميع الأعضاء، وإضطرارهم لعقد الإجتماعات عن بعد بواسطة الربط التلفزيوني « الفيديو كونفرنس ».

د. الحدّ من فاعلية التدريب القضائي وديمومته نتيجة عدم ضمان حضور جميع الأعضاء أو جميع المدربين.

هـ. الحدّ من فاعلية التفتيش القضائي، وما يتطلبه ذلك من الوصول إلى مختلف المحاكم، والإلتقاء بالقضاة والعاملين في المحاكم والإطلاع على الملفات.

و. أدت الإقتحامات المتكررة للكثير من مدن الضفة الغربية خاصة مدن نابلس وجنين وطولكرم وفرض منع التجول عليها إلى تعطيل العمل في تلك المحاكم وتأجيل الجلسات المقررة في تلك الأيام إلى مواعيد جديدة أخرى. كما أنّ التهديد الإسرائيلي بمواصلة

لتدخل جهات من خارج القضاء . إنَّ الفترة الزمنية الطويلة التي يستغرقها التعيين تؤدي إلى عزوف الكثير من الكفاءات عن الدخول في سلك القضاء ، وتغل يد المجلس في إقتناص فرص إستقطاب الكفاءات .

(٣) النصوص القانونية المتعلقة بالترقية ، فالنصوص القانونية الحالية تعيق المجلس عن إجراء الترقيات اللازمة بالنسبة للكفاءات ، كما تحرم المجلس من إمكانية ترقية بعض العناصر القضائية لملء الفراغ في المحاكم الأعلى .

(٤) النصوص القانونية المتعلقة بالتأديب الواردة في قانون السلطة القضائية ، والتي تقيّد المجلس من ممارسة عمله بحرية أكبر وبما يمكنه من فرض هيئته وسلطانه على الجميع . وإستحداث نصوص قانونية تتيح للمجلس بالإحالة إلى التقاعد المبكر وذلك لتمكين المجلس من التخلص من العناصر غير الكفؤة لشغل الوظيفة القضائية .

(٥) النصوص القانونية الخاصة بالتفتيش القضائي ، والتي تحول دون قدرة المجلس على إتخاذ التدابير اللازمة لتسمية من يراه من القضاة لتولي مهام التفتيش القضائي ، وعدم حصرها في قضاة من درجة معينة .

(٦) النصوص القانونية المتعلقة بالتدريب القضائي . وبهذا الصدد ، من الضروري إستصدار قانون خاص بالتدريب بما يتيح للمجلس معرفة السياسة الفلسطينية الخاصة بالتدريب ، وبما يؤسس لبداية مهنية سليمة لممارسة تدريب مبني على رؤية ورسالة واضحتين ، ويتمتع بالشمولية والديمومة ، بالنسبة لنوع التدريب الذي يريده الفلسطينيون ، ونوعية المناهج ، ونوع المديرين ، ومدته .

(٧) النصوص القانونية المتعلقة بإختصاص المحاكم والهيئات القضائية ، تلك الواردة في قوانين أصول المحاكمات وفي قانون تشكيل المحاكم وفي قانون السلطة القضائية . وبهذا الصدد ، يرى المجلس بضرورة إلغاء نظام الهيئات القضائية في جميع القضايا الحقوقية والتجارية في محاكم البداية ، وقصرها على قضايا الجنايات فقط ، لما من شأنه إستغلال وقت القضاة ورفع إنتاجيتهم .

(٨) النصوص المتعلقة بجنسية شاغلي الوظيفة القضائية بما يسمح بإستقدام وإستقطاب كفاءات أجنبية ، خاصة من الدول العربية المجاورة .

(٩) النصوص القانونية المتعلقة بالتبليغات الواردة في قوانين الأصول ، بما يسمح بالإستغناء عن النصوص القانونية التي قد تستغل في تعطيل عملية التنفيذ ، وتشديد العقوبات بحق المتسببين في عرقلة العدالة .

(١٠) إجراء التعديلات اللازمة بما يسمح للمجلس بإتخاذ الإجراءات والتدابير الإدارية والتأديبية بصورة أكثر فاعلية على القضاة وعلى الإداريين الذين لا يلتزمون بتعليمات المجلس وقراراته .

الوحدة السكانية والجغرافية للكيان الفلسطيني فحسب ، وإنما يهدد بنسف كافة الجهود المضنية التي تم بذلها على مدار سنوات تأسيس السلطة من أجل توحيد السلطة القضائية ؛ إداراتها ومرجعياتها وممارساتها والقوانين التي تطبقها ، ويعيدها إلى البداية الأولى .

ويرى المجلس أن ما جرى في غزة موضوع سياسي قبل أن يكون موضوعاً قضائياً ، وحسب المعطيات الموجودة حالياً فإنه لا يوجد لدى المجلس رؤيا واضحة في كيفية التعامل مع القضاء في قطاع غزة ، آملاً أن تنقش هذه الغيمة ويعود القضاء في غزة للعمل .

ثالثاً، معيقات مردّها خلل في التشريعات المتعلقة بالشأن القضائي

يواجه مجلس القضاء الأعلى صعوبات جمة في ممارسة عمله ، سواء على صعيد عمل المجلس ذاته ، أو على صعيد الدوائر التابعة له ، أو على صعيد إدارة المحاكم ، أو إدارة شؤون القضاء ، وذلك بسبب خلل في التشريعات ذات الشأن بالقضاء وهي : قانون السلطة القضائية ، قانون تشكيل المحاكم النظامية ، قانون أصول المحاكمات المدنية ، قانون الإجراءات الجزائية ، وقانون الإثبات . ويمكن إبراز هذا الخلل في الجوانب التالية :

(١) النصوص القانونية المتعلقة بإجتماعات المجلس وبآلية إتخاذ القرارات ، وخاصة المتعلقة بتحقيق النصاب ، وذلك لتفادي شلل المجلس .

(٢) النصوص القانونية المتعلقة بالتعيين للوظيفة القضائية ، وللوظائف الإدارية المساندة ، والتي تشترط على المجلس إتباع الإجراءات المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية ، وهو الأمر الذي يستغرق وقتاً طويلاً قبل إتمام عملية التعيين ، ويتيح المجال

الزيادة المطلوبة في اعداد القضاة / الضفة

نوع المحكمة	الموجود حالياً	الاحتياجات	النقص
صلح	٣٦	٥٠	١٤
بداية	٤٠	٨٣	٤٣
استئناف	٤	١٨	١٤
عدل عليا	٣	٩	٦
نقض	٨	١٢	٤
المكتب الفني	٠	٣	٣
دستورية	٠	٦	٦
بلديات	٠	١٥	١٥
اراضي	٠	١٠	١٠
مرور	٠	٨	٨
امين عام	٠	١	١
ادارات المحاكم	٠	١	١
معهد قضاة	٠	١	١
مستشارون	٠	٣	٣
تفتيش	١	٧	٦
ادارة تدريب	١	١	٠
المجموع	٩٣	٢٢٨	١٣٥

ايسيور ، زشسيطش

إنّ إقترح المجلس بإجراء التعديلات المذكورة أعلاه لا يأتي من باب التزيد أو الترف ، ولا من باب تحقيق المصلحة الشخصية لأحد العاملين في القضاء دون سواه ، كما دأب على الإدعاء بذلك البعض ، وإنما تهدف إلى خلق بيئة العمل المثالية داخل القضاء والمحاكم ورفع إنتاجيته ومكافحة الإختناقات القضائية المزمّنة في مختلف المحاكم .

وبصورة عامة ، فإنّ المجلس يرى بضرورة إجراء تعديلات جوهرية وشاملة على كافة التشريعات المتصلة بالشأن القضائي بحيث توفر البيئة المناسبة لمجلس قضاء أعلى قادر على القيام بمهامه وبالتحديد : خلق القاضي الكفؤ القادر على إدارة المحكمة والدعوى بصورة فاعلة ، ومعالجة الترهل القضائي وصولاً إلى معالجة مشكلة الإختناقات القضائية المزمّنة في كافة المحاكم .

رابعاً ، معيقات مردّها النقص في عدد القضاة

بالنظر إلى العدد الكبير من القضايا الواردة إلى المحاكم ، وكذلك بالنظر إلى العدد الكبير من القضايا المدورة من الأعوام السابقة خاصة في محاكم الدرجة الأولى ، وكذلك بالنظر إلى النمو الطبيعي لعمل المحاكم المرتبط بالزيادة الطبيعية لعدد السكان وإزدياد حجم النشاطات الإقتصادية وما يتولد عنها من منازعات قضائية ، فإنّ المجلس على قناعة تامّة بوجود نقص شديد في عدد القضاة الحالي في مختلف المحاكم . فبالرغم من أن أعداد القضاة تضاعفت خلال العشر سنوات الماضية ، إلاّ أن الأعداد السابقة لم تكن كافية بالأساس ، ولهذا ما زلنا نعاني من ذلك النقص . كذلك يجب أن لا نغفل حقيقة أنّ أعداد القضاة تتناقص من عام إلى آخر ، إما بسبب الإنتدابات الدائمة لمحاكم أخرى ، أو بسبب الوفاة أو الإستقالة ، أو الإحالة على التقاعد . وبكل الأحوال يعتقد المجلس بصورة جازمة أننا ما زلنا بعيدين جداً عن تلبية الحدّ الكاف من القضاة . وبهذا الصدد ، فإنّ رؤية المجلس بهذا الخصوص تتمثل على النحو الموضح أدناه :

الزيادة المطلوبة في اعداد القضاة / غرة

نوع المحكمة	الموجود حالياً	الاحتياجات	النقص
صلح	٩	٢٠	١١
بداية	٢٠	٢٧	٧
استئناف	٧	٩	٢
عدل عليا	٣	٩	٦
نقض	٥	١٢	٧
المكتب الفني	٠	٢	٢
تفتيش	٠	٣	٣
دستورية	٠	٣	٣
تدريب	٠	١	١
مستشارون	٠	١	١
ادارة المحاكم	٠	١	١
بلديات	٠	٦	٦
المجموع	٤٤	٩٤	٥٠

خامساً، معوقات مردّها ضعف الكفاءة

ورث المجلس الكثير من الكوادر القضائية والإدارية التي لا تصلح إبتداءً لشغل وظائف من أي نوع في سلك القضاء، وفي فترات معينة تمّ التعيين للقضاء بدون إتباع الإجراءات المرعية، ودون التركيز على الكفاءة، وأصبحوا يشكلون عبئاً على المجلس وعلى المحاكم، خاصةً وأنهم يتمتعون بالحماية من العزل الوظيفي في ظل تشريعات الخدمة المدنية السارية مما يصعب على المجلس التخلص منهم، أو إحالتهم على التقاعد، أو نقلهم للعمل في دوائر أو وزارات أخرى قد تكون أنسب لمؤهلاتهم من القضاء. فالعناصر غير الكفؤة لا تحجز مقعداً في سلك القضاء فحسب، بل إنها تساهم في تعطيل العمل والتقدم.

أضف إلى ذلك أنّ المجلس ورث الكثير من المسلكيات الخاطئة للكثير من العاملين في القضاة، من حيث التعامل بين القضاة أنفسهم أو في كيفية تعامل القضاة مع مرؤوسيهم أو في كيفية مخاطبتهم، وهو الأمر الذي يعيه المجلس، ويعمل على معالجته من خلال تفعيل التفتيش والتدريب والتأديب والمحاسبة. وكذلك من خلال إستحداث وتفعيل الأمانة العامة للمجلس، وتكليفها بإدارة شؤون القضاة، وتكريس المسلكيات والتقاليد والممارسات الواجبة.

كذلك، الأعداد الإدارية الحالية غير كافية البتة في مواجهة الأعباء الملقاة على عاتق القضاء، وهناك نقص حاد في كافة الطواقم الإدارية بدءاً من كتبة المحاكم الذين غالباً ما يضطر القضاة والنيابة العامة والمحامون الإنتظار أو تأجيل الجلسة لعدم حضور الكاتب أو لإنشغاله في موضوع آخر. كذلك هناك نقص في عدد المحضرين الذين يقومون بإيصال التبليغات لأصحابها في الوقت المحدد مما يعيق المحاكم عن القيام بأعمالها وبضطرها للتأجيل.

وباختصار، فإنّ مجلس القضاء الأعلى يحتاج إلى (٢٠٠) إحداثية جديدة لسدّ النقص في أعداد الإداريين العاملين في المحاكم وفي مختلف إدارات المجلس. وفي ذات الوقت هناك حاجة لتأهيلهم وتدريبهم.

سادساً، ضعف سيادة القانون

عانت السلطة القضائية بصورة كبيرة، خاصة في النصف الأول من العام ٢٠٠٧ من ضعف سيادة

وخاصة في رام الله حيث توجد المحكمة العليا ومقرّ مجلس القضاء الأعلى دون المستوى المطلوب. وفي هذا الصدد، فإنّ المجلس يرى بضرورة نقل بعض المحاكم من المقار غير الملائمة إلى مقارّ أكثر ملاءمة، بحيث يعكس المبنى هيبة القضاء، ويمكن عموم المواطنين من الوصول إليه ببسر وسهولة، ويتيح توفير الأمن والحماية لكل من بداخله.

تاسعاً، ضعف تعاون الشرطة وأجهزة إنفاذ القانون

ما يزال هناك خلل في طبيعة العلاقة مع الشرطة وأجهزة إنفاذ القانون فيما يتعلق بتوفير الأمن والحماية الكافيتين لمباني المحاكم وللقضاة وللعاملين فيها وللمتقاضين، وقد إنعكس هذا الخلل بصورة سلبية على الأداء العام للكثير من المحاكم. وفي هذا الصدد، فإنّ المجلس بصدد إعداد تفاهات مع الجهات المعنية من أجل حلّ هذه المشكلة بصورة جذرية.

وزخيراً وليس آخراً، فإنّ مجلس القضاء الأعلى يثمن أية ملاحظات أو اقتراحات على ما ورد في هذا التقرير، والتي يمكن استقبالها على البريد الإلكتروني:

info@courts.gov.ps

القانون وتفشي الفلتان الأمني، وضعف تنفيذ القرارات القضائية. فلم تسلم بعض المحاكم من الإعتداءات من قبل بعض المنفلتين، والتي وصلت حدّ دخول بعض المحاكم وتهديد العاملين فيها، بل وإختطاف البعض لفترة من الوقت. وبدأت هذه الظاهرة في التراجع بصورة كبيرة منذ شهر حزيران ٢٠٠٧ خاصة مع بدء السلطة الوطنية إطلاق حملات لفرض الأمن والقانون، وملاحقة المجرمين والعابثين بالنظام العام، خاصة في مدن شمال وجنوب الضفة الغربية.

سابعاً، نقص الموازنات والتمويل

تعتبر هذه من المشكلات المزمنة، حيث ما تزال السلطة القضائية تعتمد في تنفيذ الكثير من برامجها على التمويل الأجنبي، علماً أنّ السلطة القضائية تجي لخزينة السلطة ما يزيد عن (١٠) مليون شيكل سنوياً. فعلى سبيل المثال لا يوجد لدى المجلس حتى نهاية العام ٢٠٠٧ سوى سيارة واحدة في الضفة الغربية، وكان لديه (٣) سيارات في قطاع غزة قبل أن تستولي عليها حركة حماس في شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٧.

مما لا شكّ فيه أنّ العدد الكبير من المحاكم الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإدارات المجلس المختلفة، والتي تنظر في آلاف القضايا، ويرتاد مبانيها آلاف المواطنين سنوياً، تتطلب من المجلس أن يكون على أهبة الإستعداد لتلبية الإحتياجات الدورية وأية إحتياجات قد تنشأ في كل يوم، وخاصة الإحتياجات الخاصة بأجهزة الحواسيب وشبكات الإنترنت وأجهزة الطباعة والتصوير، إضافة إلى توفير الأوراق والأحبار وتوفير قطع الغيار، وذلك لضمان إستمرار العمل وعدم تأثره بأية أعطال قد تنشأ. كذلك، لا تكفي سيارة واحدة في حوزة السلطة القضائية في الضفة الغربية، والتي تقل عن ما هو موجود لدى أصغر دائرة في أصغر وزارة حكومية. فهناك حاجة ماسة في توفير العدد الكاف من السيارات للسلطة القضائية، وذلك لتمكينه من القيام بواجباته، ومنها سيارة لنقل البريد بين المحاكم، وسيارة لنقل البريد بين المجلس وبين المحاكم، وثلاث سيارات لتتنقل أعضاء دائرة التفتيش القضائي. هذا بالإضافة إلى توفير سيارات في المحاكم، لتفعيل أدائها.

يرى المجلس بضرورة النظر بصورة أكثر عمقاً للإحتياجات المالية للسلطة القضائية والعمل على توفيرها بالسرعة اللازمة من أجل النهوض بها. ضعف التمويل هذا يقف حائلاً أمام إستقطاب الكفاءات، وتوفير الإحتياجات اللوجستية الضرورية للعمل، وبناء أو إستئجار المقار الملائمة.

ثامناً، عدم ملاءمة الكثير من مقارّ المحاكم

جرت خلال السنوات الأخيرة تطورات لا بأس بها على صعيد تطوير مقارّ المحاكم، سواء من حيث الشكل الخارجي أو الداخلي، أو من حيث السعة، أو من حيث الموقع مثل: مقارّ المحاكم في نابلس وجنين وبيت لحم وغزة. في حين ما زالت مقارّ المحاكم الأخرى

ملحق رقم (١)

عينة من القرارات والتعميمات التي أصدرها المجلس خلال العام ٢٠٠٧

מגוון מן החלטות והתקנות שהוציא המועצה במהלך השנה 2007

מקבץ מס' (1)



Palestinian National Authority
 Judicial Authority
 Chief Justice Office

السلطة الوطنية الفلسطينية
 السلطة القضائية
 مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى

الرقم: 2007/1173
 التاريخ: 11/12/2007
 المرفقات:

تعميم

العبادة ورؤساء وأعضاء المحاكم النيابية المختومين

تذرية طيبة وبعد -

الموضوع: كشوفات الأحكام الصادرة

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه يرجى من سعادتكم الإيعاز إلى رؤساء أقسام المحاكم عند قيامهم بارسال المدونات الشهرية لأصل المحاكم.

التقديم بما يلي:

أولاً: يتم إعداد كشف بالأحكام المنجية والجزائية المشار إلى أرقام فصلها في الجدول الشهري المرفق على أن يتضمن الكشف (رقم الدعوى، نوع الدعوى، تاريخ الحكم، خلاصة الحكم).

ثانياً: يتم إرسال كافة كشوفات المحاكم وفقاً لتلك الجدول أعلاه في اليوم الأول من كل شهر.

ثالثاً: على رؤساء أقسام المحاكم التقيد بما جاء في التعميم المذكور أعلاه وفسي حساب مخالفة ذلك تقع تحت طائلة المسائلة التأديبية.

مع الاحترام والتقدير

القاضي محمد جواد شرارة
 رئيس المحكمة العليا
 رئيس مجلس القضاء الأعلى

نسخة إلى سفارة رئيس المكتب الفني المعتمده لمتابعة.
 بالخطا يتم إرسال المدونات الشهرية وكشوفات الأحكام الصادرة إلى المكتب الفني (المسماة تعبا
 رقم الفس (2487911) .



Palestinian National Authority
 Judicial Authority
 Chief Justice Office

السلطة الوطنية الفلسطينية
 السلطة القضائية
 مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى

الرقم: 2007/1173
 التاريخ: 11/12/2007
 المرفقات:

تعميم

العبادة ورؤساء وأعضاء المحاكم النيابية المختومين

تذرية طيبة وبعد -

لإمتثالاً للمرسوم رقم 1001/2007 الصادر بتاريخ 11/12/2007 رقم 2007/1173 وبتوجيه من المحكمة العليا في القدس المحتلة في القضية الواردية

الموضوع: كشوفات الأحكام الصادرة

بموجب مقتضى المادة 10 من قانون المحاكم النيابية رقم 11/2007، فإن المحكمة العليا في القدس المحتلة ستقوم بحكم الاستئناف الصادر من كل أسبوع يظهر فيه الاستئناف الأول في المحكمة بالاستئناف الصادرة في طليقات إيداع القضايا المعلقة إلى المحاكم الاستئناف خلال المدة المحددة.

وفقاً لذلك، فإن المحكمة الابتدائية بصورتها من كل أسبوع يظهر فيه أو نائبه لجانته يترتب على المحكمة الابتدائية إعدادها كشفاً عن الدعوى رقمها، تاريخها، نوعها، وصفها، وصفة الاستئناف، وذلك خلال الإيداع القضائية حتى أن يظهر عند النظر في الدعوى من قبل المحكمة الابتدائية في جلسة استئناف أولية.

وفقاً لذلك، فإن المحكمة الابتدائية في كل أسبوع يظهر فيه الدعوى رقمها، تاريخها، نوعها، وصفها، وصفة الاستئناف، وذلك خلال الإيداع القضائية حتى أن يظهر عند النظر في الدعوى من قبل المحكمة الابتدائية في جلسة استئناف أولية.

وفقاً لذلك، فإن المحكمة الابتدائية في كل أسبوع يظهر فيه الدعوى رقمها، تاريخها، نوعها، وصفها، وصفة الاستئناف، وذلك خلال الإيداع القضائية حتى أن يظهر عند النظر في الدعوى من قبل المحكمة الابتدائية في جلسة استئناف أولية.

مع الاحترام والتقدير

القاضي محمد جواد شرارة
 رئيس المحكمة العليا
 رئيس مجلس القضاء الأعلى

نسخة إلى سفارة رئيس المكتب الفني المعتمده لمتابعة.
 بالخطا يتم إرسال المدونات الشهرية وكشوفات الأحكام الصادرة إلى المكتب الفني (المسماة تعبا
 رقم الفس (2487911) .





Palestinian National Authority
Judicial Authority
Chief Justice Office



السلطة الوطنية الفلسطينية
السلطة القضائية
مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى

الرقم:
التاريخ:
المرفقات:

تعميم

السادة / رؤساء محاكم الاستئناف المحترمين
السادة / رؤساء محاكم الدرجة الأولى المحترمين

توجه طيبة بوجهكم

الموضوع: تنفيذ مرسوم الإقليم والتأجير (المسجون)

هذرا لأحكام المادة (26) من قانون الإقليم والتأجير رقم (3) لسنة 2001 ، وبأمر من المحاكم
الدرجة الأولى رقم (6) لسنة 1998 ، وبأمر من المحاكم الاستئناف رقم (1) لسنة 2001 ،
في شأن تنفيذ أحكام المحكمة رقم 10 لسنة 2001 ، كما ورد في مرسوم من مجلس الوزراء رقم 10
أولاً في شهر حزيران 2001 ، وبموجب مرسوم من مجلس الوزراء رقم 10 لسنة 2001 ، وبموجب
مصاد عليه المرسوم المذكور رقم 10 لسنة 2001 ، وبموجب مرسوم من مجلس الوزراء رقم 10
لأولاً في شهر حزيران 2001 ، وبموجب مرسوم من مجلس الوزراء رقم 10 لسنة 2001 ،
بالتنفيذ والتنسيق بتقرير دوري من الزيارات القضائية بعد القيام بها وذلك للوقوف عن كثب على أوضاع
هذه المراكز والسوق توفيراً لها من جانب الأعمار ، والالتزام

مع التقدير،

القاضي المشرف أبو شرار
رئيس المحكمة العليا
رئيس مجلس القضاء الأعلى
السلطة القضائية الفلسطينية
القدس - فلسطين

توقيع:
الختم:

Palestinian National Authority
Judicial Authority
Chief Justice Office



السلطة الوطنية الفلسطينية
السلطة القضائية
مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى

الرقم:
التاريخ:
المرفقات:

تعميم

السادة / رؤساء محاكم الدرجة الأولى المحترمين
السادة / قضاة الصلح المحترمين

توجه طيبة بوجهكم

الموضوع: القراءات المطروقة في طلبات إخلاء السبيل

والإشارة إلى التبريد مع أملاء، يرجى العلم أنه في حالة وقوع استئناف على الاستئناف
الدرجة الأولى لتقارير الإقليم الصادر في تاريخ 10/6/2001 ، كما ورد في مرسوم من مجلس الوزراء رقم 10
لأولاً في شهر حزيران 2001 ، وبموجب مرسوم من مجلس الوزراء رقم 10 لسنة 2001 ،
بالتنفيذ والتنسيق بتقرير دوري من الزيارات القضائية بعد القيام بها وذلك للوقوف عن كثب على أوضاع
هذه المراكز والسوق توفيراً لها من جانب الأعمار ، والالتزام

مع التقدير،

القاضي المشرف أبو شرار
رئيس المحكمة العليا
رئيس مجلس القضاء الأعلى



توقيع:
الختم:

السلطة الوطنية الفلسطينية
 السلطة القضائية
 مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى

Palestinian National Authority
 Judicial Authority
 Chief Justice Office

الرقم: ٤٠٠ / ٢٠٠٧
 التاريخ: ١٨ / ٧ / ٢٠٠٧
 المرفقات:

تعميم

المعاملة ورسوم وقضاة المحاكم النيابية المحترمين
 في دولة فلسطين

أيتها القضاة المحترمين،
 بعد أن أتممت اللجنة القضائية من كافة القضاة اجتهادها الرسمي، بما يؤدي إلى
 إنجاز العمل وصولاً إلى مديرية البت في النضال الوطني، بحية المحكمة وثقة الجمهور بقرار
 شعور القضاة التي،

بقرار الأثر
 ١- (١) تكون لوائح الأوامر التي تصدرها المحكمة الابتدائية في الضفة الغربية
 مسجلة أو بالادارة، من حيثيات اللوائح، في الأثر
 ٢- (٢) وتخرج مسجلاً وفقاً لجدول القانون، ولا يجوز إصدار أي قرار من
 المادة (٣)، وتضمن على رؤساء المحاكم ترويجاً تقريراً أسبوعياً، حواء قوائم القضاة العاملين في
 محاكم الاستئناف والابتدائية والمساح
 المادة (٤)، أن يتم التردد والالتزام بالأوامر الرسمية، ويحظر على أي قاضٍ إعتدالاً، القاضي، من أن
 الرقابة القضائية التي تشكركم في حال مخالفتها المسألة المسكوكية .
 ٣- (٥) من كافة الناحية الأمانة، بما لا يخرج القضاة والشركاء بالعمارة الرسمية، المتضمن والمثل التي
 محظراً على معاملة معينة بالعام

مع القضاة المحترمين
 القاضي عيسى أبو شوار
 رئيس المحكمة العليا
 رئيس مجلس القضاء الأعلى

السلطة الوطنية الفلسطينية
 السلطة القضائية
 مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى

Palestinian National Authority
 Judicial Authority
 Chief Justice Office

الرقم: ٤٠٠ / ٢٠٠٧
 التاريخ: ١٨ / ٧ / ٢٠٠٧
 المرفقات:

تعميم

المعاملة ورسوم وقضاة المحاكم النيابية المحترمين
 في دولة فلسطين

أيتها القضاة المحترمين،
 بعد أن أتممت اللجنة القضائية من كافة القضاة اجتهادها الرسمي، بما يؤدي إلى
 إنجاز العمل وصولاً إلى مديرية البت في النضال الوطني، بحية المحكمة وثقة الجمهور بقرار
 شعور القضاة التي،

بقرار الأثر
 ١- (١) تكون لوائح الأوامر التي تصدرها المحكمة الابتدائية في الضفة الغربية
 مسجلة أو بالادارة، من حيثيات اللوائح، في الأثر
 ٢- (٢) وتخرج مسجلاً وفقاً لجدول القانون، ولا يجوز إصدار أي قرار من
 المادة (٣)، وتضمن على رؤساء المحاكم ترويجاً تقريراً أسبوعياً، حواء قوائم القضاة العاملين في
 محاكم الاستئناف والابتدائية والمساح
 المادة (٤)، أن يتم التردد والالتزام بالأوامر الرسمية، ويحظر على أي قاضٍ إعتدالاً، القاضي، من أن
 الرقابة القضائية التي تشكركم في حال مخالفتها المسألة المسكوكية .
 ٣- (٥) من كافة الناحية الأمانة، بما لا يخرج القضاة والشركاء بالعمارة الرسمية، المتضمن والمثل التي
 محظراً على معاملة معينة بالعام

مع القضاة المحترمين
 القاضي عيسى أبو شوار
 رئيس المحكمة العليا
 رئيس مجلس القضاء الأعلى



the public to access it smoothly. This will also ensure safety and security for everyone using these facilities.

Ninth- Weakness of cooperation between the police and law enforcement institutions

There is still an imbalance in the nature of the relationship between the police and the law enforcement institutions. The police do not provide sufficient protection, safety, and security to the court buildings, the judges, and administrators working in these courts, as well as to the litigants. This has negatively reflected on the performance of many courts, therefore, the council foresees the necessity for developing memoranda of understanding between the various stakeholders towards seriously solving this problem radically.

Finally, the Supreme Judicial Council welcomes and appreciates any comments or feedback regarding the content of this report. Comments and feedback can be received on the following email address: info@courts.gov.ps



security and law and prosecute offenders and abusers of public order, especially in the northern and southern cities of the West Bank.

Seventh- Lack of budget and funding

These problems are chronic, while the judiciary remains dependent for the implementation of many of its programs on foreign funding. The Judicial Authority receives from the Palestinian Authority over 10 million shekels annually. The council has only one car in the West Bank as of the end of 2007. It used to have 3 cars in the Gaza Strip before they were ceased by the Hamas movement in November 2007.

There is no doubt that the large number of Palestinian courts operating in the West Bank and Gaza Strip, and the various council departments, which review and consider thousands of cases and open their premises to thousands of citizens annually, require the council to be ready to meet their needs. The Council has provided these entities with computers, networks, Internet access, printing and photocopying devices, spare parts, and paper and ink, in order to avoid disruption in their work. On the other hand, one car for the Judicial Authority is not enough. Even the smallest department in the smallest ministry, has more than one car. Therefore, it is necessary to provide a sufficient number of cars for the judiciary so that it can carry out its duties effectively. One car is needed for transferring the mail between the courts and one car is needed to transport mail between the council and the courts. Three cars are needed to transport members of the Judicial Inspection service. This is in addition to providing cars to the courts to increase their performance.

The council sees the necessity of more in-depth consideration of the financial needs of the judiciary and work to meet these needs in a timely manner in order to assist in developing the judicial authority. The paucity of available funding is an obstacle

to development. It creates an obstacle to attract qualified personnel, to provide required logistics, and to improve or rent adequate facilities.

Eighth- Inappropriateness of many courts' premises

During recent years, significant developments in court upgrading, and development were carried out. Improvements were made to the building itself and to the courts capacity. Courthouses that were improved are the following: the courthouses of Nablus, Jenin, Bethlehem, and Gaza. There are some courthouses, particularly in Ramallah, where the High Court is located on the premises of the SJC that are currently operating in unacceptable conditions. **In this regard, the council considers the need to transfer some courts that are located in inappropriate premises to better and more suitable premises so that the building reflects the dignity, prestige, and power of the judiciary and enables**

Fifth- Obstacles related to the lack of efficiency

The council inherited many judicial and administrative cadres that were not suitable to fill any kind of positions in the judiciary, and at certain times, appointments in the judiciary were not made in compliance with applicable procedures and were not focusing on the qualifications of the candidates. Therefore, those appointed became a burden on the council and the courts, particularly as they enjoy protection from career dismissal in line with the applicable civil service legislation. This makes it difficult to dismiss any of those employees or even refer them to retirement, or relocate them to work in other departments or ministries that might be better suited to their qualifications. Inefficient elements do not only fill up undeserved position in the judiciary, but they also contribute to the suspension of work and progress.

In addition, the council inherited a number of wrong behaviors and attitudes

by many of the employees serving in the judiciary, in terms of the way the judges deal among themselves or vis a vis their support staff and administrators serving under their supervision. The council is aware of these issues and is deploying efforts towards addressing these obstacles by activating the inspection and training, the disciplinary procedure and accountability, as well as through the development and activation of the Secretariat of the Council that is responsible for the administration of judges, and for monitoring the adherence to applicable and required code of behavior and conduct.

In addition, the current number of administrators is insufficient to face the burden and responsibilities of the judiciary. There is a lack in the number of stenographers, whose absence may often force judges, prosecutors, and lawyers to postpone the hearing trial. The deficiency in the number of courts processors, who are responsible for delivering the judicial notifications to related parties in a timely manner, ultimately impedes the courts from meeting and forces them to adjourn the hearing trials as well.

In short, the Supreme Judicial Council needs to appoint (200) new employee to fill the shortage in the number of needed administrators serving in the courts and the various departments of the council. These new employees will have to be trained to get the necessary qualifications when needed.

Sixth-Weakness in the rule of law

The judiciary has suffered greatly, especially in the first half of the year 2007 from the weak rule of law, rampant insecurity, and poor implementation of judicial decisions. Certain people who did not adhere to the laws did attack the courts. . This eventually reached to the extent of them entering the courts and threatening employees, and even kidnapping some employees. This phenomenon has begun to decline significantly since the month of June 2007 with the start of the national campaigns to impose



Needed increase in the number of judges for various court types and offices at the SJC

Court Type	Current status	Needed	Shortage
Conciliation Court	36	50	14
First Instance Court	40	83	43
Appellate Court	4	18	14
High Court	3	9	6
Cassation Court	8	12	4
Technical Office	0	3	3
Constitutional Court	0	6	6
Municipal Court	0	15	15
Land	0	10	10
Traffic	0	8	8
Secretary General	0	1	1
Courts Administration	0	1	1
Judges> Institute	0	1	1
Counselors	0	3	3
Judicial Inspection	1	7	6
Training Department	1	1	0
Total	93	228	135

The needed increase in the number of Gaza Judges

Court type	Currently available	Needs	Shortage
Conciliation Court	9	20	11
First Instance Court	20	27	7
Appellate Court	7	9	2
High Court	3	9	6
Cassation Court	5	12	7
Technical Office	0	2	2
Judicial Inspection	0	3	3
Constitutional Court	0	3	3
Judicial Training	0	1	1
Counselors	0	1	1
Court Administration	0	1	1
Municipal Courts	0	6	6
Total	44	94	50

There is also a serious shortage in the number of administrators, which is lower than the real needs of the judiciary. There is also weakness in the rehabilitation and qualifications of many administrators, particularly processors and stenographers, where most do not have the General Certificate of Secondary Education. This shortage and poor qualifications is one of the major elements beyond the misadministration of work, the judicial bottlenecks, and the backlog in many courts. This in return requires the council to appoint two times more administrators and judges, while intensifying the efforts to increase qualifications of those currently capable cadres, and excluding those who are not qualified to serve in the judiciary.

8. Legal texts related to the judicial notifications, are stated in the procedures laws, should not for excuses to delay the implementation process, and should increase the sanctions against those who try to undermine the proper functioning of justice
9. Carry out the necessary adjustments to allow the council to take administrative actions and disciplinary measure more effectively against judges and administrators who do not adhere to instructions from the council's directions and decisions.

The council's recommendation to carry out the above-mentioned amendments does not come out of luxury, nor for the sake of achieving any personal interests as has been claimed by some people, but rather aims at creating an ideal working environment within the judiciary and the courts, raising its productivity, and overcoming the chronic judicial backlogs in the various courts.

In general, the council considers that a comprehensive and substantial change to all legislation related to judicial affairs will provide the proper environment for a Supreme Judicial Council that is capable of carrying out its duties. It will namely: **give judges the ability to manage the court and the cases effectively, of the ability to deal efficiently with the judicial backlogs towards overcoming the chronic obstacle of judicial backlog and bottleneck in all courts.**

Fourth- Obstacles related to the lack in the number of judges

Given the large number of incoming new cases to the courts, and also in view of the large number of cases that are pending in the courts from previous years, particularly in the Courts of First Instance, as well as in light of the natural increase of the work of the courts associated with natural increase of population and the increasing volume of economic activities and the generation of litigation, the council is fully convinced that there is a severe shortage in the current number of judges serving in the various courts. Although the number of judges has doubled over the past ten years, we still suffer from a shortage in the number of judges because the previous number of judges was originally extremely insufficient. We must also keep in mind the fact that the number of judges decreases each year, either due to the judicial secondments, death, resignation, or referral to retirement. **In all cases, the council firmly believes that we are still very far from fulfilling the required number of judges. The council's vision in this regards is represented as follows:**



1. Legal texts related to the meetings of the council and its decision making mechanisms, particularly with regards to quorum rules in order to avoid paralyzing council's work

Legal texts concerning the appointment of the judges, and personnel for administrative support functions, require the council to follow the procedures, set forth in the Civil Service Law. This takes significant time before the completion of the recruitment process, and allows for interference from outside the judiciary. **The lengthy processing time for appointments makes many qualified candidates hesitant to join the judiciary.**

2. Legal texts on promotion. Current legal texts impede the council from conducting promotions based on merit; they deny the council's ability to promote some of the current judicial members to fill the judicial vacancies in higher courts.
3. Disciplinary related legal texts that are contained in the Judicial Authority Law restrict the council's ability to work freely so that it could impose its authority over all. **The development of new legal texts is recommended to allow the council to carry out referrals for early retirement in order to eliminate a number of judicial employees not qualified to fill these judicial positions.**
4. Legal texts on judicial inspection prevent the council's from implementing necessary measures for the nomination of judges who are deemed able to carry out the required duties, and do not limit the nomination of inspection judges from judges of certain court levels or holding specific degrees.
5. With regards to the legal provisions on judicial training, it is necessary to develop a special training law. The Palestinian policy should be based on a clear vision and mission to establish a professional starting point for a, comprehensive and

sustainable training program, compliant with the types of training needed by Palestinians. Quality of the curriculum, type of trainers, and duration of training should be based on the Palestinians specific needs.

6. Legal provisions on the jurisdiction of the courts and the judicial panels are included in the Trial Procedures, Regular Courts Formulation, and Judicial Authority Laws. **In this regard, the council considers the need to cancel the system of judicial panels in all civil and commercial cases before the First Instance Courts, and limit it to criminal cases only. This would help to enhance the efficiency and raise the productivity of the court judges.**
7. Texts related to the nationality of candidates filling the judicial positions should allow for incentives and encourage foreign experience, with a special emphasis on competencies from neighboring Arab countries.

Second, Difficulties arising from internal fighting between Hamas and Fatah in the Gaza Strip, and the subsequent separation between Gaza and the Palestinian National Authority

One of the major impediments faced by the council, judges and the courts during the year 2007 is the internal fighting between Hamas and Fatah in the Gaza Strip over the first half of the year. This concluded in the separation and division of the Gaza Strip from the Palestinian National Authority on June 14, 2007. On one hand, the council and its various departments and courts were not able to work for days during fighting because of the shooting in the streets that was near the court buildings. On the other hand, the latest Gaza divide from the West Bank had a significant impact and weakened the various Palestinian institutions, including the SJC. The courts became unable to review the various types of criminal cases, because of the suspension of the judicial

Control Officers' work, and the launching of the illegitimate Executive Forces as well as the paralysis of the Public Prosecution services. However, the courts pursued the review of other types of cases until the incursion of armed parties into the courts and the council's. The incursion was followed by a seizure of some documents during October 2007, which pushed the council to stop working in all of Gaza Strip's courts. The separation of Gaza from the West Bank is considered a serious matter. It threatens the population and the geographical unity of the Palestinian entity, but also threatens to destroy all the strenuous efforts that have been made over the years by the Authority for the unification of the judiciary, its departments, references, practices, and applicable laws. The result is returning to square one. The SJC considers that what happened in Gaza is a political issue before being a judicial issue. In accordance to available data, the council currently lacks a clear vision of how to deal with the judiciary in the Gaza Strip, hoping that the current situation will be resolved and the judiciary will resume functioning in Gaza.

Third- Obstacles arising from weaknesses of legislation related to the judicial affairs

Supreme Judicial Council is faced with great difficulties in carrying out its responsibilities, either within the Council itself, or at the level of the various departments falling under its authority, the level of court administration, or the administration of judiciary affairs. These difficulties are due to the weakness of legislation related to judiciary, including the Judicial Authority Law, the Formulation of Regular Courts Law, Civil Procedure Law, Criminal Procedure Law, and the Evidence Law. This imbalance can be highlighted in the following aspects:



Chapter V

Obstacles and Recommendations

No one can deny the volume of investment that was carried out by the Palestinian Authority towards developing and upgrading the Palestinian judiciary, or the amount of funds that have been invested for the development of this sector. Since the creation of the Palestinian National Authority and to date, dozens of projects have been implemented by various donor countries. Their efforts are highly appreciated. The council is looking forward to the continuation of these efforts towards achieving a strong judiciary. Nevertheless, the courts still face many difficulties in fulfilling their role, notably:

First- Obstacles arising from the Israeli occupation

The continuous Israeli occupation practices against the Palestinian population during the year 2007 has imposed severe restrictions on the movement of citizens and their vehicles. through The creation of hundreds of barriers and obstacles at all entrances to cities, villages, refugee camps, and Palestinian population centers are considered to be the basic obstacle hampering the development of Palestinian judiciary. This reflects negatively as follows:

- a. It prevents the arrival of judges and litigants to court on time, thus postponing the hearings.
- b. It hinders the delivery of judicial notifications to people living in areas outside major cities.
- c. It prevents holding of regular meetings of the Supreme Judicial Council in the presence

of all its members, and forces the SJC to hold meetings by videoconferencing

- d. It reduces the effectiveness and sustainability of judicial training due to the uncertain presence of all participants and/or all trainers.
- e. It reduces the effectiveness of the judicial inspection. It prevents the inspectors from reaching the courts, meeting with the judges and employees of the courts and accessing court files

The repeated incursions on many cities in the West Bank especially Nablus, Jenin, Tulkarem and the imposed curfews led to a suspension of work in those courts and to the postponement of scheduled trials. The threat of continued Israeli raids hindered the work of prison administrations in terms of bringing prisoners and detainees before the courts, because they were unable to provide protection during their transfer or presence in the courts.



Chapter V:

Obstacles and Recommendations

Obstacles and Recommendations

Chapter V:

Supreme Judicial Council Third Annual Report 2007

- Dura:62
- Jericho: 264
- Jenin: 780

It is obvious that the largest number of pending cases is in Hebron, Bethlehem, Ramallah, and Jenin Municipal Courts

5) Notary Public Departments

Department name	Number of employees	Achievements
Notary Public in Dora First Instance Court	1	3965
Notary Public in Hebron	3	7765
Notary Public in Halhul	1	3050
Notary Public in Bethlehem	1	3980
Notary Public in Jericho	1	2142
Notary Public in Salfeet	1	1129
Notary Public in Nablus	3	13613
Notary Public in Tulkarem	1	6880
Notary Public in Jenin	2	10718
Notary Public in Qalqilia	1	1055
Notary Public in Tubas	1	2091
Notary Public in Ramallah	5	15173
Total (12) departments	21	

B. High Court of Justice

Workload of the High Court in 2007 / Northern governorates

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	212	3	215	24	191	11%
Court work in Feb	191	11	202	26	176	13%
Court work in Mar	176	11	187	18	169	10%
Court work in April	169	15	184	12	172	7%
Court work in May	172	14	186	7	179	4%
Court work in June	179	9	188	22	166	12%
Court work in July	166	5	171	5	166	3%
Court work in Aug	166	18	184	0	184	0%
Court work in Sep	184	18	202	16	186	8%
Court work in Oct	186	21	207	6	201	3%
Court work in Nov	201	46	247	28	219	11%
Court work in Dec	219	24	243	21	222	9%
Total		195		185		

- The number of pending cases increased at the end of the year
- The number of disposed cases is less than the number of pending cases
- The percentage of disposition to new cases is high at the beginning of the year, and low at the end of the year
- The percentage of disposition to the total is acceptable over the year

Despite the tangible achievements of the High Court in terms of cases disposition, the SJC believes that there is still a deficiency in the number of High Court Judges due to the fact that those judges are committed to various administrative responsibilities in addition to reviewing and judging the cases. Some of those judges are members at the SJC, the Judicial Inspection, Judicial Training, Judicial Disciplinary, or the Technical Office. Therefore, the SJC foresees that the small number of cases brought before the High Court doesn't deny the need for additional judges in this court that is on the top hierarchy of the judiciary.

5.Municipal Courts

There are 11 Municipal Courts in West Bank; these courts and the number of pending cases before each court until the end of year 2007 are as follows:

- Hebron: 3854
- Bethlehem :491
- Al- Bireh: 181
- Ramallah: 850
- Qalqilia: 430
- Halhoul:151
- Tulkarem:529

Supreme Judicial Council Third Annual Report 2007

- The number of pending cases very slightly increased
- The number of disposed cases is slightly less than the number of new cases
- The percentage of disposition to new cases is almost high over the year
- The percentage of disposition to the total is weak at the beginning of the year, and gradually increased by the end of the year

A. Cassation Court

Workloads of the Cassation Court in 2007 / Northern Governorates

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	281	10	291	82	209	28%
Court work in Feb	209	7	216	23	193	11%
Court work in Mar	193	21	214	14	200	7%
Court work in April	200	29	229	34	195	15%
Court work in May	195	15	210	28	182	13%
Court work in June	182	14	196	38	158	19%
Court work in July	158	8	166	17	149	10%
Court work in Aug	149	5	154	1	153	1%
Court work in Sep	153	7	160	6	154	4%
Court work in Oct	154	12	166	19	147	11%
Court work in Nov	147	20	167	30	137	18%
Court work in Dec	137	65	202	62	140	31%
Total		213		354		

- The number of pending cases decreased
- The number of disposed cases is higher than the number of pending cases
- The percentage of disposition to new cases is high at the beginning of the year, and decreased at the end of the year
- The percentage of disposition to the total is acceptable over the year



Workload of Court of Appeal in 2007 / Northern Governorates

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	449	63	512	62	450	12%
Court work in Feb	450	93	543	89	454	16%
Court work in Mar	454	135	589	106	483	18%
Court work in April	483	337	820	200	620	24%
Court work in May	620	345	965	149	816	15%
Court work in June	816	493	1309	481	828	37%
Court work in July	828	117	945	203	742	21%
Court work in Aug	742	81	823	16	807	2%
Court work in Sep	807	92	899	241	658	27%
Court work in Oct	658	135	793	223	570	28%
Court work in Nov	570	145	715	132	583	18%
Court work in Dec	583	128	711	155	556	22%
Total		2164		2057		

- The number of pending cases slightly increased
- The number of disposed cases is slightly less than the number of new cases
- The percentage of disposition to new cases is high over the year
- The percentage of disposition to the total is acceptable over the year

The SJC sees that the increase in the number of Appellate Judges is not for the sake of accelerating the processing of pending and new cases only, but also helps cover some supervisory and administrative positions in some SJC departments. Therefore, the council foresees the necessity of increasing the number of judges to be not less than 27 judges, 18 in West Bank, and 9 in Gaza.

4. High Court

Workload of the High Court (various high petitions) in 2007 / Northern Governorates

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	8	0	8	0	8	0%
Court work in Feb	8	0	8	0	8	0%
Court work in Mar	8	1	9	0	9	0%
Court work in April	9	1	10	1	9	10%
Court work in May	9	1	10	3	7	30%
Court work in June	7	0	7	0	7	0%
Court work in July	7	1	8	1	7	13%
Court work in Aug	7	2	9	0	9	0%
Court work in Sep	9	1	10	2	8	20%
Court work in Oct	8	2	10	2	8	20%
Court work in Nov	8	4	12	4	8	33%
Court work in Dec	8	4	12	0	12	0%
Total		17		13		

All the above- cited statistics and figures directly highlight the malfunctions, which according to the SJC, stem from the following issues:

- The serious deficiency in the number of current judges as compared to the number of pending and new cases. There are only 40 First Instance Judges who are required to review and judge this huge number of cases
- The severe shortage in the ration of administrators per workload.
- The lack of cooperation between the police and the Public Prosecution as desired, in terms of bringing witnesses and defendants, preparing case files, carrying out the investigations. Weakness of criminal work due to the absence of modern advanced forensic labs.
- The legislative obstacle related to the three- judge panel in civil and commercial cases, and the lack of legal texts related to case management, identification of evidence, and carrying out judicial notifications.
- The lack of commitment to the legal procedures and code of conduct by some lawyers, with a special emphasis on delays incurred by lawyers due to personal reasons.
- The fact that some judges lack strength in trial management and issuance of judgments.

The Supreme Judicial Council foresees that the reasons for the misadministration of criminal cases are the same reasons for the misadministration of other types of cases. The reasons are related to the lawyers, Public prosecution, deficiency of the police, and Israeli occupation. Given the fact that the council is directing efforts towards reforming the judicial administration, the council sees no importance for establishing a criminal court, yet it sees the importance of increasing the number of First Instance Judges and ultimately upgrading the capacities of the First Instance courts to overcome the issue of pending cases.

3.Appellate Courts

The current three Appellate Courts are sufficient, with 11 judges serving in these courts, 4 in the West Bank, and 7 in the Gaza Strip.



Workload of the Nablus First Instance Court in 2007 / without Criminal cases

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	1398	31	1429	12	1417	1%
Court work in Feb	1417	32	1449	11	1438	1%
Court work in Mar	1438	34	1472	32	1440	2%
Court work in April	1440	29	1469	49	1420	3%
Court work in May	1420	32	1452	429	1023	30%
Court work in June	1023	33	1056	107	949	10%
Court work in July	949	50	999	14	985	1%
Court work in Aug	985	326	1311	0	1311	0%
Court work in Sep	1311	62	1373	39	1334	3%
Court work in Oct	1334	65	1399	43	1356	3%
Court work in Nov	1356	122	1478	86	1392	6%
Court work in Dec	1392	60	1452	83	1369	6%
Total		876		905		

- The number of pending cases decreased by the end of the year
- The number of disposed cases is more than the number of new cases
- The percentage of disposition to monthly new cases is high, particularly at the beginning of the year
- The percentage of disposition to the total is high during May and June, and weak in the other months

Workload of the Nablus First Instance Court in 2007 / Criminal cases

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court works in Jan	761	2	763	0	763	0%
Court work in Feb	763	4	767	0	767	0%
Court work in Mar	767	7	774	0	774	0%
Court work in April	774	5	779	2	777	0%
Court work in May	777	7	784	0	784	0%
Court work in June	784	8	792	1	791	0%
Court work in July	791	9	800	1	799	0%
Court work in Aug	799	15	814	0	814	0%
Court work in Sep	814	8	822	5	817	1%
Court work in Oct	817	25	842	25	817	3%
Court work in Nov	817	2	819	10	809	1%
Court work in Dec	809	6	815	9	806	1%
Total		98		53		

- The number of criminal pending cases significantly increased by the end of the year in comparison to the number of new cases
- The number of disposed cases is less than new cases filed during the year
- The percentage of disposition to new cases is weak in the beginning of the year, and increased in the second half of the year
- The percentage of disposition to the total is very weak over the year

**Workload of the Qalqilia First Instance Court in 2007 /
criminal cases**

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	372	4	376	0	376	0%
Court work in Feb	376	0	376	5	371	1%
Court work in Mar	371	6	377	0	377	0%
Court work in April	377	7	384	0	384	0%
Court work in May	384	2	386	0	386	0%
Court work in June	386	17	403	0	403	0%
Court work in July	403	0	403	2	401	0%
Court work in Aug	400	4	404	0	404	0%
Court work in Sep	404	2	406	2	404	0%
Court work in Oct	404	7	411	2	409	0%
Court work in Nov	409	16	425	1	424	0%
Court work in Dec	424	0	424	2	422	0%
Total		65		14		

The pending differed between July and August due to the inventory of court cases

- The number of criminal pending cases significantly increased by the end of the year in comparison to the number of new cases
- The number of disposed cases is significantly less than new cases were filed during the year
- The percentage of disposition to new cases is weak in the beginning of the year, and increased in the second half of the year
- The percentage of disposition to the total is very weak over the year

Nablus First Instance Court /six Judges

Workload of the Nablus First Instance Court in 2007

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	2159	33	2192	12	2180	1%
Court work in Feb	2180	36	2216	11	2205	0%
Court work in Mar	2205	41	2246	32	2214	1%
Court work in April	2214	34	2248	51	2197	2%
Court work in May	2197	39	2236	429	1807	19%
Court work in June	1807	41	1848	108	1740	6%
Court work in July	1740	59	1799	15	1784	1%
Court work in Aug	1784	341	2125	0	2125	0%
Court work in Sep	2125	70	2195	44	2151	2%
Court work in Oct	2151	90	2241	68	2173	3%
Court work in Nov	2173	124	2297	96	2201	4%
Court work in Dec	2201	66	2267	92	2175	4%
Total		974		958		

- The number of pending cases slightly increased
- The number of disposed cases is slightly less than the number of new cases
- The percentage of disposition to new cases is high at the beginning of the year
- The percentage of disposition to the total is very weak over the year



Qalqilia First Instance Court / Three Judges

Total Workloads of the Qalqilia First Instance Court in 2007

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	509	9	518	3	515	1%
Court work in Feb	515	29	544	13	531	2%
Court work in Mar	531	26	557	4	553	1%
Court work in April	553	12	565	12	553	2%
Court work in May	553	26	579	49	530	8%
Court work in June	530	40	570	18	552	3%
Court work in July	552	42	594	10	584	2%
Court work in Aug	587	9	596	0	596	0%
Court work in Sep	596	13	609	13	596	2%
Court work in Oct	596	28	624	17	607	3%
Court work in Nov	607	29	636	17	619	3%
Court work in Dec	619	11	630	9	621	1%
Total		274		165		

The pending differed between July and August due to the inventory of court cases

- The number of pending cases slightly increased
- The number of disposed cases is less than the number of new cases
- The percentage of disposition to new cases is high, particularly at the beginning of the year
- The percentage of disposition to the total is very weak over the year

Workload of the Qalqilia First Instance Court in 2007 / without criminal cases

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	137	5	142	3	139	2%
Court work in Feb	139	29	168	8	160	5%
Court work in Mar	160	20	180	4	176	2%
Court work in April	176	5	181	12	169	7%
Court work in May	169	24	193	49	144	25%
Court work in June	144	23	167	18	149	11%
Court work in July	149	42	191	8	183	4%
Court work in Aug	187	5	192	0	192	0%
Court work in Sep	192	11	203	11	192	5%
Court work in Oct	192	21	213	15	198	7%
Court work in Nov	198	13	211	16	195	8%
Court work in Dec	195	11	206	7	199	3%
Total		209		151		

The pending differed between July and August due to the inventory of court cases

- The number of pending cases increased by the end of the year
- The number of disposed cases is less than the number of new cases
- The percentage of disposition to monthly new cases is higher in the first half of the year
- The percentage of disposition to the total is very weak over the year

**Workload of the Tulkarem First Instance Court in 2007 /
without criminal cases**

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	336	15	351	16	335	5%
Court work in Feb	335	16	351	39	312	11%
Court work in Mar	312	12	324	22	302	7%
Court work in April	302	21	323	24	299	7%
Court work in May	299	14	313	36	277	12%
Court work in June	277	16	293	11	282	4%
Court work in July	282	79	361	10	351	3%
Court work in Aug	355	11	366	4	362	1%
Court work in Sep	362	26	388	24	364	6%
Court work in Oct	364	33	397	20	377	5%
Court work in Nov	377	32	409	42	367	10%
Court work in Dec	367	29	396	26	370	7%
Total		304		274		
The pending differed between July and August due to the inventory of court cases						

- The number of pending cases increased by the end of the year
- The number of disposed cases is less than the number of new cases
- The percentage of disposition to monthly new cases is higher in the first half of the year
- The percentage of disposition to the total is very weak over the year

**Workload of the Tulkarem First Instance Court in 2007 /
criminal cases**

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	554	9	563	0	563	0%
Court work in Feb	563	9	572	54	518	9%
Court work in Mar	518	0	518	4	514	1%
Court work in April	514	12	526	7	519	1%
Court work in May	519	3	522	2	520	0%
Court work in June	520	2	522	14	508	3%
Court work in July	508	1	509	7	502	1%
Court work in Aug	501	13	514	0	514	0%
Court work in Sep	514	0	514	4	510	1%
Court work in Oct	510	19	529	3	526	1%
Court work in Nov	526	0	526	4	522	1%
Court work in Dec	522	15	537	1	536	0%
Total		83		100		
The pending differed between July and August due to the inventory of court cases						

- The number of criminal pending cases slightly decreased by the end of the year
- The number of disposed cases is higher than new cases were filed during the year
- The percentage of disposition to new cases is high in the first half of the year, and decreased in the second half of the year
- The percentage of disposition to the total is weak however, it is much better at the beginning of the year than at the end of the year



Workload of the Ramallah First Instance Court in 2007 / criminal cases

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	619	6	625	6	6	1%
Court work in Feb	619	4	623	5	5	1%
Court work in Mar	618	2	620	3	3	0%
Court work in April	617	11	628	1	1	0%
Court work in May	627	8	635	2	2	0%
Court work in June	633	18	651	5	5	1%
Court work in July	646	16	662	1	1	0%
Court work in Aug	661	3	664	0	0	0%
Court work in Sep	664	8	672	8	8	1%
Court work in Oct	664	5	669	4	4	1%
Court work in Nov	665	13	678	9	9	1%
Court work in Dec	669	5	674	6	6	1%
Total		99		50		

- The number of pending cases increased by the end of the year
- The number of disposed cases is half the number of new cases
- The percentage of disposition to monthly new cases is higher in the first half of the year
- The percentage of disposition to the total is very weak over the year

Tulkarm First Instance Court / Three Judges

Total Workloads of the Tulkarm First Instance Court in 2007

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	890	24	914	16	898	2%
Court work in Feb	898	25	923	93	830	10%
Court work in Mar	830	12	842	26	816	3%
Court work in April	816	33	849	31	818	4%
Court work in May	818	17	835	38	797	5%
Court work in June	797	18	815	25	790	3%
Court work in July	790	80	870	17	853	2%
Court work in Aug	856	24	880	4	876	0%
Court work in Sep	876	26	902	28	874	3%
Court work in Oct	874	52	926	23	903	2%
Court work in Nov	903	32	935	46	889	5%
Court work in Dec	889	44	933	27	906	3%
Total		387		374		

The pending differed between July and August due to the inventory of court cases

- The number of pending cases slightly increased
- The number of disposed cases is slightly less than the number of new cases
- The percentage of disposition to new cases is high at the beginning of the year
- The percentage of disposition to the total is very weak over the year

Ramallah First Instance Court / seven Judges

Total Workloads of the Ramallah First Instance Court in 2007

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	2006	32	2038	53	1985	3%
Court work in Feb	1985	71	2056	87	1969	4%
Court work in Mar	1969	40	2009	79	1930	4%
Court work in April	1930	35	1965	139	1826	7%
Court work in May	1826	32	1858	100	1758	5%
Court work in June	1758	104	1862	40	1822	2%
Court work in July	1822	115	1937	13	1924	1%
Court work in Aug	1924	44	1968	7	1961	0%
Court work in Sep	1961	78	2039	59	1980	3%
Court work in Oct	1980	59	2039	51	1988	3%
Court work in Nov	1988	64	2052	86	1966	4%
Court work in Dec	1966	47	2013	62	1951	3%
Total		721		776		

- The number of pending cases slightly decreased
- The number of disposed cases is more than the number of new cases
- The percentage of new cases is high at the beginning of the year, back warded in mid of the year, and increased in the last months
- The percentage of disposition to the total is very weak during the year

Workload of the Ramallah First Instance Court in 2007 / without criminal cases

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	1387	26	1413	47	1366	3%
Court work in Feb	1366	67	1433	82	1351	6%
Court work in Mar	1351	38	1389	76	1313	5%
Court work in April	1313	24	1337	138	1199	10%
Court work in May	1199	24	1223	98	1125	8%
Court work in June	1125	86	1211	35	1176	3%
Court work in July	1176	99	1275	12	1263	1%
Court work in Aug	1263	41	1304	7	1297	1%
Court work in Sep	1297	70	1367	51	1316	4%
Court work in Oct	1316	54	1370	47	1323	3%
Court work in Nov	1323	51	1374	77	1297	6%
Court work in Dec	1297	42	1339	56	1283	4%
Total		622		726		

- The number of criminal pending cases decreased by the end of the year
- The number of disposed cases is higher than new cases during the year
- The percentage of disposition to new cases is high at the beginning of the year, weak in the mid of the year, and increased during the last months
- The percentage of disposition to the total is weak, however, it is much better at the beginning of the year than the end of the year



Workload of the Jenin First Instance Court in 2007 /without criminal cases

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	353	6	359	7	352	2%
Court work in Feb	352	20	372	7	365	2%
Court work in Mar	365	10	375	51	324	14%
Court work in April	324	25	349	22	327	6%
Court work in May	327	10	337	16	321	5%
Court work in June	321	13	334	17	317	5%
Court work in July	317	14	331	12	319	4%
Court work in Aug	319	17	336	6	330	2%
Court work in Sep	330	24	354	23	331	6%
Court work in Oct	331	33	364	13	351	4%
Court work in Nov	351	69	420	50	370	12%
Court work in Dec	370	16	386	26	360	7%
Total		257		250		

Workload of the Jenin First Instance Court in 2007 / criminal cases

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	484	3	487	0	487	0%
Court work in Feb	487	3	490	2	488	0%
Court work in Mar	488	13	501	1	500	0%
Court work in April	500	4	504	2	502	0%
Court work in May	502	1	503	5	498	1%
Court work in June	498	0	498	3	495	1%
Court work in July	495	5	500	1	499	0%
Court work in Aug	499	13	512	0	512	0%
Court work in Sep	512	0	512	5	507	1%
Court work in Oct	507	9	516	0	516	0%
Court work in Nov	516	4	520	5	515	1%
Court work in Dec	515	2	517	2	515	0%
Total		57		26		

- The number of pending cases slightly increased by the end of the year
- The number of disposed cases is slightly less than the pending cases
- The percentage of disposition to the monthly new cases is high in the first half of the year
- The percentage of disposition to the total is weak at the beginning of the year, and slightly increased in the last months
- The number of criminal pending cases increased in comparison to the number of new criminal cases
- The number of disposed criminal cases is the half of the new cases during the year
- There is a variation in the percentage of disposition to the total
- The percentage of disposition to the total is 0% to 1%

Workload of the Bethlehem First Instance Court in 2007
criminal cases

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	294	11	305	1	304	0%
Court work in Feb	304	11	315	1	314	0%
Court work in Mar	314	0	314	1	313	0%
Court work in April	313	7	320	1	319	0%
Court work in May	319	2	321	0	321	0%
Court work in June	321	7	328	1	327	0%
Court work in July	327	5	332	0	332	0%
Court work in Aug	332	20	352	0	352	0%
Court work in Sep	352	12	364	1	363	0%
Court work in Oct	363	4	367	1	366	0%
Court work in Nov	366	16	382	0	382	0%
Court work in Dec	382	7	389	1	388	0%
Total		102		8		

- The number of criminal pending cases significantly increased in comparison to the number of new criminal cases
- The number of disposed criminal cases is very low in comparison to the number of new cases during the year
- The percentage of disposition to new cases is very weak during the year
- The percentage of disposition to the total is 0%

Jenin First Instance Court /Three Judges

Total Workloads of the Jenin First Instance Court in 2007

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	837	9	846	7	839	1%
Court work in Feb	839	23	862	9	853	1%
Court work in Mar	853	23	876	52	824	6%
Court work in April	824	29	853	24	829	3%
Court work in May	829	11	840	21	819	3%
Court work in June	819	13	832	20	812	2%
Court work in July	812	19	831	13	818	2%
Court work in Aug	818	30	848	6	842	1%
Court work in Sep	842	24	866	28	838	3%
Court work in Oct	838	42	880	13	867	1%
Court work in Nov	867	73	940	55	885	6%
Court work in Dec	885	18	903	28	875	3%
Total		314		276		

- The number of pending cases slightly increased
- The number of disposed cases is less than the pending cases
- The percentage of disposition to new cases is high in most of the months, particularly at the beginning of the year
- The percentage of disposition to the total is weak all over the year



Bethlehem First Instance Court /four Judges

Total Workload of the Bethlehem First Instance Court in 2007

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	1055	29	1084	19	1065	2%
Court work in Feb	1065	28	1093	25	1068	2%
Court work in Mar	1068	21	1089	64	1025	6%
Court work in April	1025	26	1051	14	1037	1%
Court work in May	1037	12	1049	72	977	7%
Court work in June	977	44	1021	26	995	3%
Court work in July	995	162	1157	19	1138	2%
Court work in Aug	1138	43	1181	2	1179	0%
Court work in Sep	1179	46	1225	32	1193	3%
Court work in Oct	1193	35	1228	24	1204	2%
Court work in Nov	1204	47	1251	41	1210	3%
Court work in Dec	1210	47	1257	32	1225	3%
Total		540		370		

- The number of pending cases increased
- The number of disposed cases is less than the number of new cases
- The percentage of disposition to new cases is high at the beginning of the year, back warded in mid of the year, and increased in the last months
- The percentage of disposition to the total is weak during the year

Workload of the Bethlehem First Instance Court in 2007 / without criminal cases

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	761	18	779	18	761	2%
Court work in Feb	761	17	778	24	754	3%
Court work in Mar	754	21	775	63	712	8%
Court work in April	712	19	731	13	718	2%
Court work in May	718	10	728	72	656	10%
Court work in June	656	37	693	25	668	4%
Court work in July	668	157	825	19	806	2%
Court work in Aug	806	23	829	2	827	0%
Court work in Sep	827	34	861	31	830	4%
Court work in Oct	830	31	861	23	838	3%
Court work in Nov	838	31	869	41	828	5%
Court work in Dec	828	40	868	31	837	4%
Total		438		362		

- The number of pending cases decreased by more than half
- The number of disposed cases is slightly less than the number of new cases
- The percentage of disposition to the new monthly cases is high during the year, particularly at the beginning of the year
- With the exception of May and March, the percentage of disposition to the total is weak

**Workload of the Hebron First Instance Court in 2007/
without criminal cases**

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court works in Jan	1305	56	1361	16	1345	1%
Court work in Feb	1345	54	1399	70	1329	5%
Court work in Mar	1329	36	1365	29	1336	2%
Court work in April	1336	39	1375	47	1328	3%
Court work in May	1328	37	1365	98	1267	7%
Court work in June	1267	42	1309	27	1282	2%
Court work in July	1282	45	1327	18	1309	1%
Court work in Aug	1309	20	1329	8	1321	1%
Court work in Sep	1321	65	1386	47	1339	3%
Court work in Oct	1339	83	1422	75	1347	5%
Court work in Nov	1347	95	1442	82	1360	6%
Court work in Dec	1360	56	1416	65	1351	5%
Total		628		582		

- The number of pending cases decreased at the end of the year
- The number of disposed cases is slightly less than the number of new cases
- The percentage of disposition to the monthly new cases increased by the beginning of the year, back warded in mid of the year, and increased by the end of the year
- The percentage of disposition to the total gradually increased

**Workload of the Hebron First Instance Court in 2007
criminal cases**

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	514	11	525	0	525	0%
Court work in Feb	525	2	527	0	527	0%
Court work in Mar	527	5	532	0	532	0%
Court work in April	532	13	545	2	543	0%
Court work in May	543	11	554	0	554	0%
Court work in June	554	10	564	3	561	1%
Court work in July	561	19	580	0	580	0%
Court work in Aug	580	2	582	0	582	0%
Court work in Sep	582	9	591	3	588	1%
Court work in Oct	588	5	593	1	592	0%
Court work in Nov	592	4	596	2	594	0%
Court work in Dec	594	16	610	0	610	0%
Total		107		11		

- The number of criminal pending cases increased in comparison to the number of new criminal cases
- The number of disposed criminal cases is very low in comparison to the number of new cases in the year
- The percentage of disposition to new cases is very weak in the first half of the year, and slightly increased in the second half of the year
- The percentage of disposition to the total is high during the year



Workload of the Jericho First Instance Court in 2007 / criminal cases

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	76	1	77	2	75	3%
Court work in Feb	75	4	79	5	74	6%
Court work in Mar	74	3	77	2	75	3%
Court work in April	75	0	75	5	70	7%
Court work in May	70	1	71	0	71	0%
Court work in June	71	2	73	1	72	1%
Court work in July	72	0	72	0	72	0%
Court work in Aug	72	0	72	0	72	0%
Court work in Sep	72	1	73	2	71	3%
Court work in Oct	71	0	71	0	71	0%
Court work in Nov	71	0	71	0	71	0%
Court work in Dec	71	8	79	2	77	3%
Total		20		19		

- The number of pending cases significantly decreased by the end of the year
- The number of disposed cases is almost similar to the number of new cases
- The monthly percentage of disposition to the new cases is high during the year
- The percentage of disposition to the total is significantly weak from May to the end of the year

Hebron Conciliation Court /seven Judges

Total Workload of the Hebron First Instance Court in 2007

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	1819	67	1886	16	1870	1%
Court work in Feb	1870	56	1926	70	1856	4%
Court work in Mar	1856	41	1897	29	1868	2%
Court work in April	1868	52	1920	49	1871	3%
Court work in May	1871	48	1919	98	1821	5%
Court work in June	1821	52	1873	30	1843	2%
Court work in July	1843	64	1907	18	1889	1%
Court work in Aug	1889	22	1911	8	1903	0%
Court work in Sep	1903	74	1977	50	1927	3%
Court work in Oct	1927	88	2015	76	1939	4%
Court work in Nov	1939	99	2038	84	1954	4%
Court work in Dec	1954	72	2026	65	1961	3%
Total		735		593		

- The number of pending cases increased
- The number of disposed cases is less than the number of new cases
- The percentage of disposition to the new cases is high at the beginning of the year, back warded in the mid of the year, and increased by the end of the year
- The percentage of disposition to the total is weak during the year

Jericho First Instance court / Three Judges

Total Workload of the Jericho First Instance Court in 2007

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	188	5	193	5	188	3%
Court work in Feb	188	14	202	14	188	7%
Court work in Mar	188	10	198	6	192	3%
Court work in April	192	7	199	12	187	6%
Court work in May	187	7	194	12	182	6%
Court work in June	182	4	186	5	181	3%
Court work in July	181	6	187	8	179	4%
Court work in Aug	179	5	184	0	184	0%
Court work in Sep	184	8	192	4	188	2%
Court work in Oct	188	3	191	7	184	4%
Court work in Nov	184	3	187	6	181	3%
Court work in Dec	181	10	191	11	180	6%
Total		82		90		

Workload of the Jericho First Instance Court in 2007 / without criminal cases

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	112	4	116	3	113	3%
Court work in Feb	113	10	123	9	114	7%
Court work in Mar	114	7	121	4	117	3%
Court work in April	117	7	124	7	117	6%
Court work in May	117	6	123	12	111	10%
Court work in June	111	2	113	4	109	4%
Court work in July	109	6	115	8	107	7%
Court work in Aug	107	5	112	0	112	0%
Court work in Sep	112	7	119	2	117	2%
Court work in Oct	117	3	120	7	113	6%
Court work in Nov	113	3	116	6	110	5%
Court work in Dec	110	2	112	9	103	8%
Total		62		71		

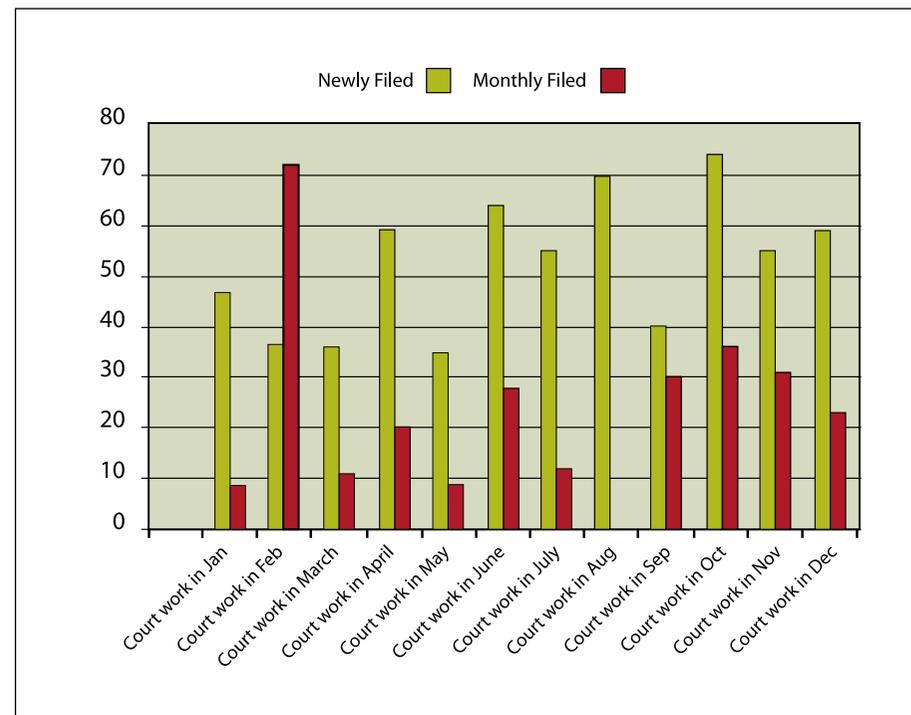
- The number of pending cases decreased
- The number of disposed cases is lower than the number of new cases
- The percentage of disposition to new cases is high during the year
- The percentage of disposition to the total is weak during six months, and high during six months



Total Workload of First Instance Courts in 2007 / Northern Governorates / Criminal Cases						
Month	Pending of previous month	newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage & Total
Court work in Jan	3674	47	3721	9	3712	0%
Court work in Feb	3712	37	3749	72	3677	2%
Court work in March	3677	36	3713	11	3702	0%
Court work in April	3702	59	3761	20	3741	1%
Court work in May	3741	35	3776	9	3767	0%
Court work in June	3767	64	3831	28	3803	1%
Court work in July	3803	55	3858	12	3846	0%
Court work in Aug	3844	70	3914	0	3914	0%
Court work in Sep	3914	40	3954	30	3924	1%
Court work in Oct	3924	74	3998	36	3962	1%
Court work in Nov	3962	55	4017	31	3986	1%
Court work in Dec	3986	59	4045	23	4022	1%
Total		631		281		

Cases differed between August and July due to inventory in some courts

- The number of pending cases is large since the beginning of the year, this number significantly increased in comparison to the number of new and pending cases
- Increase in the number of new cases as of April 21, 2008. The percentage of disposition to new cases is weak in the first half of the year with the exception of the second month
- The percentage of disposition to the total is very weak all over the year



Statistics on the cases that were filed at each West Bank First Instance Court

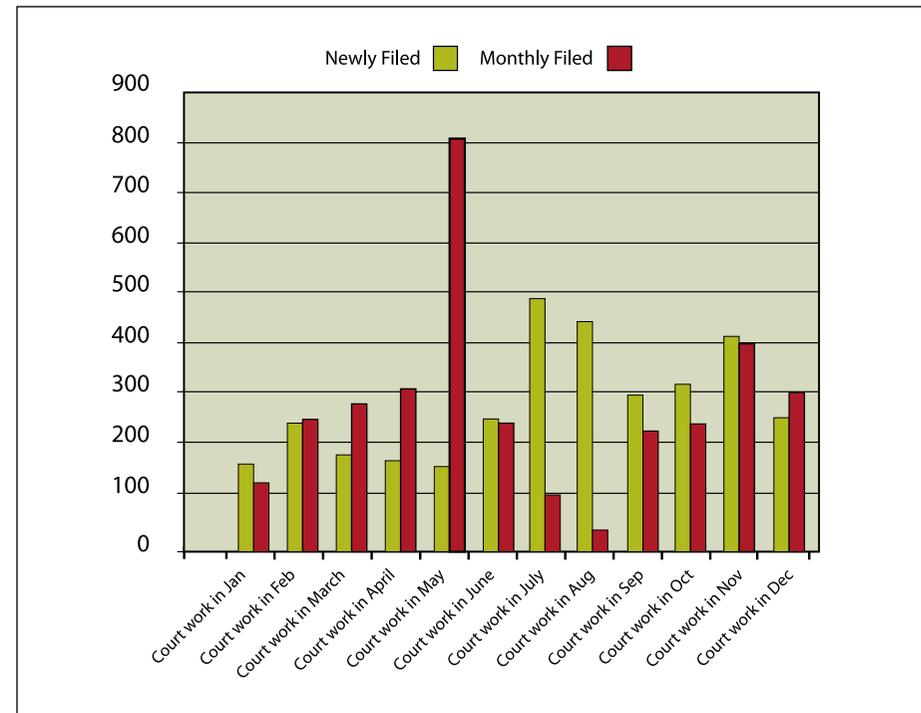
The first table presents the total number of case that were newly filed at the court during the year, the second table provides the number of new cases that were filed at the court with the exception of criminal cases, while the last table presents the number of criminal cases.

Supreme Judicial Council Third Annual Report 2007

Months	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage & Total
court work in Jan	5789	161	5950	122	5828	2%
court work in Feb	5828	245	6073	250	5823	4%
court work in March	5823	178	6001	281	5720	5%
court work in April	5720	169	5889	312	5577	5%
court work in May	5577	157	5734	810	4924	14%
court work in June	4924	252	5176	244	4932	5%
court work in July	4932	492	5424	101	5323	2%
court work in Aug	5331	448	5779	27	5752	0%
court work in Sep	5752	299	6051	228	5823	4%
court work in Oct	5823	323	6146	243	5903	4%
court work in Nov	5903	416	6319	400	5919	6%
court work in Dec	5919	256	6175	303	5872	5%
Total		3396		3321		

Cases differed between August and July due to inventory in some courts

- The number of pending cases is large since the beginning of the year, this number slightly increased at the end of the year
- The number of new cases increased in July, June, and November
- The number of new cases during 2007 is close to the number of disposed cases, which limits the problem to pending cases
- The percentage of disposition to the total is very weak over the year, with the exception of some months



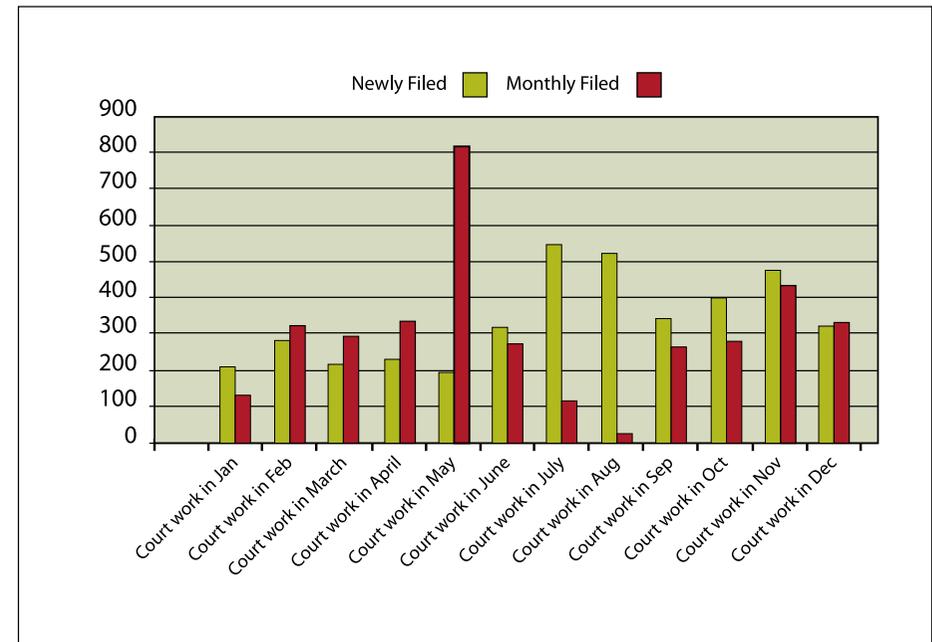


Total Workload of the First Instance Courts in 2007 in Northern Governorates

Months	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage & Total
court work in Jan	9463	208	9671	131	9540	1%
court work in Feb	9540	282	9822	322	9500	3%
court work in March	9500	214	9714	292	9422	3%
court work in April	9422	228	9650	332	9318	3%
court work in May	9318	192	9510	819	8691	9%
court work in June	8691	316	9007	272	8735	3%
court work in July	8735	547	9282	113	9169	1%
court work in Aug	9175	518	9693	27	9666	0%
court work in Sep	9666	339	10005	258	9747	3%
court work in Oct	9747	397	10144	279	9865	3%
court work in Nov	9865	471	10336	431	9905	4%
court work in Dec	9905	315	10220	326	9894	3%
Total		4027		3602		

Cases differed between August and July due to inventory in some courts

- The number of pending cases is large since the beginning of the year, this number has increased at the end of the year
- The number of new cases increased from April until the end of the year
- The percentage of disposition increased in May, July, August and November, as a high percentage of cases were disposed in comparison to the number of new cases, yet the large number of pending cases did not increase
- The percentage of disposition to the total is very weak across the year



Supreme Judicial Council Third Annual Report 2007

reasons, due to the lack of capacity of many court processors, the absence of effective mailing system, and the unstable security environment in many cities that prevents the delivery of judicial notifications to the areas outside PNA control.

In general, it can be said that there has been significant progress in the performance of the Conciliation Courts during the year 2007 regarding case dispositions, compared with previous years. Needless to say that the direct solution to the above-mentioned problems would enhance the Conciliation Courts' ability to dispose thousands of cases before these courts, and significantly minimize the imbalance.

2. First Instance Courts

There are 11 First Instance Courts (FIC) in the West Bank and Gaza Strip, 60 judges work in these courts, and 20 of them serve in Gaza courts, while 40 are distributed over the West Bank Courts. There are currently enough First Instance Courts, these courts and judges are distributed as follows: Jenin First Instance Court and includes 3 judges, 6 at the Nablus FIC, 3 at the Tulkarem FIC¹⁷, 3 at the Qalqilia FIC, 7 at the Ramallah FIC¹⁸, 3 at the Jericho FIC¹⁹, 4 at the Bethlehem FIC²⁰, 7 at the Hebron FIC²¹,

12 at the Gaza FIC, 5 at the Khan Younis FIC, and 3 at the Deir Al-Balah FIC. One judge is named for each court to serve as a judge for the urgent cases and matters.

17 One of the judges is seconded

18 One of the judges is seconded

19 One of the judges is seconded

20 One of the judges is seconded

21 Two of the judges are seconded



Work table of Nablus Conciliation Court in 2007 / traffic cases

Workload of Nablus Conciliation Court in 2007 / traffic cases						
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	87	0	87	0	87	0%
Court work in Feb	87	0	87	2	85	2%
Court work in Mar	85	68	153	36	117	24%
Court work in April	117	596	713	590	123	83%
Court work in May	123	452	575	452	123	79%
Court work in June	123	54	177	54	123	31%
Court work in July	123	17	140	17	123	12%
Court work in Aug	123	0	123	0	123	0%
Court work in Sep	123	190	313	138	175	44%
Court work in Oct	175	279	454	345	109	76%
Court work in Nov	109	1278	1387	1276	111	92%
Court work in Dec	111	748	859	576	283	67%
Total		3682		3486		

- There is a number of pending traffic cases since the beginning of the year, that significantly increased by the end of the year
 - The number of new traffic cases increased in April, May and at the beginning of the new judicial year, and the same applies to the disposed cases
 - The number of disposed cases remained less than the number of new cases, and a large number of traffic cases were transferred to 2008. This is related to the security deterioration in Nablus in October due to the Israeli incursions into the city
 - The percentage of disposition to the total is very weak at the beginning of the year, and gradually rose at the end of the year
- All the above- cited statistics and figures directly highlight the malfunctions, which according to the SJC point of view, stem from the following issues:**
- Severe shortage in the number of judges compared to the number of received and pending cases. There are only 36 Conciliation Judges in the West Bank who review the majority of the cases, which means that each judge has more than 1300 cases, and those judges don't have the sufficient number of administrators who are qualified to use computers. In addition, conciliation judges have other duties such as to reviewing municipal cases; respond to lawyers and litigants petitions, copy case files, deal with petitions for release on bails, petition of oath, and other various petitions.
 - Lack of commitment by Prosecution Members in term of attending the hearing sessions regularly, and transferring the complaints to the Conciliation Courts without carrying out needed preliminary investigations.
 - The inability of some judges to control the proceedings and reduce the number of unnecessary adjournments.
 - The many days of strikes and the suspension of work in the courts and judicial departments for a variety of reasons, that forced the courts to postpone cases.
 - The weakness of the notification system, whether for legislative

Supreme Judicial Council Third Annual Report 2007

Nablus Conciliation court/ Five Judges

Total Workload of Nablus Conciliation Court in 2007						
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	11486	200	11686	35	11651	0%
Court work in Feb	11651	140	11791	58	11733	0%
Court work in Mar	11733	171	11904	94	11810	1%
Court work in April	11810	782	12592	674	11918	5%
Court work in May	11918	579	12497	540	11957	4%
Court work in June	11957	190	12147	133	12014	1%
Court work in July	12014	164	12178	53	12125	0%
Court work in Aug	12125	153	12278	1	12277	0%
Court work in Sep	12277	356	12633	225	12408	2%
Court work in Oct	12408	492	12900	498	12402	4%
Court work in Nov	12402	1604	14006	1420	12586	10%
Court work in Dec	12586	1114	13700	660	13040	5%
Total		5945		4391		

There is a different between September and August because of the movements among judges

- The number of pending cases is high at the beginning of the year, and increased by the end of the year
- The number of new cases significantly increased during October, April, May and November
- The number of disposed cases significantly decreased in some months, and increased in October, April and November
- The percentage of disposition to the total is very weak at the beginning of the year, and increased in some months

Workload of Qalqilia Conciliation Court in 2007 / without traffic cases

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	11399	200	11599	35	11564	0%
Court work in Feb	11564	140	11704	56	11648	0%
Court work in Mar	11648	103	11751	58	11693	0%
Court work in April	11693	186	11879	84	11795	1%
Court work in May	11795	127	11922	88	11834	1%
Court work in June	11834	136	11970	79	11891	1%
Court work in July	11891	147	12038	36	12002	0%
Court work in Aug	12002	153	12155	1	12154	0%
Court work in Sep	12154	166	12320	87	12233	1%
Court work in Oct	12233	213	12446	153	12293	1%
Court work in Nov	12293	326	12619	144	12475	1%
Court work in Dec	12475	366	12841	84	12757	1%
Total		2263		905		

- The number of pending cases is high at the beginning of the year, and significantly increased by the end of the year compared to the number of new cases
- There is tangible decrease in the number of disposed and new cases at the beginning of the year, and a significant increase at the beginning of the new judicial year
- The number of disposed cases to new cases is low
- The percentage of disposition to the total is very weak over the year



Workload of Qalqilia Conciliation Court in 2007 / without traffic cases						
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	3423	72	3495	78	3417	2%
Court work in Feb	3417	147	3564	168	3396	5%
Court work in Mar	3396	95	3491	135	3356	4%
Court work in April	3356	94	3450	83	3367	2%
Court work in May	3367	155	3522	78	3444	2%
Court work in June	3444	135	3579	95	3484	3%
Court work in July	3484	128	3612	50	3562	1%
Court work in Aug	3701	153	3854	14	3840	0%
Court work in Sep	3840	150	3990	127	3863	3%
Court work in Oct	3863	111	3974	129	3845	3%
Court work in Nov	3845	124	3969	68	3901	2%
Court work in Dec	3901	98	3999	101	3898	3%
Total		1462		1126		

The pending cases differed between August and July due to the cases inventory

- The number of pending cases is high at the beginning of the year, and increased by the end of the year
- The percentage of disposition to the total is weak during the whole year

Workload of Qalqilia Conciliation Court in 2007 / traffic cases						
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	298	6	304	3	301	1%
Court work in Feb	301	37	338	44	294	13%
Court work in Mar	294	42	336	50	286	15%
Court work in April	286	61	347	65	282	19%
Court work in May	282	77	359	85	274	24%
Court work in June	274	26	300	29	271	10%
Court work in July	271	15	286	39	247	14%
Court work in Aug	247	140	387	0	387	0%
Court work in Sep	387	102	489	409	80	84%
Court work in Oct	80	47	127	47	80	37%
Court work in Nov	80	148	228	148	80	65%
Court work in Dec	80	135	215	135	80	63%
Total		836		1054		

- The number of pending traffic cases is high at the beginning of the year, and decreased by the end of the year
- The number of new and disposed cases increased from August until the end of the year
- The percentage of disposition to the total is weak at the beginning of the year, and gradually increased by the end of the year

Supreme Judicial Council Third Annual Report 2007

Workload of Tulkarm Conciliation Court in 2007/ traffic cases						
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	369	64	433	73	360	17%
Court work in Feb	360	14	374	82	292	22%
Court work in Mar	292	232	524	249	275	48%
Court work in April	275	275	550	290	260	53%
Court work in May	260	87	347	93	254	27%
Court work in June	254	114	368	115	253	31%
Court work in July	253	17	270	148	122	55%
Court work in Aug	122	214	336	211	125	63%
Court work in Sep	125	364	489	364	125	74%
Court work in Oct	125	182	307	102	205	33%
Court work in Nov	205	279	484	267	217	55%
Court work in Dec	217	521	738	521	217	71%
Total		2363		2515		

- The number of pending traffic cases is high at the beginning of the year, and decreased by the end of the year
- The performance of the courts in reviewing the traffic cases is weak in comparison to the performance of other courts, noting that this court couldn't reduce the difference between the new and disposed cases in a significant manner like other courts
- The percentage of disposition to the total is weak at the beginning of the year, and increased in some months

Qalqilia Conciliation Court / Two Judges

Total Workloads of Qalqilia Conciliation Court in 2007						
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	3721	78	3799	81	3718	2%
Court work in Feb	3718	184	3902	212	3690	5%
Court work in Mar	3690	137	3827	185	3642	5%
Court work in April	3642	155	3797	148	3649	4%
Court work in May	3649	232	3881	163	3718	4%
Court work in June	3718	161	3879	124	3755	3%
Court work in July	3755	143	3898	89	3809	2%
Court work in Aug	3948	293	4241	14	4227	0%
Court work in Sep	4227	252	4479	536	3943	12%
Court work in Oct	3943	158	4101	176	3925	4%
Court work in Nov	3925	272	4197	216	3981	5%
Court work in Dec	3981	233	4214	236	3978	6%
Total		2298		2180		
The pending cases differed between August and July due to the cases inventory						

- The number of pending cases is high at the beginning of the year, and slightly increased by the end of the year
- There is a few difference between the disposed and pending cases, yet the huge number of new cases prevails
- The percentage of disposition to the total is very weak in some months, and increased in some months



Tulkarm Conciliation Court / Two Judges

Total Workloads of Tulkarm Conciliation Court in 2007						
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	3194	230	3424	121	3303	4%
Court work in Feb	3303	291	3594	176	3418	5%
Court work in Mar	3418	366	3784	307	3477	8%
Court work in April	3477	416	3893	370	3523	10%
Court work in May	3523	195	3718	172	3546	5%
Court work in June	3546	217	3763	184	3579	5%
Court work in July	3579	171	3750	182	3568	5%
Court work in Aug	3568	399	3967	214	3753	5%
Court work in Sep	3753	542	4295	458	3837	11%
Court work in Oct	3837	353	4190	173	4017	4%
Court work in Nov	4017	433	4450	345	4105	8%
Court work in Dec	4105	710	4815	598	4217	12%
Total		4323		3300		

- The number of pending cases is high at the beginning of the year, and significantly increased by the end of the year
- Increase in the number of new and disposed cases at the beginning of the new judicial year
- There is a huge difference between the number of new and disposed cases
- The percentage of disposition to the total is very weak all over the year, and increased in some months

Workload of Tulkarm Conciliation Court in 2007/ without traffic cases						
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	2825	166	2991	48	2943	2%
Court work in Feb	2943	277	3220	94	3126	3%
Court work in Mar	3126	134	3260	58	3202	2%
Court work in April	3202	141	3343	80	3263	2%
Court work in May	3263	108	3371	79	3292	2%
Court work in June	3292	103	3395	69	3326	2%
Court work in July	3326	154	3480	34	3446	1%
Court work in Aug	3446	185	3631	3	3628	0%
Court work in Sep	3628	178	3806	94	3712	2%
Court work in Oct	3712	171	3883	71	3812	2%
Court work in Nov	3812	154	3966	78	3888	2%
Court work in Dec	3888	189	4077	77	4000	2%
Total		1960		785		

- The number of pending cases is high at the beginning of the year, and significantly increased by the end of the year
- Decrease in the number of disposed cases in comparison to the number of new cases
- The disposition percentage is consistently low
- The percentage of disposition to the total is very weak all year long.

Supreme Judicial Council Third Annual Report 2007

Workload of Tubas Conciliation Court in 2007 / without traffic cases						
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	627	22	649	8	641	1%
Court work in Feb	641	50	691	47	644	7%
Court work in Mar	644	28	672	36	636	5%
Court work in April	636	60	696	48	648	7%
Court work in May	648	32	680	22	658	3%
Court work in June	658	30	688	23	665	3%
Court work in July	665	42	707	19	688	3%
Court work in Aug	688	63	751	2	749	0%
Court work in Sep	749	53	802	47	755	6%
Court work in Oct	755	57	812	52	760	6%
Court work in Nov	760	81	841	61	780	7%
Court works in Dec	780	51	831	35	796	4%
Total		569		400		

- The number of pending cases is high at the beginning of the year, and increased by the end of the year
- Increase in the number of new and disposed cases at the beginning of the new judicial year (September)
- The percentage of disposition to the total is very weak at the beginning of the year, and gradually increased

Workload of Tubas Conciliation Court in 2007 / traffic cases							
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Percentage disposed / newly filed	Disposition percentage Total
Court work in Jan	33	0	33	0	33	0%	0%
Court work in Feb	33	0	33	1	32	0%	3%
Court work in Mar	32	3	35	7	28	233%	20%
Court work in April	28	0	28	0	28	0%	0%
Court work in May	28	0	28	0	28	0%	0%
Court work in June	28	0	28	3	25	0%	11%
Court work in July	25	0	25	0	25	0%	0%
Court work in Aug	25	8	33	0	33	0%	0%
Court work in Sep	33	81	114	8	106	10%	7%
Court work in Oct	106	46	152	56	96	122%	37%
Court work in Nov	96	27	123	69	54	256%	56%
Court work in Dec	54	40	94	67	27	168%	71%
Total		205		211			

- There are traffic cases that are pending from previous year and decreased by the end of the year
- The monthly percentage of disposition in traffic cases reached up to 100% in some months and more than 100% in other months
- The monthly percentage of disposition is higher than the new cases
- The percentage of disposition to the total is very weak at the beginning of the year, and gradually increased by the end of the year
- The percentage of disposition to the total is weak in most months and increased by the end of the year



Workload of Salfeet Conciliation Court in 2007 / traffic cases

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	14	1	15	1	14	7%
Court work in Feb	14	3	17	3	14	18%
Court work in Mar	14	17	31	16	15	52%
Court work in April	15	36	51	37	14	73%
Court work in May	14	8	22	6	16	27%
Court work in June	16	12	28	12	16	43%
Court work in July	16	25	41	25	16	61%
Court work in Aug	16	63	79	63	16	80%
Court work in Sep	16	60	76	60	16	79%
Court work in Oct	16	47	63	49	14	78%
Court work in Nov	14	90	104	85	19	82%
Court work in Dec	19	50	69	44	25	64%
Total		412		401		

- The number of traffic cases that are pending from the previous year is few and slightly increased by the end of the year
- The number of new and disposed cases increased during September
- The percentage of disposition to the total is weak by the beginning of the year and rose sporadically

Tubas Conciliation court which has one Judge

Total Workload of Tubas Conciliation Court in 2007

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	660	22	682	8	674	1%
Court work in Feb	674	50	724	48	676	7%
Court work in Mar	676	31	707	43	664	6%
Court work in April	664	60	724	48	676	7%
Court work in May	676	32	708	22	686	3%
Court work in June	686	30	716	26	690	4%
Court work in July	690	42	732	19	713	3%
Court work in Aug	713	71	784	2	782	0%
Court work in Sep	782	134	916	55	861	6%
Court work in Oct	861	103	964	108	856	11%
Court work in Nov	856	108	964	130	834	13%
Court work in Dec	834	91	925	102	823	11%
Total		774		611		

- The number of pending cases is high at the beginning of the year, and increased by the end of the year
- Increase in the number of new and disposed cases at the beginning of the new judicial year (September)
- The percentage of disposition to the total is weak at the beginning of the year, and gradually increased by the end of the year

Supreme Judicial Council Third Annual Report 2007

Salfeet Conciliation Court which has one Judge

Total Workload of Salfeet Conciliation Court in 2007						
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	820	55	875	41	834	5%
Court work in Feb	834	82	916	70	846	8%
Court work in Mar	846	79	925	81	844	9%
Court work in April	844	83	927	104	823	11%
Court work in May	823	66	889	75	814	8%
Court work in June	814	39	853	89	764	10%
Court work in July	764	90	854	50	804	6%
Court work in Aug	804	140	944	68	876	7%
Court work in Sep	876	176	1052	110	942	10%
Court work in Oct	942	125	1067	171	896	16%
Court work in Nov	896	186	1082	183	899	17%
Court work in Dec	899	126	1025	132	893	13%
Total		1247		1174		

- The number of pending cases is high in the beginning of the year, and slightly increased by the end of the year
- Increase in the number of new and disposed cases during the last months of the year
- The difference between the new and disposed cases is slight
- The percentage of disposition to the total is weak at the beginning of the year, and gradually increased by the end of the year

Workload of Salfeet Conciliation Court in 2007 /without traffic cases						
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	806	54	860	40	820	5%
Court work in Feb	820	79	899	67	832	7%
Court work in Mar	832	62	894	65	829	7%
Court work in April	829	47	876	67	809	8%
Court work in May	809	58	867	69	798	8%
Court work in June	798	27	825	77	748	9%
Court work in July	748	65	813	25	788	3%
Court work in Aug	788	77	865	5	860	1%
Court work in Sep	860	116	976	50	926	5%
Court work in Oct	926	78	1004	122	882	12%
Court work in Nov	882	96	978	98	880	10%
Court work in Dec	880	76	956	88	868	9%
Total		835		773		

- The number of pending cases is high in the beginning of the year, and increased by the end of the year
- The number of new and disposed cases increased in the second half of the year
- The percentage of disposition to the total is weak at the beginning of the year, and gradually increased



Workload of Ramallah conciliation court in 2007 / without traffic cases						
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	4819	265	5084	60		1%
Court work in Feb	5024	333	5357	109	5248	2%
Court work in Mar	5248	193	5441	87	5354	2%
Court work in April	5354	205	5559	129	5430	2%
Court work in May	5430	241	5671	159	5512	3%
Court work in June	5512	201	5713	140	5573	2%
Court work in July	5573	271	5844	127	5717	2%
Court work in Aug	5717	280	5997	61	5936	1%
Court work in Sep	5936	317	6253	196	6057	3%
Court work in Oct	6057	261	6318	254	6064	4%
Court work in Nov	6064	251	6315	190	6125	3%
Court work in Dec	6125	261	6386	269	6117	4%
Total		3079		1781		

Workload of Ramallah Conciliation Court in 2007 / traffic cases						
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	1	1452	1453	413	1040	28%
Court work in Feb	1040	244	1284	244	1040	19%
Court work in Mar	1040	564	1604	564	1040	35%
Court work in April	1040	576	1616	672	944	42%
Court work in May	944	1149	2093	733	1360	35%
Court work in June	1360	899	2259	1315	944	58%
Court work in July	944	671	1615	671	944	42%
Court work in Aug	944	1223	2167	2167	0	100%
Court work in Sep	0	816	816	816	0	100%
Court work in Oct	0	854	854	854	0	100%
Court work in Nov	0	790	790	790	0	100%
Court work in Dec	0	659	659	659	0	100%
Total		9897		9898		

- The number of pending cases is high in the beginning of the year, and significantly increased by the end of the year as compared to the number of new case
- Due to the security stability in Ramallah during the year, the number of new and disposed cases was almost compatible
- There is a big difference between the number of new cases and disposed cases
- The percentage of disposition to the total is weak by the beginning of the year, and gradually slightly rose.
- There is only one traffic case from the previous year
- Despite the big number of traffic cases that were filed in the court during 2007, the court was able to dispose all these cases and did not transfer any of these cases for next year, this may be due to the secondment of two Conciliation Judges to review the traffic cases, in addition to municipal cases.
- The percentage of disposition to the total is high all year long.

Work table of Dora Conciliation court in 2007 / traffic cases

Workload of Dora Conciliation Court in 2007 / traffic cases						
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	41	0	41	0	41	0%
Court work in Feb	41	0	41	0	41	0%
Court work in Mar	41	10	51	39	12	76%
Court work in April	12	21	33	21	12	64%
Court work in May	12	106	118	106	12	90%
Court work in June	12	231	243	231	12	95%
Court work in July	12	117	129	127	2	98%
Court work in Aug	2	106	108	108	0	100%
Court work in Sep	0	179	179	179	0	100%
Court work in Oct	0	67	67	67	0	100%
Court work in Nov	0	68	68	68	0	100%
Court work in Dec	0	0	0	0	0	0%
Total		905		946		

- The number of pending cases is few since the beginning of the year
- The percentage of disposition to new cases is 100% in most months
- None of the traffic cases that were filed in the court during 2007 was transferred to the year 2008
- The percentage of disposition to the total is very high during all over the year

Ramallah Conciliation Court / Five Judges / two Municipal Judges and traffic judges

Total Workloads of Ramallah conciliation court in 2007						
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court work in Jan	4820	1717	6537	473	6064	7%
Court work in Feb	6064	577	6641	353	6288	5%
Court work in Mar	6288	757	7045	651	6394	9%
Court work in April	6394	781	7175	801	6374	11%
Court work in May	6374	1390	7764	892	6872	11%
Court work in June	6872	1100	7972	1455	6517	18%
Court work in July	6517	942	7459	798	6661	11%
Court work in Aug	6661	1503	8164	2228	5936	27%
Court work in Sep	5936	1133	7069	1012	6057	14%
Court work in Oct	6057	1115	7172	1108	6064	15%
Court work in Nov	6064	1041	7105	980	6125	14%
Court work in Dec	6125	920	7045	928	6117	13%
Total		12976		11679		

- The number of pending cases is high in the beginning of the year, and significantly increased by the end of the year
- The number of disposed cases is high in comparison to the number of new cases, yet the huge number of new cases covered that increase
- The number of new and disposed cases increased at the end of the year
- The percentage of disposition to the total is weak by the beginning of the year, and gradually increased



Dora Conciliation court, which has two Judges, one of them, works as municipality Judge in addition to his work

Total Workload of Dora Conciliation Court in 2007						
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court cases in Jan	2510	79	2589	31	2558	1%
Court cases in Feb	2558	90	2648	70	2578	3%
Court cases in Mar	2578	99	2677	93	2584	3%
Court cases in April	2584	190	2774	164	2610	6%
Court cases in May	2610	262	2872	242	2630	8%
Court cases in June	2630	368	2998	348	2650	12%
Court cases in July	2650	260	2910	221	2689	8%
Court cases in Aug	2689	237	2926	113	2813	4%
Court cases in Sep	2813	307	3120	266	2854	9%
Court cases in Oct	2854	171	3025	139	2886	5%
Court cases in Nov	2886	175	3061	115	2946	4%
Court cases in Dec	2946	98	3044	94	2950	3%
Total		2336		1802		

Workload of Dora Conciliation Court in 2007 / without traffic cases						
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court cases in Jan	2469	79	2548	31	2517	1%
Court cases in Feb	2517	90	2607	70	2537	3%
Court cases in Mar	2537	89	2626	54	2572	2%
Court cases in April	2572	169	2741	143	2598	5%
Court cases in May	2598	156	2754	136	2618	5%
Court cases in June	2618	137	2755	117	2638	4%
Court cases in July	2638	143	2781	94	2687	3%
Court cases in Aug	2687	131	2818	5	2813	0%
Court cases in Sep	2813	128	2941	87	2854	3%
Court cases in Oct	2854	104	2958	72	2886	2%
Court cases in Nov	2886	107	2993	47	2946	2%
Court cases in Dec	2946	98	3044	94	2950	3%
Total		1431		950		

- The number of pending cases is high at the beginning of the year, and increased by the end of the year
- Increase in the number of new and disposed cases from April to September 2007
- The percentage of disposition to new cases is reasonable, yet the increase in the number of pending cases prevails
- The number of disposition to the total is very weak at the beginning of the year, increased in mid of the year, then back warded by the end of the year.
- The number of pending cases is high at the beginning of the year, and increased by the end of the year
- The number of pending and disposed cases increased during April and September
- The percentage of disposition to the total is weak at the beginning of the year, and gradually increased in some months, then back warded by the end of the year

Supreme Judicial Council Third Annual Report 2007

Workload of Halhul Conciliation Court in 2007/ without traffic cases						
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court cases in Jan	678	59	737	48	689	7%
Court cases in Feb	689	64	753	64	689	8%
Court cases in Mar	689	53	742	61	681	8%
Court cases in April	681	127	808	100	708	12%
Court cases in May	708	85	793	77	716	10%
Court cases in June	716	74	790	80	710	10%
Court cases in July	710	56	766	50	716	7%
Court cases in Aug	716	66	782	29	753	4%
Court cases in Sep	753	91	844	112	732	13%
Court cases in Oct	732	88	820	68	752	8%
Court cases in Nov	752	51	803	27	776	3%
Court cases in Dec	776	81	857	59	798	7%
Total		895		775		

Workload of Halhul Conciliation Court in 2007/ traffic cases						
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court cases in Jan	2	0	2	0	2	0%
Court cases in Feb	2	0	2	1	1	50%
Court cases in Mar	1	1	2	1	1	50%
Court cases in April	1	30	31	30	1	97%
Court cases in May	1	87	88	86	2	98%
Court cases in June	2	163	165	160	5	97%
Court cases in July	5	101	106	101	5	95%
Court cases in Aug	5	142	147	139	8	95%
Court cases in Sep	8	118	126	118	8	94%
Court cases in Oct	8	48	56	47	9	84%
Court cases in Nov	9	98	107	98	9	92%
Court cases in Dec	9	50	59	50	9	85%
Total		838		831		

- The number of pending cases is high at the beginning of the year, and has significantly decreased by the end of the year
- An increase in the number of new and disposed cases in April, May, and September 2007
- The difference between the number of new and disposed cases is slight
- The percentage of disposition to the total is high by the beginning and mid of year, and decreased by the end of the year
- The percentage of disposition to the total is very high during all the year



Workload of Bethlehem Conciliation Court in 2007/ traffic cases						
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court works in Jan	0	63	63	63	0	100%
Court works in Feb	0	57	57	57	0	100%
Court works in Mar	0	125	125	125	0	100%
Court works in April	0	754	754	754	0	100%
Court works in May	0	231	231	231	0	100%
Court works in June	0	189	189	189	0	100%
Court works in July	0	207	207	207	0	100%
Court works in Aug	0	269	269	269	0	100%
Court works in Sep	0	305	305	301	4	99%
Court works in Oct	4	233	237	233	4	98%
Court works in Nov	4	252	256	252	4	98%
Court works in Dec	4	337	341	339	2	99%
Total		3022		3020		

- There are no pending traffic cases at the beginning of the year
- The percentage of new cases to cases disposed is 100% in most months of the year
- The percentage of disposition to the total is very high during all the year

Halhul Conciliation Court / one Judge

Total Workload of Halhul Conciliation Court in 2007						
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court cases in Jan	680	59	739	48	691	6%
Court cases in Feb	691	64	755	65	690	9%
Court cases in Mar	690	54	744	62	682	8%
Court cases in April	682	157	839	130	709	15%
Court cases in May	709	172	881	163	718	19%
Court cases in June	718	237	955	240	715	25%
Court cases in July	715	157	872	151	721	17%
Court cases in Aug	721	208	929	168	761	18%
Court cases in Sep	761	209	970	230	740	24%
Court cases in Oct	740	136	876	115	761	13%
Court cases in Nov	761	149	910	125	785	14%
Court cases in Dec	785	131	916	109	807	12%
Total		1733		1606		

- The number of pending cases is high at the beginning of the year, and increased by the end of the year
- The difference between the number of pending and disposed cases is very slight
- Increase in the number of new and disposed cases from April until the end of the year
- The percentage of disposition to the total is weak at the beginning of the year, and has gradually increased from April to July.

Supreme Judicial Council Third Annual Report 2007

Bethlehem Conciliation Court has three Judges; one of them works as a Municipal Judge in addition to his work

Total Workloads of Bethlehem Conciliation Court in 2007						
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court works in Jan	2915	185	3100	99	3001	3%
Court works in Feb	3001	196	3197	111	3086	3%
Court works in Mar	3086	199	3285	167	3118	5%
Court works in April	3118	857	3975	827	3148	21%
Court works in May	3148	319	3467	325	3142	9%
Court works in June	3142	268	3410	259	3151	8%
Court works in July	3151	290	3441	237	3204	7%
Court works in Aug	3204	375	3579	301	3278	8%
Court works in Sep	3278	418	3696	373	3323	10%
Court works in Oct	3323	385	3708	373	3335	10%
Court works in Nov	3335	407	3742	386	3356	10%
Court works in Dec	3356	487	3843	467	3376	12%
Total		4386		3925		

- The number of pending cases is high at the beginning of the year, and has highly increased by the end of the year
- Increase in the number of new cases from April until the end of the year
- The percentage of disposition to the new cases is high, but the huge number of pending cases still prevails
- The percentage of disposition to the total is very weak in most of the months, and increased in few months

Workload of Bethlehem Conciliation Court in 2007/ without traffic cases						
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court works in Jan	2915	122	3037	36	3001	1%
Court works in Feb	3001	139	3140	54	3086	2%
Court works in Mar	3086	74	3160	42	3118	1%
Court works in April	3118	103	3221	73	3148	2%
Court works in May	3148	88	3236	94	3142	3%
Court works in June	3142	79	3221	70	3151	2%
Court works in July	3151	83	3234	30	3204	1%
Court works in Aug	3204	106	3310	32	3278	1%
Court works in Sep	3278	113	3391	72	3319	2%
Court works in Oct	3319	152	3471	140	3331	4%
Court works in Nov	3331	155	3486	134	3352	4%
Court works in Dec	3352	150	3502	128	3374	4%
Total		1364		905		

- The number of pending cases is high at the beginning of the year, and has highly increased by the end of the year
- The number of disposed cases is lower than the new cases, which increase the number of pending cases
- Increase in the number of disposed and new cases from April until the end of the year
- The percentage of disposition to the total is very weak by the beginning of the year, and has gradually increased by the end of the year



Workload of Hebron Conciliation court in 2007/ without traffic cases						
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court works in Jan	2291	78	2369	37	2332	2%
Court works in Feb	2332	76	2408	41	2367	2%
Court works in Mar	2367	116	2483	76	2407	3%
Court works in April	2407	162	2569	92	2477	4%
Court works in May	2477	106	2583	76	2507	3%
Court works in June	2507	115	2622	129	2493	5%
Court works in July	2493	115	2608	62	2546	2%
Court works in Aug	2546	119	2665	39	2626	1%
Court works in Sep	2626	142	2768	113	2655	4%
Court works in Oct	2655	134	2789	146	2643	5%
Court works in Nov	2643	136	2779	103	2676	4%
Court works in Dec	2676	118	2794	164	2630	6%
Total		1417		1078		

Workload of Hebron Conciliation Court in 2007 / traffic cases						
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court works in Jan	52	6	58	6	52	10%
Court works in Feb	52	14	66	14	52	21%
Court works in Mar	52	305	357	350	7	98%
Court works in April	7	481	488	476	12	98%
Court works in May	12	566	578	561	17	97%
Court works in June	17	737	754	737	17	98%
Court works in July	17	331	348	330	18	95%
Court works in Aug	18	910	928	872	56	94%
Court works in Sep	56	441	497	445	52	90%
Court works in Oct	52	213	265	252	13	95%
Court works in Nov	13	208	221	208	13	94%
Court works in Dec	13	396	409	399	10	98%
Total		4608		4650		10%

- The number of pending cases is high at the beginning of the year, and increased by the end of the year
- Decrease in the number of disposed cases compared to the new cases
- The percentage of disposition to the new cases is weak in the beginning of the year, and gradually increased by the end of the year
- The percentage of disposition to the total is very weak in the beginning of the year, and slightly gradually increased.

- Increase in the number of disposed traffic cases which slightly reduced the number of traffic pending cases
- Increase in the number of new and disposed cases in most months of the year
- The percentage of disposition to the total is very high during the year

Supreme Judicial Council Third Annual Report 2007

Workload of Jericho Conciliation Court in 2007 / traffic cases						
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court works in Jan	301	17	318	18	300	6%
Court works in Feb	300	17	317	22	295	7%
Court works in Mar	295	134	429	41	388	10%
Court works in April	388	305	693	308	385	44%
Court works in May	385	129	514	133	381	26%
Court works in June	381	259	640	257	383	40%
Court works in July	383	290	673	290	383	43%
Court works in Aug	206	383	589	376	213	64%
Court works in Sep	213	192	405	199	206	49%
Court works in Oct	206	86	292	86	206	29%
Court works in Nov	206	111	317	111	206	35%
Court works in Dec	206	172	378	39	339	10%
Total		2095		1880		

- The number of pending traffic cases is high unlike many Conciliation Courts
- Increase in the number of new and disposed cases from April to August
- Weakness in the disposition in December
- The percentage of disposition to the total is very high from April to November

Hebron Conciliation Court /three Judges

Total Workloads of Hebron Conciliation court in 2007						
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court works in Jan	2343	84	2427	43	2384	2%
Court works in Feb	2384	90	2474	55	2419	2%
Court works in Mar	2419	421	2840	426	2414	15%
Court works in April	2414	643	3057	568	2489	19%
Court works in May	2489	672	3161	637	2524	20%
Court works in June	2524	852	3376	866	2510	26%
Court works in July	2510	446	2956	392	2564	13%
Court works in Aug	2564	1029	3593	911	2682	25%
Court works in Sep	2682	583	3265	558	2707	17%
Court works in Oct	2707	347	3054	398	2656	13%
Court works in Nov	2656	344	3000	311	2689	10%
Court works in Dec	2689	514	3203	563	2640	18%
Total		6025		5728		

- The number of pending cases is high at the beginning of the year, and slightly increased by the end of the year
- An increase in the number of new cases from March until the end of the year
- Increase in the number of disposed cases in comparison to the new cases from March until the end of the year
- The percentage of disposition to the total is very weak in the first two months, and gradually increased from March to September



Jericho conciliation Court/ one judge

Total of Workloads of Jericho conciliation Court in 2007						
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court cases in Jan	899	70	969	23	946	2%
Court cases in Feb	946	73	1019	33	986	3%
Court cases in Mar	986	206	1192	63	1129	5%
Court cases in April	1129	350	1479	330	1149	22%
Court cases in May	1149	175	1324	153	1171	12%
Court cases in June	1171	286	1457	271	1186	19%
Court cases in July	1186	354	1540	291	1249	19%
Court cases in Aug	999	442	1441	384	1057	27%
Court cases in Sep	1057	267	1324	231	1093	17%
Court cases in Oct	1093	139	1232	123	1109	10%
Court cases in Nov	1109	151	1260	168	1092	13%
Court cases in Dec	1092	220	1312	81	1231	6%
Total		2663		2128		

The pending differed between August and July due to the inventory of the cases

- The number of pending cases is high at the beginning of the year, and slightly increased by the end of the year
- Increase in the number of disposed cases from April to November
- The percentage of monthly disposition compared to the new cases increased gradually
- The percentage of disposition to the total is very weak at the beginning of the year, and gradually increased from April until the end of the year

Workload of Jericho Conciliation Court in 2007 /without traffic cases						
Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court cases in Jan	598	53	651	5	646	1%
Court cases in Feb	646	56	702	11	691	2%
Court cases in Mar	691	72	763	22	741	3%
Court cases in April	741	45	786	22	764	3%
Court cases in May	764	46	810	20	790	2%
Court cases in June	790	27	817	14	803	2%
Court cases in July	803	64	867	1	866	0%
Court cases in Aug	793	59	852	8	844	1%
Court cases in Sep	844	75	919	32	887	3%
Court cases in Oct	887	53	940	37	903	4%
Court cases in Nov	903	40	943	57	886	6%
Court cases in Dec	886	48	934	42	892	4%
Total		638		271		

Pending cases differed between August and July due to cases inventory

- The number of pending cases is high at the beginning of the year, and significantly increased by the end of the year
- The percentage of disposition to the new cases is weak at the beginning of the year, and increased by the end of the year
- The percentage of disposition to the total is very weak, and gradually increased by the beginning of the new judicial year

Supreme Judicial Council Third Annual Report 2007

Workload of Jenin Conciliation Court in 2007/ without traffic cases

Month	Pending of previous month	Monthly Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court cases in Jan	6233	114	6347	23	6324	0%
Court cases in Feb	6324	102	6426	26	6400	0%
Court cases in Mar	6400	107	6507	47	6460	1%
Court cases in April	6460	103	6563	97	6466	1%
Court cases in May	6466	59	6525	30	6495	0%
Court cases in June	6495	140	6635	77	6558	1%
Court cases in July	6558	151	6709	60	6649	1%
Court cases in Aug	6649	120	6769	19	6750	0%
Court cases in Sep	6750	171	6921	106	6815	2%
Court cases in Oct	6815	146	6961	84	6877	1%
Court cases in Nov	6877	141	7018	110	6908	2%
Court cases in Dec	6908	169	7077	171	6906	2%
Total		1523		850		

- The number of pending cases is high at the beginning of the year, and increased by the end of the year
- Increase in the number of new and disposed cases in the last months
- The percentage of disposition to the new cases is almost half, which is weak
- The percentage of disposition to the total is very weak all over the year, and slightly increased in the last months of the year

Workload of Jenin Conciliation Court in 2007 / traffic cases

Month	Pending of previous month	Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court cases in Jan	508	96	604	96	508	16%
Court cases in Feb	508	87	595	58	537	10%
Court cases in Mar	537	31	568	75	493	13%
Court cases in April	493	66	559	73	486	13%
Court cases in May	486	93	579	67	512	12%
Court cases in June	512	139	651	149	502	23%
Court cases in July	502	163	665	158	507	24%
Court cases in Aug	507	460	967	242	725	25%
Court cases in Sep	725	263	988	643	345	65%
Court cases in Oct	345	121	466	384	82	82%
Court cases in Nov	82	341	423	422	1	100%
Court cases in Dec	1	266	267	201	66	75%
Total		2126		2568		

- The number of pending cases is high at the beginning of the year, and largely decreased by the end of the year
- Increase in the number of new traffic cases, and increased number of traffic disposed cases by the end of the year
- Disposition of cases is higher than the new filed cases
- The percentage of disposition to the total is very high, and has significantly increased in the last months of the year



In reading the numbers and percentages listed in the tables, significant achievements in terms of disposing the traffic cases can be seen where the total reached up to 70%, yet the presence of a large number of pending cases from the previous years, especially in criminal and civil cases, overcasts the achievements of the courts in other cases.

Statistics on the cases that were filed for each Conciliation Court

Table No. 1 presents the total number of new cases that were filed in the court during the year, whereas the second table clarifies the number of newly- filed cases excluding the traffic cases, and the third table presents the number of traffic cases.

Jenin Conciliation Court /two Judges

Total Workload of Jenin Conciliation Court in 2007 / Aggregate						
Month	Pending of previous month	Monthly Newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage Total
Court cases in Jan	6741	210	6951	119	6832	2%
Court cases in Feb	6832	189	7021	84	6937	1%
Court cases in Mar	6937	138	7075	122	6953	2%
Court cases in April	6953	169	7122	170	6952	2%
Court cases in May	6952	152	7104	97	7007	1%
Court cases in June	7007	279	7286	226	7060	3%
Court cases in July	7060	314	7374	218	7156	3%
Court cases in Aug	7156	580	7736	261	7475	3%
Court cases in Sep	7475	434	7909	749	7160	9%
Court cases in Oct	7160	267	7427	468	6959	6%
Court cases in Nov	6959	482	7441	532	6909	7%
Court cases in Dec	6909	435	7344	372	6972	5%
Total		3649		3418		

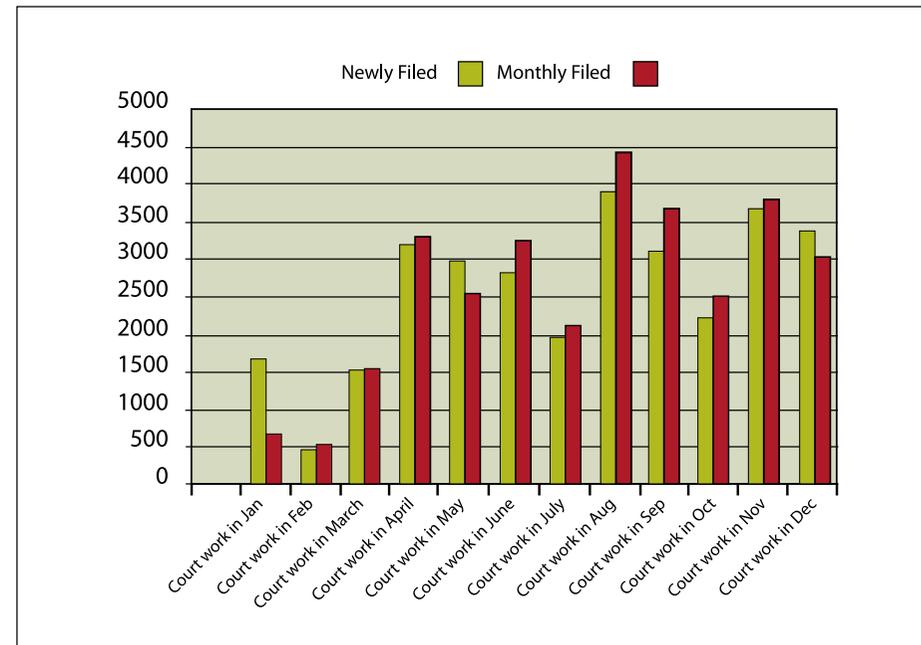
- The number of pending cases is high at the beginning of the year, and slightly increased by the end of the year
- An increase in the number of new and disposed cases in the second half of the year
- A decrease in the percentage of disposition to the total on the first half of the year, and an increase in the year's second half
- The average of disposition is good compared to the number of new cases, and weak in comparison to the total number of cases
- The percentage of disposition to the total is weak at the beginning of the year, and gradually increased by the end of the year

Supreme Judicial Council Third Annual Report 2007

Workload of Conciliation Courts in 2007 for traffic cases / Northern Governorates

Months	Pending of previous month	Monthly newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage & Total
Court cases in Jan	1706	1705	3411	673	2738	20%
Court cases in Feb	2738	473	3211	528	2683	16%
Court cases in March	2683	1532	4215	1553	2662	37%
Court cases in April	2662	3201	5863	3316	2547	57%
Court cases in May	2547	2985	5532	2553	2979	46%
Court cases in June	2979	2823	5802	3251	2551	56%
Court cases in July	2551	1954	4505	2113	2392	47%
Court cases in Aug	2215	3918	6133	4447	1686	73%
Court cases in Sep	1669	3111	4780	3680	1100	77%
Court cases in Oct	1100	2223	3323	2522	801	76%
Court cases in Nov	801	3690	4491	3794	697	84%
Court cases in Dec	697	3374	4071	3030	1041	74%
Total		30989		31460		
The number of pending cases differed between August and July						

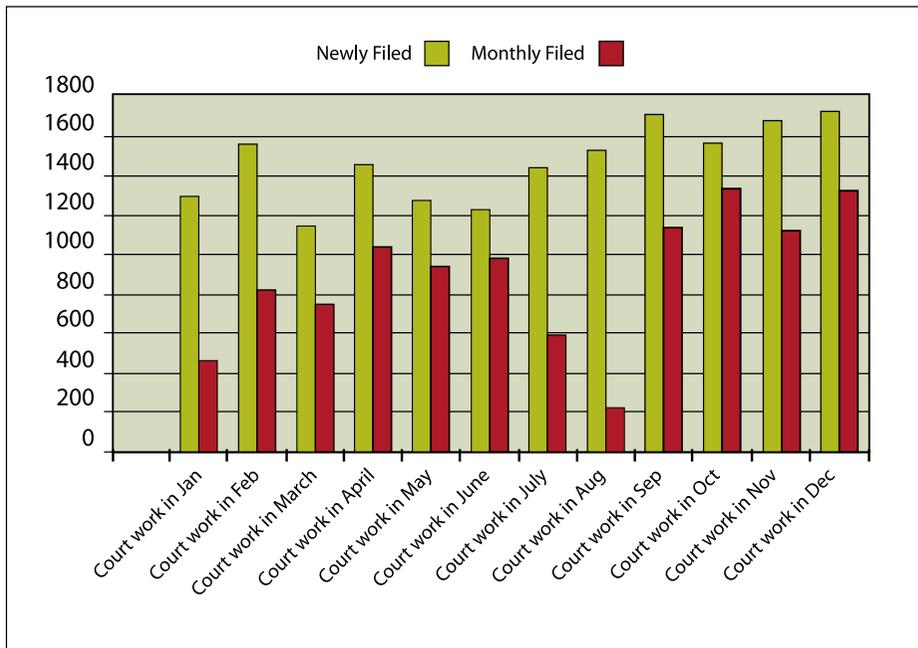
- The number of traffic cases filed in the Conciliation Courts constitute two thirds of the new cases filed in the Conciliation Courts
- A decrease in the number of pending traffic cases by the end of the year
- A large number -of cases were filed during the second half of the year
- The percentage of disposition is high during the year, especially during the second half



- The percentage of disposition to the total is very high during the year



Workload of Conciliation courts in 2007 / without traffic cases / Northern Governorates						
Month	pending of previous month	Monthly newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition & percentage & Total
Court cases work in Jan	39083	1284	40367	449	39918	1%
Court cases in Feb	39918	1553	41471	807	40664	2%
Court cases in March	40664	1126	41790	741	41049	2%
Court cases in April	41049	1442	42491	1018	41473	2%
Court cases in may	41473	1261	42734	928	41806	2%
Court cases in June	41806	1204	43010	970	42040	2%
Court cases in July	42040	1419	43459	588	42871	1%
Court cases in Aug	42937	1512	44449	218	44231	0%
Court cases in Sep	44029	1700	45729	1123	44606	2%
Court cases in Oct	44606	1568	46174	1328	44846	3%
Court cases in Nov	47846	1662	49508	1117	48391	2%
Court cases in Dec	45391	1705	47096	1312	45784	3%
Total		17436		10599		
The pending of (August) differed from (July) due to the inventory						
The pending of (September) differed from (August) due to the inventory						



- Number of pending cases was huge at the beginning of the year, and it increased by the end of the year
- The number of disposed cases is one third less than the newly-filed cases
- After security and rule of law campaigns, the number of new cases increased in the second half of the year
- Increase in the number of disposed to new cases at the end of the year

- The percentage of case disposition to the total is weak at the beginning of the year, and slightly increased during the last months

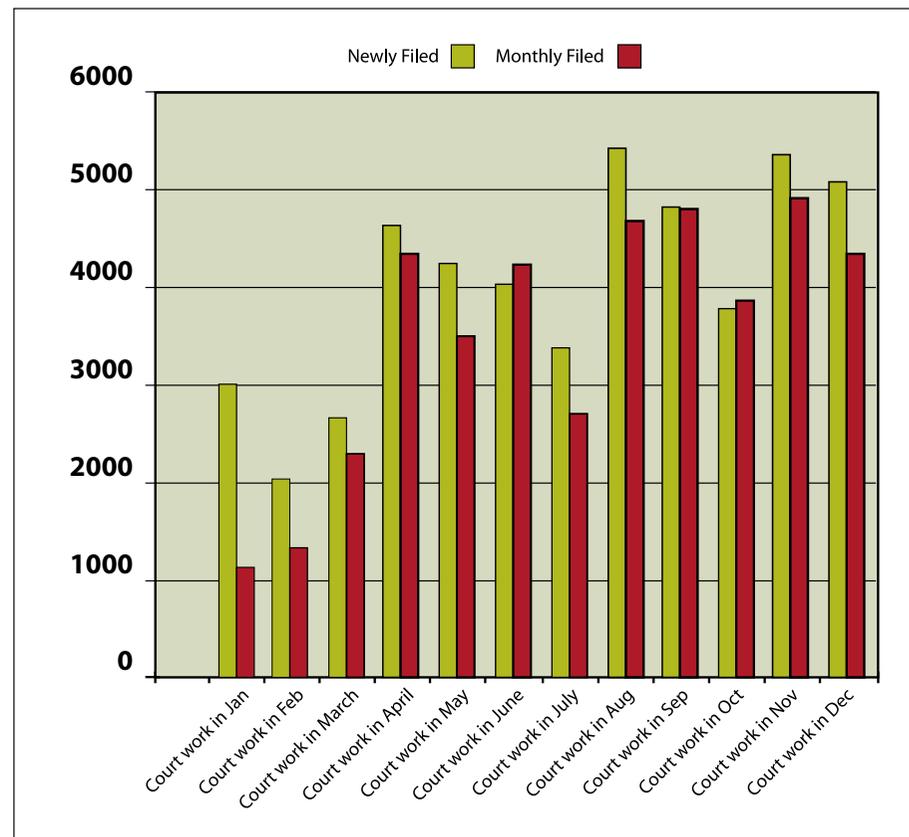
Supreme Judicial Council Third Annual Report 2007

Total of workloads in the West Bank Conciliation Courts during 2007

Months	Pending of previous month	Monthly newly filed	Total	Monthly disposition	Currently pending	Disposition percentage/ Total
Court works in Jan	40789	2989	43778	1122	42656	3%
Court works in Feb	42656	2026	44682	1335	43347	3%
Court works in March	43347	2658	46005	2294	43711	5%
Court works in April	43711	4643	48354	4334	44020	9%
Court works in May	44020	4246	48266	3481	44785	7%
Court work in June	44785	4027	48812	4221	44591	9%
Court works in July	44591	3373	47964	2701	45263	6%
court works in Aug	45152	5430	50582	4665	45917	9%
Court works in Sep	45917	4811	50728	4803	45925	9%
court works in Oct	45925	3791	49716	3850	45866	8%
Court works in Nov	45866	5352	51218	4911	46307	10%
Court works in Dec	46307	5079	51386	4342	47044	8%
Total		48425		42059		

The pending of (August) differed from (July) due to the inventory

- Number of pending cases was huge by the beginning of the year 2007, and it increased by the end of the year
- The number of disposed cases is less than the number of newly filed cases
- After the security developments in the West Bank, the number of pending and disposed cases increased in the second half of 2007
- The monthly rate of the disposed cases to the new cases was high in June, August, September, October, November, and May



- The courts disposed a significant number of cases compared to new cases, yet the number of pending cases prevailed
- Percentage of disposition to the total is weak at the beginning of the year, but rose slightly at the end of the year.



Archiving System/Data Entry: Short-term interns were hired to perform electronic and manual archiving of the department's workload for the period of 2000-2006. In addition, reorganizing of the old department records took place by splitting the 500-page records into two sections to facilitate document retrieval, while installation of new mechanical record-keeping cabinets in the archiving room took place to allow for the storage of the maximum number of records in the future.

Educational Outreach: A pamphlet that aims at unifying the systems and procedures of the NP departments and includes various applicable NP laws, policy memos, and procedures was produced for the use of NP Officers and the public. Other outreach efforts included creating timesaving informational signage with NP-related legal information and instructions.

Creating Baseline to Measure Notary Public Performance Progress: A survey to establish a baseline to measure the NP Department's pre- and post-renovation/improvement performance was completed. The survey focused on the services provided by the department and the public's satisfaction, including: the number of days required to process a deed, quality of the department's personnel, and other factors affecting the efficiency and performance of the department. The survey showed that the percentage of lawyers' satisfaction rose from 17.5% before the changes to 46.2% after the changes. Public satisfaction rose from 18.8% to 59.4 after the development effort,

and in total, the general satisfaction percentage rose from 18.4% to 55.2% after the department's improvement.

Eighth: Court Achievements

1. Conciliation Courts

In the Palestinian territories of West Bank and the Gaza Strip, there are 17 Conciliation Courts, 5 in Gaza and 12 in the West Bank. According to legislation, exists in the circuit of in the circuit of each First Instance Court there are Conciliation Courts. There are 45 Conciliation judges; 36 are in West Bank courts while 9 are in the Gaza Conciliation courts. Conciliation Courts cover all Palestinian areas where access is possible. These courts are distributed as follows: 3 judges in Hebron, 2 judges in Dura, 3 in Bethlehem, 5 in Ramallah, 1 in Jericho, 5 in Nablus, 2 in Jenin, 2 in Tulkarem, 1 in Halhoul Court, 1 in Qalqilia, 1 in Tubas, 1 in Salfit, 4 in Gaza, 1 in Jabalia, 1 in Rafah, 2 in Khan Younis Conciliation Courts, in addition to another 3 free Conciliation Judges dedicated to municipal and traffic cases.



Archiving system before the development of Ramallah NP



Archiving system after the development of Ramallah NP

space designed in accordance with international best practices, an upgrade of the filing system to allow for quick and effective processing and retrieval of files. These changes will result in an overall improvement in workflow and assist the NP Officers to better serve the public. It will project a positive image of this high-profile department. Specific achievements are described below.

Space Renovation: A new space was created for the department that is now 150 square meters compared to the previous overcrowded 40 square meters. In addition, an advanced queuing system, furniture, and equipment were provided.

Re-engineering the Processes of the Notary Public: The reengineering included creating new work stations for employees, opening a new cashier station dedicated only to the NP, and establishing a public information window for the public to learn what the requirements are to process their deeds and documents before entering the general service queue.



Inauguration of Notary Public Departments at Ramallah Courthouse

mentioning that the development and upgrade of the two departments were carried out through the assistance of the United States Agency for International Development- USAID

The Notary Public (NP) Officer is a court employee appointed to carry out notary public services that include documenting civil deeds and other documents in order to make them official documents. Due to historical and legal issues related to land settlement and a wide range of unsettled or unregistered lands

throughout the West Bank and Gaza, the NP Officers certify and process tens of thousands of documents related to land transactions every year. Consequently, the Notary Public Officer has become a de facto land registration officer, in addition to the other various deeds signed before and certified by the NP such as sale and mortgage of vehicles, general power of attorney, loan agreements, and providing notices to non-compliant debtors. The Notary Public (NP) offices are the bridge to the judicial system for the average Palestinian and are often overcrowded with users who face chaotic queues and unclear instructions and documentation requirements. As a result, ordinary Palestinians are often frustrated and unsatisfied with the NP process in particular and the judicial system in general. Upon closer examination, the inefficiencies of the NP offices are attributable to three primary factors: inadequate and poorly planned physical layout, sub-optimal department workflow, and inadequate filing and data retrieval systems.

Due to the NP Department's importance to the public and the potential for high-impact results, the Supreme Judicial Council (SJC) selected the Ramallah and Nablus Notary Public Departments as two pilot locations for targeted development assistances.

As an example, Ramallah NP workload of the reaches up to 150 deeds processed daily and conducted in a small physical space. The principal improvements included the provision of physical

Supreme Judicial Council Third Annual Report 2007

activities to improve the qualifications and skills of the personnel in various fields in order to meet required expertise needed to achieve the desired goals. In addition, efforts were deployed to build strong foundations in accordance with modern management concepts. The idea is to work harmoniously within the team to actively promote participation and ownership so that the foundation of the information based communication system is effective.

One of the major obstacles facing the Administrative Department of the judicial authority is the lack of cadres. Low-level of training, weakness in the means of communication among the various departments due to the lack of intranet working systems, problems in logistical procedures, such as the non-reimbursements of business travel expenses, transportation allowances, promotions, and annual increases are among the other difficulties encountered.

2. Financial Affairs

The Financial Affairs department is

responsible for many aspects of financial nature such as revenues, expenditures, Department of Treasury, Supply Section, procurement, and warehousing. A financial observer is seconded from the Ministry of Finance. The department is also responsible for developing the Judicial Authority's budget and supplying all needs and requirements to the judiciary.

When preparing budgets, the Financial Department depends mainly on the previous year's budget without resorting to statistical analyses and forecasts based on political developments and security. The Department of Finance of the judiciary prepared the budget for the judiciary and presented it to the council that approved it. The budget was sent to the competent authorities according to the law. According to available data in the financial report for 2007, the total revenue of the West Bank courts during the year 2007 reached up to 10,192,111 shekels, and these amounts were deposited, according to the applicable rules, in the Public unified Fund at the Ministry of Finance. The total budget required for the year 2008 is 63,196,245 shekels. This budget is needed to enable the Supreme Judicial Council to carry out its entrusted duties and responsibilities, knowing that the total needed budget for 2007 is 59,550,226 shekels, while the actual budget for the year 2006 was 40,467,128 shekels.

Seventh, Development of public services (Notary Public Departments- NP)

In line with Supreme Judicial Council's efforts towards improving and accelerating the direct services provided to the Palestinian public, particularly the services provided by the Notary Public Departments in all the courts, the SJC carried out infrastructure and substantial developments on the Ramallah and Nablus Notary Public Departments during 2007. This was an initial step towards generalizing and duplicating these developments to other Notary Public departments in the near future. It is worth



The Administrative Affairs Department in line with current developments at the local and international level, has worked to achieve many activities that would increase the level of performance in the judiciary; it worked on implementing activities to be the foundation for continuing evolution. Those activities include the update of personnel files, job descriptions, policies and personnel procedures in accordance with the Civil Service Law, and related regulations. The department has been following up on various types of leaves, monitoring daily attendance of the employees, following up on the promotion, increase, and salaries modification, and severance payments, in addition to carrying out all monitoring and disciplinary procedures.

The department also worked on identifying the vacant positions and filling them in coordination with concerned parties and in accordance with applicable laws. This includes advertising in daily newspapers, conducting written and verbal tests, and check on meeting the necessary requirements before the selection. The department also worked to ensure the disbursement of allocations of staff in a timely manner. It paid checks and vouchers, salary to employees keeping copies; it scheduled services for staff in preparation for the settlement of their rights according to law, prepared annual budget draft for staff, and coordinated with concerned agencies to facilitate financial transactions in particular timely payment of salaries.

In the area of information technology, the department updated the information system for staff in terms of positions, promotion, and other relevant information. The department, in cooperation with a funding donor agency, worked on the implementation of a phased development project. The first phase included a study and evaluation of the current situation, the development of a plan of action, and a training plan taking into account administrative cadres needs. This was followed by a second phase that was recently completed. The second phase took into consideration the development of a set of

administrative systems that included filling and archiving, follow up and management of the permanent staff, appointments, staff evaluation and promotion, training, management of personnel files, archival management, meetings management, measuring staff satisfaction, and control system of internal auditing, as well as management of complaints. In the current phase, the judicial authority will work on the implementation of these systems that were developed in cooperation with experts in the field, and in cooperation with the funding donor agencies

The Administrative Department seeks within its plans to implement a number of activities that aim at enhancing performance and staying in line with related developments. These activities include the development of policies, enhancing the competition capabilities in terms of encouraging human cadre, cooperation with other departments of the judiciary to be strict in enforcing the regulations, policies, and directives. They also aim at launching specialized outreach

in regards to the automation of Palestinian courts' workload and the SJC and its various departments, which was financed by international donors who worked in coordination with the Council in line with the needs of the Palestinian judiciary.

The Supreme Judicial Council would like to extend its thanks and appreciation for all those who provided the needed funds for these activities and hopes for the continuation of support in this field in order to achieve impressive and concrete results.

The Supreme Judicial Council, which aspires to circulate automation over the remaining courts and departments, is presented with great challenges in maintaining the achievements of automation, ensuring its sustainability, and employing it with the maximum possibilities to achieve the purposes desired from the automation effort.

Sixth, the achievements of the Department of Administration and Finance

The Department of Administration and Finance of the Supreme Judicial Council pursue all administrative and financial affairs of employees working in the courts and the various departments of the council, including the courts' income and expenditure, and the preparation of budgets. In accordance with the current organization structure adopted by the Judicial Authority, the General Directorate of Financial and Administrative Affairs is comprised of the Administrative Department and the Financial Department. Below is a brief of the duties and responsibilities for each department, along with the development activities that were implemented during the prior year as well as the directions the judiciary will be adopting in the coming year.

1. Administrative Affairs

The Administrative Affairs Department is responsible for the various administrative aspects, including management of personnel affairs, management, and archiving of judicial authority correspondences and files. The department of personnel affairs include following up and monitoring the employees' appointments, working hour, evaluation, promotion, salaries, salaries increase, and amendments, severance payments in accordance with the Civil Service Law. It also includes management and archiving files and correspondence of the judiciary, archiving of all personnel files and archiving incoming and outgoing judiciary's correspondence. With respect to the planning and development of the cadre, the department is directing efforts towards identifying the training and personnel needs of the judicial authority to assist in increasing the employees' capabilities in the administrative, technical, and financial areas. As for the IT, the department is working to provide working mechanisms that facilitate the administrative, financial, and technical procedures through the provision of computers and software.



- Cooperation with the staff working on developing Mizan 2 to link the updated software with the database of concerned courts.
- f. Strengthening the Information Technology Department
- Training in database management (SQL server 2000/2005-),
 - Training in programming using Visual Basic,
 - Special training on the security and protection of information,
 - Cisco training and CCNA & CCNP networks follow-ups.
- g. Automation of Palestinian High Courts Palestinian courts
- Developing a special application for the Appellate Court that depends on Mizan 1 in order to enter the various pending cases into the High Courts database
 - Building a special application for the Cassation Court that depends on Mizan 1 in order to enter the various pending cases into the High Courts database
 - Building a special application for the High Court of Justice that depends on Mizan 1 in order to enter the court's various pending cases into the High Courts database
 - The Technical Office: Building a special database for the judgments of the High Courts to be linked directly with the High Courts and the Supreme Judicial Council website.
- h. Follow-up to building and developing the Supreme Judicial Council website, both internally and externally, and create special sections for the Technical Office and the Judicial Training.
- i. Development of a special program for the Judicial Inspection
- j. Development of the new version of Mizan 2
- Unify the databases of various Palestinian courts,
 - Study and analyze Mizan 2 in participation with the Netham Project to complement other programs
 - Developing Mizan 2 for civil and criminal cases (unified system) to be adopted in the First Instance, Conciliation, Appellate, and Cassation Courts (VB.Net).
 - Follow-up on the automation of the Palestinian courts using the current Mizan and the anticipated Mizan 2.
- The above- mentioned tasks clearly present significant achievements that were accomplished during 2008**

Supreme Judicial Council Third Annual Report 2007

- Provide the Supreme Judicial Council with needed servers for the connecting process,
 - Installation and programming of electronic devices to the Internet.
- b. Provide a special program for the administrative affairs with a central database that is linked with electronic time attendance clocking system, connected with the IT and the Administrative Departments through the above- mentioned WAN system
- Provide the Supreme Judicial Council and its departments with electronic time attendance clocking system
 - Provide the Financial and Administrative Department at the SJC with special server
 - Develop the program of personnel affairs and link it to the electronic time attendance system
 - Train the staff of the administrative Department on the program of personnel affairs.
- c. Provide the Supreme Judicial Council with an advanced archiving system for the files to become paperless:
- Provide the Supreme Judicial Council with an advanced archiving system,
 - Provide the needed electronic equipments for the archiving,
 - Train the employees on utilization of the system (program)
- d. Rebuilding the program of the Notary Public by using an advanced language (VB. Net) and database (SQL Server 2005):
- Standardize and transform Notary Public Departments data books with the assistance of the IT team,
 - Develop the program used by the Office of the Chief Justice to review documents
 - Provide the Notary Public Departments with special scanners or cameras for archiving the files
 - Cooperate with the team working on the development of Mizan 2 to connect the developed program with the database of concerned courts
- e. Rebuilding the program of the Enforcement Departments by using an language (VB.Net) and database (SQL Server 2005):
- Consolidation and transfer of the data at the Enforcement Departments with the assistance of the IT staff,



Professional).

- Download, allocation, and management system for Internet protection and speeding Internet access (Microsoft Internet Security and Acceleration Server 2005)
- f. Training of the SJC IT Department on installation, management, and follow up of Al- Mizan software

2. Automation of courthouses in Hebron, Halhul, Dura, Tulkarm, Qalqilya, and Salfit

During the year 2007, the First Instance and Conciliation Courts of Hebron, Halhul, Dura, Tulkarm, Qalqilya, and Salfit were provided with equipment for the automation and the installation of Al- Mizan program. This was completed in these courts, along with training on the program in terms of utilization, data retrieval, and data requirements to the various court users. In a later phase, the Information Technology Department started archiving and feeding the data of civil and criminal cases into the system, followed up on a number of pending cases, checked the automated data, and provided its staff with the required skills to utilize the automation system. In 2007, hundreds of new and pending cases were archived and automated into Al- Mizan software. This included various types of cases (criminal, civil, traffic, First Instance and Appeal) as follows:

- a. Automation of (5123) cases in the Tulkarem First Instance and Conciliation Courts
- b. Automation of (4620) cases in the Hebron First Instance and Conciliation Courts
- c. Automation of (3005) cases in the Dura Conciliation Court

- d. Automation of (827) cases in the Halhoul Conciliation Court
- e. Automation of (4684) cases in the Qalqilia First Instance and Conciliation Courts
- f. Automation of (912) cases in the Salfit Conciliation Court.

3. Expected achievements by the IT Department during 2008

During 2008, the department will direct its efforts towards achieving the following:

- A. Connect all courts and departments of the judiciary by a Wide Area Network through:
 - Provision of ADSL Internet subscriptions to all courts and the Supreme Judicial Council departments
 - Provide Palestinian courts with needed electronic devices and equipment for the linking process,

b. The development of the council's website was completed: <http://www.courts.gov.ps>. In addition, all judges were provided with email addresses that are specific to the SJC, and enable them to receive information, circulate memos, and decisions electronically in a timely manner.

c. Program for the personnel and human resources affairs

The Financial and Administrative Department of the SJC was provided with an automation system that aims at managing all the data related to employees in terms of leave, vacations, occupational and personal information, and archiving of their files. This software also provides various statistical reports as needed.

Program for checking seals and signatures issued by the Notary Public Departments

The Office of the Chief Justice was provided with a special program to check various seals and signatures made by the

Notary Public Department to be used abroad. Through this program, the Director of the Chief Justice Office can examine and audit the signatures and seals of the Notary Public Departments during the time of issuing the document and comparing it with the applicable seals and signatures in place in that period, which will prevent the falsification of documents to be used abroad.

d. Program for extracting the legal principles rendered by the High Court judgments

The Technical Office was provided with a special program that aims at extracting the legal principles from the judgments rendered by the High Court. Through this program, the Technical Office can access the High Court judgments and decision at the moment of their issuance, which eases the extraction of the principles. With this program, there is no longer need to wait for the texts of judicial decisions to initiate the work at the Technical Office.

e. Holding a special training course on the systems and networks for the engineers of the Information Technology and Maintenance Department¹⁶

- This training was completed by the end of June 2007 and it included:
- Design, installation, maintenance, and follow-up of the computer network operating under (windows server 2003).
- Design, installation, maintenance, and monitor the internal and external user accounts (active directory).
- Download, allocation, and management of Windows (Microsoft Windows XP

¹⁶ This training was held in cooperation with the EU- funded Seyada Project



over to the lower level courts in order to provide them with sufficient information and experience.

Because of recurrent mistakes occurring in the courts decisions, it is clear to the Council that the courts are not receiving the judgments rendered by the High Court on a regular basis, which ultimately leads these court judges to fall in the same errors. Accordingly, the Supreme Judicial Council intends to develop and enhance the capacities of the Technical Office during 2008 as follows:

1. Encourage available competent resources with judicial skills and expertise, acquired inside Palestine or outside, to work in the High Court, and then nominate them to serve in the Technical Office. In this regard, the council foresees the need to appoint 5 judges for the office, 3 in West Bank, and 2 in Gaza Strip.
2. Appoint and train a number of staff to provide needed support services to the office.
3. The Information Technology Department at the SJC will link the judgments rendered by the High Court with the Technical Office in order to allow the office personnel to access judgments immediately after being issued, and extract the legal principles, and post them immediately after finalizing these judgments on the following council's website: **<http://www.courts.gov.ps>**
4. Allow judges from lower litigation levels to access and review these judgments in order to avoid the same mistakes, or dissent High Court judgments.
5. During 2008, the council intends to prompt the Technical Office to prepare studies and research that will assist in addressing judicial malfunctions and their causes, with a special emphasis on the criminal and civil procedure.

Fifth, the Council's achievements in the field of Information Technology and Maintenance

Through its Information Technology and Maintenance Unit, the council has carried out many activities to consolidate the automation work, in collaboration with several donor agencies¹⁵. Achievements of the IT Department at the SJC during the year 2007 can be described as follows:

1.Expected achievement related to the automation of the SJC and its various departments

During 2007, the SJC witnessed significant developments in terms of utilization of automation systems and the development of new software designed to activate the follow-up and control through:

- a. The development of the Supreme Judicial Council's website

¹⁵ These agencies include the UNDP, EU- Seyada Project, and the USAID- funded Netham Project

g. All related courts will be informed of the dates set for the Inspection visits.

Fourthly, the Council's achievements in the development of the Technical Office

Article (9) of the Judicial Authority Law states: "1. A Technical Office shall be established at the High Court. It shall be chaired by one of the judges of the High Court, assisted by a number of judges, retired judges, or senior lawyers selected by the High Judicial Council for two years subject to renewal, 2. The Technical Office shall be provided with a sufficient number of employees." And in compliance with Article 10 of the law that stipulates: "The Technical Office shall be responsible for the following: 1. Draw the legal principles adopted by the High Court from the judgments it renders, classify them and monitor their publication, after presenting them to the President of the High Court, 2. Conduct the necessary research, 3. Any other matter required by the President of the

High Court."

On 10/ 5 /2006, the Supreme Judicial Council issued Decision No. 1 for 2006 that included the regulatory by-laws of the Technical Office and included detailed provisions for activating and institutionalizing the Technical Office. As of end of 2007, there is no Director to the Technical Office due to the shortage in the number of needed judges. All employees of this office are technicians and programmers.

The Technical Office at the SJC is still under development and establishment, it requires intensive efforts to be developed and improved, particularly with regards to the issue of extracting legal principles from High Court decisions and publicizing them to the judges, lawyers, and the public. Below are some of the reasons that prevent the Technical office from carrying its responsibilities:

1. The limited number of High Court Judges is hardly capable of carrying out their judicial responsibilities due to their other administrative responsibilities. Some of them are members of the Supreme Judicial Council, while others are Cassation judges who review civil and criminal cases of the court, and others are responsible for reviewing High Court cases, or responsible for considering the Cassation Court cases. They are also members in the committees created by the SJC for various purposes such as discipline, inspection, etc. This decrease in the number of judges and the burden imposed upon them jeopardizes the council's efforts towards freeing a number of judges to serve in the Technical Office.
2. Enormous shortage in the number of administrators who are supposed to provide the support services. Limited available expertise in this field.
3. Weakness of mechanisms for the publication and dissemination of judicial rulings



files, checking the registrars, stores, warehouses, and the Notification Department in addition to other court facilities, etc.

Third phase: designed to visit First Instance Judges and review some files.

Fourth phase: visiting the employees of First Instance Courts, reviewing files and registrars, checking stores, warehouses and the works of the Enforcement and Notification Departments in addition to other court facilities.

Fifth phase: devoted to visiting the Jerusalem and Ramallah Appellate Judges, in addition to the Income Tax Appellate Court and reviewing the work process at these courts.

Sixth phase: visiting the employees of Appellate Courts, reviewing the files, inspecting the warehouses, and visiting the Enforcement and Notification departments and other facilities in these courts.

- c. Repeat previously mentioned phases in accordance with a prepared timetable.
- d. At the end of each visit, a meeting will be held with the judges and/ or the senior employees of the court to discuss the gaps and findings of the visit, and to working on overcoming and resolving any obstacles, as well as to record the important observations of each visit
- e. The visits aim at identifying the capacities of the judge in terms of trial management, when dealing with the litigants and employees; personal conduct and general appearance. The visits will evaluate judge's commitment to the number of working hours, how does the judge spend the official working hours in the court, examining the number of cases the judge reviews daily, judge's dealing with the

preliminary decisions in the trials that he/she participated in disposing. The visits will also allow for a review of the employees' capability, commitment, and level of work product resulting from each position, ways of dealing with supervisors, other employees, and litigants.

- f. The calculation of official working days during one calendar year starting from March 16, 2008 until March 14, 2009 was 190 working days, including:
 - 96 day for the periodic inspection that will be carried out on Mondays and Wednesdays of every week.
 - 39 days for the sudden inspections, and will be carried out on Tuesdays of every week.
 - 55 days devoted to the work of the department, investigating the complaints, and receiving the clients which will be on Sundays and Thursdays.

right judge from the various court levels to carry out the judicial inspection.

c. The difficulty of movement to the various sites

Due to the many Israeli checkpoints spread over the towns and villages of the West Bank, and due to the large number of Israeli invasions against Palestinian areas, one of the great difficulties facing judicial inspection lies in the access to the various courts, judges, and administrators. In most cases, the night invasions on some villages lead to the postponement of the planned visits, in addition to the barriers that often prevent inspection members from reaching their destination, and ultimately lead them to cancel the inspection visits.

The Supreme Judicial Council is looking forward to activating the Judicial Inspection Department in a better and more efficient manner, Despite the limited activities undertaken by the Judicial Inspection Department during the year particularly in terms of inspection visits, receipt and consideration of complaints,

and holding some judicial inspection activities , This will require:

- Nominating 9 judges to serve in the Judicial Inspection Department only and on a full- time basis and providing them with needed technical training, 7 in West Bank, and 2 in Gaza.
- Appointing the needed number of administrators to serve in the department, and providing them with training to serve in the judicial inspection, with a special emphasis on logistical works.
- Providing needed automation and office equipment, in addition to the needed means of transportation.
- Amending legal texts related to the inspection- , more specifically in order not to bind the council with a special level of court judges to serve as members of inspection.

5. Judicial Inspection Department periodic visit program for the years 2008 -2009

The Judicial Inspection Department has developed a periodic program for the visits that the department is looking forward to carry out during 2008- 2009, as follows:

- a. The department will allocate two visits of judges, and two visits of the administrators of each court.
- b. The department will carry out sudden visits to investigate the complaints if any, these visits will be as follows:

First phase: allocated to visits of Conciliation judges, Enforcement and Notary Public Officers and files review.

Second phase: designed to visit the personnel of Conciliation Courts, examining the



- b. Contribute to strengthen judges and courts' personnel commitment to the official working hours, especially after the reports were submitted to the council by the department regarding the negative impact of this problem on work processing at the inspected courts.
- c. Contribute to improving the files management system and monitor the relationship between administrators and judges.
- d. In total, the Judicial Inspection as other judicial departments, contributed in reducing judicial backlog by examining monthly reports of pending, newly filed, and dismissed cases of each court. In addition, the Judicial Inspection communicates with the court to identify the reasons beyond each issue, and submits recommendations to the SJC in order to adopt adequate remedies.

4. Obstacles facing the Judicial Inspection Department

Despite many legal texts related to judicial inspection, knowing that practices are consistent with international standards has put inspection in the hands of the judges themselves to preserve the judiciary's prestige and sanctity especially from the Executive Branch. Despite the issuance of the Judicial Inspection regulatory by-law by the Supreme Judicial Council, and despite the restructuring of the Judicial Inspection Department and naming one of its members, this department is still not able to perform the tasks entrusted to it as needed because of various obstacles, namely:

a. Need of financial and human resources

The Judicial Inspection Department clearly suffers from a shortage in human resources, whether as judges members, (to date only one judge was named to carry out the inspection), as insufficient, free, and qualified administrative staff to work in the

department, (most of the administrative staff are court administrators who carry out the work of the Inspection Department in addition to their original duties and responsibilities). **It is required that this department be provided with a full time staff, and free secretariat so that it is able to perform its numerous duties in an efficient manner. The staff should also be provided with all necessary office equipment, and technology to enable them to develop their annual work programs including preparations for judicial inspection visits, preparation of visit reports, report on the impact of these visits to the council, concerned courts and departments.**

b. Legislative obstacles

The legal condition that requires the member of the judicial inspection to be a High Court Judge poses an obstacle in implementing effective inspection. There is a need to carry out amendments that would provide the council with additional flexibility in seconding or nominating the



Part of the workshop held in April 2007 in Ramallah on judicial inspection

In addition, the Judicial Inspection department participated with the Judicial Training Department in the training activities that were carried out for the judges and administrators on the concept of judicial inspection, as well as in training courses that were held on the premise of the Jordanian Judicial Institute.

3. The effects of judicial inspection and its relationship to judicial training and improvement of performance

Detection of deficiencies and weaknesses is one of the goals that inspection aims at achieving, as well as reviewing the performance of judges and the preparation of reports and recommendations for the Supreme Judicial Council to take the necessary actions to improve the quantity and quality of work procedures. One of the general objectives also is the coordination with the Judicial Training Department to propose needed future training skills and topics. Most of the imbalances and deficiencies disclosed by the inspection include the lack of adequate knowledge in some substantive or procedural applicable laws, or in a mechanism of case management or the inability of administering the case, in addition to other deficiencies. These will be taken into consideration by the Training Department for the development of training programs and curricula.

Despite the short period during which the Judicial Inspection Department was activated in 2007, and despite the lack of planning for this department, it can be said that the department was able to achieve the following:

- a. Initiate the inspection and preparation of a file for each judge, and familiarize the judges with the concept of inspection. It is worth noting that judges and courts that were inspected were very cooperative. This is at the forefront of the achievements of the Inspection Department during the year.

judicial inspection- related issues, including the forms to be used and the methods to carry out the judicial inspection.

2. Activation of judicial inspection during 2007

In 2007, the Supreme Judicial Council adopted a number of procedures that aim at activating the functioning of the Judicial Inspection Department, namely, the appointment of one High Court Judge to follow-up and supervise the functioning of the department, which has been idle for some time.

Inspection can be of three types, namely: periodic inspection that takes place once every two years, and the court shall be informed in sufficient time prior to this inspection, the sudden inspection, and the inspection in response to complaints received.

During 2007, the Judicial Inspection Department implemented a number of regular and sudden inspection visits to a number of West Bank courts including the First Instance and Conciliation Courts of Jenin, Nablus, Qalqilya, Tulkarm, Jericho, and Ramallah, in addition to the inspection of the Appellate Courts in Ramallah. The inspection process included visits to the court and meeting its Chief Judges and judges, examining the cases being reviewed by a judge including the method of managing the case, time management of the case, postponements, conduct of the judge and his/her way of dealing with court clients. The inspection also included interviewing the court administrator, examining the case registrar of the court, examining the extent of the



Part of the workshop held in April 2007 in Ramallah on judicial inspection

administrator's adherence to the applicable laws and regulations, in addition to visiting the various facilities in the court including the Clerks' Office, Notification, and Enforcement of Judgment Departments.

The Judicial Inspection Department participated during the year 2007 in carrying out the practical evaluation for 16 new Conciliation Judges who were promoted to First Instance Judges.

Thirdly, The Council's achievements in judicial inspection

The judicial inspection is considered one of the essential foundations towards upgrading and developing the justice sector and enhancing the judicial independence. One of the responsibilities of judicial inspection is to monitor good judicial performance, unify the functioning methods, and instill judge's self confidence Through making judges believe that the inspection responsibility is not limited in exploring errors and proving the evidence of mistakes, but also guiding and identifying the honest judges and proposing needed promotions and encouragement for those judges. Inspection also contributes in designing and developing an on-going training curriculum for judges and administrators, informing the council of the needs for training sessions and the adequate training topics. In addition, the Council monitors breaches in professional ethics and corruption affecting the reputation of the judiciary in order to correct them. The

inspection of courts is particularly intended to assess the processing of these courts and their various facilities, along with the assessment of personnel conduct including judges and administrators.

1. The judicial inspection in Palestine

Article 42 of the Judicial Authority Law states that "1. A Judicial Inspection Department shall be established and attached to the High Judicial Council. It shall consist of the Chair of the Technical Office and a sufficient number of Judges of the Courts of Appeal or members of the Public Prosecution of similar rank, 2. The High Judicial Council shall set forth regulations for the Inspection Department, indicating its responsibilities, the rules and procedures needed to perform its work, and the elements of the performance evaluation, including the results of training courses, and reasons for reversing, canceling, or amending a judge's rulings 3. Performance shall be evaluated at one of the following grades: "Excellent"; "Very Good"; "Good"; "Average"; and "Below Average"

In compliance with Article 43 of the Judicial Authority Law, which states that: "Judges shall be inspected at least once every two years, except for High Court Judges; the inspection report shall be filed at the High Judicial Council, within a maximum of one month of its completion. Judges shall be notified of all comments or any other document placed in their service files." In addition, Article 44 -46 of the law regulates the appeal against the decision of the Inspection Department, designates the competent entity for receiving the appeals that is the Supreme Judicial Council, and describes the methods of appeal.

In an application of Article 43 / 3 of the above- mentioned law, the Supreme Judicial Council issued a resolution No.4 for 2006 dated 10/ 5/ 2006 which provides for the issuance o the judicial inspection by-laws, and includes detailed provisions for all



through their request or observations on the evaluation forms and questionnaires

- The topics developed and prepared by the Training Committee to be implemented within the continuous training program

C. Program for the qualification of administrators

This program targets the Enforcement Officers, Notary Public Officers, Courts Processors, Chief Clerks and Stenographers as follows:

- Directing activity for each category in compliance with its tasks and responsibilities in the Clerk's Office, and activating the role of the administrators in preparing the case before the court.
- Focusing on the specialization and responsibilities of each category (listed above) to ensure its ability of dealing with the court's Chief Judge.
- Improving the quality of the administrative and organizational performance of the groups targeted in this program to be incorporated within the developmental, technological, and informational requirements.

D. Training of Trainers

The program aims at creating a core of trainers who are capable of following up on the preliminary and continuous training towards institutionalizing the training curriculum and organizing the training process in a stable framework while maintaining flexibility for the development process as needed.

The project includes two phases that might be implemented in parallel:
First phase: procedural process which includes a review of the materials from the previous

training sessions, evaluation of the trainer's role in these trainings, identifying the criteria for selecting a trainer, selection of the trainers, implementation of a plan for training new trainers, and the involvement of the trainers in carrying out joint training seminars. These joint training seminars will include the trainers who participated in previous training sessions and the new trainers. The trainers will also participate in developing training materials and curricula.

Second phase: Implementation of the plan for Training the Trainers (operational phase)

E. Developing training materials

- Within the process of developing a stable and effective system for judicial training, efforts will be directed towards preparing and developing the training curriculum and materials related to the basic training of judges, and will remain under continuous development.

- f. Develop a curriculum that meets the needs of targeted groups in the ongoing training, develop and adopt training curricula that are appropriate for each category of trainees, and develop materials on a continuous basis to provide trainees with needed training on laws, research methodology and interpretation, access to required information and to help them acquire significant skills.
- g. Hold, even a minimum number, of special training courses in English.
- h. Complete the training legal framework, and work with the stakeholders to draft the law, and all necessary related regulations and decrees.
- i. Direct the efforts of donors to comply with the council's agenda regarding the time, space, content and tools of the training, ensure that the training will achieve financial gains, and that its impact will show in the daily work of judges and courts.

6. The SJC work plan for the judicial training during 2008

A. Program for the qualification of new judges

- Focus on the procedures of criminal and civil cases
- Case and trial management
- Basic laws related to the daily work of the judge
- Practical training on case filing to disposition and judgment
- Training for judges through training in moot courts
- Fellowship programs

B. Continuous training programs

Dividing training programs into three categories: activities for the Conciliation and First Instance Judges; activities for the Appellate and High Court Judges; and activities for all other judges. The implementation of the first and second activities will be done by region, the identification of the topics that will be included in the continuous training program will be:

- The Judicial Inspection reports that are submitted to the Chief Justice
- Technical Office of the High Court and the judgments issued in civil and criminal cases
- New laws or legislation
- Various legal and judicial topics that were agreed upon unanimously by all judges



- a. Absence of an integrated legal framework that identifies the type of training needed in Palestine. Do we need continuous or preliminary training, or both? Is this training limited to judges or should it include Public Prosecution members? What type of entity will undertake this training? What is the nature and content of the curriculum, and what are the specifications required from the trainers?
- b. In relation with the above- mentioned point, there is still a gap in the number of qualified trainers, which forces the council to send judges, prosecutors and administrators abroad in order to obtain and receive the needed training, This incurs additional expenses and expenditures, as well as loss of time due to travel. **In this regard, the Supreme Judicial Council prefers holding the training activities inside Palestine; this will save time, money, and allow for the transferring of training experiences.**
- c. Participation of some outside entities in the training without the establishment of prior coordination with the SJC. Some of these entities are qualified while others lack needed qualifications and seek the financial benefits, which ultimately leads to a loss in the efforts and money in this regard. Therefore, the SJC is looking forward to channeling directly the financial funds allocated for judicial training through the executive Authority/ Ministry of Finance (MOF). MOF in return provides and finances the judiciary with its training and non- training needs, this would also assist in maintaining the independence of the judiciary and keeping the judiciary away from any direct financial discussions and negotiations with donors.
- a. Improve the performance of the judge in administrating and managing the hearing trial to assist in achieving the best possible accuracy and completion of work.
- b. Enhance the performance of support administrative entities, and focus on the authorities and responsibilities of the administrators and the Chief Judge.
- c. Create a mechanism of work between the Judicial Inspection Department and the judicial training to assist in acknowledging the continuous training needs.
- d. Enhance the abilities of judges in drafting and issuing the judgments in an appropriate and sound language
- e. Create a team of trainers by encouraging a sufficient number of qualified trainers, or by naming and allocating a number of qualified judges, or by appointing university professors from various fields.

5. Goals and ambitions

During 2008, the Supreme Judicial Council seeks to institutionalize and develop judicial training in the following areas:

in the presence of Issa Abu Sharar, Chief Justice, Prime Minister, Dr. Salam Fayyad, and Dr. Ali Khashan, Minister of Justice in addition to a vast number of judiciary and other leading figures. The institute was equipped and furnished with the assistance of the United States Agency for International Development- USAID

The inauguration of the institute came within the implementation of a work plan that was developed by concerned parties; the plan focused on the establishment of an appropriate venue to serve as a temporary premise for the institute and provision of the necessary equipments and tools.

The institute comprises four training halls that are equipped with the most advanced techniques and equipments needed for modern training, namely: sufficient number of computers and laptops, projectors, server, UPS devices, Routers & Switches devices, devices for wireless network access point, network, printers, fax, and copying machine.

The institute is looking forward to achieving the following objectives:

- a. Qualifying staff to assume responsibilities in judicial and prosecutorial positions.
- b. Increasing the efficiency of judges and personnel serving in the various departments and courts of the SJC and Public Prosecution through the training sessions that the institute is holding for this purpose.
- c. Developing and strengthening research skills.
- c. Encouraging cooperation with Arab and international entities and agencies in the judicial field.

4. Obstacles

During 2007, and as it clearly appears from the above-mentioned activities, a considerable number of training activities in legal and procedural issues were provided and benefited the majority of employees serving in the judicial sector. Specialized training courses that were provided for the newly- appointed judges and prosecution members were conducted in the Jordanian Judicial Institute in Amman and in Ramallah. In addition, SJC representatives and judges participated in many activities that fall within the framework of communication and in connection with the international and regional experiences. However, the SJC is aware that the issue of judicial training is not limited to training courses and workshops to be held from time to time, but it should be an ongoing process that begins at the moment a judge, a prosecution member or an administrator is appointed, and lasts as long as he/ she is filling his/ her position. In addition, training is a progressive process that is not temporary or linked to the availability of funding. Below are outlined the most significant obstacles facing judicial training:



Inauguration of the Palestinian Judicial Institute

Representatives from the Palestinian judiciary participated in this session that was held in Algeria from 07/2007/5/ to 09/ 5 /2007 in the presence of representatives from other Arab judicial institutes and schools. The seminar aimed at improving the teaching of Intellectual Property Law at the level of the judicial institutes and schools in the Arab countries.

C. Participation in the activities of the Arab Center for Legal and Judicial Research that is affiliated with the Arab League

- Representatives from the Judicial Inspection at the Supreme Judicial Council

participated in meetings of the Arabic Inspection Systems; this meeting was held in Beirut from 09 /7 /2007 to 13 /7/ 2007.

Participation in the fifteenth meeting for the deans and directors of judicial institutes, and the heads of judicial training in the Arab countries. This meeting was held at the University of Imam Muhammad bin Saud in Riyadh from 4 /3 /2007 to 8/ 3/ 2007. During the meeting, participants discussed methods of activating the recommendations of the previous meetings, in addition to the accomplishments regarding the questionnaire that was circulated among the Arab colleges and institutes to identify obstacles facing the implementation of these recommendations.

3. Inauguration of the Palestinian Judicial Institute

On 14/ 11 /2007 the inauguration of the Palestinian Judicial Institute took place,

2. Participation and attendance of regional and international conferences and workshops on judiciary

Many judges and representatives of the Supreme Judicial Council participated during the year 2007 in various conferences, workshops, and seminars related to judicial affairs that have been held in different regions of the world, such participation was as follows:

A. Within the implementation of the Euro-Mediterranean project¹³, participation took place in the following activities:

- Within the framework of exchange cooperation and international legal assistance in civil matters, two Palestinian judges participated in training that was held in Seville / Spain from 15/ 1/ 2007 to 18/ 1

¹³ In December 2002, a judicial EUROMED program was launched, this program is funded by MEDA and was organized by the European Commission, and the launching was attended by various officials and experts from the EU countries. The new program presents the new part of the regional program related to the judiciary, police, and immigration that is being implemented by the EC- funded EUROMED Office

/2007 and entitled “foreign judgments and incompatibility among legislation.” It is worth noting that this training was in three sessions that were held within the same framework and topics during 2006.

- Within training in judiciary management, procedures management, and automation, one Prosecution member and several judges participated in workshops that were held on this issue in 2007 as follows:
 - Judicial system, Athens / Greece, from 12/ 2/ 2007 to 15/ 2 /2007 and was attended by one of the Heads of Prosecution.
 - Administration of justice, Istanbul / Turkey, from 16/ 4/ 2007 to -19/ 4/ 2007 and was attended by two judges.
 - Judicial training, Amman / Jordan, was held from 14/ 5/ 2007 to 17/ 5/ 2007 with the participation of two judges.
- Participation in the seminar that was held in Athens / Greece from 12 /11 /2007 to 15 /11 /2007, on “justice and trade affairs” and was attended by two judges.
- Participation in the conference that was held on 17 /12 /2007 in Brussels / Belgium and aimed at discussing the reality and future of the judicial complex network between the European Union countries and the Middle East countries that participated in this program, and formulating recommendations for the judiciary’s future at the international and local levels.

B. Participation in a seminar held by the World Intellectual Property Organization “WIPO” in Algeria, entitled: “Intellectual Property”¹⁴

¹⁴ This seminar was organized by the World Intellectual Property Organization in cooperation with the High School of Judiciary in Algeria



Photo from the workshop on Enforcement Law

f. A workshop on the Enforcement Law¹¹.

This workshop was held on 23/08/2007 in the Best Eastern Hotel and was attended by the court Chief Judges and judges. It focused on the rules and general principles of the Enforcement Law, methods, and procedures of enforcement, distribution of financial amounts resulting from judgments of cases with multiple parties involved, and other related issues.

¹¹ This workshop was implemented in cooperation with the EU-funded Seyada Project

g. A workshop in the city of Al- Bireh for the Enforcement Judges and Officers¹².

This workshop was held on 22/11/2007 at the Crescent Society Hotel in Al-Bireh to discuss the basic principles and provisions of the Enforcement Law, jurisdiction of Enforcement Judge and Officers, methods of enforcing the judgments, and other related topics.

h. Workshop on the misadministration of judiciary and courts administration.

This workshop was held at the premises of the Supreme Judicial Council in Ramallah from 04/12/2007 to 06/12/2007, and was attended by court Chief Judges and Chief Clerks. It focused on identifying the right work methodology to be adopted in the courts, and identifying the roles and responsibilities of Chief Judges and Chief Clerks. The training was provided by the Chief Justice. This training was conducted and organized by the SJC.

¹² This workshop was implemented in cooperation with the EU-funded Seyada Project

Supreme Judicial Council Third Annual Report 2007

- The first training session was held in the city of Ramallah in the period of 17- 19 April 2007, and included 19 members of the Public Prosecution. This training focused on the theoretical side of criminal procedures, particularly in the following topics: ethics, arrest and detention and inspection, collection of evidence, and hearing witnesses and questioning.
- A second training session was held in the city of Ramallah between 10 -12/7/ 2007 at the Best Eastern Hotel and was attended by a number of Prosecution members. This training focused on the practical side of primary investigation procedures, a discussion and analysis of some cases that are currently before the Public Prosecution took place during this training⁹.



Photo from the training that was provided to the new conciliation judges

e. An expanded workshop on judicial inspection¹⁰.

This workshop was held in the Best Eastern Hotel in Ramallah during 12- 14 /4/ 2007 and benefited 81 Conciliation, First Instance, and Appellate Judges. This workshop focused on the importance of judicial inspection in enhancing judicial independence and promoting public trust in the judicial system, in addition to other judicial inspection topics. Training was provided by judges of High and Appellate Courts. In parallel with this workshop, another workshop was held in Gaza.

⁹ This training was carried out in cooperation with the EU- funded Seyada Project

¹⁰ This workshop was carried out in cooperation with the EU- funded Seyada Project



a. Training course was held in Amman for the newly- appointed Conciliation Judges.

This session was held during 27/10-27/11/2007 at the premises of the Jordanian Judicial Institute in Amman / Jordan with the participation of 10 new conciliation judges⁶. The training focused on various topics from the Civil and Commercial Procedure, and the Penal Procedure Laws.

b. Training course for Public Prosecution members in Jordan.

This training was held during 10/ 2 - 8/ 3 /2007 at the premises of the Jordanian Judicial Institute in the city of Amman / Jordan and included 16 Public Prosecution members. This training focused on the following topics:

- Mechanisms of cooperation between prosecution members and police
- The Palestinian Criminal Procedure Law
- Behavior and code of conduct for the profession of Public Prosecution
- Rules of investigations and site visits to the Public Prosecution Offices
- Crime scene and site visits to the criminal labs
- Penalties Law
- Autopsy and forensic medicine: theory and practice⁷

6 This training was funded and implemented in cooperation with the Japanese International Cooperation Agency- JICA. The training session was held in the Jordanian Judicial Institute given the fact that there is a previously signed agreement between JICA and the Jordanian judicial Institute. However, the SJC prefers holding the training locally and per available resources

7 This training was carried out and funded by JICA

c. Complementary training course in the city of Ramallah for new Conciliation Judges⁸.

This session was held in the city of Ramallah during 4 /7- 19/ 9 /2007. Over 12 training meetings were held. This course focused on various legal topics including: Civil and Commercial Procedure Law and Criminal Procedure Law. At the end of the training, a final meeting was held in Best Eastern Hotel in Ramallah on 25 /10 /2007, during which a distribution of certificates for the trainees took place.

d. Two training sessions in the city of Ramallah for Public Prosecution Members on the theoretical and practical aspects of criminal procedures.

8 This training was implemented in cooperation with the EU-funded Seyada Project. This training comes as a part of a series of training sessions that were delivered to SJC employees by the project

in the courts.

2. Improve Public Judicial Services

The Council has begun the process of improving its services provided to the public through upgrading the Ramallah and Nablus Notary Public Departments. Efforts towards upgrading other locations are ongoing. These improved services in terms of location, procedures, and systems, and equipment, have significantly helped to improve the relationship between the public and the judiciary.

Accordingly, the Council will carry out continuous developmental efforts towards improving the Council's facilities and services that are directly related to the public, such as:

Completing the modernization efforts of the Notary Public Departments.

Upgrading the civil enforcement systems (Enforcement Departments).

Second, achievements of the Supreme Judicial Council in judicial training

Continuous and preliminary judicial training is one of the significant tools in improving the judiciary and enhancing its quantitative and qualitative efficiency. Judicial training aims at further qualifying judges to serve on the bench and providing them with the most updated legal concepts, and informing them of legal and judicial developments emerging at the local and international levels. Each new judge needs to have the required knowledge and skills necessary for managing trial hearing sessions, managing and controlling cases, understanding, and explaining the laws, drafting, rationalizing, and issuing judicial decisions. Court employees in general, Chief Clerks, stenographers, and processors in particular need to be aware, and updated with the latest procedures adopted by the courts and judicial departments in order to enable them to carry out their duties and communicate with the judges and litigants in the best manner.

Judicial training activities that were implemented by the Supreme Judicial Council during 2007 can be categorized as follows:

1. Judicial training on various legal topics (training sessions and workshops)

During 2007, the SJC was active in holding a number of training sessions and workshops on various legal topics related to the work of judges, prosecution members, and court administrators, particularly the training related to the Civil and Commercial Procedure Law, Criminal Procedure Law, and the Enforcement Law as follows:



and easily, and communicating with citizens particularly in terms of complaints or grievances and observations arising from daily contact with the courts. The improvement of services provided to the public in their daily interactions with the judiciary is a key issue towards rebuilding the public confidence in this system and strengthening the basis of respect for citizens' rights. Therefore, it is important to:

1. Raise Public Awareness on the Importance of the Judiciary and its Role in Ensuring Rights and Justice

Some of the appropriate mechanisms are:

- a. Enabling citizens to access needed judicial information.
- b. Carrying out public awareness campaigns that address governmental institutions, Civil Society Organizations, and the public and provide information on the judiciary in a simple way to support the efforts of strengthening a timely and transparent litigation process.
- c. Strengthening the relationship and channels of communication between the media and civil society organizations, given the importance of dialogue in supporting policy formulation, development, and implementation of reform policies of the judicial system, and promoting awareness among citizens on the importance of supporting the development of the judiciary.
- d. Developing the methods of publication and dissemination of judicial information through publicizing judicial decisions through traditional or automated dissemination to ensure regular communication between the judiciary and the public.

The formulation of the basis for deriving legal principles and decisions that are approved

by the High Court and publicizing them by the Council will assist in improving the quality of judgments and decisions issued. It will also assist the judges at the first level courts in avoiding the repetition of the same mistakes committed during the consideration and judgment of the cases, which will reduce the number of cases brought to appeal for the same reasons and will at the same time enrich the legal thinking of the judges, lawyers, and judiciary employees who serve in this profession.

The Council will create and encourage the Technical Office to conduct scientific research and studies by:

- a. Providing the office with needed qualified staff.
- b. Issuing periodic judicial opinions that contain judicial judgments and principles.
- c. Establishing a central automated judicial database that contains the various judicial judgments and rulings

- b. Provide the needed qualified staff.
- c. Work on establishing a modern advanced legal library.
- d. Establish a Center for Strategic Judicial Studies.

6. Automating Courts and Managing Case Files

The Council will direct efforts towards automating procedures and managing case litigation. In this context, the first phase of automation was completed through the development of the first version of “Mizan” software for managing and registering case files. However, efforts are still ongoing towards upgrading this version of software to be able to function on the courts’ electronic network, which will be improved to connect the various courts with each other electronically. Many financial and administrative processes and functions will also be automated. The most significant activities to be implemented are:

- a. Complete the electronic connection of the various courts with each other.
- b. Control and follow up on the attendance of employees electronically.
- c. Develop and install the new updated version of “Mizan” case management software.

7. Creating an Adequate Litigation Environment

Management of the court buildings and the various departments included within the courts is a significant challenge in improving the functioning of the judiciary both quantitatively and qualitatively. Facilities represent a key manifestation of justice in terms of structure, accessibility, size, comfort, and security. We will be working to:

- a. Assess the status of the current buildings and their needs
- b. Develop plans for expanding and developing the existing buildings
- c. Establish and rent new courts to meet the needs identified by the assessment

Objective 4. Protect Human Rights and Freedom

Educating citizens with respect to the role of the Judiciary Authority and its responsibilities in the litigation process contributes significantly to increased public awareness on the importance of the judicial system in protecting rights and achieving justice. It will also help support efforts to preserve the independence of judiciary, legal rights, litigation rights, and the rights of citizens and their fundamental freedoms

In addition to raising awareness through outreach campaigns, efforts will include adding additional mechanisms that enhance communication between the public and judiciary, enabling the citizens to obtain needed information smoothly



judiciary's budget; identify the logistical needs of the courts; improve and administer human resources, financial, and administrative affairs; and regulate case management. Some of the necessary activities for achieving these objectives are:

- a. Modernize the financial and administrative systems of the judiciary, and identify its developmental requirements.
- b. Develop an organizational structure for the Court Administration Department.
- c. Appoint a Director of the Court Administration Department.
- d. Develop needed legal regulations to organize the work and function of the Court Administration Department.

4. Supporting and strengthening strategic planning at the Supreme Judicial Council

Strategic planning is a real necessity in the Supreme Judicial Council since it is the main tool for the development and modernization process in the judiciary. Accordingly, the Council will:

- a. Activate the Planning Unit and Project Management Department, and provide the department with the needed resources.
- b. Create the judiciary's developmental plans.
- c. Design the projects that are needed to implement the judiciary plans, and follow up on the implementation of these plans.
- d. Monitor and evaluate the performance of the projects.

5. Developing and establishing a Judicial Information Center

One of the key ways to improve the judicial system is to provide its personnel with access to needed information in a timely manner. In this context, judges must possess sufficient knowledge and expertise in various fields, which implicates the need for a centralized legal reference source that provides needed information and resources both for judges and for others in the legal community to obtain judicial information in the appropriate shape and vision as seen by the judicial institutions. A central judicial information center will be developed to provide needed information in printed and/or electronic form.

The proposed information center impacts the development of skills and improved levels of performance and services. Towards achieving this, the Council will:

- a. Create the technical office at the Council to produce legal judgments electronically and in hard copy and conduct legal research.

judicial system that is capable of carrying out its required responsibilities in an effective manner and achieving the goals which are based on improving the quality of judicial services provided to the public. Performance will be improved by:

- a. Reviewing the compatibility of the current structure, comparing it with the current and future status, and developing needed recommendations.
- b. Redistributing the available staff in accordance with the vision of structural development.
- c. Filling vacant positions and appointing new staff based on vacancies.
- d. Creating a system of staff incentives.

2. Forming the General Secretariat of the Supreme Judicial Council

The General Secretariat provides the Council with needed logistical support in terms of sending invitations and preparing for the Council's meetings, and following up on the recommendations of the meetings.

It also follows up on judges' affairs and files. It is anticipated that the department will expand to include an advanced developed Secretariat General to support and follow-up on the functions of the Council and a specialized unit that follows up on the judges' affairs. In this context, the Council must work to:

- a. Provide needed qualified staff.
- b. Review legal framework regulating the functions of the Secretariat.
- c. Establish a special office in the Chief Justice's Office.
- d. Encourage a sufficient number of competent specialized advisers to serve Chief Justice's office

3. Establishing a Court Administration Department

The separation between administrative and technical work is one of the most significant means to ensure the success of both activities equally and enable the judiciary to administer justice. Burdening the judicial cadre in many administrative and daily tasks leads to weakness in technical implementation. Therefore, the Council will work on establishing a Court Administration Department that falls under the Council's direction and aims at facilitating the courts' financial and administrative issues.

The Court Administration Department is the first and most important department in the judicial system since it monitors proper financial and administrative procedures in the judicial system and its various departments. The Department is headed by a judge and includes a Deputy Director who is also a judge, the General Director of Administrative and Financial Affairs, and the Director of the IT Department. This department will develop annual plans; identify needs for implementation; develop the



- a. Reviewing judiciary-related legislations which will result in a set of amendments and proposed bills. Specific legislation to be reviewed includes:
 - The Commercial and Civil Procedures Law to simplify the procedures, develop and activate judicial notifications, and strengthen the role of the judge in controlling the case proceedings and accelerating the disposition of cases.
 - The Formulation of Regular Courts Law to eliminate three-judge panels that are currently operational in the First Instance Courts for civil cases.
 - The Criminal Procedures Law.
 - The Evidence Law, in addition to another package of legislation related to accelerating case processing.
- b. Preparing and reviewing a series of regulations (by-laws) related to the improved functioning of the newly-established courts and departments.

Objective 3. Empowering the Judiciary to Develop Its Capacities and Improve Its Services Under the Law

The goal of empowering the judiciary is primarily based on developing the administrative and financial functions in parallel with the technical development of this system, since proper sound management is considered to be a major factor for the success of the judiciary in its mission, strengthening the foundations of accountability and transparency.

Although the judiciary must focus on the case which is the main element in the litigation process, proper court administration is one of the most significant issues facing the judiciary. This issue requires the establishment of a special Court Administration

Department that focuses on separating administrative functions from judicial actions. This will allow the judiciary to focus on technical issues without getting involved in administrative and management concerns that are burdening the system and reducing its efficiency.

In addition, strengthening strategic planning within the judiciary will assist in improving its performance. The planning unit will be responsible for periodic review and evaluation of current activities to identify weaknesses and make recommendations. Finally, there is a need to improve court facilities in terms of equipment, buildings, improving public services, and continuing the automation of court procedures. In order to achieve these objectives, the Council plans on:

1. Adopting an Integrated and Appropriate Organizational Structure for the Judiciary

The adoption of an integrated and proper organizational structure aims at ensuring the development of a structure for the

and neutrality of the judiciary can only be achieved through an efficient inspection system provided with the needed equipment and staffing, in addition to a special system that aims at achieving accountability and oversight of judicial performance to ensure a fair litigation process in the courts.

Therefore, the Council is directing efforts towards reviewing the Judiciary Law and inserting needed new amendments such as:

- a. Creating the Judicial Inspection Department and providing it with the needed staff and equipment.
- b. Reforming the Disciplinary Council.
- c. Drafting a special program and implementation plan for judicial inspection in Palestinian courts, and monitoring its implementation.
- d. Improving the skills of personnel serving in the Judicial Inspection Department through the provision

of needed expertise and training.

- e. Establishing a special committee for developing the Code of Judicial Conduct.

4. Establishing a Special Quality Assurance Unit at the Court Administration Department

Upgrading human resource capacities and performance quality requires the establishment of a unit specialized in supervising and measuring the quality of performance to ensure the proper implementation of work proceedings and procedures within the courts and service delivery to the public. This process aims at ensuring the compatibility of procedures with the requirements of applicable work procedures, regulations, and directives, as well as evaluating the performance of court administrators towards developing performance standards, upgrading quality and efficiency, and submitting needed developmental recommendations. To achieve this goal, it is important to work on:

- a. Developing and designing the unit's processes and procedures.
- b. Providing the unit with needed qualified staff and resources.
- c. Developing regulations for the unit's work.

5. Reviewing a Package of Judiciary-Related Legislation

The various laws and regulatory by-laws will be reviewed in terms of their coherence and to identify any weaknesses and contradictions within the legislation and policies contained therein. The legislation will be assessed with respect to its effectiveness in improving the performance of the judiciary and achieving a fair, just, and equitable trial. To that end we must work on:



when transferring case files from one court to another.

- h. Establish a **special system for filing and organizing** case documents and attachments.
- i. Work with related stakeholders on developing and improving the specialized municipal and traffic courts, and direct efforts towards:
 - Identifying human resources and other needs of the courts
 - Increasing the number of judges to review these cases
 - Reviewing the legal framework that organizes the work processing of these courts to suit and meet the jurisdiction

2. Upgrading the Skills and Capacities of Judges and Administrators

The development and upgrading of the judiciary is not complete without focusing on all the human resources who are implementing the various activities of the judiciary. The judges are the main elements of judicial work, since they review and judge cases in accordance with applicable laws and regulations and develop the judicial judgments, which are considered to be the absolute abstract of judicial work as a whole and an indicator of prevailing justice trends for litigants.

Given the nature of judicial work in terms of the need for accuracy and sensitivity, efforts should continue to be made to provide the sufficient number of judges, improve their skills, and enhance their knowledge. They should have increased access to information and resources to improve analytical skills, logic, and legal knowledge to provide practical solutions to disputes.

This requires upgrading the skills of other individuals and administrators serving in the judiciary through the provision of needed legal knowledge and skills to achieve proper and sound case management.

Therefore, the Council will work on:

- a. Designing training programs for each personnel category based on a needs assessment. The needs assessment will produce a training plan to improve the performance of each category of judiciary personnel.
- b. Coordinating the efforts of judicial training between the Supreme Judicial Council and the Palestinian Judicial Institute in terms of designing and implementing training seminars that are developed in accordance with plans and timetables.

3. Strengthening Accountability and Oversight Systems

Increasing the effectiveness, integrity,

slow litigation process while disposing the cases, but also to other reasons that will be identified and addressed.

- b. Develop appropriate solutions to speed up the litigation of cases and prevent future accumulation of cases. These solutions may include developing a **unified case management system** and creating a department that assists in establishing and enhancing the concept of case management. The department will seek to minimize the administrative and judicial procedures that may delay decision making, such as where a competent judge must postpone a trial several times until the various needed documents and

procedures are completed⁵. There is an important concept at the core of case management based primarily on the early control and intervention in case procedures with the aim of directing the case. Involved parties, including legal representatives and court personnel, are guided towards completing the required procedures within a designated timeframe to dispose the case and prevent the backlog of cases to the extent possible.

- c. **Modernize and developing the Notifications Department** and related services considering that judicial notifications play a major role case delay. The current notification system lacks modern methods of notification and requires improvement.
- d. **Increase the number of judges** assigned in accordance with the requirements and burdens of cases in each court.
- e. **Reconsider the system of three-judge panels** used in civil cases before First Instance Courts and remove the court's competence as an appellate court.
- f. Study the possibility of specialization in adjudicating cases, particularly in traffic cases.
- g. Provide a **safe and secure transfer of documents for cases** under review, particularly

⁵ Case management is based on four major elements, which are:

- a. Early judicial intervention, which involves setting definite timing for each procedure of the case, monitoring these procedures, and warning in cases of non-compliance with the sequences.
- b. Continuous judicial control in terms of setting specific timing for the incoming procedures, monitoring them, and identifying the consequences resulting from non-compliance, in addition to developing a short-term schedule which means scheduling subsequent actions within the scope of urgency and necessity, or as procedures of a stage are monitored.
- c. Assistance to the parties to submit their required evidence before proceeding with the litigation.
- d. Setting realistic time periods for the completion of the procedures when scheduling different procedures and assessing the time needed to complete the required actions and procedures.



- Focus on improving the language skills of law students
 - Encourage the top tier and honor graduates in secondary and law schools to enter the legal profession and then the judicial bench
- e. Civil society organizations working in the field of human rights, and official and non-official public news organizations

Objective 2. Ensure a Fair Trial

Proper and sound reform policies, which aim at enabling the public to achieve justice, are mainly based on strengthening and empowering the judiciary through:

1. Improving Case Management and Reducing Delay

Achieving justice in a reasonable time and without delay is considered to be a fundamental objective that each judicial system seeks to achieve to enhance citizens' confidence in their national judicial system and pursuant to the principle that "delayed justice is a denial of justice."

Those familiar with the Palestinian courts realize the extent of the backlog of civil and criminal cases and files. In large part, the overload is due to factors such as weakness in the judicial cadre; improper application of procedures, especially judicial notifications; a decrease in the efficiency of the Public Prosecutors; and a weakness in the litigants or their representatives. The backlog problem is further exacerbated by the burden on the judiciary of thousands of traffic cases that consume inordinate time and effort and the communication challenges among Palestinian cities resulting from the occupation.

The Council is directing its efforts towards improving the case management systems in the courts to incorporate recent updates and newly adopted mechanisms of

implementation. The Council is also introducing the concept of identifying needed documents and evidence in judicial performance as a main tool for follow-up work and is working to minimize litigation procedures as possible.

The reduction of judicial backlog requires a focus on the idea of establishing a specialized judiciary in terms of developing specialized courts to review and adjudicate specific types of cases such as those related to traffic violations, labor issues, and irregularities and breaches of municipal systems. Therefore, the Council will work to complete the following activities:

- a. Complete a study of the current reality of **judicial case backlog** to identify the reasons behind the accumulation and backlog of civil and criminal cases and a study of pending cases including recommendations to reduce backlog. The studies will take into consideration the fact that accumulation of cases is not necessarily attributable only to the

the judiciary as much as possible. The implementation of this vision requires working towards the four objectives outlined below:

Objective 1. Organize and Develop Complementary Relations with other Justice Sector Institutions

The Supreme Judicial Council is directing particular attention to cooperation with other justice sector institutions through identifying projects and joint plans with the Supreme Judicial Council and the Office of Attorney General in regards to creating an appropriate environment for litigation. This will be accomplished through establishing, upgrading, and automating the courts and Public Prosecution. Additional key components include consultative and coordination meetings with inter-related institutions aimed at enhancing relationships and exchanging experiences and information, and efforts to accelerate the litigation process and improve the quality of services. Finally, we recognize the importance of cooperation

with the Bar Association as an essential partner in the development of judicial work and with human rights institutions to provide them with ongoing updates and reports. Key activities are described below.

1. Activating the Supreme Judicial Council and convening its meetings to ensure the proper administration of justice. This requires:

- a. Identify the legal basis for establishing the Supreme Judicial Council and review the Council's required quorum rules to ensure that it convenes periodically.
- b. Ensure the non-politicization of the Council through restricting its membership to judiciary only.
- c. Introduce necessary amendments to the Judiciary Law that create judicial values.

2. Reaching understandings with the related institutions without creating any inconsistency with respect to the philosophy of judicial independence so as to determine the basis for work and communication with each of the following groups:

- a. Executive Authority (the Ministry of Justice, Ministry of Labor, Office of Attorney General, Ministry of Local Government, Ministry of Social Affairs, etc.)
- b. Legislative Authority
- c. Bar Association
- d. Palestinian law schools to develop programs that aim at training future judges, including:
 - Develop qualifying curriculums to be adopted for the preparation of law students



6. The Judiciary is provided with an efficient Media and Outreach Department that aims at enhancing the relationship between the judiciary and the media and the judiciary and the public.
7. The Judiciary is strong and ensures the proper performance of judicial personnel, protects their independence, and preserves their dignity and personal safety.
8. All Palestinian courts and their departments are appropriately automated and provided with a cohesive package of needed programs that are subjected to high standards of accuracy and efficiency. One of the major characteristics of these courts is the linking of all the Palestinian courts to each other and to the Supreme Judicial Council, through a central secure and maintainable database.

As part of our efforts to bring this vision to reality, a strategy was recently formulated that includes the significant policies and measurements for developing the judiciary in terms of enhancing judicial independence, promoting integrity, upgrading professional skills, and improving the institutional capacities of the judiciary.

The 2008 -2010 Judiciary Development Plan was developed along modern standards, and in reliance on best international practices to guarantee sustainability and institutionalization. Alongside efforts to reform the judiciary and upgrade its capacities, enhance its role in supporting civil society organizations, and create a proper environment that encourages investment and economic development, we have emphasized key issues (pillars) that are of significant importance in the development process. These are:

- **First, organize and develop complementary relationships with the executive and legislative branches**

- **Second, ensure fair and just trials**
- **Third, strengthen, support, and empower the institution of the judiciary**
- **Fourth, protect citizen's rights and fundamental freedoms.**

The Judiciary Development Plan was based on the above-mentioned four pillars, and included a number of major and subsidiary activities which are designed to ensure the fulfillment of the related strategic objectives. Below is a presentation of the plan.

2008- 2010 Judiciary Development Plan

The strategic vision of the Judiciary Development Plan is focused on achieving legal stability in Palestine and strengthening the rule of law and preserving the freedoms and fundamental rights of citizens by ensuring a fair trial while maintaining the independence and impartiality of

its services, and enabling the judiciary to carry out its duties and responsibilities, we must direct efforts towards promoting and strengthening the judiciary and increasing public confidence in the formal judicial system.

Talk of national reform cannot be launched and succeed without making a number of crucial decisions related to the Palestinian judiciary. Hence, the current judicial leadership has taken the responsibility to invest maximum efforts towards developing the judiciary, upgrading the capacities of the courts, and facilitating public access to justice.

A fair, effective, independent, and impartial judiciary cannot be achieved without leveraging all efforts, each according to its position and relative competency, to develop studies, strategies, future plans, and implementation mechanisms for judicial and administrative reform. Through this means it will be possible to establish a cohesive judicial system that suits this

era and is also capable of keeping relative pace with the enormous information technology revolution. Therefore, we have formed our strategic vision for the development of the judiciary, as presented in the following pages.

Our vision of the judiciary during the next THREE years (2008 -2010):

1. A fair and independent judiciary that enhances the concept of judicial independence both financially and administratively. A judiciary that is developed and empowered to be an independent, equal, and one of three independent authorities, including the judicial, legislative, and executive branches, and carries out its responsibilities according to the principles of democracy, transparency, and integrity, avoiding favoritism and other external factors.
2. A fair judiciary that respects human rights, safeguards human dignity, and guarantees fundamental freedoms.
3. A fair judiciary that secures justice for all classes of society without discrimination (individuals, institutions, local and international companies) to enhance public confidence and encourage the public to turn to the courts for fair judgments that can be implemented without any compromises.
4. Palestinian courts which operate efficiently and with the maximum transparency, and that are empowered with sufficient qualified human resources to carry out their duties and responsibilities in a fair and timely manner.
5. A judiciary which operates within a cohesive institutional structure with its various departments and courts functioning under an integrated system of policies and procedures that aims at developing and improving teamwork.



responsibilities in a sustainable, and not random manner.

Below is the full presentation of the judiciary strategic planning for the years 2008-2010 which is adopted and under implementation by the Supreme Judicial Council.

Strategy for Developing the Palestinian Judiciary: The Judiciary as the Gate to Reform

Preface

Almighty God says in the holy Quran: "O beloved! (Prophet) undoubtedly, we have sent down to you the Book with truth that you may judge amongst people as you are shown by Allah. And quarrel not from the side of deceivers," "Then O beloved! By your Lord, they shall not be Muslims until they make you judge in all disputes among themselves, then they find not any impediment in their hearts concerning whatever you decide, and accept from the eve of their hearts". God also said, "So judge you between them according to what Allah has sent down and O listener! Do not follow their desires leaving the truth that has come to you," and "When you judge amongst people, judge with justice."

Justice is the basis of governing, and it is a fundamental pillar for establishing security and stability, and inspiring confidence and tranquility in society. It is also a guarantee for progress, development, and prosperity, and a key proven tool to create the appropriate environment to attract and protect investments, move the wheel of progress on the economic and social levels, and protect political legitimacy.

One of the most significant challenges facing people in the process of liberalization in general, and after long periods of conflict with an occupying power, in particular,

is how to return to an organized civilian life governed by the normal controls and standards guided by legislation and the judiciary. In such societies, we find that the use of alternative (Extra-judicial) means of informal dispute resolution at a local level is one of the methods that are recognized and supported socially. However, it is worth noting that the local community leadership that practices this role and defends it, not only substitutes the role of the judiciary in terms of achieving justice, but also diverts the judiciary from its role and responsibilities of administering justice among the people. This practice also violates the principle of separation of powers, which confers the authority to adjudicate disputes to the judiciary with the underlying assumption that the judiciary is the most efficient and capable arbiters for issuing fair, stable, and precise judicial rulings.

To achieve the needed transformation and transition to returning justice to its appropriate path, empowering citizens' access to the judiciary and making use of

the absence of any forgery and recurring sales.

- b. Control the judicial guarantees of the cashiers.
- c. Monitor the filing of cases to the Clerk's Office and enlisting the documents and annexes of the cases.
- d. Adhering to the regulations and procedures adopted in the reports of performance
- e. Organizing the supply orders in line with the law, carrying out an inventory to list the furniture and properties of each court, and maintaining these properties.

5. Measures for the protection of human rights and citizens, through:

Activating the control and monitoring of the rehabilitation and reform centers (prisons) and the places of detention, and carrying out periodic inspectional visits, and taking legal decisions to address any

errors or violations as needed.

Monitoring regular courts practice and control the work of Public Prosecution in terms of the petitions and criminal cases referred to the courts

Prohibiting the omission of criminal cases and returning the entire criminal cases that were previously omitted (temporarily) to the registrar of pending cases and processing these cases in compliance with applicable laws.

Prevent members of the security forces from entering the premises of the courts while carrying their weapons.

In addition to the above- mentioned achievements, the Council worked in various areas during 2007, that can be clearly illustrated in the strategic planning, judicial training, judicial inspection, the Technical Office, the automation of the Council and court work, and the disposition of cases and processing the public applications, which will be described below in more detail.

First, Strategic Planning

SJC's efforts towards institutionalizing its various works, departments and courts has begun by issuing needed regulations and by-laws for the Judicial Authority Law, developing the Council's organizational structure and job descriptions for its various departments. The Supreme Judicial Council focused recently on the development of strategic planning for the Judiciary immediate, mid and long- term. The strategic planning that the Council is working on is being carried out in parallel and is consistent with the National Strategic Plan for the Palestinian Authority. This will contribute to addressing the challenges facing the judiciary in a fundamental and radical manner, identifying areas of development at various levels, and facilitating the identification of



Chapter IV

The Supreme Judicial Council's Achievements During 2007 in the various fields.

During 2007, the Supreme Judicial Council, from the temporary premises of the High Court in Ramallah and via the videoconferencing system, was capable of convening 9 official meetings with its Gaza members, during which the Council discussed a number of important issues, and made several significant decisions that can be categorized as follows:

- 1. Decisions regarding distribution of First Instance and Conciliation Judges in the courts for the judicial year 2007- 2008, judicial rotation, and the elimination of duplicate work from most conciliation judges.**
- 2. Carrying out a series of measures to solve the judicial backlog in most courts by:**
 - a. Controlling the attendance of judges and ensuring their availability in the courts during the official working hours, and ensuring that judges do not leave the court without official permission from the court's Chief Judge.
 - b. Monitoring the various types of leave including annual, sick, and urgent leaves in order to ensure that the work of the courts is not disrupted or jeopardized.
 - c. Compensating overtime working hours through leave time.
 - d. Organizing judges' education in universities.
 - e. Establishing rules related to the scheduling of hearing sessions and rules for case

delays.

- e. Monitoring the referral of cases to the office of clerks, monitoring the copying of cases files, and regulating the relationship between the Chief Clerk and the judge.

3. Measures aimed at improving the quality of judicial decisions and ensuring their integrity and compatibility with the laws through:

- a. Organizing the court's work while reviewing the petitions related to releases.
- b. Ensuring the safe and secured transformation of cases when amending the referral and delivering mail.

4. Measures to ensure transparency and good governance, through:

- a. Imposing strict control over organizing the power of attorneys, along with the signatures of the Notary Public Officer to ensure



Chapter IV
The Supreme Judicial Council's
Achievements During 2007
ACHIEVEMENTS DURING 2007
THE SUPREME JUDICIAL COUNCIL'S
CHAPTER IV

municipal cases of the governorate.

**Fifth, Office Equipment, Stationery,
and Means of Communication and
Transportation**

The Supreme Judicial Council, its various departments and courts have access to appropriate stationery; they also have access to communication tools and equipment including telephones, faxes, and internet. The Council has its own stores that carry various stationery and furniture needed by the courts.

The Supreme Judicial Council has one car in the West Bank, and used to have three cars in the Gaza Strip before the Hamas movement in October 2007 confiscated them.



According to the Article 33 of the Regular Courts Formation Law, the High Court of Justice is competent and specializes in reviewing the following: " 1.Challenges related to elections, 2. Requests presented by interested parties for the cancellation of final administrative regulations, and decrees related to persons or assets of public persons, including professional syndicates, 3. Applications in the nature of motions opposing imprisonment, which entail the issuance of orders to release persons who are illegally, detained, 4. Disputes related to public employees with respect to appointments, promotions, raises, salaries, transfers, retirement, disciplinary measures, layoffs, dismissal and all matters related to personnel affairs, 5.The refusal or abstention by the administrative authority to take any decision it is expected to take pursuant to the provisions of laws or regulations in force, 6. All administrative disputes, 7.Matters which are not court cases or trials but merely injunctions or summons outside the jurisdiction of any court and which must be adjudicated in the interest of justice, and 8.Any other matter raised before it pursuant to the provisions of law."

Appeals and challenges submitted before the High Court of Justice by individuals or agencies should be related to one or more of the following reasons: "1 – jurisdiction, 2 - a fault in the implementation of rules identified by the laws, 3 - Violation of laws or regulations or a mistake in their application or construction, and 4 - Abuse or deviation in the use of power as set out in the laws."

Fourth, Specialized Regular Courts

Article 28 of the Income Tax Law No. 17 for 2005 states, that: 1. A special court so called Income Tax Appellate Court that falls under the supervision of the Judicial Authority and is convened under the chairmanship of a judge with a rank that is not less than a High Court of Justice judge, and with the membership of two judges who are Appellate Judges or higher, knowing that all judges are subject to the rules and regulations applied

to the regular judges, the court assumes its responsibilities starting from the date it is appointed by the Chief Justice- President of the Supreme Judicial Council. 2. The Income Tax Appellate Court specializes in reviewing the appeals submitted to challenge decisions of evaluation and assessment, and in reviewing assessments that are subject to appeal in line with the provisions of this law.

In addition, there is a Municipal Court in each Conciliation Court. During 2007, the Supreme Judicial Council seconded three Conciliation Judges to review the municipal cases, and nominated another five conciliation judges to serve as municipal judges in addition to their work. The current number of conciliation judges does not allow seconding municipal judges on a full- time basis to cover all the municipal courts. However for 2008, the SJC is assessing the possibility of nominating one conciliation judge to serve as a full time municipal judge in the center of each governorate who will be responsible for reviewing the entire

jurisdiction, location, convening of the High Court. They determine the Technical Office responsibilities, organization, and division of High Court work, Cassation Court including its panel composition and jurisdiction, procedures of appeal, panel of the High Court of Justice and its jurisdictions, and the reasons for appeal before it.

In compliance with Articles 23 -25 of the Regular Courts Formation Law, the High Court comprises of the Cassation Court and the High Court of Justice. The High Court is comprised of one Chief Judge, one or more Deputy Chief Judges and an adequate number of judges. The permanent location of the court shall be in Jerusalem, and it shall convene temporarily in Gaza City and Ramallah as necessity dictates. The High Court convenes with the attendance of at least two thirds of its members, by request from its Chief Judge or one of its circuits/ departments in the following cases:

1. To reverse a legal principle previously

established by the court or to remove a contradiction between previous principles.

2. If the case brought before the court revolves around a new or complex legal point or involves a point of particular importance.

In compliance with Article 28 of the Courts Formation Law, the Chief Justice is responsible for administrating and managing the work of the High Court and dividing it into circuits and departments.

1) Cassation Court

Article 30 of the Regular Courts Formation Law identifies the jurisdiction of the Cassation Court as follows: "The Court of Cassation exercises jurisdiction over 1. Challenges rose from Courts of Appeal in felony and civil cases and personal status matters for non-Muslims, 2. Challenges rose to First Instance Courts in their appellate capacity, 3. Matters related to changing the terms of reference of a case, and 4. Any claims raised by virtue of other laws." According to Article 29 of the Regular Courts Formation Law, the Court of Cassation is convened under the presidency of the Chief Judge of the High Court and four judges. The most senior judge replaces the Chief Judge in case of his absence.

2) The High Court of Justice

In accordance with Article 32 of the Regular Courts Formation Law, the High Court of Justice: "The High Court of Justice convenes under the presidency of the President of the Supreme Court (High Court) and at least two judges. In the absence of the president, the court is presided over by the most senior vice-president, then by the most senior judge on the panel of judges."



B. Jurisdiction of First Instance Courts in Criminal Cases

Article 168 of the Penal Procedures Law identifies the jurisdiction of First Instance Courts concerning criminal cases. It states that: 1- The courts of first instance are seized of all felonies as well as all misdemeanors concurrent therewith and referred to them by means of a charging instrument, 2- If one act constitutes several crimes, or if several crimes are committed with one object and are so connected as to be indivisible, and one of those crimes comes under the jurisdiction of the First Instance Court such court shall be competent to review them all.”

In addition, Article 323 of the Criminal Procedure Law includes provisions related to appeal of judgments, the article stipulates that “the parties may appeal judgments rendered or deemed to have been rendered in their presence in penal actions as follows... If rendered by the courts of first instance in their capacity as courts of original jurisdiction, they are appealed before the Court of Appeal.”

Second: Appellate Courts/ Courts of Appeal

Article 11 of the Judicial Authority Law No. 1 for 2002 states: “1. The Courts of Appeal shall be established in Jerusalem, Ramallah, and Gaza. 2. Each Court of Appeal shall consist of a President and a sufficient number of Judges.” Formation of courts was in accordance with the law as there are (3) Appellate Courts in the West Bank and Gaza Strip, which are: Ramallah Appellate Court, Jerusalem Appellate Court⁴, and Gaza Appellate Court. However, additional details and information on the Appellate Courts are included in the provisions 18- 22 of the Regular Courts Formation Law No.5 for 2001.

4 Temporary, this court convenes in Ramallah

In compliance with the Regular Courts Formation Law, the Appellate Courts are composed of a Chief Judge and an adequate number of judges. Sessions of the Appellate Court are convened by three judges headed by the most senior judge to hear the civil and criminal cases appealed before them, and the Supreme Judicial Council organizes the work of the Courts of Appeal and divides these courts into specialized departments.

Third: High Courts/ Supreme Court

According to Article 8 of the Judicial Authority Law No. 1 for 2002 regarding the formation of the High Court, states that “1. The High Court shall be comprised of a President, one or more Vice-Presidents and a sufficient number of judges, 2. The permanent seat (location) of the High Court shall be in Jerusalem. The court shall convene temporarily in Gaza and in Ramallah cities, according to the situation.” Articles 23- 43 of the Regular Courts Formulation Law include similar provisions related to the formulation,

of leased premises, servitudes, disputes relating to adverse possession, disputes relating to usufruct in the property, delimitation and rectification of boundaries, actions of replevin, usufruct of common areas and their maintenance in multiple-story buildings, actions and claims which other laws place under the jurisdiction of the conciliation courts.

- Article 201 of the Commercial and Civil Procedure Law states: "Judgments and decisions rendered by the conciliation court shall be appealed before the court of first instance, within the circuit of which it lies, in its appellate capacity."

B. Jurisdiction of Conciliation Courts in Criminal Cases

Article 167 of the Criminal Procedure Law No. 3 for 2001 clarifies the criminal jurisdiction of the Conciliation Courts, where it states: The conciliation courts are seized of all contraventions and misdemeanors coming under the scope of their jurisdiction, save as otherwise prescribed by law." In addition to Article

323 of the Criminal Procedure Law stipulates: "1.) the parties may appeal judgments rendered or deemed to have been rendered in their presence in penal actions as follows: a) if rendered by the conciliation courts, they are appealed before the courts of First Instance in their appellate capacity. 2.) If rendered by the courts of First Instance in their capacity as courts of original jurisdiction, they are appealed before the Courts of Appeal. 2.) Judgments and decisions which are subject to appeal under the provisions of any other law are appealed in accordance with the procedures prescribed in the present law."

2) First Instance Courts

In accordance with Article 12 of the Judicial Authority Law No. 1 for 2002: "1- The seats of Courts of First Instance shall be in the centers of the governorates. 2- Each Court of First Instance shall be comprised of a President and a sufficient number of Judges, 3- Courts of First Instance may convene in any place outside their local jurisdiction whenever necessary, pursuant to a decision issued by the President of the High Court to make such a change. In addition, Articles (12- 17) of the Regular Courts Formation Law deal with the regulation of the same subject in more details.

A. Jurisdiction of First Instance Courts in Civil Cases

Article 41 of the Civil and Commercial Procedures Law No.2 for 2001 states that: "1- The court of First Instance shall exercise plenary jurisdiction over all actions and claims not falling within the scope of jurisdiction of the conciliation court. 2- The First Instance Court shall exercise its appellate prerogatives in the cases set forth in this Law." In addition, Article 201 of the Civil and Commercial Trial Procedures Law which states that: "Judgments and decisions rendered by the Conciliation Court shall be appealed before the First Instance Court within the circuit of which it lies, in its appellate capacity."



Chapter III

Court levels and jurisdiction

In their composition and jurisdiction, Palestinian courts depend on the following laws: the Palestinian Basic Law – sixth chapter related to the judiciary, Regular Courts Formation Law No.5 2001, Civil and Commercial Procedures Law No.2 2001, Criminal Procedure Law No.3 for 2001. The above-mentioned laws state in detail all the provisions related to the establishment, composition and jurisdiction of the courts, operating rules, processing mechanisms, challenging judgments procedure, and enforcement and implementation of the court judgments.

This chapter describes the Palestinian courts in terms of their composition, and jurisdiction.

First, first level courts

Palestinian Courts of the first level include Conciliation and First Instance Courts.

1) Conciliation Courts

Article 13 of the Judicial Authority Law No.1 for 2002 states: "1. within the circuit of each Court of First Instance, one or more Conciliation Court, as necessary, shall be established. The Minister of Justice shall issue a decision specifying their respective seats and jurisdictional circuits. 2. Conciliation Courts may convene in any place within their jurisdictional circuit, whenever necessary, pursuant to a decision issued by the President of the Court of First Instance." In addition, Articles (811-) of the Regular Courts Formation Law No.5 for 2001 include provisions related to the composition and jurisdiction of Conciliation Courts in more details.

A. Jurisdiction of Conciliation Courts in civil cases

- Article 39 of the Civil and Commercial Procedures Law No.2 for 2001 specifies the jurisdiction of Conciliation Courts in civil cases as follows:
- Value jurisdiction: Conciliation Courts are competent to judge cases with a value that doesn't exceed (10,000)³ ten thousand Jordanian Dinars or equivalent currency that is legally used, if the value of the case does not exceed one thousand Jordanian Dinar or equivalent, the judgment of the case shall be considered final.
- Qualitative jurisdiction: Conciliation Courts are specialized in judging the following cases regardless of the case value: namely the division of movable and immovable properties, eviction, the partition of joint property, whether movable or immovable, the evacuation

³ The value jurisdiction of the Conciliation Courts was amended in accordance with the Amended Criminal Procedures Law No.5 for 2005. Before the amendment, the value was 20,000 JD



Chapter III

Court levels and jurisdiction

Court levels and jurisdiction

Chapter III

Supreme Judicial Council Third Annual Report 2007

Numbers of Courts employees

Court / Department West Bank	No. of employees	Court/Department Gaza	No. of employees				
Notification Dept. / Hebron	7	Notification Dept/ Gaza.	12	Halhul Conciliation Court	10		
Notification Dept. / Nablus	8	Notification Dept/ Deir Al- Balah.	6	Dura Conciliation Court	11		
Notification Dept. / Ramallah	10			Ramallah Conciliation Court	16		
Appellate Court	5	Appellate Court	11	Salfeet Conciliation Court	8		
High Court	10	High Court	13	Tubas Conciliation Court	6		
Jericho First Instance Court	7			Tulkarem Conciliation Court	7		
Hebron First Instance Court	15			Qalqilia Conciliation Court	4		
Bethlehem First Instance Court	15			Nablus Conciliation Court	12		
Jenin First Instance Court	15	Gaza First Instance Court	33	Secretariat General			
Ramallah First Instance Court	18	Khan Yunis Instance Court	23	Administrative Affairs	7	Administrative affairs	16
Tulkarem First Instance Court	16	Deir Al -Balah Instance Court	12	Financial Affairs	11	Financial Affairs	19
Qalqilia First Instance Court	10	Jabalia Conciliation Court	17	Technical Office	2	Technical Office	3
Nablus First Instance Court	20	Gaza Conciliation Court	17	Judicial Training Dept.	2		
Jericho Conciliation Court	2	Khan Yunis Conciliation Court	17	Judicial Inspection Dept.	1		
Hebron Conciliation Court	5	Deir al Balah Conciliation Court	9	Maintenance Department	2		
Bethlehem Conciliation Court	8	Rafah Conciliation Court	17	Engineering Department	2		
Jenin Conciliation Court	6			Office of the Chief Justice	3	Office of the Chief Justice	4
				Total	228		229 511



By the end of 2007, the total number of administrators serving in the courts and various departments of the SJC reached up to (282) in the West Bank and (229) in the Gaza Strip, distributed as follows:

- 9 Chief Clerks in West Bank courts and 15 are in charge of the position
- 9 Chief Clerks in Gaza courts, and 1 in charge
- 4 Enforcement Officers in West Bank courts, and 7 in charge of the position
- 5 Enforcement Officers in Gaza, and 1 in charge of the position
- 12 Notary Public Officers in West Bank courts
- 1 Notary Public officer in Gaza, and 4 in charge of NP Officer
- 39 Stenographer in the West Bank courts
- 32 Stenographer in the Gaza courts
- 49 Processor in the West Bank courts
- 23 Processor in the Gaza courts
- 25 Messenger in the West Bank courts
- 19 Messenger in the Gaza courts
- 122 working in the departments of the judicial authority in various positions in West Bank
- 134 working in the departments of the judicial authority in various positions in Gaza.

Most Chief Clerks, Enforcement, and Notary Public Officers hold a BA degree, particularly in law, whereas most of the other employees hold only the secondary school certificate (Tawjihi) and less, with some exceptions.

Supreme Judicial Council Third Annual Report 2007

Among the total number of judges, 14 female judges serve in the various courts. It is also worth noting that all judges are B.A law graduates at minimum, and 7 judges hold Master's Degrees in various fields of law. Most of the judges are Arab universities graduates, particularly from Egyptian, Syrian, Lebanese, Jordanian universities and were appointed after their practice of the legal profession. In 2007, Judge Zuhair Yasser Abdul Rahman Khalil, one of the High Court Judges passed away.

List of Judges and work locations in West Bank and Gaza

Court type	Number of Judges	West Bank	Gaza	Notes
Conciliation Courts	45	36	9	16 of the Conciliation Judge are partially or totally delegated to the First Instance and Municipal Courts
First Instance Courts	60	40	20	6 of them are seconded at the Appellate Court
Appellate Courts	11	4	7	
High Court				
Cassation Courts	13	8	5	2 of them are seconded as Chief Judges at the Appellate Court
High Court of Justice	6	3	3	
Judicial Inspection	1	1	0	Judges working in the inspection and judicial training have the position and rank of a High Court Judge
Department of Judicial Training	1	1	0	
Total	137	93	44	

Second, Administrative Staff (administrative cadre)

Articles 75 -79 of the Judicial Authority Law include provisions related to the administrators serving in the courts. All court administrators are subject to the Civil Service Law in terms of appointment, promotion, dismissal, referral to retirement, allowances, and leave procedures, in addition to other related procedures and issues.

While carrying out their daily and technical responsibilities, Courts Stenographers, Clerks, Messengers, and administrators fall under the supervision of the Chief Clerk, who in return falls under the supervision of the court's Chief Judge. Financial and Administrative Departments at the SJC follow up and coordinate with the Bureau of Personnel the appointment, leaves, resignation, promotion and disciplinary- related issues.



Chapter II

Members of the Judiciary (judicial and administrative cadres)

The term “members of the judiciary” includes for the purpose of this report judges in their various levels, starting from the first level judges (First Instance and Conciliation Judges), via the Appellate Courts Judges, and ending with High Court Judges. This term also applies to the administrators who assist the judges in carrying out their duties, such as the Chief Clerks, Enforcement and Notary Public Officers, Cashiers, Stenographers, Court Processors who are responsible for delivering the judicial notifications, and Court Messengers who are responsible for calling on the litigants and for the courts maintenance. The term also refers to the administrative staff working in the various departments of the Supreme Judicial Council such as the Financial and Administrative, Information Technology, Judicial Inspection, Judicial training Departments, the Technical Office, the Secretariat General of the SJC, and the Office of the Chief Justice. In general, two categories of judiciary members can be distinguished as follows:

First, Court Judges (judicial cadre)

Appointment, promotion and inspection, accountability, and transfer of judges are subject to the conditions and methods mentioned in the third chapter of the Judicial Authority Law No.1 for 2002. This includes provisions related to the appointment, promotion, seniority, transfer, secondment, and isolation, in addition to the duties of judges, prohibitions against judges, judges’ salaries, allowances, and leaves.

In accordance with Article 32 of the Judicial Authority Law, the salaries and allowances of the various levels of judges are identified according to the two tables attached to Judicial Authority Law. Judges’ salaries are determined in relation with the Palestinian

economic situation in general, and in comparison with the salaries of judges in neighboring Arab countries. **However, the SJC finds it necessary to modify the Judicial Authority Law’s philosophy, and issue a new framework for the judges based on their grades rather than on their judicial positions and titles.**

The number of judges until the end of the year 2007 reached up to 137 judges, distributed as follows:

1. (45) Conciliation Judges, (36) in the West Bank, and (9) in the Gaza Strip,
2. (60) First Instance Judges, (40) in the West Bank, and (20) in the Gaza Strip,
3. (11) Appellate Judges, (4) in the West Bank, and (7) in the Gaza Strip,
4. (21) High Court Judges, (11) in the West Bank, and (8) in the Gaza Strip, one Judicial Inspection Judge, and another Judicial Training Judge.



and agencies have to submit to the High Judicial Council any and all data, documents or papers it shall request as it falls under its jurisdiction”.

Article 41 of the above-mentioned law also states that the Supreme Judicial Council develops the regulatory by-laws that the Council adopts and abides by in carrying out its responsibilities. The council is allowed to create one or more committees that include SJC members. The Council can partially delegate authority to these committees except when related to appointment, promotion, and transfer of judges. According to the mentioned Article No. 41, the Supreme Judicial Council issued a by-law in its decision No. 2 for 2006 dated 10 /5/ 2006. This by-law includes the detailed rules related to the Council’s operation. Provisions of chapter five relate to the creation of a new department, the Secretariat General of the SJC. This Secretariat will manage, categorize, retrieve the files, and prepare for the meetings of the council and follow-up on the implementation of the Council’s decisions.

considers that the texts of the Judicial Authority Law related to the formulation and jurisdiction of the Council are consistent with the sixth chapter of the Palestinian Basic Law. It also complies – to a certain extent- with the regional and international standards relative to judicial independence, namely United Nations Basic Principles on the Independence of the Judiciary of 1985. Nevertheless, the SJC foresees significant amendments to the Judicial Authority Law and other related laws in order to conform to the above-mentioned standards and exemplify the principles of judicial independence, and rule of law in an optimal manner, such as:

1. Elimination of any ambiguity, confusion or overlapping of powers and responsibilities. This way, the SJC will have full authority over training, court administration, and discipline of judges. The SJC will be the only authority to accept resignations in order to prevent negative impact on the esteem and independence of the judiciary, and to prevent the

exploitation of powers by some individuals to disturb or jeopardize the Council's work without justification.

2. The need to reconsider legal texts related to the supervision of administrative personnel in the courts, follow-up on their work, and taking disciplinary actions against them. The Supreme Judicial Council should have exclusive authority over these tasks, and may entrust other departments to carry out these responsibilities.
3. The necessity for introducing amendments to the texts related to quorum requirements for the Supreme Judicial Council meetings. Identifying the legal sources that govern the Council, acknowledging that the current applicable procedures can lead to obstruction of the Council's functions and work on a regular basis, which negatively affects the SJC's ability to implement the Strategy for the Development of the Judiciary.

Fourth, Meetings of the Supreme Judicial Council, Mechanisms of work and Decision-making

The Judicial Authority Law has regulated the meetings, legal quorum, operating rules and mechanisms, and the decision making process at the Supreme Judicial Council. Article 40 of the law stipulates that: "1. The High Judicial Council shall meet at the seat of the High Court at least once every month. 2. The High Judicial Council shall meet whenever necessary, either upon an invitation from its President, upon the request of the Minister of Justice, or upon the request of three of its members. 3. A meeting shall be considered appropriately convened with the attendance of at least seven of its members, including the President or, in the absence of the President, the Vice-President. Decisions shall be issued by a majority of those present. In the event of a tie, the President's vote shall prevail, 4. Governmental and non-governmental organizations



Thirdly, Authority of the Supreme Judicial Council

Article 100 of the Palestinian Basic Law stipulates that a “High Judicial Council shall be created. The law shall specify the way it is constituted, its responsibilities, and its operating rules. The High Judicial Council shall be consulted about draft laws relating to the Judicial Authority, including the Public Prosecution.” This constitutional text, along with the Judicial Authority Law is considered the basic reference for the Supreme Judicial Council.

The Supreme Judicial Council assumes its responsibilities that are articulated in the Judicial Authority Law No.1 for 2002, including but not limited to:

1. Preparation of the budget.
2. Development of a system of training and qualifying judges before assuming their responsibilities on bench.
3. Appointment of judges.
4. Identification of the general rules needed as to years of experience required for the appointment.
5. Presence of Chief Justice during the oath of office taken by new judges before assuming their function.
6. Transfer and delegation of judges.
7. Secondment of judges.

8. Acceptance of judge’s resignations¹.
9. Organization of the work at Conciliation, Appellate, and High Courts and dividing these courts into specialized departments².

The Supreme Judicial Council assumes also responsibilities related to other issues such as judicial inspection, and development of needed regulations and by-laws entrusted to the Council by law.

In the same regard, Article 39 of the Judicial Authority Law states that the Chief Justice of the Supreme Judicial Council shall follow up the implementation of the Council’s decisions, and represents the Council in its relations with others, and before the judiciary.

In general, the Supreme Judicial Council

1 The above- mentioned authorities were referred to in the second paragraph of article No.3, items A to F, and articles 17-19, in addition to articles 21, 23, 26, and 33 of the Judicial Authority Law for 2002.

2 Articles 10, 11, 21, 28, 35, and 38 of the Regular Courts Formation Law for 2001. for further information regarding the authorities of the SJC, please visit the official website of the SJC: <http://www.courts.gov.ps/atemplate.aspx?id=60>

Secondly, Creation of the Supreme Judicial Council

The Judiciary administration system differs from one country to another depending on the prevailing legal and judicial system. Countries that adopted the “Anglo - Saxon” legal system give the President or the Chief Justice all authority in the administration of the judiciary, such countries are the United Kingdom (UK) and some of its former colonies. States that adopt the French legal system, or what is known as the “Latin system” give the administration of justice to a council that includes the judges themselves. This council is referred to as the Supreme Judicial Council or the Supreme Council of Judiciary, with limited authority the Ministry of Justice over it. The Ministry of Justice, in this case, focuses on following up on the needs of the judiciary in cooperation with the Executive Authority without interfering in the affairs of the judges. This system is adopted in most of the Arab countries such as Egypt, Morocco, and Jordan.

After the issuance of the Judicial Law in 2002, it was determined that the Palestinian legislator has adopted a judicial and legal system that is closer to the Latin system than to the Anglo Saxon. The legislators entrusted the powers of administrating the judiciary to a Council that is comprised of the judges themselves and is called the Supreme Judicial Council. Under the Palestinian Basic Law amended in 2005, and the Judicial Authority Law No.1 for 2002, the Formation of Regular Court Law No. 5 for 2001, the competent entity that is responsible for administrating the components of the judiciary is the Supreme Judicial Council. Article 37 of the Judicial Authority Law clearly states:

1. Pursuant to the provisions of this law, a judicial council shall be established which shall be called the High Judicial Council. It shall exercise its jurisdiction in accordance with the law
2. The High Judicial Council shall be comprised of: (a) The President of the High Court, as President (Chief Justice), (b) The most senior Vice-President of the High Court, Chief Judge to serve as a Deputy Chief Justice, (c) The two most senior Judges of the High Court, selected by the High Court panel, (d) The Chief Judge of the Appellate Courts in Jerusalem, Gaza, and Ramallah (e) The Attorney General, and (f) The Deputy Minister of Justice.

The formation of the Supreme Judicial Council was based on the above- mentioned presidential decree dated 14 /5 /2003.

Furthermore, the Council reiterates the significance of amending the Judicial Authority Law to enable the SJC to supervise the members of Public Prosecution in terms of appointment, promotion, formulation, inspection, disciplinary action, and include the budget of the Public Prosecution within the budget of the Supreme Judicial Council in line with Article No.100 of the Basic Law.



Chapter I

Historical background and legal structure for the creation of the Supreme Judicial Council, its responsibilities and mechanisms for holding meetings

First, Historical Background

The Palestinian President issued on 1 /6 /2000 decree No. (29) of 2000, which creates the first Supreme Judicial Council in the Palestinian National Authority. The decree determines the composition of the SJC as to include eleven member., The decree targets the administration and references the judiciary in both parts of the country—the West Bank and Gaza Strip which were governed by different legislations because of the applicable legal system in each area. The goal of the decree is to reduce the interventions of the Ministry of Justice that used to oversee the administration of courts and court administrators, the judges, and misused these powers in contradiction with the principles of independence of the judiciary, rule of law, and separation of powers.

On 14 /6 /2002, the Judicial Authority Law No. 1 for 2002 came into effect in the territory of the National Authority. The law clearly ended the duplication of authorities over the administration of justice; it also repealed the former judiciary related laws. In addition, the law adopted a new concept of Judicial Authority administration where it delegates to the Supreme Judicial Council and its Chief Justice, who is the Chief Judge of the High Court, the administration of the Judicial Authority. The SJC and its Chief Justice are now responsible among others for: appointing and promoting judges, carrying out needed rotations and secondments, regulating the work of the courts and organizing them into specialized departments, training the judges and supervising their performance,

taking disciplinary action against judges and other related issues.

In accordance with Article (81) of the Judicial Authority Law, which stated the creation of the interim Supreme Judicial Council for one year, the Palestinian President issued decree No. 11 dated June 28, 2002 that declared the SJC created in 2000 as an interim council, to serve the goals contained in the text in reference.

In application of Article 37 of the Judicial Authority Law, the President issued the presidential decree No. 8 in May 14, 2003 that creates a permanent SJC composed of 9 members. **This date was a dividing line for the judiciary, especially for the unification of its departments and enhancement of its independence in devotion to the principle of separation of powers.**



Chapter I

Historical background and legal structure for the creation of the Supreme Judicial Council

ՀԱՅԵՄԵ ՆԱԳԻՇԱՆ ԿՈՄԻՏԷ
STRUCTURE FOR THE CREATION OF THE
HISTORICAL BACKGROUND AND LEGAL

CHAPTER I

Supreme Judicial Council Third Annual Report 2007

nomination of a number of judges to serve in this department. The report states that the department started carrying out regular and sudden inspectional visits of many courts with a special focus on the mid and Southern West bank courts, and submitted needed recommendations to solve malfunctions revealed by the inspection visits. The report indicates the council's achievements in terms of activating the Technical Office. It also refers to the Council's achievements in the field of activating the Technical Office and the Information Technology Service and maintenance, particularly the automation of more than four thousand cases with the Al- Mizan software. Al- Mizan software was installed in courts where the system was not in place. Administrators were appointed and trained to consolidate the automation of all courts.

The report presents the achievements of the various courts during the year 2007. It includes detailed tables with the number and the percentage of pending and disposed cases, in general and per court

separately. The repeated tables reveal that many courts have made tangible progress in the disposition of cases compared with the number of cases received, but the overall performance of the courts in the area of cases disposition compared to the total number of cases remains weak, particularly for cases pending from past years. The tables show the courts' achievements of tangible results at the level of disposition of traffic cases that reached up to 100% in many courts. The tables reflect an increase of disposition in the second half of the year, in conjunction with the implementation of security and safety campaigns in many West Bank cities by the Authority.

Finally, the report addresses the crucial obstacle that still jeopardizes the work of the council and the courts, namely: continued obstruction of judges and litigants' access to their offices and to the court. The bloody events in the Gaza Strip in mid-year and the subsequent separation between Gaza and the West Bank increased fears of their impact on the unity of the Palestinian legal and judicial system. This is in addition to the shortage of judges and administrators along with the lack of funds and budgets.



them in the courts of the Gaza Strip, it also states the number of administrators who reached at the end of the year (511) employees; (282) of them in the West Bank, (229) in the Gaza Strip. The report aims at identifying the difference between the current available number of judges and administrators and the actual required number of those personnel. The council's target is to secure the required personnel as soon as possible.

The report also provides a brief on the types and jurisdictions of regular courts, including the first level courts that include First Instance and Conciliation Courts, the courts of second level, which includes Appellate and High Courts(-the cassation and High Court of Justice Courts). It also refers to specialized regular courts such as Tax Income and Municipal Courts that are regulated by special laws and are responsible for reviewing certain types of cases.

The report also points out the achievements of the council as far as strategic planning, judicial training and inspection, publication and dissemination of automation, and management of judicial backlog and overload. One of the main areas that were highlighted in this regard is the issue of strategic planning as it relates to policies, objectives, and activities the council will be working on during 2008- 2010. When developing its strategic planning, the council has taken into consideration the best international practices in development standards and requirements. ., The council aims at ensuring its strategic planning sustainability and continuation with a special focus on the following areas: development of integrated relations between the executive and legislative authorities, ensuring fair trials, promoting and enabling the judiciary institution, protecting citizens' rights and fundamental freedoms.

The report also highlights the training activities that were carried out by the council during the year 2007 and that targeted various groups of judges, prosecutors, and

administrative personnel in the courts and the departments of the council. The training activities that were carried out by the council during the year included various training sessions, seminars, and workshops that focused on a number of the most relevant legal topics related to the work of judges, prosecutors, and administrators in the courts. The activities also included the participation of many judges in various workshops, conferences, and seminars related to judicial affairs that were held in different regions of the world including Jordan, Lebanon, Syria, Morocco, Greece, and Belgium. The report did highlight the obstacles facing the judicial training, namely the lack of appropriate and coherent legal framework for the judicial training, and the shortage in the number of qualified trainers who are capable of conducting the training.

The report points out the achievements made in the area of judicial inspection during the year, which is represented in the reactivation of the department's work, previously frozen, along with the

Executive summary

The third annual report of the Supreme judicial Council provides, in its five chapters, a presentation on the significant activities that have been implemented by the council from 1 /1 /2007 to 31 /12/ 2007. **The report also refers to the most prominent obstacles and difficulties encountered, and to the projects that the council is planning for the coming period.**

This report focuses on the activities of the council and its various institutions and departments, along with the activities of the courts, judges, and administrators serving in the West Bank under the council's supervision and administration. It takes into account the circumstances that arose after the events of June 2007, and their consequences in terms of removing the council forcibly from the Gaza Strip after its separation from the West Bank, along with the subsequent freezing of the courts work in the Gaza Strip,

The report indicates the historical background and legal structure of the Supreme Judicial Council, which began with the creation of the first council in 1 /6/ 2000. Since the establishment of the Palestinian National Authority in 1994, Interim Supreme Judicial Council was formed 28 /6 /2002, that ended up by the creation of the Permanent Supreme Judicial Council in 14 /5 /2003. The report also states how the Permanent Supreme Judicial Council is composed according to Article 37 of the Judicial Authority Law; it analyzes the type of legal system according to which the Judicial Council has been created which is the Latin/ French legal system.

The report also mentions the current roles, responsibilities, and jurisdiction of the council in compliance with the applicable laws, particularly the Judicial Authority Law No. 1 for 2002, such as: who is responsible for judges' appointment, promotion, rotation, inspection, and disciplinary, and who is responsible for enacting necessary regulations stipulated in the law. The council also suggests adding jurisdictions to the council in order to enable it to carry out its duties effectively and efficiently, such as: legal amendments removing confusions and ambiguity as to the council's authority, particularly when related to judicial training, court administration, and judges' affairs; amendments to legal texts related to quorum requirements. Actually, the council needs to ensure that it is convening regularly and when needed, without being paralyzed due to lack of required quorum.

The report refers to how many cadres should be serving on Supreme Judicial Council, the courts, and other institutions falling under the council including judges and administrators such as Chief Clerks, Notary Public officers, Enforcement Officers, Stenographers, processors, and messengers and what qualifications they should have. The report mentions that, for the duration covered by the report, the number of judges reached up to (137) judges; (93) of them in the courts of the West Bank and (44) of



development of vital legislations, and carrying out needed amendments to judiciary related legislations. For example, it is unreasonable that the recruitment process for filling a judicial position requires six months or one year. This ultimately leads to a loss of its dazzle and effectiveness, and does not contribute to attracting needed qualified candidates. It is also unreasonable that the council and the courts stay constrained until the legislative council processes needed legislations. In summary, **the Supreme Judicial Council is looking forward to personal follow-up and consideration by your Excellency towards achieving the status of the judiciary that we are all seeking.** In conclusion, the Supreme Judicial Council, in its third annual report for 2007, is hoping that each entity studies this report in a very careful and concise manner. We trust that each entity will assist the council in the areas where it sees fit in order to alleviate the obstacles hindering the SJC's efficiency and performance. Therefore, the judiciary will be able to reach the optimal situation it aspires to for the benefit of all as soon as possible.

Judge Issa Abu Sharar

Chief Justice

Chief Judge of the High Court

Supreme Judicial Council Third Annual Report 2007

5. During this year, the SJC has improved the Ramallah and Nablus Notary Public Department, and provided them with the modern techniques and equipment required to speed up the deed processing particularly power of attorneys, and other deeds related to land selling and property transactions.

The SJC strives to stay a non-political entity, and maintain its independence. This has been its most significant achievement towards keeping the judiciary system secure from partisan political enticements.

Your Excellency Mr. President, emphasizing the importance of the achievements of the Supreme Judicial Council during the year 2007 is not enough. The expectations and objectives that the SJC aims at achieving still require spending more efforts and hard work on various aspects including:

1. Development and implementation of a cohesive strategic annual planning applicable in its various fields of work, and particularly in the institutionalizing

and developing of the administrative and financial systems of the SJC, the development of the Technical Office, Judicial Inspection, Judicial Training, and the IT and maintenance Department .

2. Working with the related executive bodies to provide adequate budgets as soon as possible to recruit the needed qualified judges and administrators, not only to fill the acute shortage and address the problem of judicial backlog, but also to replace the cadres that are not qualified and capable with well qualified cadres.
3. Provide necessary funding through either leasing or construction of office buildings for various courts and judicial departments that are currently housed in inadequate buildings, in terms of external appearance, internal structure or capacity.

The Supreme Judicial Council does not deny the political support granted and announced by his **Excellency the President of the Palestinian National Authority, Mr. Mahmoud Abbas**, and by the Prime Minister, **Dr. Salam Fayyad**, whereby both have reiterated – in various significant occasions- the importance of strengthening the Palestinian judiciary and maintaining its dignity and independence. They promised to provide all necessary support so that the SJC carries out the tasks entrusted to it, and be a real pillar of national independence and economic and social development, based on stabilizing the domestic financial capital, attracting and protecting foreign investors towards achieving the desired independence.

Your Excellency Mr. President, despite the importance of political declarations in this regard and the need for reiterating them, we do foresee the necessity of following up on these declarations with applicable mechanisms of implementation on the ground. **Particularly there is need for an immediate response to urgent and well known needs such as providing budgets and approving appointments, accelerating the**



Your Excellency Mr. President, the Supreme Judicial Council, despite the above-mentioned obstacles, did carry out its duties and responsibilities during 2007, and performed significant achievements, notably:

1. Development of an annual strategic work plan that aims at upgrading the various components of the Palestinian judiciary in a comprehensive, institutional, and sustainable manner.
2. Adoption of a series of practical decisions and procedures to deal with the chronic judicial backlog in the various Palestinian courts, and to bridge the gap between the number of pending cases and the number of newly filed cases each year, , including:
 - Launching procedures for appointing judges and administrators in compliance with measures and restrictions stated in current applicable laws
 - Taking measures aimed at activating the use of potential automation and computerization systems available in the majority of the council's courts and departments, particularly in stenographing, saving hearing sessions, and providing lawyers with the minutes of the sessions as well as with statistical reports. Deploying continuing efforts to update existing automation programs, and circulate them among various courts and related departments. This has reflected on the performance of the courts during 2007 in a very tangible manner.
 - Increased control of employees' attendance, employees' abiding by official working hours, monitoring various types of holidays and vacations, and controlling the quality of performance. This has contributed in decreasing the differences and discrepancies between pending and disposed cases handled by various courts.
3. During 2007, the SJC continued upgrading and strengthening judicial training, in terms of unifying and standardizing the training policies, and thus exiting from the chaos that afflicted the system over the past years. The SJC improved the effectiveness of the training by expanding, and linking it with the work of the Judicial Inspection Department, and through the development of curricula geared towards trainers. It also focused on local training to increase local knowledge and information thus reducing the costs resulting from external training
4. The Council also pursued the work related to the judicial inspection. It provided the inspection department with human resources necessary to carry out its duties and resume its function as an administrative monitoring tool over the judges, the courts, and the administrators, ultimately improving the quality of performance. This is already notable in some courts.

Supreme Judicial Council Third Annual Report 2007

- activate the various departments of the SJC, including the Judicial Inspection, Judicial Training, Technical Office, and the Secretary General.
2. Lack of financial resources to provide necessary office equipment, and transportation means to carry out duties in an efficient manner. In addition, many of the current buildings used as offices for the SJC, its administration, and offices are inadequate.
 3. Major imbalance in the legal structure governing the judiciary. The legislation related to judicial affairs in particular, substantially affects the resolving process of disputes, and primarily causes delays that lead to judicial backlog. However, it seems there are no hopes of implementing this legislation during the era of the second Legislative Council, which has been paralyzed since its beginnings during March 2006. No legislation was issued until 2007, nor has any review been completed as to what legislation is needed for the judiciary.
 4. Continued interference in judiciary affairs by some Executive Authority institutions and attempts to affect the judiciary in various ways. The year 2007 witnessed communication between various officials and the Chief Justice requesting his interference in some cases. These interferences are being reviewed by some judges. In addition, some police leaders continue to refuse the enforcement of some judicial decisions and judgments such as releases on bail decisions, which contradicts with the concept of judicial independence. In addition to the non-cooperation of other governmental institutions, such as the ministries, with the decisions rendered by the High Court of Justice when reviewing cases against these institutions, it is worth noting that these institutions / ministries refused to provide the court with copies of the decisions and documents related to the cases filed against them. This ultimately leads to a delay in reviewing cases, affects the judiciary's power and authority, and weakens the litigants' trust in the system. In the same context, all courts face severe obstacles in calling witnesses who are employees of these institutions, with a special emphasis on those working in the security apparatuses, who refuse to appear in court when needed. This leads to delaying the cases, and contributes to the backlogging. In addition, providing and securing necessary funding for proper implementation of the courts' decisions is also lacking.
 5. The pursuit of strikes was declared by the Union of Workers since 2007. In addition, delays and suspension of appearances before the courts were reported by the Bar Association from time to time, either at national level or in some governorates. This was due to various reasons including violations and attacks witnessed against some lawyers, and national general mourning events.



Introduction

The Supreme Judicial Council (SJC) is pleased to submit its third annual report to his Excellency President Mahmoud Abbas/ Chairman of the Executive Committee of the Palestinian Liberation Organization, and President of the Palestinian National Authority. This report reviews the council's performance during the year 2007; it includes the council's major achievements in the areas of strategic planning, judicial training and inspection, the circulation and adoption of automation systems in all courts, and the reduction of judicial backlog and bottlenecks. In addition, the report presents a brief of the obstacles faced by the Council while carrying out its duties during the year. Finally, the council announces its ambitions and future development plans.

Your Excellency Mr. President, the Supreme Judicial Council (SJC) is issuing its annual report for the year 2007 under unique and difficult political and security conditions. The Palestinian Territories witnessed bloody and tragic events in the Gaza Strip in June 2007, followed by a deep division between the two wings of the Palestinian Authority in the West Bank and Gaza Strip. Subsequent incursions were carried out by the Hamas military groups against the court buildings and against the Supreme Judicial Council and its departments in the Gaza Strip. Hamas also carried a confiscation of SJC's properties. This reflected negatively on the ability of the Council to continue performing its functions in general, managing the courts, and monitoring the judges and administrators working in the judiciary in the Gaza Strip, in particular.

The SJC is also issuing its annual report under continued separation of the West Bank through the establishment of hundreds of fixed and mobile military checkpoints and barriers at the entrances of various Palestinian camps and cities. It ultimately affects the council's ability to carry out its duties. Council members are prevented from reaching

the High Court in Ramallah to participate in meetings and related activities; they are prevented from reaching the courts to overview, monitor and inspect the performance of administrators serving in these courts. These obstacles greatly affect the ability of judges, administrators, lawyers, and litigants to reach the courts in a timely manner which contributes to the postponement of cases, delays of decisions, and ultimately exacerbates the chronic judicial backlog in most of the courts and the Enforcement Departments.

In addition to the above- mentioned difficulties, **Honorable President**, please allow me to brief you on the other various obstacles that the SJC is still facing, namely:

1. Lack of qualified cadres to serve in the various judicial positions along with the scarcity of financial resources, which ultimately affects the council's ability to fulfill the lack of needed judges and administrators in the various courts. It also affects the council's ability to



**Supreme Judicial Council
Third Annual Report 2007**



Table of Contents

Introduction	7	Second: Appellate Courts/ Courts of Appeal	33	Eighth: Court Achievements	81
Executive summary	12	Third: High Courts/ Supreme Court	33	Chapter V:	123
Chapter I	15	Fourth, Specialized Regular Courts	35	Obstacles and Recommendations	
Historical background and legal structure for the CREATION of the Supreme Judicial Council, its responsibilities and mechanisms FOR holding meetings		Fifth, Office Equipment, Stationery, and Means of Communication and Transportation	36	First- Obstacles arising from the Israeli occupation	127
First, Historical Background	17	Chapter IV	37	Second, Difficulties arising from internal fighting between Hamas and Fatah in the Gaza Strip, and the subsequent separation between Gaza and the Palestinian National Authority	128
Secondly, CREATION of the Supreme Judicial Council	18	The Supreme Judicial Council's Achievements During 2007 in the various fields		Third- Obstacles arising from weaknesses of legislation related to the judicial affairs	128
Thirdly, Authority of the Supreme Judicial Council	19	First, Strategic Planning	40	Fourthly, obstacles related to the lack in the number of judges	130
Fourth, Meetings of the Supreme Judicial Council, Mechanisms and Decision-making	20	Second, achievements of the Supreme Judicial Council in judicial training	54	Fifth, obstacles related to the lack of efficiency	132
Chapter II	23	Thirdly, The Council's achievements in judicial inspection	64	Sixth, weakness in rule of law	132
Members of the Judiciary (judicial and administrative cadre)		Fourthly, the Council's achievements in the development of the technical office	70	Seventh, lack of needed budgets and funding	133
First, Court Judges (judicial cadre)	25	Fifth, the Council's achievements in the field of information technology and maintenance	71	Eighth, the inappropriateness of many courts' premises	133
Second, Administrative Staff (administrative cadre)	26	Sixth, the achievements of the Department of Administration and Finance	76	Ninth, weakness of cooperation between the police and law enforcement institutions	134
Chapter III	29	Seventh, Development of public services (Notary Public Departments- NP)	78		
Court levels and jurisdiction					
First, first level courts	31				



**Supreme Judicial Council
Third Annual Report 2007**

Supreme Judicial Council Website:
<http://www.courts.gov.ps/>

©Copyright: Supreme Judicial Council
Ramallah- Palestine 2008



His Excellency,

President Mahmoud Abbas

Chairman of the Executive Committee of the Palestinian Liberation
Organization

Chairman of the Palestinian National Authority



«We Will Firmly and Timely Work Towards
Strengthen the Rule of Law, Protecting its
Independence, and Preventing Any Interference
in Its Affairs.»

in Its Affairs.»

Independence, and Preventing Any Interference
Strengthen the Rule of Law, Protecting its
«We Will Firmly and Timely Work Towards

From the Electoral
Campaign of His

Excellency,
President Abbas

dated Jan 9, 2005.



**Supreme Judicial Council
Third Annual Report 2007**

Palestinian National Authority
Supreme Judicial Council



Third Annual Report
2007

Ramallah-Palestine
May 2008